

تَوْضِيحًا لِلْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ، وَدِفَاعًا عَنْهُ أُمَّةُ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ :

الْكَذِبُ الْبَرِهَانِي

فِي الْإِنْتِصَارِ لِلْعَلَامَةِ الْمُحَدَّثِ الْإِمَامِ

الْشَيْخِ مُحَمَّدٍ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ

نَقَضًا لِلتَّسْوِيءِ: «حَقِيقَةُ الْإِيْمَانِ عِنْدَ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ» !
لِلْمَدْعُوِّ: (د. مُحَمَّدُ أَبُو حَسَنِ) !! وَتَقْدِيرُ: (الشَّيْخُ مُحَمَّدُ أَبُو حَسَنِ مَقْرُورًا) !!!

مَنْ تَزَيَّرَ بِغَيْرِ مَا هُوَ فِيهِ فَضَحَتْهُ شَوَاهِدُ الْأَمْتِحَانِ

كُتِبَ

الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ الْعَلِيِّ

عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ، الْأَشْرَفِيِّ، السَّلَفِيِّ

كَانَ اللَّهُ لَهُ

مَكْتَبَةُ الْفَرَقَانِ

عَجَلَات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشيخ أبي هاشم

في الانتصار للعامة المحدثين الإمام

الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

مُحَقَّقُ الصَّلَاحِ مَحْفُوظَةُ لِلنَّاشِرِ

الطبعة الأولى

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م



مكتبة الفرقان

تليفون: ٧٤٤٤٤٣٥ - ٠٦ / فاكس: ٧٤٢٤٠٩٤ - ٠٦

ص.ب: ٢٠٢٨٨ - عجمان - م.ع.ا.

E-mail: furqan1@emirates.net.ae

- مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ -

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ؛ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا،
وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ -وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ-.
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ المسلمَ الحقَّ -الطَّالِبَ لِلْعِلْمِ- تَمَلَّكُهُ دَهْشَةٌ عَارِمَةٌ لَمَّا يَرَى
(رُؤْيِيضَةً = تَافِهًا^(١)) -لَا قِيَمَةَ لَهُ، وَلَا عُتْوَانَ!- (يَصُولُ) بِجَهْلِهِ، (وَيَجُولُ)
بِحُمَقِهِ -فِي مَيْدَانِ كُلِّ جَبَانٍ!- (مُتَنَقِّلًا) بَيْنَ الْبُهْتَانِ وَالْعُدْوَانِ؛ يُطَاوِلُ قِمَّةَ
سَامِقَةٍ شَاهِقَةٍ؛ لِيُقَرَّنَ بِهَا، وَيَسِيرَ بِحِذَائِهَا، وَيُلْحَقَ بِهَا؛ رَغْبَةً -وَطَمَعًا- (!) فِي
أَنْ يَكُونَ لَهُ اسْمٌ عَلَى مَدَارِ التَّارِيخِ، أَوْ مَوْقِعٌ فِي مَسَارِ الْجُغْرَافِيَةِ!!

(١) كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَاعَاتٍ، يُصَدِّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذِّبُ
فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا (الرُّؤْيِيضَةُ)»، قِيلَ: وَمَا
(الرُّؤْيِيضَةُ)؟ قَالَ ﷺ: «الرَّجُلُ (التَّافِه)؛ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ».
وَهُوَ مُخَرَّجٌ فِي «السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ» (١٨٨٧) لِشَيْخِنَا الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ الْوَالِدِ مُحَمَّدٍ
نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وَمَا (قَدْ) يُظَنُّ (مِنْ بَعْضِ) هَذَا الْكَلَامِ -أَوْ مَا سَيَأْتِي -بَعْدَ!- أَنَّهُ شَدِيدٌ (!)؛ فَلَيْسَ هُوَ أَمَامَ
الطَّعْنِ بِشَيْخِنَا فِي الْعَقِيدَةِ وَالتَّوْحِيدِ؛ إِلَّا شَيْئًا (بَسِيرًا) غَيْرَ طَائِلٍ وَلَا مَدِيدٍ؛ فَهُوَ -«حَقِيقَةٌ»- مُنْتَاجٌ
إِلَى مَزِيدٍ مَزِيدٍ!!

يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَذُنُّو فِتْنَبَصْرَ مَا قَدْ حَدَّثْتُكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا
﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ...﴾

يا ناطحَ الجبلِ العاليِ ليَكَلِمَهُ أَشْفِقُ عَلَى الرَّأْسِ لَا تُشْفِقُ عَلَى الْجَبَلِ
وتزدادُ تلکم الدهشةُ اتَّساعاً -وتعظُمُ!- عندما يكونُ هذا (الرَّوَيْضَةُ)
صاحبَ غُرُورٍ مُدْقِعٍ، مَعَ كِبَرٍ مُفْطَعٍ؛ تَكَادُ قَدَمَاهُ -لِثْقَلِ كِبَرِهِ، وَكِبَرِ جَهْلِهِ- لَا
تَقْوِيَانِ عَلَى حَمَلِهِ!!

□ بين (الشرق) ، و (الغرب) :

ثم يشتدُّ الأمرُ، ويكبرُ الشرُّ -أكثَرُ وأكثَرُ!- عندما يكونُ هَذَا (الرَّوَيْضَةُ)
مُسَيَّرًا (بالرِّيموت كُنترول)! -وهو في الشرق!- مِنْ قِبَلِ رُؤُوسِ جَهْلَةٍ وَضَلَالَةٍ فِي
الْغَرْبِ !! يُوْزُونُهُ أَزًّا، وَيَمْدُونُهُ بِمَدِّهِمْ (!) لِيَغْدُوَ أَدَاةَ طَيْعَةٍ لَهُمْ، وَأَلْعُوبَةً (نَطَاطَةً!)
بَيْنَ أَيْدِيهِمْ؛ مُؤَدِّيًّا -لَهُمْ- عَنْهُمْ!- بَعْضَ (الْخِدْمَاتِ!) بِكُلِّ (سُرُورٍ)، سِوَاءِ أَكَانَ
(يَشْعُرُ، أَمْ بِغَيْرِ شَعُورٍ!)^(١) -هَذَا (الْمُغَامِرِ) الْمَغْمُورِ، وَالْغَمْرُ الْمَغْرُورُ!!-

إِنْ كُنْتَ لَا تَدْرِي فَتِلْكَ مُصِيبَةٌ أَوْ كُنْتَ تَدْرِي فَالْمُصِيبَةُ أَعْظَمُ
فَالْمَعْرُوفُ -يَقِينًا- عَنْ أَوْلَئِكَ (الرُّؤُوسِ الْجَهْلَةِ) -الْحَزْبِيِّينَ!!- وَاقِعًا
وَتَارِيخًا- أَنَّ طَرَائِقَ تَعَامُلِهِمُ الْحَزْبِيَّةَ -الظَّالِمَةَ الْمَظْلَمَةَ- مَبْنِيَّةٌ عَلَى تَوْقِيتِ
(مُصْلِحِيٍّ) لَا يَنْخَرُمُ!! بَحِيثٌ إِذَا قَضَى لَهُمْ (عَمَلَاؤُهُمْ) -أَوْ بَعْضُ مِنْهُمْ!-
مُصَالِحَهُمْ، أَوْ (خِدْمَاتِهِمْ) -تِلْكَ- (الْمُؤَكَّلَةَ) إِلَيْهِمْ-: كَانَ ذَلِكَ إِيْذَانًا حَاسِمًا
بِنَهَايَةِ الصَّلَةِ، وَخِتَامِ الْعِلَاقَةِ؛ فَمَصِيرُ ذَلِكَ (الْعَمِيلِ) الْمَحْتَوَمُ -سَاعَتَيْدُ- النَّبْذِ
نَبْذَ النَّوَاةِ... وَلَا كِرَامَةٍ؛ إِذْ (أَوْلَئِكَ) يَعْلَمُونَ (جَيِّدًا) أَنَّ (الْمُسْتَخْدَمَ) لَهُمْ (!)
-مِنْ قَبْلِهِمْ!- قَدْ يُسْتَخْدَمُ لْغَيْرِهِمْ؛ فَلَيْسَ مِنْهُ فَائِدَةٌ!! لِأَنَّ (الْحَقَّ) لَيْسَ قَبْلَكَتِهِ،
وَلَا الْهُدَى رَائِدَهُ! كَأَحْوَالِ أَصْحَابِ الْجَاسُوسِيَّةِ (!) الْعَالَمِيَّةِ؛ فِيمَا بَلَّغْنَا عَنْ
أَسَاطِيرِهِمْ، أَوْ قَرَأْنَا مِنْ سَطُورِهِمْ...

وَمِنْ أَعْجَبِ أَحْوَالِ هَؤُلَاءِ (الْقَوْمِ) -أَنْفُسِهِمْ- أَنَّهُمْ إِذَا سَمِعُوا -أَوْ قَرَأُوا-

(١) قَارَنَ بَكْتَابِي «التَّعْرِيفَ وَالتَّنْبِيْهَ» (ص ٨٧)

نَقَدَ عالمٍ سلفيٍّ لواحدٍ من (رؤوسهم!) ^(١) -أو المقدمين عندهم!-: استشاطوا غضباً؛ واصفينَ العالمَ السلفيَّ بالظُّلمِ، وهَضَمِ الحقَّ، وهَدَرَ الحَسَنَاتِ بمقابلِ السيِّئاتِ !!

وهذا -كلُّه- إذا كان (الحالُ) بِجَنِّهِمْ؛ يَصُبُّ في مَصْلَحَتِهِمْ (!)؛ أمَّا إذا كان العكسُ: فالعكسُ!!

فأين -في مقامهم الذي (نحن) فيه- (الموازنات) تكون؟!

أم أنهم عنها عَمُونَ؟!

بل إِنَّهُ الهَوَى الهَاوِي بأهله -شاخصاً للعيون-!

(١) كمثل (الكاتبِ الأديب) سيّد قطب -غفر الله له-؛ فإنه كان كثيرَ المُخالَفةِ للشَّرعِ -لعدمِ تَخَصُّصِهِ، وضعفِ فقهه-.

وقد ردَّ عليه فضيلةُ شيخنا الأستاذ العلامة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي -نفع الله به- في عدّة كُتُبٍ مُستقلّة؛ منها: كتابُ «العواصم ممّا في كتب سيّد قطب من القواصم»؛ أبان فيه -عليه- كثيراً من المآخذ العلميّة -بعامّة-، والعقائديّة -بخاصّة-.

ولقد نقلتُ أنا -بنفسي- من خَطِّ أستاذنا الوالد الإمام الشيخ محمّد ناصر الدّين الألباني -رحمة الله عليه- في آخر صفحةٍ من نُسخَتِهِ مِنَ الكتابِ المذكور -قوله:

«كلُّ ما رَدَدْتُهُ على سيّد قطب حقٌّ وصوابٌ؛ ومنه يتبيّن لكلّ قارئٍ مسلمٍ على شيءٍ من الثّقافة الإسلاميّة: أنّ سيّد قطب لم يكن على معرفة بالإسلام -بأصوله وفروعه-؛ فجزاك الله خيراً أيّها الأخ الرّبيع على قيامك بواجب البيان، والكشف عن جهله، وانحرافه عن الإسلام. ناصر».

قلتُ: هذا ما كتَبْتُهُ في مقدّمة الطبعة الثّانية من كتابي «فقه الواقع بين النّظريّة والتّطبيق» (ص ٦) -قبل تمام ستّين-.

ثمّ رأيتُ كلامَ فضيلة المحدث العلامة -دُرّة اليمَن- الشيخ مقبل بن هادي الوادعي -رحمه الله- في كتابه «غارة الأشرطة على أهل الجهل والسّفسطة» (٢/٢١٨) -بحقّ كتابي -هذا-، وهو قوله:

«وهناك كتابٌ -ما علمتُ له نظيراً- لأخيّنّا علي بن حسن عبد الحميد- بعنوان: «فقه الواقع بين النّظريّة والتّطبيق»؛ فأسأل الله أن يجرّيه خيراً، وأنصَحُ جميعَ إخواني باقتنائه... أقول: فجزاها الله خيراً.

□ سكوت لم يُجد :

ولقد صَبَرْنَا على جهلِ ذاك (الروبيضة التافه) المتعالم، وغُرُورِهِ: كثيراً، وكثيراً (جداً)؛ لَعَلَّهُ يَرَعُوي، أو يُؤُوبُ، أو يَنْقَطِعُ!!

فما زاده سكوئنا إلا طُغياناً! وما عَمِلَ فيه سكوئنا إلا استمراراً!!

وَكُنَّا -معه- كحالِ ذاك الشاعر -القاتل-:

قُلْ ما بدا لك مِنْ زُورٍ وَمِنْ كَذِبٍ حِلْمِي أَصَمُّ وما أُذْنِي بَصْمَاءٍ
وَمِثْلِهِ:

أَوْ كُلَّمَا طَنَّ الذُّبَابُ زَجَرْتُهُ إِنَّ الذُّبَابَ -إِذَا- عَلَيَّ كَرِيمٌ

نعم؛ لقد زخرف له عفاريتُ الجنِّ سوءَ عمله؛ وزادَ سوءَهم سوءاً تزيينُ
شياطينِ الإنسِ -له-؛ أَنَّهُ صار على (شيءٍ) من الشهرة بين الناس!! بعد أن
(كان) نِكْرَةً^(١) مجهولاً؛ لم يُجدِ معه -في التعريف به، وإشهاره!- لا شهادة،
ولا جامعة، ولا مال، ولا سطوة، ولا مَنْصِب!!

فهي له فرصة! وأيُّ فرصة!؟

فكيف تفوته!؟ بل كيف -هو- يُفَوِّتُها!؟

(١) وليس يُجدي المموِّهين -تمريراً لتلبساتهم!- تنكيرُ الأسماء أو النَّسَبِ لأهل الحق!!
فالنُّكْرَةُ -«حقيقة»- نُكْرَةُ الحال، ونُكْرَةُ الواقع والمال.. كمثل ما حذفوا (!) -في مواضع
من تسويدِهم!- الألف واللام من نِسْبَتِي: (الحلبي)؛ لتصير: (حلبِي)!! -كمدأ من عند أنفسهم!
ولو (استطاعوا) حذف (اللام) من البقية الباقية (!) لفعلوا!! فليُفَعِّلُوا -إِذَا-! ولكن؛ لا؛ فإنها
سُكَّتْ: (حبي)! وقد (تُلْفِظُ): (حُبِّي)!! وليسوا هم منه، ولا به، ولا إليه!

بل هم عكسه، وضده، ونقيضه؛ فَلْيُجْمِعُوا أَمْرَهُم - (يُحْلِفَانِهِمْ!) - عليه!!

فَأَقُولُ لَهُمْ -جَمِيعاً-: (أَمَّا أَنْ لَكُمْ أَنْ تَذُوقُوا طَعْمَ «الْحُبِّ»!؟)

أَمْ كُلُّ (ذاك) حَبْرٍ على وَرَقٍ؛ و(قول) لِمَحْضِ الألقِ!؟

وَأَمَّا (العَمَلُ) به (!): فَمُوجِبٌ للأرق، ومُوقِعٌ في الفرق!!

أما كيف هذا الكَيْف؟! فلا تَسَلْ! فالغاية (تُبَرَّر) الوسيلة؟! ولو بالباطل
والحَيْف:

جهلٌ..

كذبٌ..

نميمةٌ..

دَسٌ..

غشٌ..

تحريفٌ..

تزييفٌ..

.. كل ذلك يكونُ.. وفي العَيْبَةِ -بغيرِ عَيْبٍ!- غَيْرُهُ! والشيطانُ يَقْظانُ!!

وهو -في جُلِّ ما ذَكَر- متأثِّرٌ -جداً- بما يُلقَى إليه ...

أَثَرُ الْبُهْتَانِ فِيهِ وَأَنْطَلَى الزُّورُ عَلَيْهِ

يَا لَهُ مِنْ بَيِّغَاءٍ عَقْلُهُ فِي أَذُنَيْهِ

لقد كان هذا (الروبيضة) -بعد «حقيقته» الأولى^(١)!- يُعرِّف نفسه (!)

على الجاهليته -وهم كُثُرٌ كثيرٌ!- بأنَّه (الراذ على عليّ الحلبي^(٢))!! وكفى

بذلك -عنده!- تعريفاً بنفسه!!

□ حقُّ شيخنا ، وباطل غيره :

والآن؛ إذا به يترقى (!) -هاوياً مُتْهاوِياً!- دركةً! بل دَرَكَاتٍ!! -بعد

(١) أعني: كتابه (!): «حقيقة الخلاف بين السلفية الشرعية، وأدعيائها في مسائل الإيمان»!

وينظر له: رسالتي «طليعة كشف الجهل المخيم من أباطيل د. محمد أبو رحيم».

(٢) وفي هذا المقام: لا بُدَّ (له) من (أل) التعريف -للتعريف!-؛ وإلّا: فلا تعريف!!

تناقضت فعالمهم؛ جهلٌ وتحريف، ظلمٌ وتزييف!

« حقيقته » الثانية! -؛ فيها هو يتناول على (إمام أهل الحديث والجماعة)^(١)،
 أستاذنا العلامة المتفّن، الأستاذ المحدث، الشيخ^(٢) أبي عبدالرحمن محمد
 ناصر الدين الألباني -تغمّده الله برحمته-؛ حتى إذا جاءه أناس آخرون -أو
 ذَهَبَ هو إليهم!!- فالقَمُ -حينها!- سيمتلئ! واللسانُ سيطولُ ويطولُ! واللّهأُ
 سترتجُ يميناَ وشمالاً! فهو اليوم: (الرادّ على الشيخ الألباني)!! نعم؛ الرادّ على
 الشيخ الألباني!!! ولمَ لا يكون؟!

إنّها فرصةٌ أعظمُ من تلك؛ فلا -ولن- تُعوّض!!!

على معنى ما قيل :

وَكان امرءًا من جُندِ إبليسَ فارتقى به الحالُ حتى صار إبليسُ من جُنْدِهِ
 ويكفي -ها هنا- لكشف (!) «حقائقه» -كلّها- بدّئها والمُنتهى! -أنْ
 أوردَ ما سمعته -بحقّها- من شَيْخنا الألباني -رحمه الله-.
 وقد كان كلامُهُ -رحمه الله- بحقّ (أول) تساويده -وهو المُسمّى:
 «تحذير الأمة...»^(٣)! -ما نصّه- بالحرف الواحد:-

«كلامه حَقْدٌ وحَسَدٌ مقيتٌ؛ منذ قرأته علمتُ أنّه جاهلٌ متحاملٌ، وهذا
 حالُ (بعض) الدكاترة؛ فإنّ الواحد منهم ما إن يحصلُ على الدكتوراه^(٤)! حتى

(١) هذا ما خطّه هذا (الرويضَةُ) -قبلاً- بيمينه- (الله أعلم! قد يكون بشماله!!)- على
 طرّة أطروحته الماجستيرية(!): «الإمام عثمان بن سعيد الدارمي...» -في إهدائه لشيخنا -رحمه
 الله-، بتاريخ ٢/ جمادى الثاني/ ١٤١٦هـ!!!

(٢) ذاك المدحُ (!) (كان) أولاً!! وأمّا آخرًا؛ فلم يَحْطُ (!) أستاذنا الإمام العلامة الألباني
 -رحمه الله- من هذا (الرويضَة) - في جُلِّ ما سَوَدَ!- إلّا بوصف (الشيخ) -فقط!!
 هذا الوصف الذي يُطلق -اليوم!- على أي ذي لحيّة، حتى لو كان غِرّاً فِتياً! أو
 جاهلاً غَوياً!!!

(٣) انظر ما سيأتي -حولَه- (صفحة: ٧٦ و١٥١) -من هذا الكتاب-.

(٤) «فقد كَشَفَ بذلك -كلّه- أنّ هذه الشّهاداتِ العالِيّةَ -وما يُسمّونه بـ (الدكتوراه)-!! لا =

يُصبح رأسه في السماء! وهو لا يزال في الحضيض..
والله - سبحانه - كفيلٌ شهيدٌ.

وقال -رحمة الله عليه- بحق «حقيقته» الأولى -في طبعها الأولى!- ما لفظه-:

«خلطٌ كثيرٌ، وتناقضٌ كثيرٌ، وجهلٌ كثيرٌ». أو قال: كبيرٌ -الشكُّ مني!-
... أيها (الروبيضة) المُسيكين!! لقد هتكتَ سِرَّكَ بيدك!! وأمطتَ لِثَامَكَ
بنفسِكَ!! وأوبقتَ ذاتك في حُفرة لا قرار لها، ولا مُنتهى!!

لقد نزعْتَ -يا هذا- حتّى -ورقةُ التوت!! فمِتَّ قبلَ أن تموت!!
النَّاسُ صنفان: مَوْتَى في حياتِهِمْ وآخرونَ يَبْطِنُ الأرضَ أحياءُ
ثم إنَّ الزُّمرةَ التي (تُغرِدُ) لك -اليوم-، وتُحيط بك (تُغرِدُ)، وتوزِّك،
وتهزِّك -وتفرِّحُ لها، وبها!-: سوف تَلْفِظُكَ في الغدِّ القريب -إنَّ كان عند
(بعضها) مُسَكَّةً من خيرٍ- ولا أقولُ: عِلْم!-؛ إذ إنَّ كُلَّ الذي عندك (!) قُلَّتْهُ
(وَقِئْتُهُ)؛ وهو -كلُّه- كلماتٌ محدودة، لمسائلٍ معدودة؛ تلفٌ حولها وتدور
-بكلِّ غرور-؛ تُرغِي بها وتُزِيد، وتنمَّرُ فيها وتُعربد!! ثم تُردِّدُها على صُورٍ
وأشكال، وأنماطٍ وأحوال -بطرائقٍ مُجترَةٍ؛ لأنوفٍ مُحمَّرة-:

ف«حقيقتك» الأولى: (إنشاءٌ) هزيلٌ..

و«حقيقتك» الأخرى -بل الأخيرة؛ نَعَمْ؛ الأخيرة^(١)!-: (إحصاءٌ) ذليلٌ...

نعم؛ من اللُّغةِ إلى الرياضيات؛ ظلمات، وجهالات..

= تُعطي لصاحبها علماً، وتَحْقِيقاً، وأدباً.

قاله شيخنا الألباني -رحمه الله- في رسالته «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة..»
(صفحة:ب) - في مقام آخر- بتاريخ (١٣٩٧هـ)!

(١) فإن استكبرَ مِنْ جديدٍ!! فهي (الأخيرة) -حُكْمًا-، وإن لم تكن (الأخيرة) واقعاً!

ولسوف يعلم المخلصون (!) ممّن قد اغترّوا بِشَقِشِقَاتِكِ الفارغة - حيناً من الدهر! - أنّك فاشل، وجاهل، وفوق هذا كلّ: (مستكبر) ومغرور.. إضافةً إلى سوء خُلُقٍ - مشهور -؛ وتَهَوُّرٍ (بَيْن) الظُّهور...

ولقد صَدَقَ رسولُ الله ﷺ - حين قال - في (أمثال) هذا (الحال) - في الاستكبار: «ثلاثةٌ لا يكلمهم الله يومَ القيامة، ولا يزكّيهم، ولا ينظر إليهم، ولهم عذابٌ أليم: شيخٌ زان، ومَلِكٌ كَذّابٌ، وعائِلٌ (مستكبر)»^(١).

وبمناسبة تسويد هذا المفترى المُمتري - ثمّ نقضي له - أقول:

□ بيني وبين (الأحاب) و (الخصوم) :

لقد قلتُ - من قبل - كلمة؛ ولم أَسْتَحْيِ منها، ولم أَتَوَانَ فيها، ولم أَتَرَسَّ بأحدٍ وراءها؛ وإني - الآن - أقولها، وسأظلّ أقولها:

لقد استفدتُ - في عددٍ ليس بالقليل - من مسائل العلم - من خصومي وأعدائي (!)؛ بما (قد) يكون أكثر - كثيراً - من استفادتي من أحبابي وأوليائي؛ ذلكم أنّ المحبَّ يُحَسِّنُ الظنَّ، و(يلتمس) العُذْرَ، ويقبلُ القول؛ فما قد يراه من خطأ - أو يحصل من خلافٍ للأولى - : فإنه يُمَشِّيه وَيُسَلِّكُهُ:

وعينُ الرضا عن كل عيبٍ كليلَةٌ

أما (الخصمُ) - ولو أنّه لم يَرَكْ، ولم يعرفك، ولم يسمعك، ولم يقرأ لك (!) - فضلاً عن أن يُجَالِسَكَ! -؛ إلّا أنّه خاصمك عبر الهاتف! أو من خلال الإنترنت! أو من طريق الأوامر الحزبيّة، أو الإشارات الطرقيّة! -؛ فإنه يتربّص بك، ويبحثُ - لا بين السطور - بل بين الحروف وجوف الصّدور - عن خطيئ - ما -؛ ليهوِّله - لا ليهوِّنه! -، ويفتّش تفتيش الواله (!) عن ثغرة - ما - ينفذُ منها، ويلجُ خلالها؛ (يلتمس) الفلتات والأغلاط؛ ليُشيعها، ويُشنع بها:

(١) رواه مسلم (١٠٧) عن أبي هريرة.

ولكنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبَدِي الْمَسَاوِيَا

فماذا كان موقفي من (هؤلاء) و(أولئك)؟!

لم يكن مني -«حقيقة»- إلا النَّظَرُ المتأنِّي، والفَتْشُ الهادئ، والبحثُ الدقيق؛ مُراقِباً رَبِّي -سبحانه-؛ مستحضراً قوله -جلَّ في علاه-: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ. وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِرَهُ﴾..

فلم أُجاوز في ذلك الحُبَّ والوُدَّ إيطارَه..

ولم أُغادر في ذِيَاك الخصامِ الهادرِ مقداره..

ولكنَّ رَبِّي -عزَّ وجلَّ- لم يَخْذُلْنِي، وظَنِّي الحسنُ به -عزَّ شأنُه- أَنَّهُ لن يَخْذُلْنِي؛ فلا يزالُ سَتْرُهُ عليَّ -سبحانه- مُسدلاً، ولا يزالُ عَفْوُهُ -تعالى- عَنِّي -في- كَبيراً...

فما لمُسْتُهُ مِن إفراطِ المحبِّ رَفَضْتُهُ...

وما لَحَظْتُهُ من تفريطِ الشانئِ نَقَضْتُهُ...

ثم كانت العِبرةُ -والفائدةُ- بين هذا وذاك -بلا غُلُوٍّ ولا تَقْصِيرٍ-؛ فالحقُّ دائماً- وَسَطٌ بين نقيضين؛ على حدِّ قول مَنْ قال:

..... كِلَا طَرَفِي قَصْدِ الْأُمُورِ ذَمِيمٌ

وأجلُّ منه قولُ ربِّ العالمين: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾، و«الوسط: العدل»^(١).

فواللَّهِ -الذي لا معبودَ -بِحَقٍّ- سواه-؛ إِنِّي لأنظرُ إلى الرَّدِّ -أو النقد- مِن أَيِّ كان!- نظرةً إنصافٍ صادقةً واعيةً؛ لأعرفَ من خلالها ما أنا

(١) كما صحَّ ذلك عن النَّبِيِّ ﷺ - فيما رواه البخاري (٣٣٣٩) عن أبي سعيد الخُدْري

-رضي الله عنه -.

عليه -أو فيه- مِنْ دَرَجَاتِ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ، أَوْ مَا (قَدْ) أَقْعُ فِيهِ مِنْ دَرَكَاتِ الْخَطِئِ أَوْ الْارْتِيَابِ؛ فَإِنْ وَجَدْتُهُ: فَرَحْتُ بِهِ، وَسَارَعْتُ إِلَى إِصْلَاحِهِ؛ وَإِلَّا: كَانَ مِنِّي رَدٌّ عَلَى النِّقْدِ، أَوْ نَقْدٌ عَلَى الرَّدِّ ...

والذي رَأَيْتُهُ مِنْ نَفْسِي -في مسألة (الإيمان والكفر)^(١) -هذه- التي هي -«حَقِيقَةٌ»- فَتْنَةٌ هَذَا الْعَصْرِ- أَتَنِي انْتَفَعْتُ (كَثِيرًا) بِمَا حَصَلَ فِيهَا مِنْ أَخْذٍ وَرَدٍّ. وَكُتَابَاتٍ، وَتَعْلِيقَاتٍ^(٢) -وإن كان بعضُ تلكَ الْكُتَابَاتِ -بل أَكْثَرُهَا- صَادِرًا مِمَّنْ هُوَ دُونَ أَهْلِئِهَا -بَحْثًا وَدِرَافَةً-، فَضْلًا عَنِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا -تَصْنِيفًا وَكُتَابَةً- ...

وَمِنْ مشهورِ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ؛ مَا قِيلَ قَدِيمًا: (مَنْ أَلْفَ فَقَدْ اسْتُهْدَفَ؛ فَإِنْ أَحْسَنَ فَقَدْ اسْتُشْرِفَ، وَإِنْ أَسَاءَ فَقَدْ اسْتُقْذِفَ) ...

لَقَدْ قَرَأْتُ وَطَالَعْتُ -بِدَقَّةٍ نَاصِرَةٍ، وَعَيْنٍ بَاصِرَةٍ- سَائِرَ الْكُتَابَاتِ وَالتَّالِيفِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ -هذه-؛ مِنْذُ فَجَرِهَا الْأَوَّلُ -الذي أَدْرَكْتُهُ-: سَنَةَ (١٣٩٨هـ)، إِلَى عَصْرِهَا الْآخِرِ -وَلَنْ يَكُونَ الْآخِرُ!- الَّذِي عِشْتُهُ وَعَاشَيْتُهُ -هَذَا-: سَنَةَ (١٤٢٢هـ)؛ وَبَيْنَ التَّارِيخَيْنِ خُبَايَا وَخَفَايَا، وَمَصَائِبُ وَبَلَايَا، وَفِتْنٌ وَرِزَايَا؛ لَا تَزَالُ الْأُمَّةُ تُكْوَى -شَدِيدًا- بِنَارِهَا، وَتَتَجَرَّعُ -بِمَرَارَةٍ- وَيَلَاتِهَا ...

وَلَقَدْ كُنْتُ أَرَى -في (بَعْضِ) مَا أَطَالَعْتُ، وَأَقْرَأْتُ، وَأَنْظَرْتُ -مِنْ ذَلِكَ- تَنْبِيهَاتٍ جَيِّدَةً، وَأَنَابِيشَ قَوِيَّةً؛ تَدْفَعُنِي حَثِيثًا لِلْبَحْثِ؛ فَأُبْحَثُ، وَأُبْحَثُ؛ فَإِذَا بِصَاحِبِ ذَاكَ التَّنْبِيهِ -أَوْ هَذَا التَّنْبِيشِ!- قَدْ وُفِّقَ فِي قَدْحِ الذَّهْنِ بِنَقْدِهِ، لَكِنَّهُ لَمْ يُسَدِّدْ -لِسُوءِ فَهْمِهِ، أَوْ قِلَّةِ عِلْمِهِ!- فِي نَتِيجَةِ هَذَا النِّقْدِ أَوْ ثَمَرَتِهِ ...

فَأُرَانِي مُمَسِّكًا بِطَرَفِ خِيْطِهِ؛ لِيَقُودَنِي بَحْثِي وَدَرْسِي إِلَى نَتِيجَةٍ غَيْرِ نَتِيجَتِهِ، وَنَهَايَةٍ لَنْ تَكُونَ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- كُنْهَاتِهِ ...

(١) فَضْلًا عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْمَسَائِلِ - الَّتِي هِيَ أَقْلُ مِنْهَا وَدُونُهَا! -

(٢) مَعَ التَّنْبِيهِ (!) إِلَى أَنْ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ -إِلَى الْآنَ!- ضَمِنَ تَسَاوِيدَ هَذَا

(الرَّوَيْبِضَةِ) -بِدَاهَةً!؛ لِفَرَاغِهَا وَخَوَائِهَا!!!

نعم؛ له فضلٌ لا أجحده؛ ولكنْ يَقْدِرُ له حَده...

وما أجمل ما ذكره الإمام الشاطبيُّ في كتابه اللطيف «الإفادات والإنشادات» (ص ١٤٩) - فيما (يُشبهه) ما نحن فيه -:

عُدَّاتي لهم فَضْلٌ عَلَيَّ وَمِنَّةٌ فلا أَبْعَدُ الرحمنُ عَنِّي الأَعاديَا
هُمُ بَحَثُوا عَن زَلَّتِي فَاجْتَنَبْتُهَا وَهُمْ نَافَسُونِي فَاكْتَسَبْتُ المَعَالِيَا
... وهذا كُلُّهُ - والفضلُ لِلَّهِ - أوجد عِنْدِي معرفةً - ليست قليلةً! -
بمَدلولاتِ الكلمات، ومعاني المصطلحات، ومثار النقاشات، ومدار المساجلات؛
فَرَأَيْتُنِي أَضْبَطُ أَلْفَاظاً كُنتَ اسْتَعْمَلْتُهَا - قَدِيمًا - لِنَصِيرِ أَدَقِّ فِي المَقْصُودِ، وَأَدَلَّ
عَلَى المَرَادِ! وَأَغْيَرُ كَلِمَاتٍ - أَوْ عِبَارَاتٍ - قَدْ أُسِيءَ فَهْمُهَا ! وَرَأَيْتُنِي أُحَاذِرُ مِنْ
مِصْطَلَحَاتٍ كُنْتُ أَتَوَسَّعُ فِيهَا، وَلَا أَتَحَاشَى مِنْ تَرْدَادِهَا - مُضَيِّقًا دَائِرَتَهَا -؛ وَذَلِكَ
لِمَا رَأَيْتُهُ مِنَ التَّبَايُنِ بَيْنَ الفُرْقَاءِ - وَالمُتَبَايِحِينَ - فِي تَوْحِيدِ فَهْمِهَا، فَضلاً عَنِ
اسْتِعَابِهَا وَهَضْمِهَا...

فَكَانَ الأَمْرُ - فِي جُلِّ هَذَا - وَلَا يَزَالُ مِنْهُ بَقَايَا! - كَمَثَلِ مَا قَالَ القَائِلُ :

سَارَتْ مُشْرِقَةً وَسَرَتْ مُغْرَبًا شَتَّانَ بَيْنَ مُشْرِقٍ وَمُغْرَبٍ

□ فَعَالِ المَخَالِفِينَ :

... وَفِي غَمْرَةِ هَذَا - كُلِّهِ - تَبَرَّزُ أَصْوَاتٌ نَاشِزَةٌ - مِنْ هُنَا أَوْ هُنَاكَ -؛ تُرِيدُ
- وَتُسَعَى - أَنْ يُسَمَعَ صَوْتُهَا، أَوْ أَنْ يُجَابَ صَدَاهَا... أَصْوَاتٌ تَجْهَدُ - حَثِيثًا - لِبَثِّ
الْفُرْقَةِ بَيْنَ الشُّيُوخِ وَالشَّبَابِ، وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَدَعَاةِ مَنْهَجِ السَّلَفِ
- فِيمَا بَيْنَهُمْ -؛ لِيَكُونَ لَهَا - بَيْنَهَا! - مَوْطِئٌ قَدَمٌ؛ تَدْوُسُ فِيهِ جَمَاجِمَ هَؤُلَاءِ، وَبَقَايَا
أَسْلَافِهِمْ - إِنْ اسْتَطَاعَتْ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا! -؛ فَلَا وَجُودَ لَهَا - «حَقِيقَةً» - إِلَّا بَيْنَ
الرَّمَمِ، وَلَا بَقَاءَ لَهَا إِلَّا مَعَ زَلَّةِ القَدَمِ، أَوْ فِي العَدَمِ (!) - وَمِنْذِ القَدَمِ! -...

ولكن... هيهات، وهيهات، وهيهات... فالعلمُ فضائحٌ لغير أهله، والحقُّ وضائحٌ لنهج جُنْدِه، ولِسوف يذوبُ هؤلاء -إن لم يتوبوا ويؤوبوا-، ولِسوف يطوي التاريخُ صفحاتهم المظلمة القائمة الظالمة؛ بدءاً من رأس الفتنة في العصر الأول، ومروراً بذاك الأحمق المُتْهاوي -ك (البرق = الهاوي)^(١)!- الذي ليس له من اسمه نصيب (!-)، وانتهاءً بهذا (الروبيضة) الجاهل، والمتعالم الفاشل؛ الذي أعماه كِبَرُ الطاغِي عن ستر عورته؛ فأزاح غطاءها، جاعلاً منها لواءها!! ليكون -بما جَنَّتْه يده، واقترفه بهواه- عبرةً للمعتبرين، وأضحوةً للناظرين...

إِنِّي كَأَنِّي أَرَى مَنْ لَا حَيَاءَ لَهُ وَلَا أَمَانَةَ وَسَطَ الْقَوْمِ عُزَيَانَا
وَأُعَاجِلُهُ بِالْقَوْلِ -سواء استكبر أو رَضَخَ-:

يَذَاكَ أَوْكَنَا وَفُوكَ نَفَخَ!!

ولقد كنتُ كُتِبْتُ كتاباتٍ عدَّة في مسألة (الإيمان والكفر) -هذه-، ونشرتُ منها عدداً لا بأس به؛ ابتداءً من «التحذير من فتنة التكفير»، ومروراً بـ«صيحة نذير»، و«الأجوبة المتلازمة»، وانتهاءً بـ«التعريف والتنبئة» -وطبعته الثالثة وشيكة الصدور-، ولاحقاً -إن شاء الله-: «التنبيهات المتوائمة...».

(١) هُوَ (عصام البرقاي = أبو محمد المقدسي)؛ صاحب التساويد (الشهيرة!) في (تنظير) الفكر الخارجي الحروري، وتهيج الأتباع -الرعا- على علماء الأمة في سائر البقاع... ومن (آخر) ما رأيتُ له: تسويد أحمق؛ عنوانه: «تبصير العقلاء بتلبسات أهل التجهم والإرجاء»؛ في الرد على كتابي «التحذير...»! يطعنُ -بصراحة، ووقاحة- فيه -بعلمائنا الأكابر المشاهير... فلم يسلَم من إقذاع سبه -والمين-: لا علماء الشام، ولا علماء الحرمين... من ذلك: تصريحه (ص ١٠) بأنه هو -مؤلف كتاب «الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية»!! وفي (ص ١٢٧) منه- طعنه بسماحة الشيخ ابن عثيمين، ووصفه -له- مع علماء آخرين بـ: (علماء الحكومات)!!

وفي (ص ٥ و ٧ و ٣١ و ٩٧ و ١١٥ و ١٢٦ و...)!! طعونات أخرى!!!

عامله الله بعدله؛ جزاء فُجِحِه بِجَهْلِه...

و«الحجة القائمة...»، و«كشف المناهج...»، و«الإيمان...»، و«كلمة سواء...»، و«نصوص العلماء والأئمة...»، وغيرها...

وكنْتُ نقلتُ - في هذه الكتب - مئات النُّقول من عشرات - بل مئات - الكتب؛ بحيثُ أظنُّني - وللهُ الحمدُ - قطعْتُ الشبهة، وأبنتُ القضية... فخرَجْتُ - أثناء ذلك، وبعده - الكتاباتُ أُخرى، وصدرت الهِمساتُ تتوالى وتترى، وتعالَتِ الصيحاتُ بأوضح وأحرى:

- فَمِنْ قائلٍ: هذا تراجعٌ !!

قلتُ: وماذا يضيرُكم - إن كان - أو يضركم؟! ف(الرجوعُ إلى الحقِّ فضيلةٌ)!

- وَمِنْ قائلٍ: هذا (تطوُّر) و(مرحلة)!!

قلتُ: إلى الأحسن، أم إلى الأسوأ؟! ف(العلم لا يقبلُ الجمود)؛ بلا حدود!

- وَمِنْ قائلٍ: (هؤلاء) يكتبون خلاف ما يعتقدون؟!!

قلتُ: ليس هذا إلَّا إلى الله العزيز الغفور: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾؛

ف﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ - أيُّها الأشرار... -

- وَمِنْ قائلٍ ومتقولٍ، ومائلٍ ومتحوِّلٍ ...

أَبْعَلِمُ تَقُولُ هذا أَبْنُ لِي أَمْ بِجَهْلٍ وَالْجَهْلُ خُلِقَ السَّفِيهِ

... إلى آخر ما هنالك من كلماتٍ تُمرِّضُ القلبَ؛ لسوءها، وتُغثي النفسَ؛

لظلمها... و«الظلم ظلُّمات»، واللهُ شاهدٌ...

□ ثلاثية الهدى :

لم يُدرك (هؤلاء) - أو أنهم أدركوا، لكن: تعاموا! - أن جمال العلم في

الازدياد منه، وأنَّ بهاء الحقِّ في تمحيص دلائله، وأنَّ قوَّة العقيدة في الثبات عليها..

وهذه الثلاثيةُ الراقيةُ الرفيعةُ: منظومةٌ بحبل التقوى، ومسلوكةٌ بخَرَزِ

الإخلاص، ومسبوكةً بجلالِ الصّدقِ.

أمّا الفاقدُ لهذا، أو له ضيّع.. فَلْيُعْجَلْ له بتكبيراتٍ أربع... والسنةُ إلى تسع! ورحم الله -تعالى- (فقيد الأمة)^(١) شيخنا الكبير، الوالد^(٢) المبارك أبا عبدالرحمن، أسدَ السنةِ الهُمام، وصيرفيّها الإمام، أستاذنا الجليل -وعُمدَةُ الجيل- محمد ناصر الدين الألباني -تغمّده الله بواسع رحمته-؛ الذي تربّينا على منضدة علمه؛ منذ (نحو)^(٣) رُبعِ قرنٍ؛ كم سمعناه -مرارًا وتكرارًا- يقول لنا-مُربيًا، ومعلّمًا-: (العلم لا يقبلُ الجمود)؛ فلا جُحود...

□ ناشر الجهل :

والأسفُ يشتدُّ ويشتدُّ: لَمَّا يَكْتُبْ -إِنْ كَانَ هُوَ الْكَاتِبُ الْحَقِيقِيَّ!- (ورَاقُ دفتري)، يظنُّ نفسه (!) أنه صرّاف (جوهري) -بقلم باردٍ، وعقلٍ شاردٍ!- قائلًا:

(١) عَجَبٌ عَجِيبٌ -جدًّا- مِمَّنْ تَبَاكَى (!) على شَيْخِنَا (فقيد الأمة) -رحمه الله- بإسباغ الأوصافِ الكبيرةِ عليه، ثم إذا بِهِ يَكْرُِّ عليه بِأَبْشَعِ الصِّفَاتِ وَأَشْنَعِهَا؛ إرجاء، ومُرْجئة!! مُخَالَفةً له في عقيدته السَلَفِيَّةِ النَّقِيَّةِ!! فكيف يَجْتَمِعُ التَّقِيضَانِ؟! (وَرَحِمَ اللَّهُ مَنْ قَالَ:

هَذِي الْفِعَالُ فِعَالٌ مَنْ قَدْ حَرَّفَا^(١) (صَحِّحْ بُوْجْهِي طَعَنَةً عِنْدَ الْقَفَا!) (٢) لقد كان أستاذنا -رحمه الله- «حقيقةً» -نعم (الوالد)؛ في علمه، وأخلاقه، و (وفائه)، و (كرمه) -بِرَّعْبٍ بِلَا رَهْبٍ!- بحيثُ عَوَّضَنَا -«حقيقةً»- عن سنواتٍ فَقِدَ أَبِ النَّسَبِ... وما أَجْمَلَ ما قيل: (الأبوةُ الدِّينِيَّةُ أقوى من الأبوةِ الطَّيْنِيَّةِ) -كما في «النظائر» (ص ٢٨٤) لفضيلة الشيخ بكر أبو زيد -عافاه الله وسدّده-. وأما حالنا (بعده) -رحمه الله-: فلو قِيلَ فينا: كالأيتام على موائد اللّثام؛ لَمَّا أَخْطَأَ الصَّوَابَ قائلُ هذا الكلام!!

ما اصْفَرَّ وَجْهُ الشَّمْسِ عِنْدَ غُرُوبِهَا إِلَّا لِفَرْقَةٍ حُسْنِ ذَاكَ الْمُنْظَرِ ... لَكِنَّ الْأَمْرَ كَمَا قَالَ رَبُّ الْعَالَمِينَ: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾... (٣) انظر ما سيأتي حول هذا (ص ١١١ - ١١٢).

(١) بالحاء المهملة، ويجوز أن تكتب بالحاء المعجمة من فوق !

(ونحسب الشيخ لو كان حيًّا، وقرأ ما كتب الدكتور!) لعدّه أمراً يُحترم جدًّا)...
إذ قد ظنّ هذا الجهول نفسه فارساً مُجِداً^(١)!!

سوف ترى وينجلي الغُبارُ أفرسٌ تَحْتَكُ أم حمارٌ

أما لك عقلٌ أيُّها الرِّزَّاقُ الجاهل -والناشر الفاشل-؟! فمتى كان حُسبانُ
(أمثالك) ذا قيمةٍ أو وزن؟! وأنت ودكتورك (الرويضه)- هذا- لا في عيرٍ ولا في نفير!!
فلتُهنأ به بلا وَرَع؛ فالطُيورُ على أشكالها تَقَع!!
لُكِّعَ على لُكِّع!

وعلى ما حَسِبْتَهُ -لَجْهَلِك!- مِنْ (الاحترام): السلام!!
وليس (أمركما) -بهذه الشَّرَاكَةِ الهابطة!-؛ إِلَّا وَفَّقَ ما قيل: لِكُلِّ ساقِطَةٍ
لا قِطَّة !!

... فاجْعَلْ حُسبانَكَ هذا -يا هذا-! عند المِجْرَةِ، وتُبْ إلى رَبِّكَ مِنْ أَوَّلِ
مَرَّةٍ! فَإِنَّ مَخَالَفَةَ الْحَقِّ مَرَّةً، ودلائلُ الْهُدَى ثابتَةٌ مُستقرَّة!!
ولكن؛ عندما يكون (الحُسبان = الدفترِي) قائماً على (الحِسَاب =
الجوهري)!! فَخُذْ ما شِئْتَ، ودَعْ ما شِئْتَ؛ فالهوى بأهله لَعَابٌ؛ والمُتَلَبِّسُ
بِسَوَادِهِ -بجَهْلِهِ- يُقَدِّحُ، وَيُدْمُ، وَيُعَاب!!...

فَكَمْ دَقَّتْ وَرَقَّتْ واسترَقَّتْ فُضُولُ الرِّزْقِ أَعْنَاقَ الرِّجَالِ
... ﴿لا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾.

﴿وما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾.

(ولدينا مَزِيد)...

(١) وقد أوقع هذا (الفارِس) جهْلَهُ (!) مِنْ على مَثْنٍ فَرَسِهِ (!)، وَعَلَى أَمِّ رَأْسِهِ!
فَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ (مرفوع) و(منصوب): هذا (الفارِس) (المغلوب)!!!

□ كيف تغيب «الحقيقة» ؟!

... ففي غمرة تلکم النُّقولات -وإن كانت علميّة!-، وفي طيّات هذه المقولات -وإن كانت جليّة!-: تغيبُ «الحقيقة»، ويهيئ نورها، ويَهْنُ أثرها... فَيُفْتَحُ المجالُ للدُّخلاء، وتكثُرُ (الدعوات) من البُخلاء!!! ف«الحقيقة» -«حقيقة»- ضائعةٌ -عند هؤلاء!-؛ لا لقلّة أهلها، ولكن لفقد محلّها -وقد يجتمعانِ على السّواء-...

سَأَكْتُمُ عِلْمِي عَنْ ذَوِي الْجَهْلِ طَاقَتِي وَلَا أَثُرُ الدَّرِّ النَّفِيسَ عَلَى الْعَلَمِ
فَمَنْ مَنَحَ الْجُهَّالَ عِلْمًا أَضَاعَهُ وَمَنْ مَنَعَ الْمُسْتَوْجِبِينَ فَقَدْ ظَلَمَ^(١)
مِنْ أَجْلِ هَذَا الْوَاقِعِ الصَّعْبِ -كُلُّهُ-: رَأَيْتُ أَنْ أَكْتُبَ -هنا- كَلَامًا
مُخْتَصِرًا -محدوداً^(٢)-؛ لَعَلَّ (هؤلاء) يفهمون؛ فيرتدعون... أو يعقلون؛ فيزَعَوْنَ...
وإِنْ كُنْتُ -مُخْطِئًا نَفْسِي!- أَسِيءُ بِأَكْثَرِهِمُ الظَّنَّ (!) إِلَى دَرَجَةٍ كَبِيرَةٍ،
وَكَبِيرَةٍ جَدًّا!- بسببِ تَجَارِبِ سَابِقَةٍ -مِنَّا -، و(تجاربٍ) مُتَقَدِّمٍ -مِنْهُمْ!-؛ فَلَا
أَنْتَظِرُ مِنْهُمْ تَوْبَةً، وَلَا أَمَلُ مِنْهُمْ بِأَوْبَةٍ...

إِذَا اعْتَادَتِ النَّفْسُ الرِّضَاعَ مِنَ الْهَوَى فَإِنَّ فِطَامَ النَّفْسِ عَنْهُ شَدِيدُ
إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي -سبحانه- شَيْئًا آخَرَ؛ أَفْرُحُ -جَدًّا- بِأَنَّهُ جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا
ظَنَنْتُ؛ لِيَكُونَ -به- خَطِيئِي وَاضِحًا جَلِيًّا؛ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ -تعالى- مِنْهُ -له- مِنْ
قَبْلِ، وَمِنْ بَعْدِ-!!!
وهذا وَعْدٌ ..

(١) انظر «ديوان الإمام الشافعي» (ص ١٢٤-١٢٦)، و«الحِطَّة في ذكر الصحاح الستة»

(ص ٥٢) بتحقيقي.

(٢) ولكنّي -بعد- لم أَسْتَطِعْ!!

فمُعْذَرَةٌ!!!

فجعلتُ رسالتي هذه - في أبحاثها المُتعلّقة بـ (مسائل الإيمان والكفر) - (شواهد) علميّة، وجُملاً قويّة؛ بأسطرٍ قليلة^(١)، وكلماتٍ يسيرة، يكون ضبطُها (امتحاناً) للأدعياء، وكشفاً لِمَا يعشون به في عقول أتباعهم الجُهلاء؛ الذين يسمعون ولا يتكلّمون، وينشرون (!) ولا يقرؤون، ويصرخون ولا يعقلون...

إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبِّي، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ - كائنٌ ويكون...

غُمُوضُ الْحَقِّ حِينَ تَذُبُّ عَنْهُ يُقَلِّلُ نَاصِرَ الْخَصْمِ الْمُحِقِّ

تَضِلُّ عَنِ الدَّقِيقِ فَهُومٌ قَوْمٌ فَتَقْضِي لِلْمُجِلِّ عَلَى الْمُدِقِّ

... ومَعذَرَةٌ مِنْ إِخْوَانِي؛ فَلَمْ (أَسْتَطِعْ) - بَعْدُ - الْاِخْتِصَارُ؛ فَالرَّجُلُ مِهْذَارُ،

ذُو جِهَالَاتٍ كَثَارَ، وَكَذَبَاتٍ كِبَارَ^(٢)...

وَبَعْدُ :

فهذا «رَدٌّ» على جهالاتِ غاشِمٍ، وظُلُمَاتِ جاهلٍ، وتُرّهاتِ فاشلٍ؛ لعلّه

يستحي على نفسه، ويخجلُ من ربّه؛ ليكسرَ قَلَمَهُ، ويُوْطِئَ رَأْسَهُ؛ ليعودَ إلى

سابق حاله، و(حَلْبَةٍ) نزاله؛ فما له وللعلم!! فليس هو من أهله، ولا من رجاله!!

ولا مانع - عندنا - (!) مِنْ أَنْ يُعَلِّقَ (الدكتور)^(٣) على الجُدرانِ شهاداته

(١) تَذَكَّرْتُ أَنِّي قُلْتُ - قَرِيباً -: «لَمْ أَسْتَطِعْ»!!

وانظر ما سيأتي بعدَ بضعة أسطر!!

(٢) وهذا السَّطْرُ - الَّذِي هُنَا - أَضَفْتُهُ بَعْدَ تَأْلِيفِي الْكِتَابِ، وَأَنَاءَ تَنْصِيدِهِ!!

فمَعذَرَةٌ أُخْرَى ...

(٣) وللأستاذ العلامة الأديب محمود محمد شاكر - رحمه الله - كلمةٌ أنيقةٌ (عميقة)

تكشف شيئاً (!) مِنْ حَالِ (بعض) (دكاترة) آخر الزمان؛ وذلك في كتابه المِعْطَارُ «أباطيل وأسما»

(ص ٩٥-٩٦) - حيث قال -:

«أريد أن أسأل - بعد هذا كُلِّهِ - سؤالاً واحداً:

أهَذَا سَلُوكُ أَسْتَاذٍ جَامِعِيٍّ يَحْمِلُ لِقَباً يَدُلُّسُ بِهِ عَلَى صِغَارِ النَّاسِ وَكِبَارِهِمْ، وَيَغْتَالُ غَفْلَاتِهِمْ

عَنْ غَوَارِهِ؛ ثَقَّةٌ مِنْهُمْ بِكَرَامَةِ هَذَا اللَّقَبِ وَكَرَامَةِ مَنْ يَحْمِلُهُ؟!

(لِلذِكْرِ)... فَإِنَّ ﴿الذِكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾؛ وَإِنْ كَانَتْ لَيْسَتْ كُلُّ (ذِكْرِي)
(ذِكْرِي)!! أَقُولُ هَذَا (لِلذِكْرِ)!!! ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا...﴾...

فَدَعَ عَنْكَ الْكِتَابَةَ لَسْتَ مِنْهَا وَلَوْ سَوَدَتْ وَجْهَكَ بِالْمِدَادِ
وَأَقُولُ -ثَمَّتْ-:

جَهْلٌ جَاهِلٌ جَهْلًا بِجَهْلٍ وَلَوْ قَدْ نِلْتَ (أَلْقَابَ) الْبِلَادِ
□ رَدُّ قَاصِمٍ :

... هذا «رد» على كتاب:

(حقيقة الإيمان عند الشيخ الألباني، دراسة نصية تأصيلية.

بقلم: د. محمد أبو رحيم^(١)

تقديم: الأستاذ الشيخ محمد إبراهيم شقرة

[طباعة]: دار الجوهري للنشر والتوزيع)...

= وجواب كل ذي عقل -أو خصاصة من عقل-: لا، ولا كرامة؛ فإذا لم يكن هذا السلوك سلوكاً
أستاذ جامعي، ولا مبتدئ جامعي، ولا طالب ثانوي(!)، ولا أحد من غرض الناس -يشدو دراسة الآداب
أيّاً كانت، وفي أي لغة شئت-؛ فكيف أستحل بعد ذلك لنفسِي أَنْ أُلْزَقَ باسمه لفظ «الدكتور»؟!
لا -ولا كرامة-؛ لن أستحل ذلك، تنزيهاً لهذا اللقب(!) عن الابتذال، وحمايةً للنشء من
التغريب، واستنكافاً عن أن أغمس مِدادَ قَلَمِي في كذب مفضوح يعين على تغفل القراءة!
وكنْتُ أظنُّه واجباً قديماً على جامعاتنا؛ أن تُعيد النَّظَرَ في هذه (الإجازات) التي تمنحها
بعض جامعات الدول الكبرى -اليوم!- لبعض من يُثبت الاختبارُ أَنَّهُمْ دُخلاء:

ما هي هذه الإجازات؟

وكيف مُنحت؟

ولمن تُمنح؟

وعلى أي أساس؟! هـ.

قلتُ: وانظر ما تقدّم حول (الدكترة) (صفحة: ١٠)، وما سيأتي حول (الإجازات) (صفحة: ٤٢).

(١) مُصَغَّرَةٌ!! ومثُلها: «الرَّؤْيِيَّةُ»! -حظاً، ولَقْظاً-!!

هذه صورة الغلاف؛ بلا خلاف!

... في مئة وعشر صفحات من القطع الوَسَط؛ بِكُلِّ جَهِلٍ، وَغُلُوٍّ، وَشَطَط!!

أَعِيذُهَا نَظَرَاتٍ مِنْكَ صَادِقَةً أَنْ تَحَسَبَ الشَّخَمَ فِيمَنْ شَحْمُهُ وَرَمُ

ولستُ أريد في «ردي» -هذا- التَّبَعُ الشَّامِلُ^(١) لأغلاط هؤلاء (!)،

وأباطيلهم؛ وإلَّا وَقَعْنَا -مرةً أخرى- فيما فَرَزْنَا منه!! نَقُولُ ثَرَّةً كَثِيرَةً؛ يَعْسُرُ فَهْمُهَا

على (هؤلاء) -وَرَبِّعُهُمْ!-، وَيَصْغُبُ عَلَيْهِمْ -لَجْهْلُهُمْ!- هَضْمُهَا -أَفْرَادُهُمْ

وَجَمْعُهُمْ!!-؛ فلا يَفِيدُونَ منها، ولا يَنْتَفِعُونَ بها.. بل تَرِيدُهُمْ -أَكْثَرُ وَأَكْثَرُ!-

فيما هُمْ فيه -انحرافاً عن الحقِّ، ومُجَافَةً لأَهْلِهِ..

وَلَسْنَا -واللَّهِ- بِمُرِيدِينَ ذَلِكَ لَهُمْ، ولا مِنْهُمْ! وإنْ كَانُوا -هُمْ- مُرْتَضِيَنَهُ

لأنفسِهِمْ!

والَّذِي اخْتَطَطَتْهُ مِنْهَجاً لِهَذَا «الرَّدِّ» هو -كما قَدِمْتُ- ذِكْرُ (شواهد)

مُخْتَصَرَةٍ مُوجِزَةٍ^(٢)؛ تكون (امتحاناً) لهؤلاء الأُدْعَاء...

وعند الامتحان؛ يُكْرَمُ المرءُ أَوْ يُهَانُ...

مَنْ تَرَيَا بغيرِ ما هُوَ فِيهِ فَصَحَّتْهُ (شواهدُ الامتحانِ)

□ قُوَّةُ الْحَقِّ :

... وَلِئِنْ (جَمَعَ) قَلَمِي -شيئاً ما- فِي (هؤلاء) -أَوْ (جَنَحَ)!-؛ فَإِنَّ لِي

مَنْدُوحَةً (شَرْعِيَّةً) لَا تُوقِعُنِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- فِي إِثْمٍ، وَلَا تَجْرِي -بِإِذْنِ اللَّهِ- إِلَى

مَعْصِيَةٍ؛ فَإِنَّ (جَمُوحَ) هؤلاء -و(جُنُوحَهُمْ)!- وَصَلَ بِهِمْ إِلَى الْقَدْحِ -بغيرِ أَنَاةٍ

وَلَا حِلْمٍ!- طَعَنَّا فِي كِبَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ وَصَوَّلَّا إِلَى التَّشْكِيكِ بِهِمْ، وَالنَّقْضِ عَلَى

عُقَائِدِهِمْ؛ فَمَا رَعَوْا لَهُمْ حَقًّا، وَلَا قَالُوا فِيهِمْ صَدَقًا؛ وَالْقَاعِدَةُ النَّبَوِيَّةُ أَنْوَارُهَا

(١) وَإِنْ كُنْتُ -وَلِلْأَسَفِ!- قَدْ أَوْشَكْتُ، وَقَارِبْتُ!!

(٢) وَأَكْثَرُ -ثَالِثًا، وَرَابِعًا!-: أَنِّي لَمْ أَسْتَطِعْ!

تتالفا^(١): «إِنَّ لصاحبِ الحقِّ مقالا»...

وهذا «الحق» -الحقيقُ بالقَبُول- «حقيقته» -ودافعه- أمران:

الأول: أَنَّ صَبْرَنَا على ذاك الجهول -سنواتٍ وسَنَوَاتٍ(!)- إِنَّمَا كَانَ لِأَنَّ طَعَنَهُ في شيخنا (ظَلَّ) -إلى حدٍّ ما!- مُسْتَتراً خفياً، وَالآنَ: صارَ وقحاً جليلاً!! مع كون (الروبيضة) -نفسه- قد طَبَعَ «حقيقته» -الأولى!- من قبل- أربَعَ مَرَّاتٍ؛ بكلِّ ما أوقره -بها- فينا- نحن وإخواننا -من طُغُوناتٍ! وما (حشاها) من افتراءات وجهالات!!- فلم نَرُدَّ عليه سوى بقليلٍ من الكلمات -وبالإشارات!!- .

فإذْ قد وَصَلَ بِهِتُّهُ وطَعَنُهُ إلى شيخنا؛ فلا سكوتَ ولا صُمَاتٍ...

فليأذن -من الساعة- بِحَرْبِ ضُرُوسٍ؛ تَذِلُّ لها -بالعلم والحق- رِقَابَ ورؤوس؛ لتكونَ عُزْبُوناً (عملياً) -مُعْجَلاً!- لقول النبي ﷺ -فيما يرويه عن ربّه-: «مَنْ عادى لي ولياً: فقد آذنته بالحرب» -والضَرْبُ!-، ومن تكلم في العُلَمَاءِ بالثَّلَبِ: ابْتَلَاهُ اللَّهُ بِمَوْتِ الْقَلْبِ..

ولا أقولُ هذا سرّاً، ولا في الخفاء! وإِنَّمَا بالعَلَنِ -جهراً- ودونَ التَّوَأءِ؛ عليه وعلى (أَعْوَانِهِ) وَأَخْدَانِهِ(!) مِنَ (الْحُلَفَاءِ!!)!!
أَمَّا الأمرُ الثاني :

فإنَّ (صِنْفَ) هذا (الروبيضة التافه) لا يُجِدِي مَعَهُ لُطْفٌ، ولا يُصْلِحُهُ تَلَطُّفٌ؛ لِظُلْمِهِ وَعُدْوَانِهِ، وَعِنَادِهِ بِبُهْتَانِهِ!!

ولا أرى -في هذا المقام- ولكلِّ مقامٍ مقال!- أجمل -وأكمل- من قول

(١) بدون همز -تسهيلاً-.

والحديث: رواه الشيخان عن أبي هريرة -رضي الله عنه-.

شيخنا الإمام - في أمثال هذا الظالم، وأشباهه الطغام؛ حيث قال^(١) - رحمه الله ذو الجلال -:

«ومثل هؤلاء الظلمة لا يُفِيدُ فيهم - في اعتقادي - الصفحُ واللِّين؛ بل إنَّه قد يضرُّهم، ويُشجِّعُهم على الاستمرار في بغيهم وعدوانهم؛ كما قال الشاعرُ:

إذا أنت أكرمت الكريمَ ملكتهُ وإن أنت أكرمت اللئيمَ تمردا
ووضعُ الندى في موضع السيفِ بالعلَى مُضرٌّ كوضع السيفِ في موضع الندى»

□ مشيخة ؛ ماذا وراءها ؟!

وها هنا تنبيهٌ لا بُدَّ منه؛ وهو: أنَّ التغيرير - من (مسوّد) هذا الكتاب (ومقدّمه)!! - كما سيأتي! - يصلُ حدّه الأعلى - ولا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله! - لمّا (يُظهِران) - في بعض كلامهما!! - تبجّل شيخنا - رحمه الله -، واحترامه!
مع أنّهما - في الآن نفسه! - يُخالفانه (!) في أصلِ مُعتقدِهِ، وينقُضانِ له نهجَه وكلامَه!!

بل يجعلان (!) المُرجئ^(٢) المبتدعَ الغويّ - كأبي عذبة، والبيجوريّ! - شيخه (!) وإمامه!!

فيا تُرى؛ ماذا وراء هذا (الخليط) - كلّهُ -، أو أمامه؟!

(١) في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/٢-٢٨- الطبعة الجديدة)؛ ضمن كلام حسن مائع. ومن عجبٍ عجيب: أنَّ الولدَ العاصي (عاصٍ) (!) في «ردوده..» (صفحة...!) (وَقَعَ) على كلام شيخنا - هذا -، ونقله (!) تقويّاً على الطعن بنا؛ حالفاً على افترائه علينا - فيه - بيمينِ غُمُوسٍ باقع؛ تَدْرُ الديار بلاقع!! بشهادة الواقع!
ونحنُ مُنتظرون ...

وانظر - حولَ «ردود..» (عاصٍ) - هذا!! - ما سيأتي (صفحة: ٨٧ و ١١٥ و ١٢٠).

(٢) والإرجاء: عقيدةٌ ضالّةٌ لِفِرْقَةٍ خبيثةٍ؛ (أرجأت) العملَ عن الإيمان - وأخرته! -، بل أخرجته منه؛ فالإيمانُ - عندهم! - يكونُ كاملاً - تاماً - بمجرد قولِ خالٍ مِنْ أيِّ عملٍ!
ونحنُ نبرأ إلى الله - تعالى - منه، ومن كلّ مُوصِلٍ إليه...

... إِلَّا إِنْ يَكُونُ تَبْجِيلُهُمْ (!) - ثُمَّ مَخَالَفَتُهُمْ (!) - كِلَاهُمَا! - مِنْ بَابِ:

عَلَى كَتِفَيْهِ يَصْعَدُ (الْمَجْدُ) غَيْرُهُ وَهَلْ هُوَ إِلَّا لِلتَّسْلُقِ سُلْمٌ

... فَإِنَّ لِلْمَخْبُوءِ أَنْ يُكْشَفَ، وَأَنَّ لِلصَّوْتِ أَنْ يَعْلُوَ، وَأَنَّ لِلْحَقِّ أَنْ يَظْهَرَ؛

وَأَنَّ لِلسَّوْطِ أَنْ يُؤَدَّبَ...^(١)

﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾، وَهُوَ - سُبْحَانَهُ - بِكُلِّ جَمِيلٍ

كَفِيلٍ، وَحَسْبِيَ اللَّهُ، وَنَعَمْ الْوَكِيلُ...

وَكُتِبَ

عَلِي بن حَسَن بن عَلِي بن عَبْدِ الْحَمِيدِ

الْحَلَبِيِّ، الْأَثَرِيِّ، السَّلْفِيِّ

- كَانَ اللَّهُ لَهُ -

قُبِيلَ مُتَنَصِّفِ لَيْلَةِ الثَّلَاثَاءِ، الْمُسْفِرِ صَبَاحُهَا

عَنْ يَوْمٍ - أَوْ يَوْمَيْنِ - بَقِيَا مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ^(٢)

سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ بَعْدَ الْأَرْبَعِ مِائَةِ وَالْأَلْفِ

مِنْ هِجْرَةِ مَنْ لَهُ الْعِزُّ وَالشَّرَفُ ﷺ.

(١) أَرْجُو أَنْ يَكُونَ (بَيَانِي) - هَذَا - عُذْرًا لِي عِنْدَ (بَعْضِ) إِخْوَانِي - الَّذِينَ (قَدْ) يُخَالِفُونَنِي

- شَيْئًا مَا! - فِي (بَعْضِ) أَسْلُوبِي - زَادَهُمُ اللَّهُ فَضْلًا - ...

وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَجَرِّبَتِي: عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي!!

وَلَوْ تَأَمَّلُوا بِدَقَّةٍ - وَفَقَّهَهُمُ اللَّهُ -: لَعَرَفُوا - يَقِينًا - أَنَّ (أَشَدَّ) مَا عِنْدِي لَا يُسَاوِي - «حَقِيقَةً» -

عُشْرَ (أَهْوَنِ) مَا عِنْدَ هَؤُلَاءِ !!

فَسَلِّ ذَا خَبْرَةٍ يُنَبِّئُكَ عَنْهُمْ لَتَعْلَمَ كَمْ خَبَايَا فِي الرِّوَايَا

وَأَقُولُ:

جَهَالَاتٍ وَظُلُمٍ وَافْتِرَاءٍ وَكَذْبِ الْحَاقِدِينَ لَهُ بَقَايَا

وَلَكِنَّ الْإِلَهَ نَصِيرُ عَبْدٍ يَرُدُّ الظُّلْمَ عَنْ خَيْرِ الْبَرَايَا

(٢) وَقَدْ قِيلَ - قَدِيمًا -: عِشْرَ رَجَبًا: تَرَعَجَبًا!!

... وَقَدْ رَأَيْنَا ذَلِكَ، وَعَايَنَاهُ، وَشَمِمْنَا رَائِحَتَهُ، وَابْتَلَيْنَا بِهِ!!

مَدْخَلٌ

أَقُولُ - ابتداءً :-

إِنَّ الكتابَ المردودَ عليه - «حقيقة الإيمان»! - فيه (الكثيرُ الكثيرُ) من حُطُوظِ النفسِ الآثمةِ الظَّالِمةِ؛ بأسلوبٍ مكشوفٍ، ونَمَطٍ معروفٍ!!! ولَمَّا كان مؤلِّفُهُ - (الروبيضة) - واصلًا إلى وَهْدَةٍ (ساقطةٍ) من دَرَكَاتِ الجهلِ الكُبَّارِ، وظُلْمَةٍ قَاتِمَةٍ من الغرور والاستكبار: كان هذا - بيده! - (سلاحًا) من أقوى أسلحته (!) لإظهار نفسه أكثرَ، ونقض (مُخالفه) بصورةٍ أوفرًا!!! فَطَرَقَ قضايا (شخصيَّةً) مَحْضَةً؛ ليشفي غيظَ قلبه، وَيَبْرُدَ حرَّ صدره!!! ... فإِذْ كان (لا بدَّ) من الوقوف (!) أمامَ بعضِ من تلك الحظوظِ (النَّفْسِيَّةِ) الآثمةِ - لِزَامًا! -؛ فلسبيين:

١ - عكسُها على مُدْعِيها..

٢ - كشفُ كذبه فيها..

... والآن؛ أبدأ بذكر «الشواهد»؛ الواحدَ تِلْوَ الواحدِ، سائلاً الله - تعالى - الإخلاصَ والسَّدادَ - في (القول، والعمل، والاعتقاد) -، وهدايةَ هذا (الروبيضةِ التافه) طريقَ الرِّشَادِ؛ ليعرفَ قَدْرَ نفسه، وليقومَ (بعضُ) مَنْ لا يَزَالُ (!) حوله (بإعانتِه) على سَتْرِ بادي عورته، وظاهر سوائه.. فَالْقَدْ طَفَّ الصَّاعُ، وانكشف القناع ... وقبل هذا كله أقدِّمُ للقراءِ النُّبَهَاءِ - تيسيرًا عليهم، وتسهيلًا لهم - تلخيصًا^(١)

(١) وإلَّا؛ فَإِنَّ الأمرَ مُحتاجٌ إلى مزيدٍ مِنَ التفصيلِ؛ وقد فَعَلْتُهُ - ولِلَّهِ الحمدُ - في كتابي «التَّعْرِيفُ والتَّنْبِيهُ بِتَأْصِيلاتِ العلامةِ الألبانيِّ في مسائلِ الإيمانِ والرَّدِّ على المرجئة».

وبالوقوفِ عليه - ومطالعتِه - يندفعُ - بمشيئةِ اللَّهِ - ما (قد = يُؤَوِّمُ) مِنْ (بعضِ) كلامِ شيخنا - رحمه الله - أَنَّهُ يُعارضُ شيئًا مِمَّا هُنَا؛ فَهُوَ إمَّا مُجَمَّلٌ فَضَّلَ، أَوْ قَوْلٌ أُخَرَّ ... و (العلمُ لا يَقْبَلُ الجمودَ) .

لأساس كتابي هذا، وأهم تأصيلاته- على نسق جداول^(١) علمية (دقيقة)؛ تُقَرَّبُ وجه الحقِّ لراعيه، وتنقُضُ تهويش أهل الباطل وقائله...

والناظرُ إلى هذه (الجداول) -نظرة إنصافٍ عَجَلَى -: يتجَلَّى له -بها- وجهُ الصوابِ على التَّحْقِيقِ -كأغلى التَّحَفِ -: ائْتِلافًا تامًّا -ولله الحمد- مع عقيدة أئمة السَّلف، ومُفارقةً كاملةً -والفضلُ لله- لعقائدِ المُرَجَّةِ الضَّالَّةِ من أفراخِ الخَلَفِ ...

وإذا أراد الله نَشَرَ (عقيدة) (ظَلِمَتْ) أَتَاخَ لَهَا (كِتَابَ) جَهُولٍ وبخاصَّةٍ أَنَّ مُسَوِّدَ ذاك الكتابِ -الجاهلِ- قد اعتَصَرَ مباحثَ (!) تسويده المَقِيَّتِ -مُلَبَّسًا، ومُغَرَّرًا!- في جداولٍ بتراءٍ فاشلة!! بناها (!) على مَحْضِ فُهوهِه العاطلة، وجهالاته الباطلة؛ وذلك -حصراً- (صفحة: ٥١ و ٧٩ و ١٠٤) من «حقيقته»! ولعلَّ التلبيسَ بجداوله -هذه!- يَعْظُمُ في عُقُولِ بعضِ الجهلة: لَمَّا يَقْرَأُ (!) على غلافِ تَسْوِيدِهِ عبارة: (دراسة نصيَّة تأصيلية!!) فيظُنُّه يَكْتُبُ (بأكاديمية)، وحيادٍ، وإنصاف!!

وليس هو -في «الحقيقة»!- إلَّا كاتبٌ (أكاذيبية) اعتسافٍ، وإجحاف!! وإنَّ عَنَاءَ أَنْ تُفْهَمَ جاهلاً فيحسبُ -جهلاً- أَنَّهُ منك أفهمُ

□ كلمة إنصاف :

وممَّا لا يجوزُ تأخيرُه -في هذا المقام- ممَّا له صلةٌ شديدةُ المساسِ به: أمرٌ دقيقٌ نبَّهَ عليه بعضُ الباحِثِينَ (المُنْصِفِينَ)^(٢) -جزاه الله خيراً-، قائلاً :

«ليس كُلُّ مَنْ رُمِيَ بالإرجاءِ فَهُوَ مُرْجِيٌّ! لا سيَّما في عصرنا هذا، فإنَّ

(١) وما هذا إلَّا لكوني أعلمُ -يقيناً- أَنَّ هِمَمَ (الكثير) مِنَ النّاسِ مُتْقاصرةٌ عن قراءة (!) كتابي هذا -بأكمله-؛ فضلاً عن مُتابعةِ دقائقه!...

(٢) «القدرية والمرجئة» (ص ١٢١) للدكتور ناصر العقل - سلّمه الله -.

قلت: (ولعله) -يُشِيرُ في كلامه الأخير- إلى (الدكتور) سَفَرِ الحَوَالِي -غفر الله له-؛ فتأمل.

أصحاب النزعة التكفيرية وأهل التشدد - سواء ممن كانوا على مذاهب الخوارج، أو من دونهم - من الذين يجهلون قواعد السلف في الأسماء والأحكام^(١)، أقول: إن أصحاب هذه النزعات صاروا يرمون المخالفين لهم من العلماء وطلاب العلم بأنهم مرجئة!! وأكثر ما يكون ذلك في مسائل الحكم بغير ما أنزل الله، ومسائل الولاء والبراء - ونحوها -، وقد يقع بعض (المتسبين) للعلم والسنة في شيء من ذلك دون روية!!

بل من الجدير بالتنويه: أن بعض طلاب العلم الكبار (!!) الذين كتبوا في مسائل التكفير - في هذا العصر - رموا المخالفين لهم في التوجهات: بالإرجاء في مسائل خلافة بين السلف، ولا تدخل - عند التحقيق - في أصول الإرجاء. فتأمل ...

... لهذا - كله - رأيت التعجيل بهذا الخير - نقضاً له، وهذا لركنه؛ نصرته للحق - عموماً -، وانتصاراً لشيخنا الإمام (فقيه الأمة) - بحق - خصوصاً -، واستجابة - قبل هذا وذاك - لبعض الأجبة الأفاضل في (تنقيح) هذه (الجداول) - بالنقل الدقيق، والتمحيص بالتوثيق - ...

ورحم الله الإمام ابن سيرين؛ القائل - نصحاً (للمخلصين) - : «إن هذا العلم دين؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم»^(٢) - بالحق واليقين - .
فدونكم - طلبة الحق! - هذه (الجداول)؛ بـ (البراهين)^(٣) :

(١) نعم؛ والله ...

(٢) رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/١٤).

(٣) والمقصود الأصلي من هذه (الجداول): تحقيق ما يقوله شيخنا - رحمه الله - بالنص؛ موافقة لعقيدة السلف النبلاء، ومفارقة لضلالات أهل الإرجاء؛ رداً على (المتصيدة) من أهل الأهواء.. أما عقيدة السلف - بنفسها - لوضوحها؛ فلا تحتاج بيّنة، ولا تفتقر إلى (عزو) ! وكذلك الحال بالنسبة إلى ضلالات المرجئة الردية: فهي - لسوءها - أقل من أن تناقش أدلتها، أو (تحرّر) أقوال أئمتها !!

أقوال الإمام الألباني وموافقتها:	عقيدة السلف الصالح وموافقتهما:	ضلالة الإرجاء، والمرجئة!
<p>١- الإيمان؛ قول، وعمل، واعتقاد.</p> <p>والأعمال الصالحة من حقيقة الإيمان.</p> <p>انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١٧١/٧).</p>	<p>١- الإيمان قولٌ وعملٌ، واعتقادٌ.</p> <p>والأعمال الصالحة من حقيقة الإيمان.</p> <p>انظر: «مجموع الفتاوى» (١٩٤/٧)، و (٣٨/١٣).</p>	<p>١- الإيمان؛ قول، وعمل، واعتقاد.</p> <p>والأعمال الصالحة من حقيقة الإيمان.</p> <p>انظر: «الذب الأحمد» (ص ٣٢-٣٣).</p>
<p>٢- بل الأعمال ركن^(١) (أصلي) في الإيمان.</p> <p>انظر: مقدمة «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٥٨).</p>	<p>٢- الأعمال ركن في الإيمان.</p> <p>انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٦٤، ٤٧٢، ٥٠٦، ٥٨١، ٦١٦، ٦٧٢).</p>	<p>٢- بل الأعمال ركن^(١) (أصلي) في الإيمان.</p> <p>انظر: مقدمة «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٥٨).</p>
<p>٣- الإيمان يزيد وينقص.</p> <p>انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥١)، و «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٣٣٤) لابن أبي العز الحنفي.</p>	<p>٣- الإيمان وحده واحدة؛ لا يتعص ولا يتجزأ! فإذا ذهب بعضه: ذهب كله!!</p> <p>انظر: «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٧٤-٤٧٥).</p>	<p>٣- الإيمان يزيد وينقص^(٢).</p> <p>انظر: «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٣٦٩).</p>

(١) ومن هذا الباب -نفسه- : (أركان الإسلام) -الخمسة-؛ فهي (أركان) -قطعاً-، ثم لا يلزم التكفير بترك كل واحدة منها -لزوماً- عدا الشهادتين -إجماعاً- تركاً، أو نقضاً- على ما هو مقرر-؛ وهذا واضح.

وانظر لبيان الوجه في ذلك -أكثر- كتاب «مِرْعاة المفاتيح» (٣٧/١) للعلامة الشيخ عبيدالله الرحماني - شيخ الجامعة السلفية، في الهند-، وسيأتي كلامه -بنصه- (ص ١٩٣-١٩٤).

(٢) وفي «السنة» (٥٨١/٣) -للخلال-؛ أن الإمام أحمد بن حنبل سئل عن قال: الإيمان يزيد وينقص؟ فقال: «هذا بريء من الإرجاء».

وقال الإمام ابن المبارك -كما في «طبقات الحنابلة» (٤٠/٢) - للقاضي أبي يعلى -: «ومن قال: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص؛ فقد خرج من الإرجاء -أوله وآخره-».

وقال مثله -أيضاً- الإمام البرهاري في «شرح السنة» (١٣٢).

هكذا يقرر أئمة السلف عقائد السلف، (ويتزيد) عليهم بعض المعاصرين (١) -من الخلف!- يذكر تقييدات أخرى! وقيود ترى!! بما لا دليل معهم عليه، ولا حجة لهم فيه . . .

أقوال الإمام الألباني وموافقتها: عقيدة السلف الصالح وموافقتها: ضلالة الإرجاء، والمرجئة!		
<p>٤- وجوب التلازم بين الظاهر والباطن؛ (أعمال القلوب، وأعمال الجوارح). انظر: «مجموع الفتاوى» (١٨٦/٧) - ١٨٧، ٥٨٥، ٦١٦، ٦٤٢. ٥- جواز الاستثناء في الإيمان. انظر: «مجموع الفتاوى» (٤٧-٤٠/١٣). ٦- إيمان أفسق الملة؛ ضعيف الإيمان يُخشى عليه الكفر. انظر: «مجموع الفتاوى» (١٥١/٣) - ١٥٣، (١٥٣/٢٣) - ٣٤٩.</p>	<p>٤- وجوب التلازم بين الظاهر والباطن؛ (أعمال القلوب، وأعمال الجوارح). انظر: «مجموع الفتاوى» (١٨٦/٧) - ١٨٧، ٥٨٥، ٦١٦، ٦٤٢. ٥- جواز الاستثناء في الإيمان. انظر: «مجموع الفتاوى» (٤٧-٤٠/١٣). ٦- إيمان أفسق الملة؛ ضعيف الإيمان يُخشى عليه الكفر. انظر: «مجموع الفتاوى» (١٥١/٣) - ١٥٣، (١٥٣/٢٣) - ٣٤٩.</p>	<p>٤- وجوب التلازم بين الظاهر والباطن؛ (أعمال القلوب، وأعمال الجوارح). انظر: «مقدمة رياض الصالحين» (صفحة ل-ن). ٥- جواز الاستثناء في الإيمان. انظر: «السلسلة الضعيفة» (١٥٢/٦). ٦- إيمان أفسق الملة؛ ضعيف الإيمان يُخشى عليه الكفر. انظر: «السلسلة الضعيفة» (٢١٢/١).</p>
<p>٧- الكفر لا يكون إلا بالقلب؛ لأن الإيمان لا يكون إلا بالقلب! انظر: «مجموع الفتاوى» (٥٤٧/٧). ٨- الكفر لا يكون إلا بالقلب! انظر: النقطة السابقة.</p>	<p>٧- الكفر يكون باللسان، والقلب، والجوارح - بأنواعه المعروفة - جميعها - انظر: «فتاوى اللجنة الدائمة» (٢/٣) - ١٥١، (١٥٣/٢٣) - ٣٤٩، و «مدارج السالكين» (٣٣٨-٣٣٥) لابن القيم.</p>	<p>٧- الكفر يكون باللسان، والقلب، والجوارح^(١)؛ تكذيباً، ووجوداً، وعناداً، ونفاقاً، وإعراضاً، وشكاً. انظر: «التحرير لمسائل التكفير»، و «السلسلة الصحيحة» (١٣٤/٧) - تحت الطبع.</p>
<p>٨- الكفر لا يكون إلا بالقلب! انظر: النقطة السابقة.</p>	<p>٨- الكفر كفران؛ أصغر وأكبر، وكذا الفسق، والظلم. انظر: «مجلة الدعوة» (عدد ٥٥٧) مقال الشيخ ابن باز - رحمه الله -، و «تعزيز قُدر الصلاة» (٢/٥١٧) للمروزي، و «الصلاة» (٥٣-٥٤) لابن القيم، و «فتح الباري» (١٢٦/١) لابن رجب.</p>	<p>٨- الكفر كفران؛ أصغر وأكبر، وكذا الفسق، والظلم. وأثر ابن عباس في ذلك «قاصمة ظهر جماعة التكفير». انظر: «السلسلة الصحيحة» (١٣٤/٧)، و «السلسلة الصحيحة» (١١٢/٦).</p>

(١) وإطلاق شيخنا - رحمه الله عليه - أحكام التكفير (الاعتقادي) على كثير من (الأعمال) الشريكية - كالطواف بالقبور، والذبح لغير الله، ونحوها . . . أكثر من أن يُحصى، ويُحصَر، سواء في مجالسه وفتاويه، أم في كتاباته ومُصنَّفاته؛ فتأمل.

أقوال الإمام الألباني وموافقتها: عقيدة السلف الصالح وموافقتهما: ضلالة الإرجاء، والمرجئة!		
<p>٩- الصلاة أعظم أعمال الإسلام، وتركها - مع الإقرار بالوجوب - من حيث التكفير - موضع خلاف بين أهل السنة، وأصحاب الحديث .</p> <p>فلذا قدّم السيف عليها: كفر - اتفاقاً - .</p> <p>انظر: «التمهيد» (٢٤٢/٤ - ٢٤٣) لابن عبد البرّ، و«مجموع الفتاوى» (١٦٥/٧، ٢٠٤).</p>	<p>٩- الصلاة أعظم أعمال الإسلام، وتركها - مع الإقرار بالوجوب - من حيث التكفير - موضع خلاف بين أهل السنة، وأصحاب الحديث .</p> <p>فلذا قدّم السيف عليها: كفر - اتفاقاً - .</p> <p>انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٥٩/٧) و٣٠٢ (٣٦٩/٢٠)، (٩٨ - ٩٧/٢٠)، (٤٨/٢٢).</p>	<p>٩- الصلاة أعظم أعمال الإسلام، وتاركها - المقرّ بوجوبها - على الرّاجح - ليس كافراً، وإن كان يُخشى عليه الكفر .</p> <p>فلذا قدّم السيف عليها: كفر، وخرج من الملة .</p> <p>انظر: «السلسلة الضعيفة» (١/١٣٢) و«الصحيحة» (٧/١٣٧).</p>
<p>١٠- سبّ الله، أو رسوله: ليس كفراً! ولكنه علامة على الكفر! بل قد يُجامع حقيقة الإيمان!!</p> <p>انظر: «مجموع الفتاوى» (٥٥٧/٧)، (٥٨٣).</p>	<p>١٠- سبّ الله، أو رسوله - وما في معناهما - : كفر أكبر - يضادّ الإيمان من كلّ وجه -؛ وهو مُخرجٌ للمتلبّس به من دائرة الإسلام؛ بوجود شرطه المعتبر.</p> <p>انظر: «الصلاة وحكم تاركها» (ص ٥٣-٥٤) لابن القيم، و«مجموع الفتاوى» (٣٤٥/٢٣).</p>	<p>١٠- سبّ الله، أو رسوله - وما في معناهما - : كفر أكبر - يضادّ الإيمان من كلّ وجه^(١)؛ وهو مُخرجٌ للمتلبّس به من دائرة الإسلام؛ بوجود شرطه المعتبر^(٢).</p> <p>انظر: «السلسلة الصحيحة» (٧/١٣٤).</p>

(١) لأجل هذا فإنه لا يُشترط فيه - لتكفير فاعله - (الاستحلال) - كبقية أنواع الكفر العملي - .

ومن اشترط له (الاستحلال) - فيه -؛ فقد وقع في (زلة منكورة، وهفوة عظيمة) - كما قال شيخ الإسلام في «الصّارم المسلول» (٩٦٠/٣) - متّعّباً القاضي أبا يعلى الحنبليّ - رحمه الله - .

وانظر «مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين» (١٥٤-١٥٥/٢) - للتفصيل على التّأصيل - .

(٢) وهو من أهمّ قواعد عقائد أهل السنة؛ إذ لا بُدّ - لزوماً - من (وجود الشروط)، و(انتفاء الموانع)؛ للحكم على الأعيان بالتكفير؛ سواءً في هذا الناقض، أم في غيره .

وما وردَ في شيءٍ من كلام شيخنا - رحمه الله - في بعض مجالسه - من ذكر (سوء التريية) - في هذه المسألة؛ إنّما يتعلّق بورود (سبب) - لا على وجه اللزوم؛ فقد يتخلف! - يتحقّق به وجود (المانع) من التكفير؛ وهو - هنا - عدم قصد الفعل؛ لِسَبْقِ اللسان به؛ فتأمّل .

وانظر - للتفصيل - «التعريف والتنبيه» . (ص ٧٤-٧٥)، و«شرح كشف الشبهات» (ص ٤٣) لفضيلة الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - .

أقوال الإمام الألباني وموافقتها:	عقيدة السلف الصالح وموافقتها:	ومفارقة هُما: ضلالة الإرجاء، والمرجئة!
<p>١١- قائل: لا إله إلا الله -مخلصاً بها قلبه- ينجو من الخلود في النار -بمشيئة الله- ولو كان تاركاً لأعمال الجوارح (١)؛ وإيمانه منقوص؛ حتى لا يكاد يبقى منه ذرة.</p> <p>انظر: «حكم تارك الصلاة»، و«السلسلة الصحيحة» (٧/ ٦١٦)، «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٣٣٣) - وفيه نقلٌ إجماع مهم-؛ فانظره.</p> <p>انظر (رقم : ١٢) - فيما يأتي-.</p>	<p>١١- الخلاف في تكفير تارك أعمال الجوارح -لقائل: لا إله إلا الله؛ مُخلصاً بها قلبه- خلاف بين أهل السنة، وأعظمه: مسألة ترك الصلاة.</p> <p>انظر: «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ٤٧٩) - من كلام الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن ابن حسن بن محمد بن عبد الوهاب - رحمهم الله -.</p> <p>ومنه: قولهم: لا تكفر إلا بترك (٢) ما أجمع عليه العلماء، وهو الشهادتان.</p> <p>انظر: «الدرر السنية» (١/ ١٠٢) - من كلام الإمام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله -.</p> <p>وُراجع: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٠٢)، و«ذم الكلام» (٢/ ٣٩٣) للهروري، - وهو مهم -.</p>	<p>١١- قائل: لا إله إلا الله -مخلصاً بها قلبه- ينجو من الخلود في النار -بمشيئة الله- ولو كان تاركاً لأعمال الجوارح (١)؛ وإيمانه منقوص؛ حتى لا يكاد يبقى منه ذرة.</p> <p>انظر: «حكم تارك الصلاة»، و«السلسلة الصحيحة» (٧/ ٦١٦)، «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٣٣٣) - وفيه نقلٌ إجماع مهم-؛ فانظره.</p> <p>انظر (رقم : ١٢) - فيما يأتي-.</p>

(١) والتعبيرُ عن ذلك -أو نقيضه!- بـ (الشرط)، أو (الركن)، أو (الجنس)، أو (الكمال)، أو (الكُل)! -أو غيرها-: اصطلاحِيٌّ محضٌ؛ يجبُ الاستفصالُ من قائله؛ قبل الإنكار أو الإلزام، فضلاً عن الموافقة على وجه التمام . . .

وانظر ما سيأتي -قريباً- من كلام شيخ الإسلام.

(٢) والناقضُ بـ (الفعل) شيءٌ آخر؛ فلا تفتَر بتلييس (بعض) الملبسين!!

أقوال الإمام الألباني وموافقتها: عقيدة السلف الصالح ومفارقتها: ضلالة الإرجاء، والمرجئة!		
<p>١٢- الحكم بغير ما أنزل الله لا كفر؛ لكنه قد يكون أصغر؛ غير مُخرج من الملة - بمعنى الفسق - إذا كان عملياً، وقد يكون أكبر؛ مخرجاً من الملة إذا كان عن استحلال^(١) عقائدي^(٢)، أو نحوه . .</p> <p>انظر: «التحذير من فتنة التكفير»، و«السلسلة الصحيحة» (١٣٤/٧).</p>	<p>١٢- مَنْ استحلَّ الحكم بغير ما أنزل الله عقائدياً . . فقد كفر كفراً أكبر . . . ومَنْ فعلها بدون استحلال: كان كفره كفراً أصغر - بمعنى الفسق -.</p> <p>انظر: «مجلة الدعوة» (عدد ٥٥٧) مقال الشيخ ابن باز - رحمه الله -، ويُراجع «مجموع الفتاوى» (٣١٢/٧)، و«كتاب الصلاة» (ص ٥٣-٥٤) لابن القيم - وهو مهم -.</p>	<p>١٣- الكافر مَنْ كفره الله ورسوله؛ ولا دليل على القطع بتحقيق شيء من ذلك - على سبيل الردة - إلا بترك الشهادتين، أو نقضهما - قولاً، أو فعلاً، أو اعتقاداً -.</p> <p>انظر: «السلسلة الصحيحة» (٢١٣/١)، و«حكم تارك الصلاة»، و«التوحيد أولاً...».</p> <p>وانظر (رقم: ١٠) - فيما تقدّم -.</p>
<p>١٣- لا كفر إلا في الباطن! فكما أنّ العمل ليس من الإيمان؛ فالكفر لا يقع بهذا العمل!</p> <p>انظر: «مجموع الفتاوى» (٥٦٠/٧).</p>	<p>١٤- العلماء الذين قالوا بعدم كفر مَنْ ترك أعمال الجوارح - مع تلفظه بالشهادتين، ووجود أصل الإيمان القلبي - هم من أهل السنة والجماعة، وليسوا من المرجئة.</p> <p>انظر: «مجلة الفرقان» (عدد: ٩٤) - لقاء الشيخ ابن باز - رحمه الله -، و«مجموع الفتاوى» (٤٢٣-٤٢٤)، و(١١/١٣٧).</p> <p>والكلام حول (جنس العمل) - و(آحاده) - كلام لا معنى له، وطنطنة لا فائدة منها.</p> <p>انظر: «الأسئلة القطرية» للشيخ ابن عثيمين - رحمه الله -.</p>	

(١) ويكفي في اعتبار ذلك القرائن الراجحة - المعتمدة عند كبار العلماء الربانيين، الراسخين في العلم والدين -؛

كما أشار إليه شيخنا - رحمه الله - في حاشية «التحذير . .» (ص ٧٧)؛ وانظر (ص ٢٠٥-٢٠٧) - فيما يأتي -.

(٢) انظر تقسيم فضيلة الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - (الاستحلال) إلى (عملي)، و(عقدي) في «لقاء

الباب المفتوح» (رقم: ١٢٠٠)؛ فهو مهم.

أقوال الإمام الألباني	وموافقتها: عقيدة السلف الصالح	ومفارقةها: ضلالة الإرجاء، والمرجئة!
.....	<p>□ بينما يُرجَّح شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام ابن أبي العز الحنفي، والإمام الذهبي - وغيرهم من علماء أهل السنة - أنَّ الخلافَ صوري، لفظي! انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٣٣٣)، و«مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٩٧) و«سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٩٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٣٦).</p>	<p>□ وأخيراً^(١): يرجَّح الإمام الألباني - رحمه الله - أنَّ الخلافَ بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء: خلافٌ حقيقي، وليس صورياً لفظياً. انظر: «العقيدة الطحاوية: شرح وتعليق» (ص ٦٢-٦٣).</p>

(١) وقد نُشرَ مركزُنا العلميُّ العامرُ - إن شاء الله - (مركز الإمام الألباني، للدراسات المنهجية والأبحاث العلمية) - هذه (الجداول) - عن كتابي هذا - بمقدمة لطيفة - نشرة علمية - تحت عنوان: «الدِّفاعُ عن أئمةِ السُّنةِ الثَّبوتية، وبيان (التلاف) عقيدتهم السُّلفية، و(مناقضتهم) للمرجئة الرديئة»؛ أخرست المتقولين، وأسكت المتقولين!!

وقد استفدتُ - بعدُ - من ملاحظاتِ عددٍ من إخواننا طلبة العلم - الحريصين - عليها؛ فجزاهم الله خيراً - أجمعين -.

وفي ضوء ما تقدّم؛ أقول:

□ الوقوف مع النص :

- «الواجبُ على الخلق أن ما أثبتّه الكتاب والسنة: أثبتوه، وما نفاه الكتاب والسنة: نفّوه، وما لم ينطق به الكتاب والسنة^(١) - لا بنفي ولا إثبات - استفصلوا فيه قولَ القائل؛ فمن أثبت ما أثبتّه الله ورسوله: فقد أصاب، ومن نفى ما نفاه الله ورسوله: فقد أصاب، ومن أثبت ما نفاه الله، أو نفى ما أثبتّه الله: فقد لبسَ دينَ الحقِّ بالباطل؛ فيجب أن يُفصّل ما في كلامه من حقٍّ وباطل، فيُتبعَ الحقّ، ويُتركَ الباطل». «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٧/ ٦٦٤-٦٦٥ - الإيمان).

- «إذا حصل الاستفسارُ والتفصيل: ظهر الهدى وبان السبيل.

وقد قيل: إن أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء، وأمثالها - ممّا كثر فيه تنازعُ الناس بالنفي والإثبات-؛ إذا فُصّل فيها الخطاب: ظهر الخطأ من الصواب». «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٦٤ - الإيمان).

(١) كمصطلحات (الشرط)، والركن)، والجنس)... -في باب الإيمان-، ومصطلحات (الجسم)، والجوهر)، والتشبيه)، والجهة)، والحيز)... -في باب الصفات-؛ وهكذا في أبواب غيرها...

لذلك؛ قال فضيلة الأخ الكبير الدكتور الشيخ صالح بن سعد السّحيمي -نفع الله به- رئيس قسم العقيدة في الجامعة الإسلامية- في المدينة النبوية -سابقاً- مُحَقِّقاً -:
«القول بأنّ العملَ (شرط صحة): ربّما (أوهم) باعتقاد الخوارج، والقول بأنّه (شرط كمال): ربّما (أوهم) بمعتقد المرجئة». كذا في كتاب «التبيان لعلاقة العمل بمسمى الإيمان» (ص ١٦٨)!

- للأخ علي آل سوف -سدّده الله-!

وهو كلامٌ حقٌّ وعدلٌ -وقل أن يجتمعا!-؛ فجزاه الله -تعالى- خيراً.

وانظر ما تقدم -تحقيقاً- لمسألة (الاصطلاحات) -هذه- (ص ١٥)، وما سيأتي (ص ١٥٦ و١٦٦).

□ صحة مذهب السلف :

- «وهذه الأمور -كلها- إذا تدبرها المؤمن -بعقله^(١)-: يتبين له أنَّ مذهب السلف هو المذهب الحق -الذي لا عدول عنه-؛ وأنَّ مَنْ خالفهم لزمه فسادٌ معلومٌ بصريح المعقول وصحيح المنقول؛ كسائر ما يلزم الأقوال المخالفة لأقوال السلف والأئمة، واللَّه أعلم». «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٨٥ - الإيمان).

□ لعنة الله على الكاذب :

- ورحم الله الإمام ابن جرير الطبري -القائل- كما في كتابه «صريح السنة» (ص ٢٦-٢٧):-

«فَمَنْ رَوَى عَلَيْنَا، أَوْ حَكَى عَنَّا -أَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا-؛ فَادَّعَى أَنَّا قُلْنَا غَيْرَ ذَلِكَ: فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَغَضَبُهُ، وَلَعْنَةُ اللَّاعِنِينَ، وَالْمَلَائِكَةُ، وَالنَّاسُ -أَجْمَعِينَ-؛ لَا قَبْلَ اللَّهِ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، وَهَتَكَ سِتْرَهُ، وَفَضَحَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذَرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾».

وبقوله -رحمه الله- أقول، وبحوله -سبحانه- أصول وأجول.

فهذا الحق ليس به خفاء فَدَعْنِي مِنْ بُنَيَاتِ الطَّرِيقِ
وأقول على نسقه، ورويه، وقافيته:

وخذ حقًا لأشياخ عظام «حقيقته» من الفهم الدقيق

(١) لا يعاطفته، أو يحقه، أو هواه!

ورحم الله مَنْ قال:

فهذا الذي يقضي به العقل مسلَكًا وهذا الذي اختاره متمسكًا
ويقضيه عقلي مسلَكًا وأحاولُهُ وَمَنْ كَانَ لَا يَهْوَى انتصار ذوي الهدى
وخذلان أهل الشر فالله خاذلُهُ

... كما في كتاب «إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة والجهمية» (ص ١٧٨)

للشيخ سليمان بن سخمان -رحمه الله-.

ودَعَّ عَنْكَ التَّدْخُلَ فِي عُلُومٍ تَدْخُلَ جَاهِلٍ فِي ذَا الْمَضِيقِ
 تَقَبَّلْ حَقًّا دُونَ انْزَعَاكِجٍ بِلا فِعْلٍ الزَّفِيرِ وَلَا الشَّهِيْقِ
 وَلَا تَقَبَّلْ أُخُوَّةَ غَيْرِ حَقٍّ وَلَا وُدَّ كَذَيْتِكَ الصَّدِيقِ
 فَإِنَّ الْحَقَّ يَعْلُوهُ بِهَاءُ بِهَاءِ الْعِلْمِ وَالْهَدْيِ الْأَنِيقِ
 «حَقِيقَةُ» جَهْلِهِ جَهْلٌ تَمَادَى بِهِ سَوْءٌ إِلَى الْجَهْلِ الْعَمِيقِ
 (رُحِيمُهُمْ) جَهَالَاتٌ كِبَارٌ وَحَقْدٌ بِالْغُ حَدَّ النَّعِيقِ
 فَلَا لَيْنٌ وَلَا حِلْمٌ مُضَافٌ كَذَا (الْحُلَفَاءُ) مِنْ هَذَا الْفَرِيقِ
 فَهَلْ هَذَا (الْوَفَاءُ) بِحَقِّ شَيْخٍ جَلِيلٍ (نَاصِرٍ) فَهَمَّ شَفِيقِ
 لَيْنٌ كَانَ (الْوَفَاءُ) دَلِيلَ فَضْلٍ فَإِنَّ (الْمَنْ) بَابٌ لِلْحَرِيقِ
 فَحَازِرٌ أَنْ تَكُونَ كَثِيرٌ مَنْ كَحَالَةِ أَرْعَنِ الدِّينِ الرَّيِّيقِ
 وَيَا لَيْتَ التَّادِبَ كَانَ سَتْرًا لَجَهْلِهِمْ سِوَى الْقَوْلِ الصَّفِيقِ
 فَلَا يَغْرُزُكَ مِنْ جَهْلٍ سَنَاءُ وَلَا لَوْنٌ لَهُ حُسْنُ الْبَرِيقِ
 فَ(نَاصِرُنَا) وَ(بَارٌ) وَ(الْعُثِيمُ) أُنْمَثْنَا إِلَى هَذَا الطَّرِيقِ
 طَرِيقِ السَّنَةِ الْغَرَا بِفَهْمٍ هُوَ الدُّرُّ الْمَصْفَى كَالْعَقِيقِ
 فَتَصْفِيَّةٌ وَتَرْبِيَّةٌ سَوِيًّا لَهَا رَوْحٌ كَأَطِيبِ ذَا الرَّحِيقِ
 يَعْلَمُ أَصْلُهُ زَادٌ عَظِيمٌ مِنْ الْقُرْآنِ وَالسَّنَدِ الْعَرِيقِ
 سَبِيلُ السَّالِفِينَ لَنَا شِعَارٌ كَذَاكَ دِثَارُنَا نَهْجُ الْعَتِيقِ

﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾...

ورسولُ اللَّهِ ﷺ يقول: «أنا زعيمُ بيتٍ في رَبَضِ الْجَنَّةِ، لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا...»^(١).

... واللَّهُ الهادي، وعليه توكلُ واعتمادي.

﴿إِنْ أُريدُ إِلَّا الْأُصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾...

«ومن ضنائن العلم: الرجوعُ إلى الحقِّ»^(٢).

... فإلى الكتاب؛ حرصاً على الحقِّ والصَّواب:



(١) «السلسلة الصحيحة» (٢٣٧) - لشيخنا الجليل، (فقيه الأمة) الكبير - تغمده الله

برحمته -.

(٢) «الحجة في بيان المحجة» (٥٣٥/٢) - للأصبهاني - رحمه الله -.

الشاهد الأول

تقديم الأستاذ الشيخ محمد شقرة -سَدَّه الله-

جاءت كلمة فضيلة الشيخ -سَدَّه الله- في خمس صفحات لم تكتمل آخرها؛ وَحَوَتْ -مع كونها صغيرة!- عدّة مسائل كبيرة:

الأولى: بيان عِظَمِ الفتن، وبخاصّة الناشئة عن حُبِّ إنسانٍ -ما-!!

الثانية: ذكر حال أهل العلم وطلّابِهِ، وأَنَّهُ حالٌ محزنٌ!

الثالثة: ذكر (شيء!!) من [شمائل، ومناقب، وخصال، وأخلاق، وفضائل،

ومحامد!!] (الرّويضة التافه)، المسوّد لذاك الكتاب - (د. محمد أبو رحيم) -!!!

فكان من (ذلك): أَنَّهُ (يصل من غير طمع، ويقطع من لا يرغب؛ إلّا أَن

يكون رحي فتنة^(١))، ويُحسن إلى من يسيء إليه، يرضى حُرْمَةَ أخيه في غَيْبَتِهِ،

و..و..!!! إلى آخر ما (هنالك) من: (شمائل، ومناقب، وخصال، وأخلاق،

وفضائل، ومحامد!!) هذا الجاهل المُتهالك!!!

وذكرُ بعضها كافٍ -كافٌ- لإبانة ما وراءه (!) ممّا هو وراءه!!

الرابعة: الإشادة بموقف (الرّويضة التافه) (الذي وقفه، نافح فيه عن

عقيدة السلف (!)، وانتصر فيها لإخوان له نيل منهم في دينهم وعلمهم)!!

الخامسة: بيان أَنَّهُ أُسيء إلى كَلِمَتِي (السلف)، و(الأثر) (بانتساب الجَمِّ

الغفير إليها)، مع الإشارة (!) إلى أن الشيخ الألباني -رحمه الله- حدّر (!) من

(١) والدليل بين أيدينا حاضر!!

والواقفُ على (بعض) قِصَص (!) هذا (الرّويضة) -الثّاني- مع (رُملاتِهِ) - ولا أريد أَن

أقول: أقربائِهِ، وأنسابِهِ! -: ينكشِفُ له نَزَرٌ (يسير) (!) من عظيم بلائِهِ وإيتلائِهِ!! وما رَأَى كَمَنْ سَمِعَ!!

الثانية منهما - (الأثر-)، وأنه كان حقاً على الشيخ أن يحذر من النسبة إلى (السلف) ... وهي ... أشد فتنة من النسب إلى (الأثر)؛ لكثرة المتسبين إليها!

السادسة: الإشارة إلى (المناظرة) (!!) التي (دُبِّرَتْ!) - وَحِجَّتْ! وَحِجَّتْ!! - بين (الروبيعة التافه) وكتاب هذه السطور، وذكر كيف (أظهره الله [أي: (الروبيعة)] فيها عليه؛ بما أوتي (!) من حُجَّة دامغة، وأسلوب هادئ رصين)، ثم إشهاد الله (!!!) أنَّ القضاء لذاك (الروبيعة) لم يكن إلاً (لظهور حُجَّتِه، ولقوة عارضتِه، ودَقَّة علمه^(١))!

(١) وقد قال فضيلة الشيخ - في مقدمته - (ص ٧) - معلقاً على هذا الموضع: «وفرق شائع بين علم يُجَمَّع لصاحبه بالإجازات ... وبين علم يُجَمَّع لصاحبه بالإهالات!!»

فأقول: نعم - صَدَقَتْ وَبَرَّرَتْ - فضيلة الشيخ -؛ فالإجازات العلمية من مشايخ العلم وأهل الفضل هي الأصل الأصيل - النافي جهل كل دَخِيل -؛ وقد منَّ الله علينا - وله الفضل - وحده - بعددٍ منها عن عددٍ منهم - وأثبتهم في ذلك محفوظة -؛ كالشيخ العلامة حماد الأنصاري، والشيخ العلامة بديع الدين السندي، والشيخ العلامة عطاء الله حنيف الفوجياني، والشيخ العلامة عبد الله ابن سعيد اللخجي، والشيخ العلامة محب الله الراشدي، والشيخ العلامة محمد السالك الشنقيطي، - وهو حَمُو فضيلة الشيخ -؛ وغيرهم... - رحمهم الله - جميعاً.

ولقد جَمَعْتُهَا - كُلُّهَا - مُفَصَّلَةً - منذ أكثر من خمسة عشر عاماً - في تَبَيُّت جامعٍ وجيزٍ سَمَّيْتُهُ: «مسالك المستفيد؛ في مسائل الإجازة، والرواية، والأسانيد»، - وهو تحت الطبع - بحمد الله -.

و(الإجازات) - العلمية - هذه - في أصل وضعها - هي المُعَبَّرُ - تماماً - عن «حقيقة» الثقة العلمية الممنوحة من قِبَلِ المُجِيز في المجاز.

وأما (الإهالات)؛ فهي - كما بيَّن فضيلته! - «حقيقة» - لا تعبر - ألبتة - عن أيِّ ثقةٍ علمية، وإنما هي مَحْضُ (شهادات) - فارغة -، و (ألقاب) - خاوية -؛ وإلا؛ فماذا يُغْنِي عن (روبيعة تافه) أن يصف نفسه - متبجحاً - ب: (الدكتور... خريج... رئيس قسم...)، أو حتَّى: (رئيس جامعة...)!!؟

ماذا يُغْنِيهِ ذلك - كُلُّه - عن جهله، وسوء حاله؟!

وعليه؛ فإنَّ (أقصى) - وليس أقسى! - ما يُقال في حقِّ هذا (الغِرِّ) - بِالْعَيْنِ! - وأمثاله:

ألقاب مملوكة في غير موضعها (كالهَرِّ) يحكي انتفاخاً صولة الأسد

ومعلومٌ - مِنْ قَبْلُ - رأيُ فضيلة الشيخ - سَدَّه الله - في (أكثرية) حَمَلَةِ هذه (الدكاتورة)

- من شهادات الزور!! -.

السابعة: الإشادة - مِنْ جَدِيدٍ! - بِأَخْلَاقِهِ (١) - لَكِنْ، هَذِهِ الْمَرَّةَ - (العلمية، والكتابية!!)، وَأَنَّهُ (لَمْ يُعْرِفْ عِنْدَهُ سَرَقَةً، أَوْ نُهْبَةً، أَوْ غُولَ (!) طَمَعٍ، أَوْ تَزْوِيرَ، وَتَدْلِيسَ فِيمَا يَكْتُبُ، أَوْ سِيكَتَبُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - (!)، وَرِسَالَتُهُ هَذِهِ خَيْرُ شَاهِدٍ) (١)!! وَكَيْفَ أَنَّهُ (لَا يَتَكَسَّبُ بِالْعِلْمِ الْمَنْهُوبِ)!!

الثامنة: الإقرار (الواضح، الجلي، الصريح) - دُونَ مُوَارَبَةٍ! هَذِهِ الْمَرَّةَ!! - بِمُوَافَقَةِ مَحْتَوَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ، الَّتِي (جَاءَتْ... كَاشِفَةً مُوضَّحَةً مُبَيِّنَةً مَا كَانَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ نَاصِرٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ مَعْتَقَدٍ، وَارْتَحَلَ مَعَهُ، وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِيهِ)!!

التاسعة: إيراد السبب (الحقيقي!!) الدَّاعِي إِلَى تَأْلِيفِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ؛ وَهُوَ مَا (أَسْفَرَتْ بِهِ وَجْوهُ الَّذِينَ بَغَوْا فِي الْأَرْضِ، وَسَعَوْا فِيهَا فُسَادًا، وَأَرْضَخُوا دِينَهُمْ لِهَوَاهِمِ، عَنِ سُعَارِ الشَّهْوَةِ، وَعَرَامَةِ الْإِثْمِ)!!

العاشر: السؤال (البريء) - الْمُخْتَوِمُ بِهِ (!) -: (وَمَاذَا يَضِيرُ الشَّيْخَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنْ يُظْهَرَ (!) خَطْوُهُ فِي النَّاسِ إِنْ أَخْطَأَ؛ فَالْعِلْمُ دَائِرٌ بَيْنَ الْخَطَا وَيَبِينُ الصَّوَابَ..)، ثُمَّ الْإِشَارَةُ إِلَى (نَفَرٍ مَمَّنْ لَمْ يَكُنْ يُحْسِنُ إِلَّا الصَّمْتَ أَمَامَ الشَّيْخِ فِي دُرُوسِهِ الْعَامَّةِ)، وَذَكَرَ (شَيْءٍ) مِنْ (كَذِبَاتِهِمْ)!!
... هَذِهِ هِيَ أَهْمُ (٢) الْمَحَاوِرِ الَّتِي دَارَتْ عَلَيْهَا (رَحَى) مُقَدِّمَةُ فَضِيلَةٍ

فِيَا تُرَى!! هَلْ غَيَّرَ!؟ أَمْ تَغَيَّرَ!؟ أَمْ غَيَّرَ!؟

وَعَلَى ضَوْءِ مَا تَقَدَّمَ؛ مَا هُوَ (الَّذِي يَصْدُقُ) - «حَقِيقَةً» - فِي هَذَا (الرَّوِيضَةِ النَّافَةِ): (الْإِجَازَاتِ)، أَمْ (الْإِهَالَاتِ)!!؟

وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ حَوْلَ (الدُّكْتَرَةِ)، وَ(الْإِجَازَاتِ) (صَفْحَةُ: ١٠ وَ ٢١).

(فَائِدَةٌ): الشَّعْرُ الْمَذْكُورُ هُوَ لَابِنْ رَشِيقٍ، وَهُوَ فِي «دِيَوَانِهِ» (ص ٦٠)، وَنَقَلَهُ عَنْهُ - كَذَلِكَ - عَبْدُ الْوَاحِدِ الْمَرَكَشِيُّ فِي «الْمُعْجَبِ» (ص ١٠٥).

وَيُنْقَلُ - فِيهِ - عَلَى بَعْضِ الْأَلْسِنِ -: «سُورَةُ الْأَسَدِ»، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ!

(١) نَعَمْ - وَاللَّهِ -؛ هِيَ خَيْرُ شَاهِدٍ! لِأَيِّ سَامِعٍ، أَوْ مُشَاهِدٍ!!

(٢) وَهِيَ مُتَفَاوِتَةٌ (!) فِي (الْأَهْمِيَّةِ!)، وَيُوجَدُ غَيْرُهَا؛ لَكِنْ مَا هُنَا كِفَايَةٌ - لِأَهْلِ النَّظَرِ

الشيخ - سدّده الله - لكتاب ذلك (الروبيضة التافه)...

ولي عليها (ملاحظات) سريعة - مع الاعتذار لفضيلة الشيخ - سدّده الله -؛ فالحقُّ أغلى - والله -...

فأقول - ويحوله - سبحانه - أصول -:

□ فضيلة الشيخ ، والقراءة :

أولاً : أرجو الله - سبحانه - أن يكون فضيلة الشيخ - سدّده الله - قد (قرأ) - «حقيقة» - هذا الكتاب الأبر، أو - على الأقل! - (نَظَرَ) فيه؛ فإنّ الذي نعلمه عنه - من قُرْبٍ قَرِيبٍ - أنّه - سدّده الله - لا يقرأ إلاّ لِمَآمَأَ؛ وما ذاك إلاّ لأنّه (مشغول)، بل (مشغولٌ جداً)!!!

ومواقفٌ كثيرةٌ - منه - عفا الله عنه - دلّتنا على ذلك - عنه - أعني: عَدَمَ قِرَاءَتِهِ !! مِنْ أBRزها موقفه - المشهور! - من كتابي «أحكام الشتاء»، وحرّبه له!! لا لشيء؛ إلاّ لأنني تعقّبته تعقّباً علمياً - رقيقاً جداً! - في إنكاره مسألة جواز الجمع بين الصلاتين ^(١) ... وبعد التي والتّي ^(٢) - كما يُقال - أوقف حرّبه؛ وذلك لما أنبأته - بعد مُساجلاتٍ عدّة - ومُداولات! - أنني حذفْتُ (!) تعقّبه!!

ومع ذلك... فلم يقرأ الكتاب - حينها - ولعلّه إلى الآن! - كما أخبرني هو بنفسه!! - منذ زمان -!

ولقد (صَبَرَنِي) شيخنا الألباني - رحمه الله - على ذلك؛ عندما عرف بموقف فضيلة الشيخ - السّليبي - من كتابي المذكور - يَوْمَها - بقوله: (إنّها سابقةٌ خطيرةٌ في الدعوة السلفية)...

(١) وليس هذا المبحث في المطبوع المتداول بين الناس من الكتاب المشار إليه؛ فقد غيّرَت الكتاب - مُمَرّقاً بعضَ ملازمه! - عَقَبَ طبع (٣٠٠٠) نسخة منه! - ثلاث مرّات! -؛ استرضاءً له، وحرصاً عليه... وَمَعَ ذلك!!

(٢) بفتح اللام لا بضمّها؛ تصغير (التي)؛ وانظر «أوضح المسالك» (٣/ ٢٧٥) لابن هشام.

ومن المواقف الدالة على ذلك -أيضاً-: تلك المناظرة (!) -التي سبقت الإشارة إليها- بيني وبين ذِيَاك (الروبيضة التافه)؛ فقد جلس (فيها!) فضيلة الشيخ حكماً بين مُتَنَاطِرَيْن (!)؛ دون أن يكون قد قرأ الكتاب!

نعم -واللّه-؛ دون قراءة الكتاب؛ كما اعترف هو، وأقرّ (!) به أمام الجميع. أقول: فلعلّه من أجلِ ذا: جاء الحكمُ منه عليّ (لظهور الحجّة، وقوّة العارضة، ودقّة العلم) -ما شاء اللّهُ!-؛ التي هي (جزء) -يسير (!) - من (شمائل) ذِيَاك (الروبيضة)، ومناقبه!!

وأخيراً -وليس آخرًا- كما يُقال (!) -: موقفه من كتابنا «تنوير الأرجاء بتحقيق مسائل الإيمان والكفر والإرجاء»؛ حيث أشار إليه في مقدمة كتابه «هي السلفية» -الجديدة!- (ص ١٠)؛ قائلاً: «فلا واللّهِ ما أَجَلْتُ بصري فيما كتبوا، ولا نظرتُ حرفاً مما به أَجلبوا»^(١)!!

فلماذا؟! ألا يُمكن أن يكونَ فيه حقٌّ -ولو بالقليل- فضيلةَ الشّيخ-؟! وليس بخفيٍّ على فضيلة الشّيخ -سدّده اللّهُ- أن غمَصَ -أو غمَطَ- النَّاسَ مِنَ الكِبَرِ؟!

فهل كتابُ (الروبيضة) -«الحقيقة»! -هذا- من هذا الباب نفسه؟! أرجو -«حقيقة»- أن لا يكون...

فإن لم يكن كما رجّوت (!)؛ فلستُ أشكُّ -قيدَ أنُمُلَةٍ- أن (شواغل) فضيلة الشّيخ و (أشغاله) لم تترك له -مرّةً أخرى!- وقتاً (يُدقّق) فيه بما يقرأ، أو يُتابع من خلاله ما (قد) يُقرأ عليه!!

(١) مع كونه -سدّده اللّهُ- وفي الموضع نفسه -حكم (!) علينا بـ (التقوى الغائرة)! و(السّيئات)! وحكم على كتابنا بـ (فواقر العلم) و (ناقص العبارات)!!
فهل (نقبَل) -منه!- الأولى، أم الأخيرة!!
و... الأحوال -يا إخواني!- مريّة، وخطيرة!

□ حالنا هو دليلنا :

ثانياً: نحن مع فضيلة الشيخ -سَدَّه الله- فيما ذكره حول (عِظَم الفتن، وبخاصّة الناشئة عن حُبِّ إنسان)، وأنَّ (حال أهل العلم وطلابه: حالٌ مُحزن!!) ... والأدلة على هذا وذاك موفورة، متوافرة... وما نحن فيه مثالٌ صارخٌ بصورةٍ وافرة.. لكنْ مُتنافرة! غيرُ مُتضافرة، قد تُؤدّي ببعض أَدْعِيائها (!) -هلاكا- إلى (الجنوح إلى الحافة)^(١)!!
فلا أُطيل...

□ حقيقة (المناقب) :

ثالثاً: أمّا (الفضائل، والمناقب، والشمائل^(٢)، ...و..!)؛ فإنَّ لسانَ أهل (الأدب) والشعر في (مثل) هذه (المقامات) معروف... ومألوف!
لا تقولوا «حطَّنَا الدهرُ» فما هو إلّا من خيال الشعراء
وفضيلة الشيخ معذورٌ -في ذلك- معذور...
وله من أمثاله كلماتٌ -شهيراتٌ!- دارت، وتدور .. و (ستدور) ...
بعضُها (مَسْمُوعٌ)، وبعضُها -الآخر- مسطور...

ولو أننا نَظَرْنَا نَظْرَةَ «اسْتِنَاسٍ» -عميقة-؛ لَعَرَفْنَا -«حَقِيقَةً»- كيف نَضْبِطُ
مخَالَفاتِنَا النَّفْسِيَّةَ -غيرَ المَطمِئِنَّةِ!- بـ «عُودَةٍ إِلَى السُّنَّةِ» -صادقة-؛ «حَتَّى لَا
يُخْزِنَ الْمُحِبُّونَ، وَلَا يَفْرَحَ الشَّامِتُونَ»؛ بصدقِ مَأْمُون، وثباتٍ لَا يُرَدُّ وَلَا يَهُونُ؛ وَمَنْ

(١) وهذا (عنوان) كتابٍ له قِصَّةٌ! ليس هذا وقتَ إيرادها وذكرها !!

(٢) ولقد (قرأ) غيرُ واحدٍ من إخواننا كلامَ (فضيلة الشيخ) -في مقدّمته!- أثناءَ عدِّ هذه (الفضائل، والمناقب، والشمائل...) -وسردها!-: فَحَسِبَهَا -ابتداء- (!) مُوجَّهَةً الشَّاءِ عَلَى شَيْخِنَا الألباني -رحمه الله-؛ تَلْطِيفاً للأجواء بين يَدَي (!) الطعن بالإرجاء!؛ فإذا بهم (!) يُفَاجِئُونَ -بل يُفَجِّعُونَ!- بأنّها (موجَّهَةٌ) إلى (روبيضة) تافه! وجاهلٍ تائه!!

خالف ذلك -أو ناقضه- فهو متعصب مجنون؛ ف«التعصب عدو صاحبه»، وهو واحد من كثير مصائبه!!!...

ولست أريد ذكر الضد بال ضد؛ فالشهود والشواهد كثيرة؛ وفي التاريخ عبر، وفي الوقائع معتبر... وما راء كمن سمع! فهل -يا ثرى!- يقتنع؛ فيمتنع؟! وإذا امرؤ مدح امرأاً لنواله وأطال فيه فقد أراد هجاءه

□ هكذا العقيدة !

رابعاً: أمّا (عقيدة السلف) التي (انتصر فيها لإخوان له): فيكفي أن يعلم -وهو معلوم، ولكن!- أنه كَرَّ بالنقض -فيما (ادّعي!) له فيها- على شيخ الدنيا، وإمام الزمن، و(فقيه الأمة)، وعلامة العصر؛ ليحشره ويحضره -في زمرة أبي عذبة الأشعري، والبيجوري (الجهوري)؛ ليجمع شملهم مع هذا الإمام المجاهد، في جدول واحد^(١)!!

والتبجح الجاهل -من هذا الجاهل- يصل ذروته -إلى حضيضه!- لَمَّا يقول في «حقيقته» -الأولى- (ص ٢٩-الطبعة الأولى): «ومن كان سلفه أبو^(٢)

(١) ومما (يليق) ذكره في هذا المقام: سؤق شهادة (واقعية) أوردها أخونا الفاضل إسماعيل العمري -وفقه الله -عبر الإنترنت- بتاريخ: ٢٠٠١/١٠/١ م -تحت عنوان: «إيضاح المعاني في بيان حقيقة موقف أبي رحيم من الإمام الألباني»؛ نقل فيها -ضمن قصّة طويلة- عن أخينا الفاضل محمد ابن أحمد أبي ليلي -وفقه المولى- سماعه من (الروبيضة التافه) -المذكور- قوله -بحق شيخنا-: «لا يلزمني علم الشيخ ناصر! عندي ما يكفيني من العلم»!! وسماعه -كذلك- سده الله -من شيخنا الشيخ ناصر قوله -في (الروبيضة) -المذكور!-: «هذا الرجل ليس عنده علم، وجاهل»!! ... وكلها تأكيدات لِمَا مضى، ولَمَّا سيأتي!

(٢) كذا!! صوابه: أبا؛ وهذا من (أسهل) أمثلة جهله المُدّيع بأبجديات العلم؛ من اسم وخبر، أو فعل وفاعل ومفعول به.. وله من أمثاله كثير كثير... وكان قد ذكر الكلمة نفسها -قَبْل- (ص ٢٠) بالعلّط نفسه!! وبمناسبة ذكر أبي (عذبة) -هذا- في مقامنا هذا- أقول: وجُرم جرّه سفهاء قوم فحلّ بغير جريمه (العذاب)

عذبة وأمثاله من الأشاعرة، فسلفه غير سلفنا، ومنهجه غير منهجنا!!
 فأني كلام أوضح - بل أوقح! - من هذا القول القبيح، الذي هو حُكْمٌ
 - عَلَيَّ - صريح! له طرفان - ضِدَّ القولِ الصَّحيح -:
 - أولهما: أَنَّ الألباني موافقٌ للأشاعرة والمرجئة!!
 - ثانيهما: أَنَّ الكاتب (!) مخالفٌ لعقيدة الألباني!!
 فلا أدري - وقد أدري! - هل فضيلة الشيخ - سَدَّهُ اللَّهُ - على معرفة - أو
 انتباه! - بأمثال هذه الكلمات ونتائجها؟! أم ماذا؟!
 فإن كان - دون التماسِ المعاذير! - فهي القسَّة (!) التي (قَصَمَتْ) ظَهَرَ
 البعير ...

فإن لم يكن بانتباه... فالمصيبةُ أعظمُ...
 ونقول - دون أدنى جَوْر - : نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْحَوَرِ بَعْدَ الْكُورِ...
 وههنا تنبيهٌ مهمٌ - غايةً - مُتعلِّقٌ بأصلِ هذا الكتابِ (الأبتر) - وعُقْدَتِهِ! -:
 فَمَسُوذُهُ - عامِلُهُ اللَّهُ بَعْدِلِهِ - لم يَذْكُرْ في (جداوله) الفاشلة - التي أرادَ بها
 تَثْبِيَتَ وَصَمِ الإرجاءِ بشيخنا - وإلصاقه به! - موافقةً لأبي عذبة، والبيجوري! -
 إلَّا نَصَفَ (الحقيقة) - حَسْبُ! - مُلَبَّسًا بها، ومُدَلَّسًا، وأما نصفها الآخر: فهو
 جاهلٌ به! بعيدٌ عنه!! مُضَيِّعٌ له!!!

وبالتالي؛ فإنَّ «الحقيقة» ستظهرُ على غير وجهها، بل ستَقْلِبُ إلى ضِدِّها!!
 وإيضاح ذلك بهذا المِثَالِ:

يُعَدُّ مَنْ قَرَأَ: ﴿... الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾! أَنَّهُ قَرَأَ
 قُرْآنًا - بلا شك! -؛ لكنّه - بما (نقصه) منه! - شَوَّهَ (الحقيقة)! فغيرُ المراد!!
 وأوقع بالمعنى الفساد!!!

ولو أن ذاك القارئ (!) ذكر نصفَ (الحقيقة) -الأوّل!- لَمَّا حَوَّلَ، ولا تحوّل !! ألا وهو قولُ الله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَحْبُونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ...﴾ إلخ... فإذا (الحقيقة) مُكْتَمَلَةٌ بأجزائها -جميعاً-، ومعناها -كُلّه- ... ولكن!!

□ موافقة المبتدعة لأهل السنة :

وعليه؛ فما كان من مقالات المرجئة -أو غيرهم من أهل البدع!- موافقاً (لبعض) أقوال أهل السنّة^(١): لا يُؤَاخَذُ في شيءٍ منه أهل السنّة؛ لأنهم الأصل، وعقيدتهم هي الأساس، وإنّما تقع المؤاخَذَةُ فيما فارق فيه المرجئة -أو غيرهم من أهل البدع- أقوال أهل السنّة، وخالفوهم... فتنبّه!

... وهذه هي (عُقْدَةُ) البحث -الدقيقة-؛ التي أضاعها -وغيّبها!- مُسَوِّدُ

«الحقيقة»!! ولبس فيها على مَنْ اغترّبه (!) من جَهْلَةِ الخَلْقِ، وَضَعَاءِ الخَلِيقَةِ!!!

فالشيعَةُ الشنِيعَةُ -مثلاً- (يُؤَافِقُونَ) أهل السنّة في حُبِّهِمْ آلَ البيت! فهل يُؤَاخَذُ سُنِّيٌّ سَلَفِيٌّ بِحُبِّهِ آلَ البيت -فضلاً عن أن يقال فيه -بِسَبَبِ ذلك!-: إنه شيعي -بلّه رافضي-؟!؟

أم أن المؤاخَذَةَ -بل البدعة والضلالة- تَكْمُنُ فيما (فارق) فيه الشيعةُ أهل السنّة؛ من الغُلُوِّ، والتَّعَصُّبِ، والاعتقاد الفاسد؟!؟

فتأمل هذا -جيداً- رعاكَ الله، وسدّدك إلى هُداة..

وفيما يُشَبِّه مسألتنا -مِمَّا يَتَعَلَّقُ بالإيمان والكفر- قولُ الإمام ابن عبد البرّ في «التمهيد» (٢٤٢/٤ - ٢٤٣)؛ فبعد أن ذكر -رحمه الله- مسألة تكفير تارك الصلاة؛ مشيراً إلى القولِ بعدم التكفير؛ قال:

«هذا قولٌ قد قال به جماعةٌ من الأئمة ممّن يقول: الإيمان قولٌ، وعَمَلٌ.

(١) وليس العكس ! فتنبّه !!

وقالت به المُرَجَّة - أيضاً؛ - إلاَّ أنَّ المُرَجَّة تقول: (المؤمنُ المُقَرُّ مُستكملُ الإيمان)!

وقد ذكرنا اختلاف أئمة أهل السنة والجماعة في تارك الصلاة^(١).
أقول:

فاشترك (المُرَجَّة) مع (الأئمة) في قول (واحد)^(٢)! مع افتراقهما في أصل
(ثاني)!! فتأمل.

وما هذا - عند المُرَجَّة الخبيثة الضالة - انحرافاً! - إلاَّ لكون الإيمان
- عندهم - كيفما كان! - تاماً لا يتجزأ، فإذا ذُكِرَ (الإيمان) - مِنْ قِبَلِهِمْ - أينما
كان! -: فهو (التام = الكامل)!!

وانظر «مجموع الفتاوى» (٧/٤٠٥)، و (١٣/٥٠).

ولشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - كلمة ماتعة يُشيرُ فيها إلى هذا
الأصل الدقيق؛ وذلك في كتابه «تفسير آيات أشكلت» (١/٣٦١)؛ حيث قال:
«الصوابُ ذُكِرَ أقوالُ السلف - وإن كان فيها مرجوحٌ - فهي أولى من ذكر
أقوال المتأخرين؛ وإن قُدِّرَ أنَّ ذلك القول ضعيفٌ؛ فالحجةُ تُبينُ ضعفه.

(١) ثمَّ تَمَّ - رحمه الله - قائلاً:-

«فأمَّا أهلُ البدع؛ فإنَّ المُرَجَّة قالت: تاركُ الصلاة مؤمنٌ مُستكملُ الإيمان؛ إذا كان مُقَرّاً غيرَ
جاحِدٍ، ومُصدِّقاً غيرَ مُستَكْبِرٍ.

وحُكِيت هذه المقالة عن أبي حنيفة، وسائر المُرَجَّة، وهو قولُ جَهم.
وقالت المُعْتَزَلَةُ: تاركُ الصلاة فاسقٌ؛ لا مؤمنٌ ولا كافرٌ، وهو مُخلَّدٌ في النار، إلاَّ أن يتوب!
وقالت الصُّفَرِيَّةُ والأَزَارِقَةُ - مِنَ الخوارج - : هو كافرٌ، حلالُ الدِّمِّ والمالِ^(١).
وقالت الإباضِيَّةُ: هو كافرٌ، غيرَ أنَّ دَمَهُ وماله مجرَّمان؛ ويُسَمَّوْنَ كافرَ نِعْمَةٍ.
فهذا (جميعٌ) ما اختلفَ فيه أهلُ القِبَلَةِ في تارك الصلاة.

(٢) وانظر مثلاً آخر في عقيدة (الخوارج) - بِمَا يُشِبُّهُ ما نحنُ فيه - (ص ١٥٥).

(١) انظر ما سيأتي حول هذه الدقِيقَة (ص ١٥٤)، وتأمَّل !

فلا يُعَدَّلُ عن ذكر أقوالهم - (لكونها قد وافقها قول طائفة من أهل البدع) -؛ فنذكرُ ضَعْفَهَا، ونُبيِّنُهُ بالحُجَّةِ.

ومَن تأمَّلَ كلامي هذا - فقط! - انكشفت (!) له خبايا هذا (الرؤيضة) وخفاياه، وعرفَ «حقيقة» جهله وبلاياه!!

□ الأثريُّ السِّلْفِيُّ :

خامساً: التحذيرُ من الانتساب إلى (الأثر) و (السلف)، والادِّعاء على أستاذنا الألبانيَّ أنَّه حَذَر من الأولى، وأنَّ حقاً عليه - كان! - التحذير من الثانية.. .. فهذا من الدلائل الكثيرة على ما ذكرته - (أولاً) - مِن أنَّ فضيلةَ الشيخ - أعانه الله - (لا يقرأ)!!

فلقد رددتُ على (الرؤيضة التافه) - هذا - استدلاله - ذاك -! (الغبيّ = الغبيّ) - القديم! - بكلام شيخنا - رحمه الله - حول نسبة (الأثري) بنقول متعدِّدة، وشواهد كثيرة، وذلك في كتابي «صيحة نذير..»^(١) (ص ١٠٨ - ١٠٩) - المطبوع منذ نحو خمس سنوات! -؛ بحيث يقطع (القارئ) لها - والواقف عليها - ببطلان ذاك الادِّعاء على أستاذنا الشيخ، بل يَجْزِمُ بأنَّ هذه نسبةٌ (واجبةٌ) - لمُستحقِّها! - كما قاله سَمَاحَةُ أستاذنا الشيخ عبدالعزيز بن باز - رحمه الله - فيما نقلته عنه - هنالك -.

ولكنِّي أكرِّر التماسَ (العُذر) لفضيلة الشيخ - سدَّده الله -؛ فهو لم يقرأ! و(قد) لا يستطيع (!) أن يقرأ؛ لكثرة (شواغله)، و(أشغاله)..

فتكرِّرُ فضيلة الشيخ - سدَّده الله - لشبهة (الرؤيضة التافه) - القديمة

(١) وكنتُ قد أرسلتُ إلى فضيلة الشيخ - سدَّده الله - نسخةً منه - قبل طباعته - لقراءته!!

كما ذكرتُ في مقدِّمته (ص ٦)!!

فلعلَّه (!) - أيضاً! - لم يقرأ!

(الجديدة) المنقوضة - تقليدًا - : تقليد لا يرضاه - هو! - لنفسه (!)، ولسنا نرضاه - نحن! - من باب (الوفاء) - له ...

وأعزُّ (الوفاء): ما كان لأعيان العلماء؛ مُوافقةً لعقيدتهم السَّواء، وتوحيدهم ربَّ الأرض والسَّماء ...
وما أجمل ما قيل:

وَجَرَّبْنَا وَجَرَّبَ أَوْلُونَا فلا شيءٌ أعزَّ من (الوفاء)
وأقولُ:

وفاءٌ نحوَ أشياخ كبارٍ وفاءٌ في العَقيدةِ كالشِّفاءِ
ثمَّ؛ ماذا يفعلُ فضيلةُ الشيخ بكتابه - هو- الذي سمَّاه: «هي السلفية؛ نسبةً، وعقيدةً، ومنهجاً»؟! هل سيغيّرُ عنوانه في الطبعة (الثالثة) -المنتظرة-؛ كمثل ما فعَل في أهمَّ (!!) مضامينه (!) في الطبعة الثانية -المتأخِّرة-؟! -
ومثلهُ: كتاب «المِرْقاة في نهج السلف سبيل النِّجاة»^(١)؛ الذي كتبه أحدُ إخواننا الأفاضل -زاده الله توفيقاً- في إثبات شرعية النسبة إلى (السلف)، و (السلفية)، وقدَّم له فضيلة الشيخ -نفسه- بمقدمة وتقريظ؟! -

فيا تُرى؛ هل (سيسحب) الشيخُ هذا التقديم، ويُبطلُهُ، و(يتراجع) عنه؟! -
أخشى -بل أخشى ما أخشى!- أن تكونَ الأيامُ القادمةُ حُبالي بالعجائب! كاشفةً لِعِظائِمٍ ومصائب؛ تتجاوزُ هذا المُعلن (!) عنه إلى ما

(١) وفي آخرِ هذا الكتاب -نفسه- (ص ٧٣) إيرادُ أسماء (كتب منهجية يُنصح بقراءتها)، ذكر منها الأخ الكاتب -جزاه الله خيراً- كتابي: «التحذير من فتنة التكفير»! ...

فكيف (وافق) فضيلةُ الشيخ -سدَّه الله- عليه؟! -

أم أن هذا الكتاب -المُقَرَّط- أيضاً- (مُلحَق) بالأمثلة السابقة -مما لم يقرأه فضيلةُ

الشيخ -؟!

يناقضه من المحذور؛ ممّا أَكْثَرُهُ -الآن (!)- غير منظور.. ولا يعلمُ به إلا ربُّنا العليُّ الغفور ..

□ المناظرة وما إليها :

سادساً: أمّا (المناظرة) -المَضْنُونُ بها على غير أهلِها!- فإنَّ حيثياتها كثيرةٌ، والكلام عنها له مقدّمات وذيولٌ؛ أجتزئ القول فيها بنقاطٍ قليلة:

١- المناظرة مكيّدةٌ دُبِّرَتْ بليّ -أو نهاراً!! اللّهُ أعلم!- حيثُ فوجئتُ بها باتِّصالٍ هاتفيٍّ -قُبَيْلَها!-، وَفُجِعْتُ (بِعَدِّدٍ) من حاضريها؛ من هدامٍ، وولهانٍ، وفَلْتانٍ ... فضلاً عن التسجيل (المفاجئ) الذي قُطِعَ عليه (للعموم) -أمامنا!- عهدٌ بالخصوص؛ لكنَّ القومَ لُصوص! فإذا بالتَّسْجِيل (!) يطوفُ الدنيا- بعيداً عن الآخرة!- بلا عهدٍ ولا ذِمّة!! ناهيك عمّا عَبَّأُوا به، وَغَيَّرُوا فيه!!!

٢- تكلمت في مجلسٍ لي بعنوان: (كلمة من الحق) -وهو مُسَجَّلٌ، ومُتَدَاوِلٌ- على جميع النقاط التي لم يُفسح لي المجال (!) بشأنها؛ فالمجادلُ لي -يومئذٍ- حقيقةً -ليس هو مَنْ أَمامي (!)؛ ولكنه فضيلةُ الشيخ -الذي عنه كان يَذُبُّ و(يُحامي)!!-؛ فإنَّ (الروبيضة التافه) -هذا- لجهله!- أضعفُ وأوهنُ من أن يقدر على إبداء حُجّة، فضلاً عن إقامتها!!! فكنت (حينها) -بين (الاحترام) والاستحياء!- أَسْكْتُ^(١) عن كثيرٍ ممّا يَقُولُهُ فضيلةُ الشيخ -أعانه الله وسدّده-.

(١) وما فُسِحَ لي (المجال) (!) فيه -وهو قَلِيلٌ-: كنتُ أُرْدهُ (بقوّة)، و(أعلو) فيه -بحقّ-. وليس يُزعجني -البتّة- ذلك الغمُزُ -بي- من قِبَلِ فضيلة الشيخ -سدّده الله- في مقدّمته (ص٧)؛ إشارةً إلى (الأصوات!) و (الأوداج)!!

فَمِنْ أبواب (كتاب العلم) - المشهورة! - من «صحيح البخاري»: (٣- من رفع صوته بالتعليم)، و: (٢٨- الغضب في الموعظة والتعليم).

ولْيُنْظَر كتابي «التحذير» (ص١٤١-١٤٢)؛ ففيه إلماحةٌ أخرى حول هذا الموضوع -نفسه- بلا تَغْريِر -!

وكان حالي -وقتئذٍ!- في (كثير) من الأحيان- على نحو ما قال الشاعر:
 ولو أنني سَمَحْتُ ببذل وجهي لَسُدْتُ مُظْفَرًا سَهْلَ الطريقِ
 فَمَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ -تعالى- لسماع مجلسي (كلمة من الحق): يظهر له
 الحق -بالحق-...

٣- تلمسي المعذرة -مُكرَّرًا!- لفضيلة الشيخ -سَدَّه الله- دَفَعَنِي لِأَنْ
 أَذْهَبَ إِلَيْهِ فِي بَيْتِهِ -بعد المجلس بآيام- لِمَعَاتَبَتِهِ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ -ولو على
 تَوَجُّسٍ!- فَقَدَّمْ لِي -جزاه الله خيرًا- (شيئًا من العذرة!!) لَمْ أَجِدْ نَفْسِي أَمَامَهُ
 إِلَّا سَاكِتًا، صَامِتًا، سَاكِتًا!! -لَكِنْ بِذُھُولٍ كَبِيرٍ-، لَقَدْ قَالَ لِي - (ما معناه =
 بكامل فحواه)-: (عُذْرِي أَنَّنِي فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ مُتَقَدِّمٌ لَخِطْبَةِ ابْنَةِ (الدكتور!)
 لَوْلَدِي) !!

فكان (عُذْرًا) لَا يُرَدُّ!! و (حُجَّةً) لَا أَقْدِرُ لَهَا عَلَى أَدْنَى صَدٍّ!!
 وَمِنْ (فَضْلِ) اللَّهِ عَلَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ -الذي لا يُحْمَدُ) عَلَى مَكْرُوهِ
 سِوَاهُ!- أَنَّ هَذِهِ الْخِطْبَةَ لَمْ تَتَمَّ -لِأَسْبَابٍ أَجْهَلُهَا!!-؛ فَكَيْفَ -بِاللَّهِ- لَوْ تَمَّتْ؟!
 وَمِنْ بَابِ ذِكْرِ الشَّيْءِ بِمِثَالِهِ -لِلْمُقَارَنَةِ، وَالتَّارِيخِ!-؛ فَإِنَّ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ
 -سَدَّه اللَّهُ- قَدْ تَقَدَّمَ -بعدُ- لِخِطْبَةِ ابْنَةِ أَحَدِ إِخْوَانِنَا طَلَبَةِ الْعِلْمِ -المعروفين
 الْفُضَّلَاءِ- لَوْلَدِهِ الْمَذْكُورِ -أَوْ آخَرَ؛ لَا أَدْرِي!-؛ فَاعْتَذِرْ الْأَخُ الْفَاضِلُ اعْتِذَارًا
 رَقِيقًا مَهَذَّبًا لَطِيفًا، دُونَ إِبْدَاءِ (الأسباب الحقيقية) لاعتذاره.. فَمَا كَانَ مِنْ فَضِيلَةِ
 الشَّيْخِ -غَفَرَ اللَّهُ لَهُ- إِلَّا مُقَاطَعَةُ هَذَا الْأَخِ، وَنَبْزُهُ فِي بَعْضِ دُرُوسِهِ، وَالتَّأْلِيْبُ
 عَلَيْهِ فِي عَدَدٍ مِنْ مَجَالِسِهِ...

فلماذا هذا -فضيلة الشيخ-؟!

وما الذي فَرَّقَ -عندك- بَيْنَ ذَلِكَ الْجَاهِلِ -لَيْسَكَتَ عَنْهُ!-، وَبَيْنَ طَالِبِ
 الْعِلْمِ -هَذَا- لِيُقَاطَعَ وَيُنْبَرَّ؟!

أَمْ أَنَّ (سَطَوَةً) ذَاكَ، وَضَعَفَ هَذَا: هُمَا السَّبَبُ؛ الدَّافِعُ (!) لِلْعَجَبِ؟!

وَأَيُّ (سَطَوَةٍ) -هذه- الْمَبْنِيَّةُ عَلَى الْجَهْلِ، وَرَقَّةُ الدِّينِ، وَقَلَّةُ الْأَدَبِ؟!

وما هي (المُخَالَفَةُ) الشَّرْعِيَّةُ الْمَوْجِبَةُ لِمِثْلِ هَذِهِ الصَّنَائِعِ؟!

وما أَجْمَلَ مَا تَرَدَّدَ عَلَى أَلْسِنَةِ الْأَدْبَاءِ، مِمَّا سُئِلَهُ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: مَا

أَعْظَمُ الصَّبْرِ؟!

فَقَالَ: «الصَّبْرُ عَمَّنْ لَا تُؤَافِقُكَ أَخْلَاقُهُ، وَلَا يُمَكِّنُكَ (!) فِرَاقُهُ»!!

... إِنِّي لِأَرْجُو لَفْضِيلَةَ الشَّيْخِ -سَدَّدَهُ اللَّهُ- مِنْ أَعْمَاقِ قَلْبِي -بَلِ الْهَجْ

بِالدُّعَاءِ لَهُ فِي أَحْسَنِ مَقَامَاتِي -إِلَى الْآنَ!- اسْتِقَامَةً عَلَى الْأَمْرِ، وَسَدَاداً فِي الرَّأْيِ،

وَرُشْداً فِي الْقَوْلِ، وَ(رُجُوعاً) إِلَى الْحَقِّ؛ وَأَنْ يَنْفَضَّ -هُوَ!- عَنْ هَذِهِ الشَّرْذِمَةِ الَّتِي

حَوَّطَتْهُ، قَبْلَ أَنْ يَنْفَضُّوا -هُمْ!- عَنْهُ؛ لِأَنَّهُمْ -بِالتَّجَرِبَةِ الْمُتَكَرِّرَةِ- إِنَّمَا يَصْدُرُونَ

(عَنْ هَوًى [فَطِيعَ]، أَوْ غَرَضٍ أَنِيٍّ وَضِيعٍ)؛ بِهِ «الْحَقِيقَةُ» تَغِيبُ وَتُضِيعُ!!

مَوْدَّتُهُ إِذَا دَامَتْ لِخَلٍّ فَمِنْ وَقْتِ الصَّبَاحِ إِلَى الْمَسَاءِ

... فَبِالْأَمْسِ (الْقَرِيبِ) -عِنْدَمَا (كُنَّا) مَعَ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ -سَدَّدَهُ اللَّهُ-

كَانَ هَؤُلَاءِ -أَنْفُسُهُمْ- هَاجِرِينَ لَهُ؛ لَا يَقْتَرِبُونَ مِنْهُ، وَلَا يَقْرَبُونَ مَسْجِدَهُ؛ بَلِ لَا

يُجِيزُونَ (!) الصَّلَاةَ وَرَاءَهُ، وَيَصِفُونَهُ بِالنِّفَاقِ -بِالْإِتِّفَاقِ!-، وَأَنَّهُ (ذَنْبُ السُّلْطَانِ)!

بِكُلِّ قَحَّةٍ وَعُغْنُفَانٍ!!

فَمَنْ (مِنْهُمَا) الَّذِي (تَغَيَّرَ)، أَوْ (غَيَّرَ)؟!

وما هي ضَوَابِطُ ذَلِكَ -عِنْدَ الطَّائِفَتَيْنِ!-، وَمَقَايِيسُهُ؟!

تَغَيَّرَ فِي عَيْنِ الصَّدِيقِ بِهَآؤِهِ وَأَضْحَى يَرَى مِنْهُ الَّذِي كَانَ لَا يُرَى

وَاللَّهُ -تَعَالَى- يَقُولُ: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾؟!

٤- وَمِنْ تَدَاعِيَاتِ (!) تَلَكُّمِ «الْمُنَازَرَةِ» -الْمَزْعُومَةِ!- أَنَّ (الرَّوْبِيضَةَ

التافه) طار - وربُّعه - (!) بكلمة قالها - بعصبيَّة وانفعالي! - أثناء المَجْلِس -
فضيلة الشيخ - غفرَ الله له -؛ وهي قوله عني - في حَيْثِيَّاتِ كلمة دار
حولها - واحتدَّ - بحثٌ ونقاشٌ - : (لو قالها غَيْرُكَ لقطعَتْ يده!!)

فلما ذكرتُ صنيعهم (!) لفضيلة الشيخ - سدَّده الله - أجاوبني بنقطتين:
- الأولى: أن هذا - منه! - لي! - مدَّحٌ، لا قدَّحٌ؛ شارحاً ذلك بقوله: (فما
قلته أنت غير ما قاله - أو يقوله - غيرك)...

- الثانية: قوله لي - فيهم! - مُغاضباً: «تبيَّن لي (أنهم) ذوو أغراض!»
والله لأقطعن ألسنتهم».

أقول هذا وأنقله - للحق، والعبرة، والتاريخ -، وإني أشهدُ ربِّي - تعالى -
عليه، بل أقول - بملء فيٍّ -: لعنةُ الله على الكاذب في نقله...
... وإنِّي أعافي فضيلة الشيخ - سدَّده الله - مِنْ تَبَعَةِ مُخَالَفَةِ ذلك (!)، أو
مُنَاقَضَتِهِ، أو إنكاره (!)؛ وأقدم له عُذراً إضافياً - سلفاً -؛ لعله... ولعله...
فإن (أَصَرَ)^(١) وأراد؛ فلستُ له براد...

(١) وقد كان فضيلة الشيخ - هذاه الله - (ألمَحَ) إليَّ - في بعض كتاباته! - مُكذِّبني (!) في
كلمة سمعتها - بحقه - من شيخنا - رحمه الله -، ثم نقلتها إلى بعض إخواننا - في نطاق محدود! -
وذلك في كتابه «هي السلفية» (ص ٨٠-٨١ و ١٣٨-١٣٩) - الجديد - بأسلوبه - الإنشائي - المعهود!
وإذ اقتضى المقام الإشارة إليها؛ (فلا بُدَّ) من ذكرها؛ وهي كلامه - رحمه الله - فيما أضافه
(فضيلة الشيخ) لرسالته «إرشاد الساري» - من (مباحث) الكفر والإيمان!! - لما أوقفته عليه قبل
طباعته ونشره -؛ فقد قال شيخنا - بحقه - ضمن كلام - لي: (أراد الرجل أن يفضِّح نفسه!!)
فلتعلِّم فضيلة الشيخ - جيداً - سدَّده الله - أنني (مُصِرٌّ) على إثبات صحة، وصواب - وصدق -
ما قلت - ممَّا سمعتُ ونقلْتُ -، وليس مِنَ العَسْرِ عليَّ (!) تكذيبُ التكذيب!!...
والله شاهدٌ ..

فلو أنَّ (غيرك قالها).... - فضيلة الشيخ -!!
ولستُ أريدُ - (وفاءً) له! - أن أعامله بما عاملتُ به (الروبيضة التافه) - الذي قدَّم لكتابه
- كما سيأتي (ص ١٠٧ و ٢٣٠) - من مُباهلةٍ ومُلاعنةٍ! - فالبونُ بينهما - عِندي - إلى الآن! - كبير ...
والموعِذُ اللهُ العليُّ القدير ...

□ حول (السرققات العلمية) :

سابعاً: أمّا ما ذكره فضيلة الشيخ عن علم هذا (الروبيضة)، وكتاباته (وما سيكتبه - إن شاء الله!!-)! وأنّه (لم يُعرف عنده سرقة، أو نُهبة، أو تدليس...) إلى آخر ما (نفى)!!

فإنّنا لا نزال نسمع من أشياخ أهل العلم -المُعْتَبَرِينَ- قَوْلَهُمْ -قديمًا وحديثًا-: «النفي ليس علمًا»، و: «مَنْ عَلِمَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَا يَعْلَمُ!!» ذلكم أنّ جهالاتِ هذا (الروبيضة)، ومُغالطاتِهِ قد (غَطَّتْ) على ما (عنده) من سرقات، أو نُهَب، أو نحوه...

ولو أنّنا (فَتَّشْنَا) -قليلاً!- لَوَجَدْنَا من ذلك (المنفيّ) كثيرًا؛ صنوفًا وألوانًا: - فانظر -مثلاً- تعليقه (!) على «الحجّة» (٩٦/٢) -وهي أطروحته (الدكتورائيّة)-؛ حيث خرّج^(١) (!) حديث أبي هريرة -مرفوعًا-: «إن الميت تحضره الملائكة...»؛ فعزاه لأحمد، وابن ماجه، وابن خزيمة، ثم قال: «وصحّحه الألبانيّ في «الترغيب والترهيب» ١٨٨/٤ - ١٨٩ مخطوط»!!

فأقول: وهذا -على رأيكم (!) ومذهبكم!- فضيلة الشيخ -سرقة وتدليس -في آن معًا-:

- أمّا أنّه سرقة؛ فإنّه استفاد (!) العزو من «صحيح الجامع»، ولم يذكره -طاويًا له-!!!

- وأمّا أنّه تدليس؛ فإيهامه قرّاءه (!) -بل تدليسه عليهم!- أنّه عاين المخطوط -ما شاء الله!- ونقل منه!!

وكُلُّ هذا تلبيس مكشوف! بكلّ زُيُوف!!

(١) ولو حُجِّمَتْ (بالباء) -لا (بالجيم)-: لَكَانَ أَقْرَبَ!

فوالله؛ لم تَرَهُ عَيْنُهُ؛ لا في اليَقْظَةِ، ولا في المَنَامِ!

- ومثال آخر :

تخريجه (!) في «الحجّة» (١٥٤/٢) حديث: «أوثق عُرى الإيمان...»؛ حيث قال: «أخرج نحوه أحمد (٢٨٦/٤)، والطيالسي (٤٨٠/٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٨٧/١٢)، [وفي كتاب «الإيمان» ح ٤٢]^(١)، وصحّحه الألباني في «الصحيحة» (رقم ٩٩٨) لشواهده».

فماذا في هذا (التخريج)؟!

١- العطف بين قوله: «أخرج أحمد...»، وقوله: «وصحّحه الألباني...»: يُفْهَمُ -بل يُلبَّسُ ويُوْهَمُ!- أنّه لم ينقل عن الألباني إلّا التّصحیح!! وأنّ العزو والتّخريج من كيسه!! ويؤكدّه:

٢- أنّه أضاف إلى المصادر -التي عزا إليها شيخنا- العزو إلى [كتاب «الإيمان» لابن أبي شيبة]^(١) في وسط الكلام!!

فكيف يمكن التّمييز بين المعطوفِ بعضه على بعض، أو التفصيل بين (المضاف، والمضاف إليه)! وكلُّ ذاك في سياقٍ واحدٍ؟!

٣- حَذَفَ من عزو شيخنا لـ«المصنّف» -المخطوط- بجهله! ولجهله!!- رقم وجه الورقة!! إذ إنّ عَزَوْ شيخنا -هكذا-: (١٨٧/١٢/٢)-؛ فأثبت (الجاهل) الخانة الأولى والثانية، وحذف الثالثة!! وما ذاك إلّا لكونه لم يفهمه(!)، ولم يعرف (وجهه)!! فحذفه؛ حتّى يُريح ويرتاح!!

أو أنّه فعَل (فعلته) تغييراً للحقائق!! -إمعاناً منه في التّضليل والتّلبيس على عوامّ الخلائق!!- .

(١) وقد زدْتُ هنا المعقوفين؛ للتنبيه إلى ما سيأتي!

وأحلاهما مُرٌّ!!

٤- والصَّواب -بلا شكّ، ولا ارتياب-: أنّه (استبطن) تخريجه من شيخنا الإمام الألباني، وكنتم ذلك -كُلُّهُ- عن قرائه(!)، ولم يذكر الألبانيّ إلّا فيما يعلمه من نفسه(!) -وعنها!-؛ أنّه (أعجز) من أن يُلبّس به عليهم؛ إلّا وهو التّصحیح!! وللجهلة فنونٌ وأفنان!!

- ومثال آخر (من مقام آخر):

فعندما نشر فضيلةُ الشيخ -سدّده الله- رسالته الوجيزة «الجنائز؛ يدع أقبلت، وسنن أدبرت» -بطبعتها (الجديدة)!-: صدّرها بإيرادٍ متنٍ حديث البراء ابن عازب -المشهور، الطویل- في عذاب القبر ونعيمه -تامّاً-؛ بزياداته، وألفاظه، وطرقه، ورواياته-، على وفّقي ما ذكره -بما لم يُسبق إليه- شيخنا العلامةُ الألبانيُّ -رحمه الله- في كتابه «أحكام الجنائز» (ص ١٩٨-٢٠٢)-... فماذا صنّع فضيلةُ الشيخ -سدّده الله-؟!!

أ- لم يُشر -لا من قريب! ولا من بعيد!!- إلى هذا المصدر العزيز -جداً- الذي نقلَ منه ما لا يُعلم -فضلاً عن أن يوجد!!- في غيره!
ب- عزا الحديث -بخطّ عريض! وفي رأس الصفحة!!- للبخاري!! ولا أصلَ لذلك -ألبتّة!!

فإذا تمّ لنا معرفةُ حكمِ صنيعه (الثاني) -بكلّ راحة-؛ فبماذا نحكم على صنيعه (الأوّل) بصراحة-؟!!

أرجو من فضيلة الشيخ -أعانه الله- احتمالَ المقال، و (الوضوح) في إجابة السؤال؟!!

وعليه؛ فما (الفرقُ) بين ما شَغَبَ به علينا -دون حُجّةٍ أو استدلال-،

وبين ما هو -والمُحامَى عنه!- عليه -مِنْ (وقائع) هذه (الأحوال)؟!
 وَثَمَّتْ أمثلةٌ أخرى (كثيرة) -من السهولةِ بمكانِ الوقوفِ عليها!- من كتابات
 فضيلة الشيخ-؛ وبخاصةِ كتاباته الأخيرة(١)! -سدَّه الله-، وعلى وجهٍ أخصَّ
 -منها- (موجودات) الجزئين الأخيرين من كتابه: «إرشاد الساري»؛ فَلْيُنْظَرَا!!
 و «لا يؤمن أحدكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه [من الخير]»^(١)...

□ فقيد الأمة :

ثامناً: مُوافقةً فضيلة الشيخ -سدَّه الله- لكلام (الرؤيضة التافه) ونتيجته
 -في الحكم على منهج شيخنا (فقيد الأمة)، وعقيدته بالإرجاء!-: أمرٌ خطيرٌ،
 وخطيرٌ جداً!! مؤداه -كما تقدم (ص ٤٨)- أن (سلفه غير سلفنا الصالح،
 ومنهجه غير منهجهم!!) -كما قاله (الرؤيضة التافه)- نَفْسُه -بِنَفْسِهِ!- في
 «حقيقته» -الأولى- (ص ٢٠ و ٢٩) -بصراحة، وكل وقاحة-!!

فهل فضيلة الشيخ واع -معذرة!- لهذا الإقرار، وتبعاية الكبار، وما يحمله
 بين حُرُوفِهِ (!) من زَيْغٍ وعَثَارٍ؟!
 فإذا كان واعياً لذلك -عارفاً بنتائجهِ وآثاره-: فهي -معذرةٌ أخرى-:
 مصيبةٌ كُبرى !

(١) متفقٌ عليه، ولمعرفة تخريج الزيادة الأخيرة؛ انظر: «السلسلة الصحيحة» (٧٣) لشيخنا
 -رحمه الله-.

وللوقوف على أمثلة -في سرقات أخرى- من مقام ثالث!-: يُنظر ما كتبه في مقدمة تحقيقي
 لكتاب «مفتاح دار السعادة» (١/ ٥٠ و ٧٥ و ٧٦ -مراجعة الشيخ بكر أبو زيد) ردّاً على ثالثهما
 (الهدام)!! حتى تُعرف حقيقة «السرقات العلمية» المدعاة! -وعلى وجهها الحق-!!
 ولست أريدُ -بعدُ- أن أكرّر -أو أقلب!- ما ذكره فضيلة الشيخ -سدَّه الله- في كتابه
 «تنوير الأنفهام..» (ص ١٢٢ - ١٢٣) -الجديدة جداً!!- فينا! -عليه!- مُشيراً -غفر الله له- إلى:
 «(اللطش)، و(الرش)، و(الوش)، و(الهش)، و(النش)، و(الحش)، و(العش)، و(الكش)»!!!
 ... فهذا -كله- مع الاعتذار! -كلامُ نَفْسٍ! وبابُ غِشٍّ!!

وَلْيُنْظَرِ «القاموس» (ن. ف. ش)!! وكذا «مُعجم الأخطاء الشائعة» (ص ١٨٧) للعدنان.

وإذا كَتَبَ ما كَتَبَ بلا وَعْيٍ! - وهذا ما لا نَظُنُّه فيه (إن شاء الله!) -:
فتلك - معذرةٌ ثالثة -: مُصِيبَةٌ مُضَاعَفَةٌ حادثة!!

والعجبُ يتَّسع ويتضخَّم (!) من (هؤلاء) - جميعاً! - عندما نراهم (لا يزالون!) ينتسبون إلى أستاذنا الألباني، و(يُظهِرون) تعظيمه، بل يجعلونه «فقيد الأمة»! - الكبير - ولا يزالون يتشبَّثون (!) (باسمه) - إلى الآن! - مع أنَّهم يقولون: (سلفه غير سلفنا، ومنهجه غير منهجنا)!

أو - على الأقل - هُم لِلهاذي بهذا مُوافِقون! ولتسوِّده يُقرِّطون، ولجهله يمدحون!!

إذا كان هذا فِعْلُهُ بِمُحِبِّهِ فماذا تُراه في أعاديهِ يصنَعُ
... فإنَّ عارضوا ذلك، وردُّوه، ورفضوه، وما قبلوه: فهذا هدمٌ - منهم! -
لمن أيدوهم، بل هو نقْضٌ تامٌّ لتأييدهم - نفسه -!! ﴿وهم لا يَشْعُرُونَ﴾...
وإنَّ أصرُّوا؛ فكيف تجتمع النسبة إلى الشيخ، مع التبرُّؤ من سلفيته، ومنهجه؟!
فَفَيْمَ - إذا - هذا الانتساب؟! ولم؟!

أمَّ أنَّها دعوى (تسويق) ^(١)؛ لا تغرُّ إلَّا الصَّاحِبَ والصَّدِيق!! ووقائع
(تكسِيبية) ^(١) - من جِهَةٍ جَهْلَةٍ البرِّية - بشرِّ البليَّة!!

و(كأنَّهم) احتراموه في حياته؛ لِيَتَسَلَّقُوا ^(٢)، ثُمَّ خالفوه - بعد مماته - لِيُقَدِّمُوا!!
وما كان لغير الله - تعالى -؛ فهو مبتورٌ مَبْتُوتٌ!!

ولئن كان من ذِيَاكَ (الروِيضة التافه) بقيَّة استحياء طَعَنَ - فيها - من قبل
- علَّنا - بتلاميذ الشيخ، وعقيدتهم، ومنهجهم!! - دون (المواجهة) بذكر

(١) قارن بـ «حقيقة...» (الروِيضة) (ص ١٦ و ٣٩) !!

(٢) ويجوز: بالفاء !

شيخهم!؛ ليتوصَّل بذاك إلى هذا!؛ فقد بُعِثَ^(١) اليومَ -منه- عِرْقُ حياته من جَذَرِهِ... فإذا بالطنن صرِيحٌ بالشيخ، وعقيدته، ومنهجه، بل هو صرِيحٌ جدًّا، بل وَقَّحٌ جدًّا... وكلُّ ذلك (أُعلِنَ) -بلا تَقْوَى- بعد وفاته -رحمه الله- لا قبلها.. وما أجملَ كلامَ فضيلة الشيخ مُقبل بن هادي الوادعي^(٢) -رحمه الله- في كتابه «إجابة السائل على أهمِّ المسائل» (ص ٥٥١) -في أثناء إشارته إلى بعض الرادِّين (!) على شيخنا- قال:-

«وإذا تُوفِّي الشيخ -حفظه الله تعالى، وأسأل الله العظيم أن يُبارك في عُمره- فسترى الانتقاداتِ أكثرَ، لكنَّ الناسَ يهابون الشيخ...»...
... لعلمه، وحُجَّتَه، وقُوَّتَه ...

وقد حَصَلَ ما قال ...

بل هذا (الروبيضة) -أماننا!- يتهوّر -أكبر وأكثرا- (!)، ويُفِرُّ (!) ردًّا خاصًّا بذلك -لذلك!-... ويُقَرِّطُ -بالظاء المُشَالَةِ -له- تَقْرِيطًا نادرَ المثال!!
-لا في المنام، ولا الخيال!

وهذا ما كنتُ قد ذكرْتُه -قبلاً- في كتابي «التعريف والتنبيه...» (ص ٢١)، وأشرتُ إليه! -حيث قلتُ: «... لكنَّ حقيقةَ هذا (العَمَز) -ومآله-

(١) بمعنى: (ذُبِحَ). «القاموس» (ص ٨٥١).

وفيه (الإيعاط: الغُلُو في الجهل، والأمر القبيح)!!

(٢) ولا يَعْرِفُ الفضل لأهل الفضل إلا ذُو الفضل؛ فقد سُئِلَ فضيلةُ الشيخ مُقبل -رحمه الله- أيضاً- عن (العلماء الذين يُنصَحُ بالرجوع إليهم، وقراءة كتبهم، وسماع أشرطتهم)؟ فكان جوابُهُ -رحمه الله- في أوَّل ما قال:-

«.. منهم الشيخ ناصر الدين الألباني -حفظه الله-، وطلَّبتُه الأفاضل، مثل: الأخ علي بن حسن بن عبد الحميد، والأخ سليم الهلالي، والأخ مشهور حسن...» إلى آخر مَنْ ذَكَرَ -رحمه الله- كما في كتابه «تُحَقِّقَةُ الْمُجِيب...» (ص ١٦٠).

فاللَّهُ نَسْأَلُ أَنْ نَكُونَ عِنْدَ حُسْنِ ظَنِّهِ -بِكَرَمِهِ سَبْحَانَهُ- وَمَنَّهُ...

يرجع إلى شيخنا -رحمه الله- ويعود عليه!! وإلاً : فعلى دعوته، ومنهجه -إرادة كتمها، وكتبتها- (لو) كانوا يعلمون!«.

أم أن «حقيقة» الأمر في طعن (هؤلاء!) بشيخنا، وانتسابهم إليه -في آن معاً!- هو (الحرص) على جمع الدنيا والآخرة!!؟ والتقاء أوليائه وأعدائه -معاً- في طريق واحدة سائرة!؟

وهذا -كله- جمع بين الضدين، ومساواة للتقيضين؛ فالدنيا -كما يُقال- ضرة الآخرة..

وصدق رسول الله ﷺ -القائل-: «مَن أَحَبَّ دُنْيَاهُ: أَضَرَّ بِآخِرَتِهِ، وَمَنْ أَحَبَّ آخِرَتَهُ: أَضَرَّ بِدُنْيَاهُ؛ فَأَثَرُوا مَا يَبْقَى عَلَى مَا يَفْنَى»^(١).

□ سَبَبٌ ، وَعَجَبٌ :

تاسعاً: أمّا (سبب تأليف الرسالة) -المذكور عند فضيلة الشيخ!- من (بغى في الأرض، وسعي فيها بالفساد، وإرضاخ للهوى، وسُعار للشهوة، وعرامة في الإثم)!!

فلمستُ أجْدُ (!) -في جرّ كلام فضيلته- غفر الله له- ما أُنَاقِشُهُ بِهِ؛ ولم يذكر هو -سَدَّه الله- دليلاً -ولا شبهة دليل!- على هذه الدَّعوى المَهُولَةِ المَرعِبَةِ!! و «حقيقة»؛ كم كنتُ أَوَدُّ أَنْ أَعْرِفَ عِلَامَاتِ هَذَا (البغي)، و (الفساد)، و (الهوى)، و (الشهوة)، و (الإثم)!! ومُبتدأه، وحقائقه وَمَنْشَأه:

أهو من جهة شيخنا الألباني -وَقِيلَ-، وَمِنْ طَرِيقِ دَعْوَتِهِ، ومنهجه- الذي قامت الرسالة -أساساً- على نقضه، وسُوِّدَت صحائفُها -أَصْلاً- لِكَشْفِهِ؟! فَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ؛ فَأَيُّ سَبَبٍ هَذَا الْمُبْتَوْرُ عَنْ مُسَبِّهِ؟!!

(١) انظر تصحيحه في: (هداية الرواة إلى تخريج أحاديث «المصابيح»، و«المشكاة»)

(٥١٠٧) للحافظ ابن حجر -بتحقيقي، وتخريج شيخنا الألباني -رحم الله الجميع-.

أَمْ أَنَّ السَّبَبَ (الحقيقيَّ) -فقط- هُوَ مجرّد (الاعتراض) أو (التعرّض) -ولو بالحقّ!- لفضيلة الشيخ -سدّده الله-، والقُرْبُ مِنْ جَنَابِهِ الْكَرِيمِ! -وتعقُّبه، والرّدّ عليه؟! -على نَسَقِ القاعدة (الصوفية = المعروفة!): «مَنْ اعْتَرَضَ انْطَرَدَ»!!-.

أسلفيّة وصوفيّة؟!

أَمْ أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ -في حقّه- سدّده الله-؟! مع (جوازه) -منه- فيمن هو أعلى وأرفع وأجلّ؛ بل (مِمَّنْ) هو أدنى، وأقلّ، وأذلّ!!
والشواهد مرئيّة منظورة... والجوانِبُ كلّها واضحةٌ مسطوّرة!!

□ خطأ الشيخ الألباني !

عاشراً: أمّا ذاك (السؤال البريء) حول خطأ الشيخ، وظهوره -أو إظهاره^(١)-!!

فلا يُقالُ فيه -فيمن قيل فيه!- وهو عَيْنُهُ -ذاك (الروبيضة) السّفيه!- إلّا:

إِنَّ الزَّرَازِيرَ لَمَّا قَامَ قَائِمُهَا تَوَهَّمَتْ أَنَّهَا صَارَتْ شَوَاهِينَا

فَمَنْ هُوَ (هذا) الَّذِي يَظْهَرُ لَهُ خَطَأُ الشَّيْخِ، وَيُظْهِرُهُ؟!

أهو الذي لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اسْمِ (كَانَ)، وَخَبَرِهَا؟!

أَمْ هُوَ الَّذِي لَا يُجَاوِزُ نَظْرَهُ -فضلاً عن يده!- كِتَاباً يَعْرِفُهَا صَبِيحَانُ

الْمَكَاتِبِ؛ لَا يُحَسِّنُ مَعْرِفَةً مَا فِيهَا، فَضْلاً عَنْ اسْتِكْنَاهُ خَوَافِهَا؟!

أَمْ هُوَ الَّذِي يَصِفُ الشَّيْخَ -رحمه الله- بـ(إمام أهل الحديث والسُّنَّةِ)،

ثُمَّ يَرْمِيهِ -بعُدْ- بِمُوَافَقَةِ (المرجئة والإرجاء)، وَيَتَبَرَّأُ مِنْ سَلَفِهِ وَمَنْهَجِهِ؟! مَعَ أَنَّهُ

لَيْسَ بَيْنَ كَلَامِهِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ سِوَى أَشْهُرٍ قَلِيلَةٍ^(٢)!!

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفُوٍ فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ

(١) وجاء التعبير عنه بلفظ: (يُظْهِرُ) اتِّكَاءً عَلَى (المجهول)!!

(٢) انظر ما تقدّم (ص ٩)، وكذا «التعريف والتنبئة» (ص ٢٣).

نعم؛ لا يضيرُ الشيخَ -ولا يضرُّه- أن يَظْهَر -أو (يُظْهَر)!- له خطأ؛ وكيف لا يكون ذلك كذلك = وهو بشرٌ من البشر، وله في (سلفه) من أهل العلم والسنة عبرةٌ ومُعْتَبَرٌ!!

لا يَضُرُّ البحرُ أَمسى زَاخِرًا أن رَمَى فِيهِ غُلامٌ بِحَجَرٍ!

ولا يضيرُهُ -أيضًا- ولا يضرُّه- أن يَثْبَ عليه أَجْرِياءُ أُجْرَاء -غيرُ أبرياء، ولا أسوياء-؛ يتناوشُونَهُ، ويَطْعُنُونَهُ؛ بلا علمٍ، ودون حِلْمٍ.. ثم هم -في الوقت نفسه- يتفَيَّأُون ظِلَّهُ، ولا يستحيون (!) من الاستمرار بالانتسابِ إليه:

واجتماعُ ضِدِّينَ معًا في حالٍ من أعظم ما يَأْتِي مِنَ المَحَالِ

□ الصمت ، أم الصمود ؟!

حادي عَشَرَ : أمّا ما أشار إليه فضيلةُ الشيخ -سدّده الله- حول (نفر ممّن لم يَكُن يُحسِن إلّا الصمت أمام الشيخ)!! ثم طعنه فيهم!!

فَمَنْ هُم الأحرى بهذا الغمز -فضيلةُ الشيخ:-

أَهْمُ (الصّامِتون) -الصّامِدُون- المؤتلفون مع الشيخ ومنهجه؟!

أم هم (الصّامِتون) -المنكسرون!- المخالفون لعقيدته ومنهجه؟!

وبخاصّةٍ أن بدايات تلك المناقضة وبواكيرها (!) كانت في أخريات حياة شيخنا -رحمه الله-!!

تُرِكَ الكلامُ فَلَا يُرَاجَعُ هَيْبَةً و(الصّامِتُون) نواكسُ الأذقانِ

... (فَلَا تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْرًا)...

... هذه آخرُ الوقفات -إحدى عشرة- كاملة- مع مقدّمة فضيلةُ الشيخ -وتقرّيطه- لكتاب ذِيَاك (الرويضَةُ التافه) -الذي أنا واثقٌ (جدًّا) أنّه -الآن- في فرجةٍ عارمةٍ المُتَهَيّ... يكاد (يطيرُ) بسببها..

نَعَمْ؛ (يَطِير)..

وَلَسَوْفَ (يَطِير)؛ بِإِذْنِ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْقَدِيرِ!!

وإِنِّي أَجِيبُ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ -سَدَّدَهُ اللَّهُ- عَلَى إِشْكَالٍ -أَوْ سَوَالٍ!- (قَدْ يَرِدُ عَنْهُ -لأنه سبق مثله منه!-؛ فأقول له:

إِنَّ رِسَالَتِي هَذِهِ -فَضِيلَةُ الشَّيْخِ -أَصْلُهَا وَفَصْلُهَا- إِنْ كَانَ خَيْرًا وَبَرًّا -وهو مَا أَرْجُوهُ- فَهُوَ مِنْ شَيْخِنَا الْكَبِيرِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وَمَا اسْتَفَدَنَاهُ مِنْهُ -بِالصَّبْرِ وَالْمَصَابِرَةِ- مِنْ مَعَارِفَ وَعُلُومٍ، وَ (رَدودٍ) عَلَى الْخُصُومِ ... وَلَيْسَ هُوَ -أَيُّهَا الشَّيْخُ- نَتِيجَةُ تَرَكَبٍ هُمُومٍ (!)، وَلَا صَادِرًا مِنْ (نَظَرٍ فِي النُّجُومِ)!!!
فَلَا ائْتَدِهَاشَ، وَلَا وُجُومًا! وَبِقَلْبٍ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - سَلِيمٍ، غَيْرٍ مَرِيضٍ وَلَا (سَقِيمٍ)!!

... وَالْحُرُّ تَكْفِيهِ (الإشارة)، وَبِأَخْصَرِ عِبَارَةٍ!!

□ عِبْرَةٌ وَعِظَةٌ فِي الرَّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ :

وَأُورِدُ -أَخِيرًا- لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ -سَدَّدَهُ اللَّهُ، وَأَحْسَنَ خَاتِمَتَهُ- مُخْلِصًا- حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ -مَذْكُرًا:-

«أَعْمَارُ أُمَّتِي بَيْنَ السَّتِينَ وَالسَّبْعِينَ؛ وَأَقْلُهُمْ مَنْ يَجُوزُ ذَلِكَ»، وَحَدِيثُهُ الْآخَرَ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ»...

وَلَسْتُ أَظُنُّ (أَحَدًا) يَقْدُرُ (!) عَلَى مَنْعِهِ -وَفَقَهُ اللَّهُ- مِنْ (الرَّجُوعِ) إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ - طِيلَةَ نَصْفِ قَرْنٍ - مِنْ حَقٍّ -، وَلَنْ يَوْفَقَهُ -كَذَلِكَ- أَحَدٌ عَنِ (الْعَوْدَةِ) إِلَى الْهُدَى الَّذِي مَاتَ عَلَيْهِ (شَيْخُهُ = الْحَبِيبُ) -المرعوم^(١)- دُونَ اسْتِثْنَاءٍ!-، وَ(صَفِيَّة) -الَّذِي لَا يَزَالُ إِلَيْهِ يَتَسَبَّبُ، وَحَوْلَهُ يَحُومُ!- صَبَاحَ مَسَاءٍ!...

(١) كَانَ شَيْخُنَا -رَحِمَهُ اللَّهُ- يُدَاعِبُنَا -كَثِيرًا- بِذِكْرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ -عَنْ نَفْسِهِ-!!

وقد قيل قديماً - فيمن هو أعظمُ (منهما) - من النبلاء -: «لولا البخاريُّ
لَمَا راح مسلمٌ ولا جاء!!»

(وشجاعته) - سدّده الله - في المخالفة - الأولى! - من قبل - لن تكون
أكثرَ من شجاعته في (الأوبة) - عنها - من بعد -؛ ليس لنا، ولا على أيدينا!!
وإنما منه - نفسه! -، وإلى ما عاش عليه - سدّده الله - أكثرَ عُمره! - من حقه...
وأسوقُ له - وفقه الله لِمَراضيه - أبياتٌ ^(١) البهاء زهير - كما في «ديوانه»
(ص ٢٢٤) - مُذكّراً -:

أَتَرِيدُ فِي السَّبْعِينَ مَا	ذَا أَنْتَ) فِي (الْخَمْسِينَ) ^(٢) فاعِلٌ؟
قَدْ كُنْتَ تُعَذِّرُ (فَتْرَةً)	وَالْيَوْمَ ذَاكَ الْعُذْرُ زَائِلٌ
(الزَّيْمَتِ) نَفْسَكَ (رُفْقَةً)	فَإِلَى مَتَى تَرْضَى (بِجَاهِلٍ)؟
أَلَصَقْتَ شَخْصَكَ تُهْمَةً	أَنْتَ بِهَا رَاضٍ وَقَابِلٌ
أَوْبَقْتَ ذَاتَكَ عُزْلَةً	ذَا حَقُّهَا صَارَ كِبَاطِلٌ

.. وَالْمَوْفَّقُ اللَّهُ.



(١) مع شيء من التحوير - حسب اقتضاء المقام (الأخير) -.

والبيتان الأخيران: مَتَى - بلا تأخير!

(٢) وأصل الشعر: (العشرين) !

الشاهد الثاني

مقدمة (الرويبضة التافه)!!

□ حول (رحيل) الشيخ الألباني :

سود (الرويبضة التافه) مقدمة تافهة - مثله! - في صفحتين إلا رُبْعاً! شوش فيهما على مَنْ يظن (!) أنه مثله - سوء حال - بجهل غاشم، واستكبار ظالم!! فكان ممّا قال (ص ١):

«رحل الشيخ الألباني - رحمه الله - تاركاً وراءه جدلاً حول موقفه من مسائل الإيمان؛ رُغم وضوحه؛ فسألني (!) بعض الإخوة تحرير ذلك^(١)؛ تبرئة للشيخ ممّا افترى عليه أدياء المنهج والتلمذة، ووضعاً للأمور في مواضعها اللائقة بها...!!

فأقول:

أولاً: أمّا أنه (رحل)؛ فنعم، ونرجو ربنا - مُخلصين - أن يكون - رحمه الله - في عليين؛ بصحبة النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين... ﴿وحسن أولئك رفيقاً﴾ - نحسبه كذلك، ولا نزكيه على الله -؛ سائلين الله - تعالى - أن يحشرنا معهم، وأن يجمعنا وإياهم؛ و «المرء مع من أحب»^(٢)! لا كيفما هبّ ودبّ!!

ثانياً: أمّا (الجدل) المتروك وراءه: فنعم - أيضاً -؛ لكنّه جدلٌ بين أهل الجهل؛ جدلٌ قائمٌ على سوء الفهم، وسوء القول، جدلٌ مبنيٌّ على الكبر الظالم لأهله، جدلٌ بين الحزبيين؛ من سروريين وتكفيريين - ومن (معهم) من

(١) ما شاء الله! لا قوة إلا بالله!!

(٢) متفقٌ عليه عن أنس.

(الحُلفاء)، و(المُعاونين) -... ﴿أولئك في الأذلين﴾...

وإذا تكاثرت الخصوم وصيخوا فاثبت فصيحتهم كمثلي دُخان
أما أهل العلم المأمونون، وطلبته -المُتبعون-؛ فليس بينهم جدل (ولا ما
يحزنون)؛ فهم على قولٍ مؤلفٍ مضمون، وحكمٍ مضمون؛ غيرٍ مُختلفٍ ولا مظنون.
فليس أمام الجهلة -وأشباههم- بعدٌ ذا -إلا التسليم بالحق لأهله، دون
تجاوزه أو نقضه..

□ كلمة حق من علماء العصر، وكبرائه :

ولا أجدُ أمامي -إقامةً للحجة في هذه القضية- من غير تكثُر، ولا
(جدل) -إلا (وثيقة)^(١) محاوراة علمية بين فضيلة الأخ الشيخ أبي الحسن
المأربي -حفظه الله-، وبين سماحة أستاذنا الشيخ أبي عبد الله محمد بن
صالح العثيمين -تغمده الله برحمته-؛ لتكون (شاهد امتحان) قوياً
-وأساسياً!-؛ لكشف «حقيقة» هذه «الحقيقة»؛ التي هي بالنِّزْد خليفة... من
غير أدنى زيوف، ولا تدليس بين الحروف!!..

وهذا نصُّها:

«الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أما بعد:

ففي يوم الأربعاء (٢٨ جمادى الآخرة ١٤٢١هـ) -وبعد صلاة الظهر-
وقفت على فتوى لسماحة الوالد الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين
-حفظه الله، ومتّع به-، وذلك إجابةً على سؤالين قُدمَا لسماحته.

وقد وقفتُ على الفتوى مكتوبة، ومفرّغة من شريطين:

(١) انظر ما سيأتي (ص ٨٨) -قريباً-.

الأول: لقاء إدارة الدعوة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر مع فضيلته، بتاريخ (٧/٥/٢٠٠٠م).

والثاني: شريط «مكالمات هاتفية مع مشايخ الدعوة السلفية» برقم (٤) -إصدار مجالس الهدى للإنتاج والتوزيع بالجزائر، بتاريخ (١٢/٦/٢٠٠٠م)-
اهـ. نقلاً عن كتاب «التعريف والتنبيه بتأصيلات العلامة الألباني في مسائل الإيمان والرد على المرجئة»^(١) (ص ١٠٥-١٠٦) للأخ الفاضل الشيخ علي ابن حسن بن عبد الحميد الحلبي -حفظه الله-.

فأردت أن أثبت من صحة نسبة الفتوى لسماحة الشيخ -عافاه الله-؛ فاتصلت به هاتفياً في نفس اليوم، فأخبرته بذلك، فأذن لي -سلمه الله- بقراءة نص الجوابين عليه، ففعلت، وقرأت عليه ما جاء في السؤال:

(يقول البعض: إن الشيخ الألباني -رحمه الله- قوله في مسائل الإيمان قول المرجئة، فما قول فضيلتكم في هذا؟!

فكان جواب فضيلة الشيخ ابن عثيمين -نفع الله به- ما نصه:

(أقول لكم كما قال الأول:

أَقْلُوا عَلَيْهِمْ لَا أَبَا لِأَبِيكُمْ مِنْ اللَّوْمِ أَوْ سُدُّوا الْمَكَانَ الَّذِي سُدُّوا
الألباني -رحمه الله- عالمٌ محدِّثٌ فقيهٌ -وإن كان محدثاً أقوى منه
فقيهاً-، وَلَا أَعْلَمُ لَهُ كَلَاماً يَدُلُّ عَلَى الْإِرْجَاءِ -أبدأ-.

لَكِنَّ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَكْفُرُوا النَّاسَ؛ يَقُولُونَ عَنْهُ وَعَنْ أَمْثَالِهِ: إِنَّهُمْ
مرجئة! فهو من باب التلقيب بألقاب السوء^(٢).

(١) وقد (وقف) (الروبيضة النافه) على كتابي -هذا-؛ ولكنه -كعادته- لم يستفد منه، بل

أعرض -إلاً لهوى!- عنه! وانظر ما سيأتي (ص ١٢٧ و ١٣٦).

(٢) أفهم هذا التنبيه -أي هذا السفيه-!

وأنا أشهد للشيخ الألباني -رحمه الله- بالاستقامة، وسلامة المعتقد، وحسن القصد؛ ولكن مع ذلك لا نقول: إنه لا يخطئ؛ لأنه لا أحد معصوم إلا الرسول -عليه الصلاة والسلام-. اهـ. من الشريط الأول).

وقال -أيضاً- حفظه الله، ونفع الأمة به- رداً على من وصف الشيخ بأنه مرجئ :

(مَنْ رَمَى الشَّيْخَ الأَلْبَانِيَّ بالإِرجاء؛ فقد أخطأ؛ إمَّا أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الأَلْبَانِيَّ، وَإِمَّا أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الإِرجاء!!

الألبانيُّ رجلٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ -رحمه الله-، مُدافعٌ عنها، إمامٌ في الحديث، لَا نَعْلَمُ لَهُ أَحَدًا يَبَارِيهِ فِي عَصْرِنَا، لَكِنْ بَعْضُ النَّاسِ -نَسَأَلَ اللَّهَ الْعَافِيَةَ- يَكُونُ فِي قَلْبِهِ حِقْدٌ؛ إِذَا رَأَى قَبُولَ الشَّخْصِ؛ ذَهَبَ يَلْمِزُهُ بِشَيْءٍ؛ كَفَعَلَ الْمَنَافِقِينَ^(١): ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾؛ يَلْمِزُونَ الْمُتَصَدِّقَ الْمُكَثِّرَ مِنَ الصَّدَقَةِ، وَالْمُتَصَدِّقَ الْفَقِيرَ.

الرَّجُلُ -رحمه الله- نَعَرُفُهُ مِنْ كُتُبِهِ، وَأَعَرُفُهُ بِمَجَالِسِهِ -أحياناً-: سَلَفِي الْعَقِيدَةِ، سَلِيمُ الْمَنَهِجِ؛ لَكِنْ بَعْضُ النَّاسِ يُرِيدُ أَنْ يَكْفُرَ عِبَادَ اللَّهَ بِمَا لَمْ يُكْفِرْهُمْ اللَّهُ بِهِ، ثُمَّ يَدَّعِي أَنَّ مَنْ خَالَفَهُ فِي هَذَا التَّكْفِيرِ فَهُوَ مُرَجِّئٌ -كذباً وزوراً وبهتاناً-؛ لِذَلِكَ لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقَوْلِ مِنْ أَيِّ إِنْسَانٍ صَدَرَ).

قلتُ [أبو الحسن المأريي]: وبعد الفراغ من قراءة السؤالين، والجواب عليهما، قلتُ للشيخ -بارك الله فيه-: هل هذه الفتوى صحيحة النسبة إليكم؟ فقال الشيخ -مَنَّعَ اللَّهُ بِهِ-: «هذه صحيحة؛ الأولى والثانية كلتاها صحيحة».

(١) هكذا يحكم أهل الحق في مخالف الحق!

أما تَبَرُّ الْمُخَالَفِ لِلْحَقِّ -بهذا- أهل الحق: فكذب مجنون، وافتراء له قرون..

وانظر ما سيأتي (ص ٢٤٣).

فلَمَّا لم يتّضح لي الجواب -لضعفٍ في صوت الهاتف-؛ أعدتُ عليه السؤال، فقال -سَلِّمهُ اللهُ-: «صَحِيحَةٌ، صَحِيحَةٌ، صَحِيحَةٌ».

ثمّ قال -حَفَظَهُ اللهُ-: «هَذَا مَا نَدِينُ اللهُ بِهِ، وَنُشْهِدُهُ عَلَى مُحَبَّتِهِ» -يعني: الألباني-.

ثم قال: «أرجو منك -أنت أيضًا- أن تُنشر هذه الفتوى».

هذا؛ والجواب لا يحتاج إلى مزيد، فقد (قَطَعْتَ جَهِيْزَةً قَوْلَ كُلِّ خَطِيبٍ). والله المستعان، ولا حول ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

كُتِبَ

أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل الماربي

دار الحديث بمأرب - الأربعاء

٢٨/٦/١٤٢١هـ^(١).

أَقُولُ: ولقد سُئِلَ أستاذنا العلامةُ الإمامُ، سَمَاحَةُ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عبدالعزيز بن عبد الله بن باز -تَغَمَّدَهُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ- في (لقاء البصائر) - وهو مشهورٌ سائر- سؤالاَ حَوْلَ هذا الأمر -نَفْسِهِ-:

«يُثِيرُ (بَعْضُهُمْ) شُبُهَاتٍ حَوْلَ (عَقِيدَةِ) الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ نَاصِرِ الدِّينِ الألبانيّ -حَفَظَهُ اللهُ-، وَيُنَسِّبُونَهُ إِلَى بَعْضِ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ - (كَالْمُرْجَةِ) -؛ فَمَا نَصِيحَتُكُمْ لَأَوْلَئِكَ؟!

فَأَجَابَ -رَحِمَهُ اللهُ-:

«الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الألبانيّ مِنْ إِخْوَانِنَا الْمَعْرُوفِينَ الْمُحَدِّثِينَ -مِنْ أَهْلِ

(١) وَقَفْتُ عَلَيْهَا بِقَلَمِهِ -حَفَظَهُ اللهُ-، مَمْهُورَةً بِخَاتَمِهِ.

وقد نُشِرَتْ -تَامَةً- أَيْضًا - فِي مَجَلَّةِ (مَنَابِرُ الْهُدَى) -الجزائر- العدد: ٢ (ص ٢٣-٢٤).

السُّنَّةُ والجَمَاعَةُ-؛ نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَهُ التَّوْفِيقَ وَالْإِعَانَةَ عَلَى كُلِّ خَيْرٍ.
وَالوَاجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ، وَأَنْ يُرَاقِبَ اللَّهَ فِي الْعُلَمَاءِ، وَأَلَّا
يَتَكَلَّمَ إِلَّا عَنْ بَصِيرَةٍ.

إِذَا قَالَتْ حَذَامٍ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٍ
وَأَقُولُ -أَخِيرًا-:

فَقَارِنْ بَيْنَ جَهْلِهِمْ وَحَقِّ مِنْ الْأَشْيَاخِ فِي هَذَا الْكَلَامِ
كَلَامُ الْعِلْمِ وَالْحَقِّ الْمُبِينِ يُقَابِلُهُ كَلَامٌ كَالْكَلَامِ
فَمَاذَا أَنْتَ قَائِلٌ -أَيُّهَا الْغَوِيُّ الْمَائِلُ-؟!
الْصَّوَابُ مَعَكَ؟! أَمْ هُوَ الْكَذِبُ وَالْمَيِّنُ؟!
أَمْ أَنَّهُ -بَلَا رَيْبٍ- مَعَ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ الْكَبِيرَيْنِ?!

كَالْفَرْقَدَيْنِ إِذَا تَأَمَّلَ نَازِرٌ لَمْ يَعْلَمْ مَوْضِعُ فَرْقِدٍ عَنْ فَرْقِدٍ

□ وضوح المنهج والاعتقاد :

ثالثاً: أَمَا أَنْ مَوْقِفَ شَيْخِنَا فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ (وَاضِحٌ)! فَتَعَمَّ؛ بَلْ هُوَ
وَاضِحٌ جَدًّا؛ وَلَكِنْ عِنْدَ مَنْ يَحْمِلُ سَوِيَّةً مِنَ الْعِلْمِ تُمَكِّنُهُ مِنَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ
الْغَامِضِ وَالظَّاهِرِ، وَبَيْنَ (الْوَاضِحِ) وَالْخَفِيِّ...

أَمَا مَنْ لَا يُحْسِنُ -حَتَّى- النِّقْلَ لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا الْفَهْمَ لِمَا هُوَ أَمَامَ عَيْنَيْهِ:
فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الصَّمْتُ وَالسَّكُوتُ -إِنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ-؛ فَإِنْ لَمْ
يَكُنْهُ: فَاللَّهُ حَسْبُهُ، وَطَبِيبُهُ^(١)..

(١) وَقَدْ صَحَّ فِي السُّنَّةِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُ الطَّبِيبُ»؛ وَهُوَ مُخَرَّجٌ فِي «سِلْسَلَةِ الْأَحَادِيثِ
الصَّحِيحَةِ» (١٥٣٧) لِشَيْخِنَا الْكَبِيرِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدٍ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ -تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ-.
فَاللَّهُ -تَعَالَى- أَسْأَلُ أَنْ (يُشْفِيَ) -بِفَتْحِ الْبَاءِ!- هَؤُلَاءِ (الْمَرْضَى) -ظَاهراً وَبَاطِناً!-؛ فَإِنْ لَمْ
يَكُونُوا لِذَلِكَ أَهْلًا: فَالْمَأْمُولُ مِنْهُ -سُبْحَانَهُ- أَنْ (يُشْفِيَهُمْ)!! -بِضَمِّ الْبَاءِ!- وَمَا ذَلِكَ عَلَى رَبِّنَا
الْعَزِيزِ بِعَزِيزٍ...

بل يقال له: ليس هذا بِعُشْكٍ؛ فادْرُجِي

... ومن دائرة العلم؛ فاخرُجِي !!

فلئن كان موقف شيخنا (واضحاً) عند أهل العلم من أكابر علماء الأمة - كالشيخ ابن عثيمين، والشيخ ابن باز - رحمهما الله؛ وأمثالهما من (الكبار)^(١) - فلن يكون - بداهةً - واضحاً - الوضوح نفسه - ولا ما يُقَارِبُهُ! - أمام (الجهلة الأغمار، والناشئة الصغار)^(٢) ..

وقولان أحزم من واحدٍ وقول (الثلاثة) لا يُنْقَضُ
وأقول:

وما خالف الحق طرّاً له ردودٌ ستترى إذا يُرْفَضُ
وأما المُبدّل في نهجه فتغيّره نحو ما (يَقْبِضُ)!
فمن ههنا يتباين موقف الطرفین، ويتضادّ (وضوح) الفريقین...
فأيُّهما أهدى سبيلاً، وأقوم قبلاً، وخير مقيلاً؟!

وممّا يؤكد ذلك - بكلّ (وضوح)! - أنّ (الرويضّة النافه) - نفسه - سوّد
كتاباً - بالأمير القريب - سمّاه: «تحذير الأئمة من تعليقات الحلبي على أقوال
الأئمة»! بدعوى الانتصار لهم! -؛ وليس هؤلاء (الأئمة) عنده - يومئذٍ! - إلّا
مشايخنا الثلاثة: ابن باز، والألباني، وابن عثيمين...

(١) كمثّل ما قال أستاذنا الشيخ العلامة عبدالمحسن العباد - متّع الله بحياته - جواباً
لبعض السائلين: «الشيخ الألباني عالمٌ كبير، ومحدثٌ مشهور، وخَدَمَ السنّة، وعقيدته طيّبة، وله جهود
في العقيدة، وكتاباته في العقيدة سليمة، لا يستغني طالب العلم عن علمه، وعن كتبه».
كذا في (درس «سنن النسائي») في المسجد النبوي، بتاريخ: ١٦/١/١٤١٩هـ؛ كما في
شريط رقم (٢٣٠٠٥) من تسجيلات المسجد النبوي في المدينة المنورة.
(٢) انظر ما سيأتي (ص ٨٤ - ٨٥) - ربّطاً بما هنا -.

فما الذي (شوّش) ذاك (الوضوح) المُدّعى -وهو وَضُوحٌ واضحٌ وضّاحٌ-؛
فكان الألبانيّ -يومها- (إماماً) (لأهل الحديث والجماعة)، ثم هو - اليوم -
(سلفه غير سلفنا، ومنهجه غير منهجنا)، بل هو من رُبْعِ أَبِي عَذْبَةِ الأشعري،
والبيجوري (الجوهري)!!

ولقد كَذَبَ (الرّويضة) -متعالماً، مُتَطاولاً- مُسْتَغْفِلاً قَرَأَهُ (!) - قائلًا
(ص ١٠٥): «لقد وقفتُ على موقف الشيخ -رحمه الله- في مسائل الإيمان -
منذ عرفتُهُ..» !!

فَأَيُّ دَجَلٍ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا؟! وَأَيُّ كِذْبٍ أَفْضَحُ مِنْهُ ^(١)؟!
أَعُوذُ بِاللَّهِ ...

ولستُ أجِدُ جواباً حاسماً -على هذا الغثاء- أَحْزَمَ من قول الشاعر:
وقيمة المرء ما قد كان يُحسَنُهُ والجاهلون لأهل العلم أعداءُ

□ الانعكاسُ في الحق :

رابعاً: أمّا ذاك الرّعمُ الكاذبُ الخوونُ؛ مِنْ أَنَّ (الرّويضةَ التافه) -هذا-
إنّما سوّد ما سوّد (تبرئةً للشيخ ممّا افترى عليه أدعياء المنهج والتلمذة...)؛
فهذه كِذْبَةٌ كبيرة، صَلْعَاءُ حقيرة؛ يكفي سَوْقُهَا لِهَيْثُكَ سَوْقُهَا!!

فمتى كانتِ التّبرئةُ -يا هذا- بالاتّهام؟!

ومتى كان التّطهيرُ بالنّجاسة؟!

ومتى كان الإقبالُ بالإدبار؟!

ومتى كان التنزيه بالتّعطيل -أو التشبيه-؟!

... أم أنّه الجهلُ والتّجاهلُ -معاً-؟!

أما (أدعياء المنهج والتلمذة): فهم -«حقيقة»- المخالفون للشيخ -بجهلهم ونحزبهم !!-، البعيدون عنه -بأبدانهم وأفكارهم !!-، المناقضون له -بأفلامهم وولائهم !!-، المتبرّثون منه -بمناهجهم وعقائدهم !!- ولا أزيد؛ فالأمر -لوضوحه!- لا يحتاج إلى مزيد..
خامساً: ثم قال (الرؤيضة التافه) (ص ١):

«فجمعت أقواله -رحمه الله- مقدماً منطوقها على مفهومها، ومبينها^(١) على مجملها؛ من غير زيادة ولا نقصان».

أقول: فهذا جهلٌ وهذيان، وكذبٌ وبهتان؛ بل العكس فعلت -أيُّ هذا الجبان!-؛ فقدمت (المفهوم القبيح) -من قبلك!- على المنطوق الصحيح الصريح -من قول شيخنا-، وأخرت المبين الظاهر على المجمل غير الظاهر:
- أما الزيادة: فتعليقاتك الباردة، وحواشيك السميكة؛ التي تظن أنك أتيت فيها بجديد؛ ولا جديد إلا قولٌ غيرٌ سديد، وجهلٌ متطاوُلٌ مديد..
- أما النقصان: فنعم؛ ومنه الكثير؛ بلا ورعٍ أثير، ولا خوفٍ من الله العليِّ القدير..

والأمثلةُ اليقينيةُ على ذلك آتيةٌ عما قريب؛ لنقضي كلَّ جاهلٍ مريب، أو مُندسٍّ (غريب) !!

□ وقائع ما لها من دافع :

سادساً: أما قول (الرؤيضة التافه) -بَعْدُ- بِكِبَرٍ كَبِيرٍ، وانتفاش بلا انتعاش!-:

(١) جاء ضبطه (!) لهذه الكلمة -على نُدرة ما يضبط (ويضبط!) -: (ومبينها)
- بالكسر- كَسَرَ اللَّهُ جهله!-؛ ولا أَحْسِبُ هذا إلا من أخطاء (الطبع)، لا الطباعة!! -وبكلِّ قناعة-.

«وقد كنتُ أديتُ بعضاً منها في حياته -رحمه الله-، وقبل وفاته بعامين -تقريباً-، ولم يُؤثر عنه ردٌّ مسموعٌ، أو مكتوبٌ، خلافاً لعادته -...!!»
فأقول:

زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنَّ سَيَقْتُلُ مِرْبَعًا أَبْشِرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مِرْبَعُ!!
ما شاءَ اللهُ!!! لا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ!!!
لو غَيْرُكَ قَالَهَا!
فما لَكَ ولها؟!

... وكلُّ هذا -أيها(الثافه)!- خليطٌ كَذِبٍ وَجَهْلٍ!!
أَتَانَا أَنْ سَهْلًا ذَمَّ جَهْلًا علوماً ليس يعرفهنَّ سَهْلُ
علوماً لو دراها ما قلاها ولكن الرضا بالجهل سَهْلُ^(١)
وأقول:

وَقُلْ هَذَا كَذَاكَ بِكُلِّ غُمْرٍ تَطَاوَلَ جَهْلُهُ فَهُوَ لِأَهْلٍ
يَطْعَنُ مِنْهُ فِي الشَّيْخِ الْإِمَامِ إِمَامُ الْعَصْرِ قُلْ شَيْخٌ وَكَهْلُ
فَذَا جَهْلٌ بِهِ جَهْلٌ تَمَادَى جَهْلٌ جَاهِلٌ وَالْجَهْلُ جَهْلُ

... وَأَنْتَ -يا هذا!- تَعْلَمُ ذَلِكَ -جيداً!- بلا لَفٍّ ولا دورانٍ؛ لكنك تكذب على ذاتك، وتفترى على المغرورين بجهلك، والمغتربين بحماقتك...
وما خبرُ مكالمتك الهاتفة -المغلقة في وجهك^(٢)!!- بعد السَّلام!- مع

(١) «أدب الطلب ومنتهى الأرب» (ص ٢٠٨) للإمام الشوكاني.

(٢) وبعدها كان شيخنا يرفض -مراراً- وساطاتٍ عديّة من الإخوة للقاء هذا الغرّ المدّعي...
لكن؛ وبإلحاح من صهره الفاضل أحمنا الأستاذ أبي عبد الله نظام سكتجها -زاده الله توفيقاً- لترتيب لقاءٍ معه -وافق الشيخ -وقد يكونُ على مَضَض-، وعندما أبلغ أخونا نظامَ ذِيَاكَ =

شيخنا - رحمه الله - بحثاً لبعض هذه المسائل - غائباً عنك - وقد يغيب!! -،
والأ؛ فهل الشيخ عاجزٌ عنك، أو قاصرٌ دونك؟ وهو المُصاوِلُ للكُبراء، والمُحَاقِقُ
للأئمةِ النُجباء ..

إذا تلاقى الفُحولُ في لَجَبٍ فكيف حالُّ البعوضِ في الوَسِطِ
استَح - يا هذا - من نَفْسِكَ؛ وإلّا: فمَمَّن قد يُتلى (!) بتسويدك من
قُرَائِكَ!! - لهم الله!!
أم أنّك تظُنُّهم - جميعاً! - على مستوى واحدٍ من الجهل - ولا أقول: من
العلم - ؟!

لا؛ (فلا بُدّ) أن يكونَ بعضُ منهم (!) ذوي معرفةٍ (!) علميّة تُقدِرُهُم - أقلّ
ما يكون! - على استهجان هذا الكِبَرِ الطّاعِي، ورفضه، وعدم قَبُوله..
فإن لم يكنْ منهم (أحدٌ) كذلك: فالحَسفُ قَريبٌ - لذلك -، والمَسْخُ غيرُ
بعيدٍ عَمّا هنالك!!

ولست أريد - كشفاً لكذبه، ونقضاً لِفِرْيَتِهِ - إلّا أنْ أَسوقَ (شهادةَ حقٍّ) ^(١)
كَتَبَهَا بعضُ إخوانِنَا؛ نقلاً عن شَيْخِنَا - رحمه الله -، وهي كاشفةٌ مدى الاستمراء؛
الَّذِي تَلَبَّسَ به هذا الظُّلُومُ - لِلْكَذِبِ - بِمَكْرٍ وَدَهاء -؛ واستحلاثِهِ للافتراء، بلا امتراء.
وهي - في الوقت نفسه - كفيْلَةٌ بنقضِ تسويدِهِ مِنْ أَسَّهِ، وَقَلْبِهِ على أُمِّ
رَأْسِهِ.. ﴿لو كانوا يَعْقِلُونَ﴾:

= الرّويضة - أثناء زيارته له في بيته - بموافقه الشيخ؛ إذا به يرفض، ويتهرب، ويأبى!! مُعللاً ذلك (!)
بَحَشِيَّتِهِ من أن يكون وراء لقاء الشيخ تدبيرٌ معيّن (!)، أو شيءٌ مخفي!!

رمّني بدائها وانسلت!!

وعذرٌ - بِذَنْبٍ! - أَقْبَحُ من (مَنَّةٍ) ذَنْبٍ وَذَنْبٍ!!

وما سيأتي - قريباً - شاهدٌ آخر على هذه (الواقعة)...

(١) وهي مشهورةٌ متداولة.

قال أخونا الفاضل الأستاذ أبو عبد الله عزمي^(١) بن فيصل الجوابرة - وفقه الله -:
 (إنَّ من دواعي الحزن والأسف على هذه الأمة؛ أن كثيراً من أبنائها ما
 يزال في مقتبل عُمره - لم يُؤتَ حظاً من علم الكتاب والسنة، مستظهِراً بعضَ
 النقول من هنا وهناك - تراه يؤسّس بها مذهباً، ويجمّع حوله بعض عوامَ
 الشباب؛ ليبدأوا - جميعاً - بتجريح علماء الإسلام الأعلام، المشهود لهم بالعلم.
 وإن من الأسباب التي دعّنتي إلى كتابة هذه الورقة:

أن هناك سوء أدب مع العلماء، والمشايخ، وطلاب العلم الشرعي؛
 ويتمثل ذلك: بلمزهم، وانتقاصهم، وإشاعة ما يُسيء إليهم، وشحن قلوب
 العوامَ عليهم، والجرأة على الطعن فيهم، والتشهير بهم.
 وحتى لا تنتشر تلك الأقوال المُغرِضة في بعض أهل العلم - ممّن هم
 دونهم! - أقول هذه الكلمات - وأرجو أن تكون لله -:

قمتُ بزيارة منزل شيخ الإسلام، ومحدّث بلاد الشام، العلامة الإمام
 محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - بصحبة الأخوين الكريمين: (لافي
 الشطرات)، و(كامل جمعة القشاش) - وذلك قبل ثلاث سنوات ونصف من
 هذا التاريخ - تقريباً -، وقُمتُ بسؤاله عن بعض المسائل العقدية والفقهية، وكان
 من بين هذه الأسئلة استفسارٌ عن الخلاف (الواقع) بين الدكتور محمد أبي
 رحيم، والشيخ علي الحلبي!؟

وكان جواب شيخنا - رحمه الله - صريحاً، واضحاً، وقوياً:

«إن الأخ علي الحلبي - عندي - يعدل ألف^(٢) واحد مثل أبي رحيم».

(١) وليس كُلّ (عزمي) = عزمي !! أقول هذا بكلّ عزمٍ !

(٢) وقد ساق الأخ الأستاذ عزمي - وفقه الله - في رسالته «ماذا يتقّمون من الإمام الألباني،
 ودعوته، وتلامذته؟» (ص ١٠) - في هذا المقام! - بيتَ شعرٍ جميلٍ - أو جميلاً! -؛ وهو:

وكم رَجُلٌ يُعَدُّ بِألفِ رَجُلٍ وكم رَجُلٌ يَمُرُّ بِلا عِداد

ثم قال: «عجيبٌ أمر هؤلاء الناس؛ مَنْ حرّصت على لقائه ابتعد عنك، ومن كنت لا تحرص على لقائه يأتيك ويُلقِّ عليك».

ثم قال: «قلتُ للدكتور أبي رحيم: إن كانت عقيدتك مثل عقيدة المشايخ الثلاثة الذين تدافع عنهم! - وهم ابن باز، وابن عثيمين، والألباني -؛ فعقيدة الأخ علي هي مثل عقيدتهم.

وإن كانت عقيدتُك خلافَ عقيدة الأخ علي؛ فأنا على الاستعداد للجلوس معك - رغم ضيق وقتنا - ... وإلى هذه اللحظة لم يَصِلْني الرد من الدكتور أبي رحيم^(١)».

واللّهُ على ما نقول شهيد.

ولا نقول ذلك - واللّهِ - إلا من باب قول الحق والعدل، ولأن البعض صار يطعن فيه، ويرفع مَنْ هو دونه.

ولا نريد أن ندلّل على مكانة الشيخ علي من شيخنا الألباني؛ فهو من أصحابه المعترين، وإخوانه المقربين، وطلّابه المحبوبين؛ فهذه كتبه^(٢)، وهذه

(١) قال عليّ - كان اللّهُ له -: (وَرَحَلَ) أستاذنا الألباني - رحمه اللّهُ - دون وصول الردّ(!)؛ بل لم يكن - من هذا (التأفف) المغرور! - إلّا الإعراض والصّد...

لعلّ لها عُذراً وأنت تلومُ ورُبّ امرئٍ قد لام وهو مُلِمٌ

(٢) كما في غير موضع منها؛ مِنْ ذلك وصفه - رحمه اللّهُ - في «السلسلة الصّحيحة» (٢) /

(٧٢٠) - له - بأنّه مِنْ: «إخواننا الأقوياء في هذا العلم...».

قال عليّ - عفا الله عنه -:

وقد وَفَّقْتُ - قريباً - على رسالة كتبها أحدُ إخواننا - طلبه العلم المصريّين -؛ عنوانها: «صفحات بيضاء من حياة الإمام مُحَمَّد ناصر الدين الألباني...»؛ نقل فيها (ص ٥٢) عن بعض حَفَدة شيخنا، عن جدّهم - رحمه اللّهُ - قوله: (أفضلُ اثنين في علم الحديث - اليوم - هما: علي الحلبي، وأبو إسحاق الحويني).

أقول: فرحمَ اللّهُ شيخنا، وأسأل اللّهُ أن أكونَ عند حسنِ ظنّه - آمين -.

أشرطةٌ مجالسِه^(١): أكبرُ دليلٍ على ذلك...

واللَّهُ - وحده - هو الموقِّق -.

وما قلنا ذلك إلاَّ إحقاقاً للحق، وإبطالاً للباطل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قاله الفقير إلى عفوَ ربه:

عزمي الجوابرة.

وشهد عليه كلُّ من: لافي الشطرات، وكامل القشاش

خُرِّرت بتاريخ: ٢٠ / ربيع أول / ١٤٢٢ هـ

الموافق: ١٢ / ٦ / ٢٠٠١ م

(١) وقد نَشَرَ الأخُ الفاضل أحمد بن صالح الزهراني - وفقه المولى - في (شبكة سحاب السلفية) - عبر الإنترنت - بتاريخ: (٥ / ٢ / ٢٠٠١) مقالاَ عنوانه: (أبا الحارث! لأول مرة أشعر بالחסد!!) كتب فيه:

«نعم؛ الحسد، وليس الغبطة، وتقول: لماذا؟! أقول: من شدة ما رأيت وسمعت من محبة الشيخ ناصر الدين الألباني -رحمه الله- لك، وثفته بك، وتقريبه لك، الله أكبر! والله ما يكاد الشيخ يتكلَّم في مسألة، ولا تكاد تسمع مجلساً؛ إلاَّ ويتكرَّر على مسمعك: (أين أبو الحارث؟)، (نسمع أبا الحارث)، (ها يا أبا الحارث)، (ماذا عندك يا أبا الحارث؟)، (كأن أبا الحارث يريد أن يعلِّق)، (أم لا يا أبا الحارث؟)...

وأقول: هنيئاً لك يا أبا الحارث! ومبارك هذا القرب وهذا العلم -يا أبا الحارث-، ليتني مكانك وأن الدنيا -كلها- أخذت مني.

وعندما أسمع مثل هذه المجالس أتذكَّر موتوراً (!) زعم أن الحلبي ليس من تلامذة الألباني!! وأنه! وأنه! فأضحك، وأقول: أي دليل أكبر من هذا؟!

بل أقول: هذا يدلُّ على شدة تعلُّق الشيخ الألباني بأبي الحارث، وتقريبه له، وثفته به؛ بل الذي لمسته من خلال الأشرطة أن أبا الحارث أوتي علماً وبورك له فيه؛ فهو سريعُ الخاطر في الإجابة في مجالس الشيخ -في معلومات لا يتمكَّن منها إلاَّ خبيرٌ-.

عموماً؛ لِيَهْنَكَ العلمُ -أبا الحارث-، ولا تصدِّق أني حسدتك! وإنما هي وصف حال بعض -وليس كل- الطاعنين عليك؛ فسلامي لك، ولكل الإخوة في الله في (مدرسة الألباني) -رحمه الله رحمةً واسعة-.

قال أبو الحارث -كان الله له-: شَكَرَ اللهُ لأهل الفضل العارفين، ولا أقول لأولئك -الطاعنين الحاسدين الجاهلين- إلاَّ: ﴿... مُؤْتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾!! لأنكم لستم صادقين!!

و.. اللهم اجعلني خيراً ممَّا يظنون، واغفر لي ما لا يعلمون، ولا تؤاخذني بما يقولون...

قال أبو الحارث -عفا الله عنه-:

وهذه الشهادة -الحقّة- إن شاء الله- رادعة لسفّه هذا (الروبيضة) الظالم الكاذب الجاهل، وكافية لأن تكون سبباً مقنعاً لمن عنده (بقيّة) من إدراك؛ ليَعْرِفَ من خلالها «حقيقة» هذا (الروبيضة التافه)، وكذبه، وتطاوله! الذي يكتُم ما عليه، ويؤدّي الذي له... شأن أهل الأهواء والولّه!

□ حقيقة (المئة) الربانيّة :

سابعاً: أمّا قوله المتهاوي -بعد ذلك الفخر الكاذب، الخاوي-:

«ولا أريد قفّو ما ليس لي به علم بخرص أسباب ذلك، بل يكفي أن الله من (!) عليّ بعدم ردّه؛ إلّا ما كان منه من ملاحظات عامّة في «الدّبّ الأحمّد»...».

فأقول -لهذا الجهول-:

لقد قفّوت -يا مُسَيِّكِينُ (!)- ما ليس لك به علمٌ -وانتهيت!!-، بل زدت على ذلك نفياً باتاً جاهلاً مُفترى -كما رأيت وسترى!-؛ وكلّ ذلك (بخِـرِصٍ) ليس له إلى العلم أدنى سبب، و (بخِـرِصٍ) له إلى الجهل أقوى صِهْرٍ ونَسَب!!

والجواب ما ترى لا ما تسمع..

أمّا أن (الله من (!) عليك بعدم ردّه)!! فاحمد الله -تعالى- «حقيقة»- على هذه (المِنّة)؛ نعم؛ فالشيخُ أعلى وأجلُّ من أن يشغل وقته بتتبع جهالاتك! ... إلّا أن تكون بهذه (المِنّة) تريد (!) معنى ما قيل:

لئن ساءني أن نلتني بمساءة لقد سرّني أني خطرتُ بِإِلِكا !

ويكفيه -رحمه الله- ويكفيني!- أنه وقف على كتابي «صيحة نذير»

-قبل طباعته-، وقرأه، وأقره، ودعا لي -فيه- بالتوفيق؛ رُغم أنف كلِّ مُناوي (غريق)، ضلَّ السبيل، وأضاع الطريق...

وفي هذا الكتاب -«الصيحة»- والحمدُ لله -ردودٌ كافيةٌ على (كلِّ) ما جهلته -أو تجاهلته!- في رسالتك الشوهاء -الأولى!- «تحذير الأمة..»؛ لو كنت عاقلاً لَفَحَوهُ، عارفاً بِمُحتَوَاهُ؛ ولكنَّ (ظَنِّي!) بك -اليقيني!!- أنك دون ذلك؛ كوني اكتفيتُ بإشارات وتلميحات، دون صريح القول، و (واضح) العبارات!!
ويُلَحَقُ (!) بذلك -دون تردُّدٍ!- «حقيقتك» -الأولى!- بطبعاتها الأربعة (!)
-مفترقة، ومجمعة- بما (استبطنته) مِن سابقتيها!! بل إنها هي هي!!! دون كبير تغيير! إلاَّ التَّقديمُ والتَّأخير!!!

أما استثناء (الروبيضة التافه) بقوله: «إلا ما كان منه من ملاحظات عامّة في «الذب الأحمد»...»!!

فأقول: الحمدُ لله؛ فهذه -منك- لحظةٌ إنصاف، ودقيقةٌ اعتراف -قد لا أظنها (!) تتكرَّر!!-؛ فَحَمَلْكَ كلامُ أستاذنا على نفسك، وعلى حالِكَ -دون تصريحه هو بذلك!-: جَمِيلٌ -جداً- منك، ومقبولٌ -جداً- فيك؛ وكلامه المشارُ إليه -رحمه الله- ككلام أكابر أئمة السلف، وصالحِي علماء الخلف:-
قليلٌ كثيرُ البركة ...

وما أجمل ما قيل:

رَحِمَ اللَّهُ امرءاً عَرَفَ قَدْرَ نفسه!

وكلامُ شيخنا -رحمه الله- (ص ٣٣) -المشارُ إليه- بعد تقريره عقيدة السلف في مسائل الإيمان:-

«أقول: هذا ما كُنْتُ كُتِبْتُه منذ أكثر من عشرين عاماً؛ مُقرِّراً مذهب السلف، وعقيدة أهل السنة -ولله الحمد- في مسائل الإيمان، ثُمَّ يَأْتِي -اليوم-

بعض الجهلة الأغمار، والناشئة الصغار: فَيَرْمُونَا بِالْإِرْجَاءِ!! فَإِلَى اللَّهِ الْمُشْتَكَى
من سوء ما هم عليه من جهالة وضلالة وغُثَاء...».

قال أبو الحارث -كان الله له-:

فهذا -منك- أَيْهَا التَّافِه التَّائِه!- (قَبُولٌ) مِنْ نَفْسِكَ -على نفسك-
لِحُكْمِ صَارِمٍ مُبْرَمٍ -لا يُنْقَضُ!- على لسان مَنْ لا تَزَالُ -بِقَحَّةٍ مُتَطَاوِلَةٍ مُمْتَدَّة!-
تُشَيِّخُهُ عَلَى نَفْسِكَ (!!)- لِتُسَوِّقَهَا! -ظُلماً لها، وتدليساً على غيرها!- أَنَّكَ مِنْ:

الجهلة الأغمار ...

والناشئة الصغار ...

وَأَنَّكَ ذُو :

سوء...

وجَهَالَةٍ...

وضلالة...

وُغُثَاء...

فماذا تريدُ أقوى من هذا الرَّدِّ، -بلا حَدٍّ-!!!؟

فَلْنَحْمَدِ اللَّهَ جَمِيعاً عَلَى «حَقِيقَةِ» تِلْكَمِ (الْمِنَّةِ)، بِقُلُوبٍ مُخْبِتَةٍ مَطْمَئِنَّةٍ...



الشاهد الثالث

كلام (الرؤيبضة التافه) حول (حياة الشيخ) ..

أَوَّلًا : سَوَّدَ (الرؤيبضة التافه) (ص ١٣ - ١٩) نُبْذَةً عن حياة الشيخ - رحمه الله - ابتدأها بالغلط (!) فيما ذكره من نَسَبِهِ؛ قائلًا: «هو: محمد ناصر الدين بن نوح نجاتي بن آدم»!

وهذا غَلَطٌ! صوابه: (بن نوح نجاتي آدم) -دون (ابن) -الأخيرة-؛ لأنَّ (آدم) اسمٌ لعائلته، وليس هو جدُّ أبيه، أو أبا جدِّه!

□ (صحبة) الشيخ ناصر :

ثانيًا: ومما قاله -أيضًا- عند ذكر موت الشيخ، ودفنه:-

«وكنْتُ على يمين^(١) صاحبه وصفيَّه الأخ (!) الشيخ محمَّد إبراهيم شقرة، الَّذي أَمَّ الْمُصَلِّينَ عليه يومئذٍ!»

أقول: على يمينه -كنت-، أو على يساره! ما الفرقُ -أيُّها المُبْغَضُ الكارهِ؟! - حتَّى لو كنتَ أنتَ الإمام!! فماذا يُجْدِي ذلكَ فيكَ -مِنْ وراءِ أو أمامِ!-؛ وأنتَ تتهمُهُ بالإرجاء، وَتَطْعُنُ بعقيدَتِهِ، وتُسَوِّدُ الفِرَى تحذيرًا منه، بل تصرِّح -بلا أدنى سَبَبٍ إلى أقلِّ أدب!- أن: (سلفه غيرُ سلفِكَ، ومنهجُه غيرُ منهجِكَ)!!؟

(١) وفي هذا مخالفةٌ صريحةٌ للسنة؛ فالأصل أن يكون (الإمام) مُنفرداً في موقعه -مُتقدِّمًا- بين يَدَي الصُفوف-؛ فلا يكونُ معه أحدٌ؛ فكيف إذا علمنا أنَّ اثنين آخرين كانوا مع -هذين-؛ فصاروا أربعة... فهي مخالفةٌ جدُّ مُبتدعة..

ولا يُقال: ضرورة!! فلا أدنى ضرورة... إلَّا (الظهور في الصُّورة)!

وانظُرْ -لتوكيد ذلك- تسويدَ ذاك (الوَلَد) العاصي (!) -عاصٍ!- المُسمَّى «الرَّدود...»

(صفحة: ط)؛ لتري افتخاره!

وانظر (ص ١١٥ و ١٢٠) لمعرفة نُبْذَةٍ أخرى عنه؛ لِتَحَذَّرَ بِهَا -منه- وتُحاذِرَه!!

فهل «فقيد الأئمة» مستحق لهذه الأوصاف السوداء المدلهمة؟!
ولكن؛ صدقت -هذه المرة- واللّه-؛ فمنهجك مبني على الجهل
والانحراف والغلو، ومنهجك قائم على العلم والسنة والحلم..
وشتان ما بينهما شتان!!

أمّا (الصُّحْبَةُ)، و (الصفاء): فضابطهما الحق -«حقيقة»- هو الشرع
والولاء، ومُتَابَعَةُ (الأئمة) والعُلَمَاء، والمُوافَقَةُ في الحق واليقين، والمنهج والدين؛
وليس مُجَرَّدَ اللَّقْيَا، على مَحْضِ الدُّنْيَا..

وَلَا أُطِيلُ التَّكْمَلَةَ وَالتَّتْمِيمَ؛ فَالْعِبْرَةُ بِالْخَوَاتِيمِ...

ثالثاً: ثم قال -مِنْ ضَمْنِ مَا قَالَ!-: «وقدّم الشيخ محمد راغب الطباخ
(وثيقة) «الأنوار الجليلة في مختصر الأثبات الحليّة»، وإجازته للشيخ الألباني
في علم الحديث».

قلتُ: كذا قال!! (وثيقة)! أيّ (وثيقة) هذه -يا هذا-!!

بل هو كتابٌ مُصَنَّفٌ مطبوعٌ مشهورٌ يعرفه أهل العلم وطلابه الصُّقُور...
أمّا (الجهلَةُ الأغمار، والنَّاشِئَةُ الصَّغَار): فَيَغْطُونَ (!) جَهْلَهُم السَّادِرَ
بكلماتٍ حمقاء؛ لا لون لها ولا طعم! ولا معنى لها ولا «حقيقة»! كهذه الكلمة
غير الدقيقة: - (الوثيقة)-!!!

□ تلاميذ الشيخ ناصر :

رابعاً: ثم تكلم (ص ١٥) عن تلاميذه(!)، وأنّ مَنْ (تتلمذوا على يديه،
فأخذوا عنه أخذاً مباشراً -في دمشق- يُعَدُّون على أصابع اليد الواحدة..)...
ثم أَجْمَلَ -فما أَجْمَلَ!- إشارةً إلى (مجموعة من طلبة العلم) تتلمذوا
عليه في الجامعة الإسلامية!!

قلت: إنما يُريد هذا (الروبيضة) من وراء ذلك شيئين:

- الأول: أن إفادة الشيخ لطلابه -المباشرين- وتلاميذه - كانت ضيقة محدودة!! وهذا غمزٌ (مُبطّن) بشيخنا -رحمه الله-، يرجع -يقيناً- بالطعن (الظاهر) عليه..

- الثاني: أن طلبة الشيخ وتلاميذه -الحاملين لواءه، الذائبن عنه، المدافعين عن منهجه- ليسوا -هم- طلبة له حقاً، ولا تلاميذ له صدقاً!! وهو كذوبٌ مُبطلٌ في الأولى والأخرى -معاً-؛ والواقع شاهدٌ بذلك، دالٌّ عليه -مفترقاً، ومُجتمعاً-...

إنما (يريد) هذا (الروبيضة) -بكذبه هذا!!- بتر الصلة بين المدافعين عن الشيخ، وبين الشيخ؛ ليسلم له -ولأشكاله!- الكلام، ويخلو له المقام؛ فلا يرد ولا يلام...

... ولن ينعم بذلك -ولا في المنام!!-.

ولا أقول له -هنا:-

خلا لك الجوُّ فيضي واصفري ونفري ما شئت أن تنفري
ولكني أقول:

ومن يجعل الضرعام للصيد بازاً تصيده الضرعام فيما تصيداً
وقد سمعنا من أشياخنا -قديماً- قولهم: توضيح (الواضحات) من أعسر المشكلات^(١) ..

خامساً: ثم نقل عن فضيلة الشيخ -المقدم لكتابه- لفظ اعتذار شيخنا له - عن إقامة الدروس العلمية في عمان؛ ثم بنى (!) على ذلك نتيجة خارقة

(١) وفيما تقدم في حاشية (ص ٨٢) من كلام الأخ أحمد الزهراني ما ينقض زعمه -هذا- نقضاً قوياً؛ فانظره.

حارقة (!) - ولكن: مارقة!-؛ (قاء) فيها:

«وبذلك يستوي في الأخذ عنه مَنْ كان في مشارق الأرض ومغاربها (!)؛ لأنَّ جُلَّ وسائل الأخذِ عنه كان بالأشرطة المُسَجَّلة، والمُؤَلَّفات المنشورة؛ وهذا يُعَدُّ مِنَ الوجدادة، وليس من السماع، والتلقي المباشر!!

أقول: يا لك مِنْ جاهلٍ غاشم، ومتجاهلٍ ظالم؛ فالشَّمْسُ لا تُغَطِّي بِغُرْبَالٍ؛ ومثلك لا يُلقَى له بال، وبخاصة في مثل هذا المقال...

وَرُبَّ جَهُولٍ عَابَنِي بِمَحَاسِنِي وَيَقْبُحُ ضَوْءَ الشَّمْسِ فِي الْأَعْيُنِ الرَّمْدِ
وتكثير القول في هذا الغثاء: هراء، بل هو مَدُّ له، ومَدَّد في البَلَه!!

ولئن كان الاستواء (المُدَّعى) مُمَكِّنَ الْقَبُول (!) من جهةِ الْآخِذِينَ عن الشيخ، وادِّعَاءِ (تلمذتهم) له؛ فليس هو -كذلك- يقيناً- من جهةِ أُسْتَاذِيَّةِ الشَّيْخِ لهؤلاءِ الْآخِذِينَ عنه، وَمَدَى اعتباره -هو- لتلمذة هذا، وردّه لذلك، و(احترامه) لثالث، ونقض رابع... إلخ.. فتأمل..

عَمُوا عن الحقِّ والأبصارُ سالمةٌ وَرُبَّ أَبْصَارٍ قَوْمٍ دُونَ إِبْصَارٍ
ومما يُناسِبُ دعوى (الرَّوَيْضَةِ) -العريضة- هذه! -ما قيل -منذ القديم!-: «إِذَا كُنْتَ خَامِلاً (فتعلق) بِعَظِيمٍ»!!!

البغي يَصْرُغُ أَهْلَهُ وَالظُّلْمُ مَرْتَعُهُ وَخِيمُ

- وأما قوله -بَعْدُ- (ص ١٦): «وَمَنْ ادَّعَى مِنْ أَهْلِ الْأُرْدُنِّ أَنَّهُ أَخَذَ عَنِ الشَّيْخِ -رحمه الله- العلمَ مباشرة، أو أُجِيزَ منه: فهي دعوى كاذبةٌ تَكْشِيَّةٌ...»!!
أقول: وهذا -الأخير- تلبيسٌ وتَغْرِيرٌ؛ فَإِنِّي أَعْلَمُ -يقيناً- أَنَّ شَيْخَنَا -رحمه الله- لَمْ يُجِزْ إِنْسَاناً^(١) -طَوَلَ عُمُرُهُ- أَيَّ إِجَازَاتٍ حَدِيثِيَّةٍ.

(١) سوى ما كَانَ بَلَّغَنِي من خبرِ إِجَازَتِهِ -رحمة الله عليه- لفضيلة الشيخ محمد بن الأمين أبي خُبْزَةِ المَغْرِبِي -أطال الله عمره- قبل نحو أربعين سنة؛ وَلَكِنَّهَا إِجَازَةٌ شَفْهِيةٌ -أولاً، وبيعض المؤلفات الشخصية للشيخ -ثانياً-؛ فليست هي من بَابِ ما نحن فيه...

وأعلم -يقيناً- كذلك- أن لا أحد من طلابه وتلاميذه (الآخذين العلم عنه مباشرة-) سواء في دمشق أو عمان- رُغمَ أنفِكَ!- فضلاً عن غيرهما من البلدان!- ادعى ذلك لنفسه، أو ادعاه لغيره، أو ادعاه غيره له!!

فأصل الدعوى كاذبٌ، والواجبُ: التكذيب لصاحب الأصل؛ في الفرع والأصل -من غير فصل-؟!

لكنه التمويه والتليس، والسَّفة والتدليس!

أما أَخَذُ (أهل الأردن) العلم (مباشرةً) عن الشيخ: فلقد كان -والحمد لله- كثيراً، بل كثيراً جداً؛ في عشرات المجالس، بل مئات المجالس -دون أدنى مبالغة-.

على قدر أهل العزم تأتي العزائم^(١) وتأتي على قدر الكرام المكارم
... أما (المحرومون): فلا تُفْسِدْهم يَخْدَعُونَ! وعلى (خُلَفَائِهِم) يَضْحَكُونَ!!!
□ بيني وبين شيخي :

ولستُ أَصْرَحُ بِمَخْفِي (!) -ولا أذيعُ سِرّاً-!! إذ أذكر لإخواني ثلاث قضايا - موصولة بهذا الشأن - درءاً لتلك البلايا :-

- أولها: مُذاكراتي العلمية مع شيخنا -رحمه الله- قبل نحو عشرين عاماً - في كتاب «الباعث الحثيث»، ومدارسة إشكالاته^(٢) الدَّقيقَة.

- ثانيها: دراستي عليه -وقراءتي- مَتَنَ «نُخبَةِ الْفِكْرِ» للحافظ ابن حجر، مع مُنتخبات من شرحه «نزهة النظر»^(٣)؛ وذلك أثناء صُحْبَتِي للشيخ مع عدد

(١) جمع (عزيمة)، لا (عزيمة)!! فالأولى: -بحمد الله- لنا، والثانية: (بمَنَّة الله) من صنائع مَنْ نَاوَأْنَا !

وانظر ما تقدم (ص ٨٢).

(٢) انظر مقدّمتي على الطبعة التي عليها تعليقات شيخنا -وطُبعت في حياته- (١/ ٣٨).

(٣) انظر مقدّمة كتابي «النكت على نزهة النظر» (ص ٢٦).

مِنْ إِخْوَانِنَا الْأَفَاضِل - فِي طَرِيقِ سَفَرِ رَحْلَةِ الْحَجِّ سَنَةِ (١٤١٠هـ) - وَقَدْ (وَأَفَقْتُ) أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْحَجَّةُ آخِرَ حَجَّةٍ لِلشَّيْخِ، وَأَوَّلَ حَجَّةٍ لِي - وَالْمَانُ هُوَ اللَّهُ - وَحْدَهُ .

- ثَالِثُهَا: صُحْبَتِي الْقَرِيبَةُ - الْقَرِيبَةُ - الَّتِي أَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِمْمُونَةً مَبْرُورَةً - لَشَيْخِنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الشُّهُورِ التَّسْعَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ حَيَاتِهِ؛ وَالَّتِي سَعِدْتُ فِيهَا - جَدًّا - بِقُرْبِهِ، وَنَعِمْتُ فِيهَا - جَدًّا - بِعِلْمِهِ، وَفَرَحْتُ فِيهَا - كَثِيرًا - بِإِعَانَتِهِ...
وَفِي رِسَالَتِي «مَعَ شَيْخِنَا نَاصِرِ السَّنَةِ وَالْدِّينِ..» فَوَائِدُ لِطَافٍ حَوْلَ تِلْكَ الْمُدَّةِ، وَأَيَّامِهَا السَّعِيدَةِ الْمُتَمِّدَةِ...

فَهَلْ كَانَتْ هَذِهِ الشُّهُورُ الْمُبَارَكَةُ أَخْذًا لِلْعِلْمِ - مِنْهُ، وَعَنْهُ - (مَبَاشِرًا، أَمْ غَيْرَ مَبَاشِرٍ!) - ؟! أَمْ أَنَّهَا كَانَتْ خِلْوًا مِنْهُ؛ مُغْرَقَةً فِي نَقِيزِهِ؟!
نَبَّئْنِي بِعِلْمِ أَيِّهَا (الرَّوَيْضَةُ النَّافِةُ)، (الْكَذُوبُ الْجَاهِلُ)!!
وَالْأَ : فَاسْكُتْ! أَسْكُتْ!!

فَإِنْ لَمْ تُصِبْ فِي الْقَوْلِ فَاسْكُتْ فَإِنَّمَا سُكُوتُكَ عَنْ غَيْرِ الصَّوَابِ صَوَابٌ
فَضْلًا عَنْ (نَحْوِ) رُبْعِ قَرْنٍ حَافِلَةٍ - بَيْنَنَا وَبَيْنَ شَيْخِنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ -
بِالْمُلَاقَاةِ، وَالْمَجَالِسِ، وَالْمُبَاحَثَاتِ، وَالتَّعَاوُنِ الْعِلْمِيِّ، وَالْمَنْهَجِيِّ، وَالدَّعَوِيِّ،
وَالْتَرَبُويِّ: لَا تَحْتَاجُ إِلَى (دَلِيلٍ) يُشَبِّهُهَا، وَلَا إِلَى (حُجَّةٍ) تَدْعُمُهَا...
وَلِيَخْسِلِ الْخَاسِرُونَ ...

... ثُمَّ إِنَّ سَائِرَ إِخْوَانِي طَلِبَةِ الْعِلْمِ - الْمَعْرُوفِينَ - هُمْ مِثْلِي فِي ذَلِكَ؛ إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَكْثَرَ مِنِّي قُرْبًا، وَأَوْفَرَ مِنِّي أَخْذًا... - سَدَّدَهُمُ اللَّهُ لِهُدَاهُ، وَوَقَّفَهُمْ لِرِضَاهُ -.

□ حَوْلَ (مَرْكَزِ الْإِمَامِ الْأَلْبَانِيِّ) :

سَادِسًا: ثُمَّ عَلَّقَ (!) (ص ١٦-١٧) - بِحَاشِيَةِ خُرْقَاءَ - عَلَى مَرْكَزِنَا الْعِلْمِيِّ

-مركز الإمام الألباني-؛ الذي وفقنا الله - سبحانه - لافتتاحه - إحياء لمنهج شيخنا؛ ورفعاً لاسمه، ورفعاً للوائه-؛ قائلاً:

«وقد تبين في مواطن عدة! بأن نفراً قد ادَّعوا أنهم من أبرز تلاميذ الشيخ -رحمه الله-، وإثباتاً لدعواهم هذه أسسوا مركزاً باسم الألباني، واستأجروا له طابقاً في عمارة فيها صالة أفراح، مدخلهما واحد^(١)، ثم احتفلوا(!) في الصالة بهذه المناسبة، وفي الخارج يشاهد الناظر لوحة الإعلان عن الصالة وقد علت لوحة الإعلان عن المركز، وفي الجوار مطعم: طنة ورنّة!!! بهذه الصورة يعبر أولئك عن عميق حبهم للشيخ -رحمه الله-، وقد أحسن القائل:

دَفَّ ومزمار ونغمة شاهدٍ فمتى شهدت عبادة بملاهي

نُقِلَ الكتابُ عليهم لما رأوا تقييده بأوامرٍ ونواهي

«مدارج السالكين» (١/٥٢٣).

كما استباح أحدهم الكذب على الشيخ، وأساء له كثيراً في مقدمته لرسالة «حكم تارك الصلاة»، وفي كتابيه «التحذير من فتنة التكفير»، و«صيحة نذير»؛ اللذين صدر بحقهما فتوى اللجنة الدائمة رقم (١٥١٧) تاريخ ١٤/٦/١٤٢١هـ الملحق بهذا الكتاب!!

فأقول -لهذا الإمعة الجهول-:

(١) وزَادَ كَذِبَهُ كَذِباً؛ لَمَّا قَالَ فِي حَاشِيَةِ (ص ١٠٦) -مُتَنَاقِضاً!-: «وجعله لصقاً لصالة أفراح»!! وقد نَشَرَ بِمَعْضِ الْحَزِيْنِ -حَسْداً وَحَقْداً- (ولَعَلَّهُ) بِإِيْحَاءٍ (ودَعْمٍ) مِنْ هَذَا (الرُّوْيُضَةِ)!- صُورَةُ الْعِمَارَةِ! وَلَوْحَاتُ الْإِعْلَانِ (!) فِي (الْإِنْتَرْنِت)!! مُدَّعِيَاً -بِالْكَذِبِ، وَالْإِفْتِرَاءِ- أَنَّهَا (مِلْهُى لِبِلِي)!! ﴿تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ...﴾!!

أَلَيْسَتْ هَذِهِ -أَيُّهَا الْبَشَرُ!- بَعِيْنَهَا -طَرَاتِقُ وَأَسَالِيْبُ (أَصْحَابِ الْخَبَرِ)!!
وَانْظُرْ -لِشَرْحِ ذَلِكَ! وَمَعْرِفَةِ خَلْفِيَّاتِهِ!- (ص ٢٣٩ - ٢٤١) -مِمَّا سَيَاتِي-.

- أولاً: لم يدَّعِ أحدٌ منا أنه -أو أننا- (من أبرز تلاميذ الشيخ -رحمه الله-) بل الذي نقولُه، ونفرحُ به، ونشرحُ له: أننا -حَسْبُ- من تلاميذ الشيخ، بل أبنائه؛ المطمئنين بمنهجه، الداعين لطريقه، الملتزمين بدعوته، المنافحين عن عقيدته، السائرين على سبيله -رُغمَ أنفِ كُلِّ شائئٍ، ونكايَةٍ بكلِّ مُناوئٍ-..

أمَّا (أبرز) أو (غير أبرز)؛ فإذا ادَّعاه أحدٌ لنا -لِحَبٍّ-، أو نفاه أحدٌ عنا -لِغَضٍّ-؛ فإنَّ ذلك -وهذا- لا يُغَيِّرُ من الواقع -الذي ما له من دافع! - شيئاً؛ ولو باليسير؛ لا في قليل ولا في كثير!!

- ثانياً: أمَّا دعوى (إثبات الدعوى..)؛ فهي كأختها -سابقَتها- كذباً وزوراً؛ وما بُني على فاسِدٍ فهو فاسد -يا أيُّها الحاسد، ذا القول الكاسد!-.

وإنَّ الجُرْحَ يَنْفَرُ كُلَّ حينٍ إذا كان البناءُ على فسادٍ

ولقد ذَكَرْنَا في (نشرة التعريف بمركزنا «مركز الإمام الألباني للدراسات المنهجية، والأبحاث العلمية») الصادرة قُبيل افتتاحه بتاريخ: (١٣ -شوال- ١٤٢١هـ) سببَ اختيارنا هذا الاسمَ؛ قائلين:

«وفاءً بحق شيخنا الإمام الرباني محمد ناصر الدين الألباني -قدَّسَ اللهَ روحه، ونورَ ضريحه-، ولقول نبينا ﷺ: «ليس منا من لم يوقرَ كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقَّه»:

رأى تلامذته المؤسسون للمركز -سدَّهم الله- أن يُشهِروا المركز باسم شيخهم -رحمه الله-؛ ليبقى ذِكْراً حَيّاً بين أصحابه وتلامذته ومحبيه، وليستمرَّ نشرُ المنهج العلمي السلفي الذي قضى شيخنا -رحمه الله- نَحْبَهُ في تأصيله، والذَّبَ عنه، ودعوة الناس إليه، وجمعهم عليه؛ وهو الرجوع إلى الكتاب والسنة الصحيحة، بفهم وعمل السلف الصالح؛ من الصحابة، والتابعين، ومَن سار على منهجهم من العلماء الربانيين، والدعاة الصالحين، وطلبة العلم الصادقين»

ثم إنِّي أقول:

ولئن كان هذا الاختيارُ لهذا الاسم دليلاً من دلائل (إثبات تلمذتنا لشيخنا) - ولا أقول: دعوى تلمذتنا! -؛ فما هو المحذورُ الشرعي - في ذلك - أيُّها المُدَّعي؟!

أم هو الهوى؟!

إننا بفعلنا هذا - الذي أغاظ أقواماً كثيرين؛ فاحمرّت له أنوفهم (!)، وازرقت له ألوانهم! - نُثبت ولاءنا (الشرعي) لشيخنا، وانتماءنا (الحقيقي) لمانهجهم النقية، ودعوتهم السلفية...

فلا نتبرأ منهم، ولا (نفّر) عنهم، ولا نُخالف منهجهم، ولا نُغاير - أو نُغيّر! - عقيدتهم؛ بل ترتفع بذلك هاماتنا، وتعلو به رؤوسنا.

أما (الفارّون)، المغيّرون، المبدّلون: فليفعلوا ما يشاؤون؛ وإنّا لله، وإنّا إليه راجعون^(١)...

ويتأكّد ذلك إذا (ذكرنا) - و(ذكرنا) - أنّ شيخنا - رحمه الله - عاش نائي الدار، ومات غريب الديار؛ فلا (دولة) تدّعمه! ولا (حزب) يُسنّده، ولا (حلف) يؤيّده!!!

فتأمل - أيُّها المُنصفُ - ولا تتعجّل..

- ثالثاً: أمّا أننا استأجرنا (طابقاً في عمارة)؛ فهذا كذبٌ، أو جهلٌ

(١) بل لقد قال لي بعض (الأفاضل = الطيّبين) - في بلدٍ ما! - ما لفظه: (لو غيرتم اسم المركز؛ لاستطعتُ تقديم (دعم) لكم؛ إعانةً لمركزكم)!! فقلتُ له: لن نفعل - لهذا الاعتبار -، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾...

وهو - سبحانه - الموقِّع لعباده الأخيار، ودعاةٍ منهج نبيّه المختار.

﴿فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيُذْهِبُ جَفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ - بكلّ استقرار..

-وأحلاهما مرًا!- إنَّما استأجرنا (شقةً) -في طابقٍ -من عِمارةٍ-؛ لا تُكوِّن هذه الشقَّةُ من ذاك الطابق إلَّا عُشرَه!! والبقيةُ: مكاتبٌ تجارية! و: (جمعيةٌ خيريةٌ)...
- رابعاً: أمَّا أنَّ في العمارة صالةً أفراح، ومدخلها مع المركز واحداً!!

فكان ماذا؟!

فهي -أولاً- في طابقٍ، ونحن في طابقٍ آخر^(١)!

وأما ثانياً: فنحن -وللَّه الحمد- نجتنبُ -ما استطعنا- الأيامَ التي تكون الصالةُ فيها مشغولةً -بِعُرسٍ أو نحوه-؛ بحيث نستغلَّ سَعَتَهَا وقُربَهَا -ويُسَرُّ أجزتها- في إقامة دورات شرعية، أو ندوات علمية، وما أشبه ذاك..

ولا يعرف هذا (الروبيضةُ) -ولن يعرف!- الأسباب (الحقيقيةَّة) التي (دفعتنا) للاستئجار في هذا المكان؛ ولو عرف... فلا أظنه يعذر! لأنه لا يريد أن يعذر!! بل ليس هو أهلاً لأنَّ يَعذر!!!

فلقد كان (ذلك) -مِنَّا- لِضُرُورَةٍ (مُلِحَّةٍ)؛ ننتظرُ -بمَنَّةِ اللَّهِ- قريباً، بل قريباً جداً- زوالَ أسبابها...

ورحم الله مَنْ قال: المؤمنون عذَّارون، والمنافقون عثَّارون...

□ البيت الزجاجي !

- خامساً: ثم أشار بوصفٍ دقيقٍ - (دقيقٍ)١- إلى: (لوحة الإعلان عن الصَّالة، وقد علت لوحة الإعلان عن المركز)! ثم قال: (وفي الجوار: مطعم طنة ورنَّة)!!

فأقول: يا لِلَّهِ العجبُ مِن هذا (الروبيضة التافه)! الذي يُقال -فيه- له:

وإذا كانت النفوس (صغاراً) تعبت في مُرادها الأجسامُ

يا هذا!! مَنْ كان بيته من زجاج؛ فلا يَرَمُ الناس بالحجارة!!

(١) و(المفتري) يقول -كما سبق-: (لصقاً لصالة أفراح)!!

أَنْسَيْتَ نَفْسَكَ! - مُحَاطاً بِالْفَاسِقِينَ وَالْفَاسِقَاتِ - فِي بُؤْرَةٍ (!) عَمَلِكَ
- الْمُخْتَلِطَةِ - الَّتِي حَطَمْتَ (!) الرِّقْمَ - الْقِيَاسِيَّ! - فِي الْفَسَادِ وَالْإِفْسَادِ! أَمْ أَنَّهُ
- لِلْكَسْبِ! - (لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ)!؟ يَا أَيُّهَا التَّغَبُّ؛ ذَا التَّبِّ^(١)! -

أَنْسَيْتَ نَفْسَكَ لَمَّا (عَقَدْتَ) تِلْكَ الصَّحْفِيَّةَ (الشَّابَّةُ) السَّافِرَةُ (!) لِقَاءَهَا
مَعَكَ؛ وَنَشَرْتَ صُورَتَكُمَا - مُتَوَاجِهَيْنِ! جَالِسَيْنِ! - بَعْضُ الصَّحَفِ السَّيَّارَةِ!؟
وَرَحِمَ اللَّهُ ابْنَ الْقِيَمِ - الْقَائِلَ فِي سِيَاقِ تِلْكَمُ الْأَبْيَاتِ ذَاتِهَا^(٢)! -:

فَانْظُرْ إِلَى النَّشْوَانِ عِنْدِ شَرَاهِ وَانْظُرْ إِلَى (النَّسْوَانِ) عِنْدَ [تَبَاهِي]^(٣)

أَمْ نَسَيْتَ حَالَ الْمَسْجِدِ الَّذِي يُؤْمُهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ - الْمُقَدِّمُ لِكِتَابِكَ -، وَقَدْ
عَلَا السَّفَارَةُ الْغَرِيبَةَ - الَّتِي (تُقَابِلُهُ) - وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا سِوَى بَضْعَةِ أَمْتَارٍ (عَلَى
شَارِعٍ وَاحِدٍ!!) - الْأَعْلَامُ الصَّلِيبِيَّةُ؛ تُرْفَرُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ!؟

... فَأَيُّهُمَا أَهْوَنُ شَرًّا، وَأَقْلُ ضَرًّا: (حَالُنَا) - مَعَ التَّحَوُّطِ كُلِّهِ، وَالْحَذَرِ كُلِّهِ -
فَضلاً عَنِ الضَّرُورَةِ الْمُلْجِئَةِ، وَالْحِرْصِ عَلَى الْإِسْتِبْدَالِ وَالتَّغْيِيرِ؛ أَمْ (حَالِكُمْ)؛
الدَّالُّ عَلَى حَالِكُمْ!؟

يَا مَنْ يَعْيبُ وَعَيْبُهُ مُتَسَعِّبٌ كَمْ فِيكَ مِنْ عَيْبٍ وَأَنْتَ تَعِيبُ

وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقِيَمِ - فِي الْأَبْيَاتِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا! - نَفْسَهَا -:

وَاحْكُمْ فَأَيُّ (الدَّعْوَيْنِ) أَحَقُّ بِالذِّمِّ جَرِيمٌ^(٤) وَالتَّائِبُ عِنْدَ اللَّهِ!؟

ثُمَّ أَمْرٌ آخَرُ؛ وَهُوَ:

(١) (التَّغَبُّ): الْقَبِيحُ! وَ (التَّبُّ): الْخُسَارَةُ!!

(٢) الَّتِي سَاقَهَا - بَغَيْرِ حَقِّهَا - (الرُّوْبِيضَةُ) - نَفْسُهُ! -

(٣) كَمَا فِي «إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ» (١/ ٣٨٤) - بِتَحْقِيقِي، وَتَخْرِيجِ شَيْخِنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ

تَحْتَ الطَّبْعِ -.

وَعِنْدَ ابْنِ الْقِيَمِ: مَلَاهِي!

(٤) وَعِنْدَ ابْنِ الْقِيَمِ (بِالتَّحْرِيمِ) - بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ! -

أَنَّ نَظْرَةَ هَذَا (الرَّوَيْضَةِ) -الدُّوْنِيَّةِ، السُّفْلِيَّةِ!!- أَعْمَتْهُ (!) عَنْ أَنْ يَرَى
يَجَنَّبُ (مَطْعَمَ طَنَّةٍ وَرَنَةٍ^(١))!! -وَقُبَيْلَهُ- مَا يُنَاقِضُ دَعْوَاهُ، وَيَعَارِضُ مَا سَمَّاهُ-:
(مَعْرُضُ الْإِسْرَاءِ)!! وَأَضَلَّتْهُ (!) -كَذَلِكَ- عَنْ أَنْ يُنْصِرَ بِأَمِّ عَيْنَيْهِ (!) فِي طَابِقِ
الْعِمَارَةِ الْمَذْكُورَةِ -الْأَوَّلِ-: (الْمُصَلَّى) الْمُهَيَّأَ لِلْعِبَادَةِ!

فَمَاذَا تَقُولُونَ فِي هَذَا الْمُفْتَرِي -أَيُّهَا السَّادَةُ-، بَلَا تَزِيدُ أَوْ زِيَادَةً؟!

إِنَّهُ (التَّدْقِيقُ = الدَّقِيقُ)، وَالْعِمَايَةُ عَنْ سَوَاءِ الطَّرِيقِ!

- سَادِسًا: أَمَّا الشُّعْرُ الْمُتَعَلِّقُ بِ(الدَّفِّ وَالْمِزْمَارِ)؛ فَهُوَ يَدُلُّ -مِنْ دَلَائِلِ
كَثِيرَةٍ- عَلَى بِلَادَةِ حَسِّكَ الشُّعْرِيِّ(!)، وَصِفَاقَةِ جَهْلِكَ الْعِلْمِيِّ!!
فَأَيْنَ حَالُ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مِنْ الْحَالِ الَّذِي نَحْنُ
فِيهِ -مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ-؟! أَمْ أَنَّهَا (الرِّيَاضِيَّاتُ) الْخَاسِرَةُ؟!
أَمْ أَنَّ الْأَمْرَ -كَمَا كَانَ يَقُولُ شَيْخُنَا -رَحِمَهُ اللَّهُ-: (عَنْزَةٌ وَلَوْ طَارَتْ)؟!

□ الْغِنَاءُ وَالْمَعَارِفُ :

- سَابِعًا: نَحْنُ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- نَحْرَمُ الْغِنَاءَ، وَالْمَعَارِفَ، وَالطَّبْلَ، وَالدَّفَّ،
وَالْمِزْمَارَ، وَسَائِرَ الْهَوَائِيَّاتِ (!)، وَذَوَاتِ الْأَوْتَارِ!!
أَمَّا (الرَّوَيْضَةُ)؛ فَقَدْ قَالَ فِي «حَقِيقَتِهِ» (ص ١٠٦) -بَعْدَ إِشَارَتِهِ إِلَى
الْأَغَانِي، وَآلَاتِ اللَّهْوِ وَالطَّرِبِ-:

«... رُغِمَ تَحَرِّيَ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- لِذَلِكَ.. وَكُتِبَ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ

فِي ذَلِكَ»!!

(١) مَعَ أَنَّهُ لَيْسَتْ كُلُّ (طَنَّةٍ) مُوسِيقِيٍّ! وَلَا كُلُّ (رَنَةٍ) مَعَارَفًا!! فَقَدْ تَكُونُ هَذِهِ -فِي هَذَا

(الْمَطْعَمِ)- (طَنَاتُ) الْمَلَاعِقِ! وَ(رَنَاتُ) الصُّحُونِ!!

فَضْلًا عَنْ أَنَّ هَذَا (!) -هَكَذَا- مُجَرَّدُ اسْمٍ! وَالْمَطْعَمُ -فِي «حَقِيقَتِهِ»- يَبِيعُ الْمَأْكُولَاتِ

الْحَلَالَ؛ فَأَيْنَ «حَقِيقَةُ» الْإِشْكَالِ؟!

أقول: فهل (تخالفونه) في (اجتهاده)؟!

ولماذا هذا (التَّسَيُّب) في هذه المسألة؟!

أم أنه (نفحة) إرجائية: (تناسب) الأوضاع (الجامعية)؟!

أم أنكم (!) على (مذهب) (الباحث = النّاكث) - الهدّام^(١) - الذي أَشَدَّتْ^(٢) به! - وَأَشَرَتْ إلى بعض ما كتب (ص ٨٧)؛ مؤيِّداً له - وقد أيّدهُ قبلك، بل قدّم له، وأثنى عليه! - فضيلةُ الشيخ المقدم لرسالتك! - ولو في مسألة أخرى! هي أخطر!! -؛ بما يُبيحُه من هذه المعارف، بل يجعل حلّها كحلّ التفّاح!!

أم ماذا - أيّها الجهلة الأَفْحاح -؟!

والأ؛ فأنتم عن باطل هذا - ومنكره - تسكتون...

وتنسيبون في آن - معاً - إلى البراء ما هُم عنه بعيدون، وله مُحرّمون...

فما لكم كيف تحكمون؟!

وما أجمَل ما قاله بعض فضلاء النَّاس: (كثرةُ الإِمساس تُفقدُ الإحساس)!

وكتابُ شيخنا - رحمه الله - : «النصيحة بالتحذير...» كاشفٌ لحقيقة هذا

الهدّام الخطير؛ الذي (لا تزالون!) تُلَمِّعون جذوته المُنطفئة!!

وكتابُه الآخر - رحمه الله - : «تحريم آلات الطرب» ناقضٌ لدعواه الإباحية

(المُختبئة)!!

فإن يك صدرُ هذا اليوم ولّى فإن غداً لناظره قريبُ

(١) هذا وصفُ شيخنا له؛ فأين (الوفاء) - المُدَّعى - له؟!

(٢) وسيأتي (ص ١٩٨) نقضٌ للفرية المزوجة التي سوّدها هذا (الروبيضة)!! حتى على

هذا (الباحث) الذي تقوى به - مُتقوِّلاً عليه! -!!

□ مؤلفات شيخنا التي قمت على نشرها :

- ثامناً: أمّا ما ختم به (الروبيضة) كلامه -بقلم بارد!- من (إشارة) إلى مقدمتي لرسالة «حكم تارك الصلاة» -لشيخنا -بقوله: (...كما استباح أحدهم الكذب على الشيخ وأساء له كثيراً...) إلخ!!!
فالجواب من وجهين:

الأول: أنّ هذه الرسالة -والحمد لله- طُبعت على عين شيخنا -رحمة الله عليه- أثناء حياته؛ بل عزا إليها، وذكرها، وذكر بها؛ وذلك في كتابه المعطار «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (رقم ٣٠٥٤)، بل ردّ على مَنْ ردّ عليها؛ كمثّل معشوق (الروبيضة) -ذاك!- الذي هو به شغوف!! وبما يُكثّر مَنْ الـ (سَفَر) (حَوَالِيهِ)!! -بهواه (!) المعروف!- فيما سوّد من كَلِمَاتٍ وحروف!!
حتّى غدا (حَالُهُ) مَعَهُ (!) على مَعْنَى ما قيل:

عَدُوٌّ لِمَنْ عَادَتْ وَسَلِّمَ لِأَهْلِهَا وَمَنْ قَرَّبَتْ لَيْلَى أَحَبَّ وَقَرَّبَا

... أَفَلَمْ (يكتشف) الشيخُ الألبانيُّ «عمدة أهل الحديث»- المشهورُ بدقّته، والمتميّزُ بتدقيقه -هذا الكذب، وغاب عنه، و(ضاع) منه!!؟ حتّى (هداه) إليه- ودلّه عليه -ولو بعد وفاته!- ذِيَاكَ الإمعة الجهول، و(الروبيضة) الظلّوم!!
صدق رسولنا الكريم -عليه أفضل الصلاة، وأتمّ التسليم-: «إنّ ممّا أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستح فاصنع ما شئت»...

وبخاصّة؛ إذا وُجد من (يمدح) الجاهل، ويُرَوِّج للخامل، ويلتفتُ حول الفاشل!!

إذا لم تخش عاقبة الليالي ولم تستحي فاصنع ما تشاء

أمّا (الإساءة) المزعومة -بكذبٍ آخر!- فهي لا تخرج عن جَرَابِ صُويحباتها -من قبل ومن بعد-؛ افتراءٌ يُزكّم الأنوف، وباطلاً بالبهت المكشوف!!

نعم؛ الإساءةُ له (!) - المعكوسة! - كامةٌ بفضح أديعاء محبته، المخالفين لمنهجه !

فإن كانته: فهي إساءةٌ من قِبَلِ ذوي النظارات (الملونة)؛ التي لا ترى إلا ما تُرى !!

فاقْلِبْهَا: تُصِبْ بها!!

وأبشّر مَنْ هو أهلٌ للبشرى: أن رسالة «حكم تارك لصلاة» -الآن- تحت الطبع -ولله الحمد-، بمقدمة جديدة -إضافةً للسابقة!- وتعليقات أرجو أن تكون مفيدة؛ فيها تعقّب بعض المتعقّبين، والردّ على عددٍ من الرادّين، والحمد لله رب العالمين.

□ حول فتوى (اللجنة) :

أمّا الوجه الثاني: فلقد انخرس أمامه (الروبيضة التافه)، ولم ينس في بيت شقة! بل أعرض، ونأى بجانبه..

فلقد كتب ردّاً على (فتوى اللجنة الدائمة) - المتعلقة بكتاب «التحذير من فتنة التكفير» - وما ألحق به (!) من كتابي الآخر «صيحة نذير»! - بعنوان: «الأجوبة المتلازمة على فتوى اللجنة الدائمة»^(١) - وهو مطبوع متداول... فصلت القول فيه، بما أنبكم بين يديه هذا الجاهل السفیه...

(١) ولقد وصلني -وأنا في الطّور النهائي من تصحيح كتابي هذا- متهماً للسّفَر! - كتاب وجيز (!) بعنوان: «رفع اللائمة عن فتوى اللجنة الدائمة»؛ ردّاً على كتابي «الأجوبة المتلازمة»! سوّده سعوديّ (لا أعرفه)!! وقرّظ له ثلاثة -فضلاء- كلّهم -: شيخ من كبار العلماء، وآخر مدرّس جامعة، وطالب علم (يُعرفني وأعرفه)؛ فطالعت، وتأملت؛ فلم يزدني -والحمد لله- إلا اطمئناناً، وثباتاً... وقد كتب رسالة مفردة في الردّ على «رفع اللائمة..» -هذا!- على وجه الاختصار، - بعنوان: «التنبيهات المتوائمة في نصرة (الأجوبة المتلازمة..)»، والنّقض على (رفع اللائمة..)»... فعسى أن تُنشر -قريباً- إن شاء الله-.

ولكنَّ فاقَدَ الشَّيْءِ لَا يُعْطِيهِ...

وتحت الطبع عندي -قريباً- إن شاء الله- كتابٌ آخرٌ عنوانه «الحُجَّةُ القائمة على فتوى اللجنة الدائمة»؛ هو مجرد وثائق وحقائق؛ تكسِرُ العَقَبَاتِ، وتُحَطِّمُ العَوَائِقَ...

ولعلِّي -إن (مَنْ) الله العليُّ العظيم -بفضله- أُعزَّزهما بنشرِ ثالثِ اسمِهِ: «كلمةٌ سواء...» -وهو جاهزٌ للطبع منذ سنة!-؛ لدفع البلاء، من أمثال هذا الرويضة، وأذنا به الجُهلاء!!

كُلُّ ذلك؛ بتقدير علميٍّ، واحترامٍ رفيع -لم يَزَلْ، ولا يزال- لأشياخنا النبلاء، وعُلمائنا الفضلاء...

وليس بخفيٍّ أنَّ تخطئةَ التخطئةِ حقٌّ مشروع، ودفاعٌ غير ممنوع؛ فلا يَنْتَقِصُ فضلاً، ولا يُورَثُ شكاً...

ولقد نقلتُ في كتابي «التعريف والتنبئة...» (ص ١٥ - الطبعة الثانية) قولَ فضيلةِ أستاذنا الشيخِ العلامةِ ابنِ عُثيمين -رحمه الله- في الفتوى المشار إليها، ونقده لها، واعتراضه عليها، وأنه: (لَمْ يَسْتَفِدْ مِنْهَا إِلَّا الثَّوْرِيُّونَ وَالتَّكْفِيرِيُّونَ^(١)) ؛ فليُنْظَرْ...

ولقد جعلتُ -في آخرِ كتابي -هذا- (ص ٢٥٥) = (مُلْحَقاً خاصاً) يتضمَّنُ نصَّ كلامِ فضيلةِ الأخِ الشيخِ الدكتورِ حسين بن عبدالعزيز آل الشيخ -حفظه الله- إمام وخطيب المسجد النبوي، والقاضي بالمحكمة الكبرى في طَيِّبَةِ الطَّيِّبَةِ - جواباً على مَنْ سألَه عن الفتوى، وبيان رأيه فيها، فليُنْظَرْ...

□ السرقات العلمية -مرةً أخرى:-

سابعاً: ثم تكلم (الرويضة التافه) (ص ١٧) -مرةً أخرى!- حول

(١) وصُورُ هذه الاستفادة -واقعيّاً- مُتَكَاثِرَةٌ !!

السرقَات، وما يتعلّق بها؛ بكلام أهوج، وسياقٍ أَسْمَج؛ ذاكرًا -بتفاهتهِ المعهودة!-: (عصابة عُرِفَتْ بهذا الخُلُق الرديء...!!) ... إلى آخر ما هذى به هذا القمّيء !

فأقول: قد ضربتُ -قَبْلًا- (أمثلة) -عدّة- وقع بها هذا (الروبيضة) -وفضيلة الشيخ المقدّم لكتابه!- ممّا لا يخرج عن هذا الإطار، ولا يجاوز هذا المقدار!

فلا أُكرّر ولا أُعيد؛ وإن كان عندي فيه مَزِيدٌ مَزِيدٌ!

فلعلّ الفرصة -من بعد- تلوح، والجهل من أربابه يختفي ويروح!

ولكن؛ ماذا نفعل بهذا الجاهل (اللّحوج)؟!!

ذو الجهل يُفَرِّغُ بالعصا ذو العلم تكفيه الإشارة

□ بين (التباهي)، و (الغفلة) :

ثامنًا: ثم تكلم (الروبيضة التافه) -قائلًا:-

«وتباهى أردأهم بأنّه قدّم للشيخ -رحمه الله- على حين غفلة منه، وقد جرت العادة العلمية (!) أن يقدّم الأعلى للأدنى، وليس العكس؛ فكيف يكون مثل هذا التباهي المقلوب من ذيّاك المتسلّل!!»...

فأقول: لا أجد من جوابٍ أوّل؛ أبلغ من قول الأوّل:

فَقُلْ لِمَنْ يَدَّعِي فِي الْعِلْمِ (دُكْتَرَةً) حَفِظْتَ شَيْئًا وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ

ثم؛ ماذا تريدُ -يا هذا!- مِن (وراء) هذا الكلام؟!!

أتريدُ إفسادًا(!) ما بيني وبين أستاذي الشيخ؛ بعكس الحقيقة، وقلب الصورة؟!!

ولكن متى؟! بعد الوفاة؟! فَهَيْهَاتَ، هَيْهَاتَ ...

لقد كان غيرُكَ (أشطر) منك -يا هذا!-؛ فحاولوا ذلك في حياة الشيخ -مرّاتٍ وكَرّاتٍ-؛ فلم يجنّوا إلّا الخيبة، ولم يجدوا إلّا الانخناس!!

وأنت تفعل ذلك اليوم، وبعد الموت بنحو ألف يوم ويوم؟!
فيقال لك:

لا تَدْخُلَنَّ بنميمة بين العصا ولحائها^(١)
وقلت -مُتَمِّمًا-:

قد نِلْتَ منها غُصَّةً في الحَلَقِ منك بلاؤها
والظُّلْمُ فَيْكَ مُبَدِّلٌ حَقَّ «الحقيقة» داءها

أما التَّبَاهِي؛ فنسأل الله -تعالى- أَنْ يَغْفُوَ عَنَّا فيما (قد) نُخَالِفُ الحَقَّ
فيه؛ فليس كُلُّه مناقِضاً للحَقِّ -أيُّهذا السفية-!!
ولئن (تباهى) (غيرُنا) بمناصبه، وشهاداته: فلا أَقَلَّ مِنْ أَنْ (نَعْلُو)
-(نحنُ)- بتَلَمَذَتِنَا لشيخنا، وأُستاذيتِهِ لنا...

كُتِبَ الحَرْبُ والقتالُ علينا وعلى الغاياتِ جَرُّ الدُّيُولِ
أما الجوابُ الثاني:

فالغفلةُ المنسوبة -ظلماً وظناً! إلى شيخنا- «عمدة أهل الحديث في
زمانه»^(٢) -بل (السابق)^(٣) في عصره وأوانه-؛ ماذا وراءها إلا الطعن المُبْطِنُ،
بل الصريح المُوْطِنُ!!؟

فإذا قيل: هي الغفلة البشرية!

فأقول: مرة؛ أو مرتين، وليس أكثر وأكثَر...

فإن (عَفَلَ) الشيخ (!) -وحاشاه- مرة!- عن تَقْدِيمي لكتابه «حُكْم تارك

(١) «ديوان صالح بن عبد القدوس» (ص ١١٦).

(٢) كما وصفه (!) (الرويضَةُ التافه) -نفسه- في «حقيقته» (ص ١٤) الثانية -هذه-!!

(٣) ولقد صحَّ عن النَّبِيِّ ﷺ قَوْلُهُ: «في كُلِّ قَرْنٍ مِنْ أُمَّتِي سَابِقُونَ»؛ كما في «الصحيحَة»

(٢٠٠١) -لشيخنا- رحمه الله-.

«الصلاة»^(١)؛ فهل (غَفَلَ) عن الكتب الأخرى (الكثيرة) - أمثاله -:

كمثل كتابه: «سؤال وجواب حول فقه الواقع»؟! - وطبعته الجديدة صدرت قبل شهور عديدة! -.

وهل (غَفَلَ) عن كتابه: «التعليقات الرضيّة» - بمجلداته الثلاثة؟! -

وهل (غَفَلَ) عن كتابه: «الباعث الحثيث» - بمجلديه؟! -

... وهذا كله في حياته، وعلى عينه، و(عقله)^(٢)!

وأخيراً - بعد وفاته - وبإذنه ومُباركته - من قبل -: كتاب «هداية الرواة» - بمجلداته الستة! -

ولاحقاً - تحت الطبع - وبإذنه - أيضاً - رحمه الله -: كتاب «إغاثة اللّهُفان» - بمجلديه! -

(١) فضلاً عن أمر آخر - مهمّ -؛ وهو أنّ الكتاب (استمرّ) يُنشر - وينتشر - في حياة الشّيخ سنواتٍ وسنواتٍ؛ أفلا يكفي (بعضها) لدفع تلك (الغفلة) المُدعاة - وردها؟! وفي كتاب «تَبَّتْ مؤلّفات المحدث الكبير الإمام محمد ناصر الدين الألباني الأرئوطني» (ص ١٨٣) - للشّمْراني! - صورة من خطّ شيخنا - رحمه الله - فيها سرّد لبعض أسماء كتبه ومصنّفاتِه؛ من ضمنها: «حكمُ تارك الصلاة»؛ وأضاف - عقبها - شيخنا - بين قوسين -: «وفيه التفريق بين الكفر العمليّ، والكفر الاعتقاديّ» .

(تنبيه): كتاب «التَّبَّتْ» - هذا - للشّمْراني - بالميم! - فيه (بعض!) جهدٍ (مشكور) من مؤلّفه - غفر الله له - في جمع أسماء مؤلفات شيخنا؛ لكنّه وقع - بالمقابل - في مغالطاتٍ علميّة كثيرة! وأغلاطٍ منهجيّة وفيرة!! تدلّ على أمورٍ وأمور - خطيرة!!! -

وقد كشفتُ أشياء (منها) في كتابي «المعجم الكبير لمؤلّفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني»؛ وذلك في حاشيته التي سمّيتها: «ردُّ عَنَتِ العاني، الواقع في «تَبَّتِ الشّمْراني»؛ لمؤلّفات الإمام الألباني»! يَسَّرَ اللهُ إتمامه ونشره.

(٢) ولقد بقي - رحمه الله - ذا (ذهن حاضر لم يختلط) - كما صدق فيه (الروبيضة) (ص ١٩) - هذه المرّة! - إلى آخر يوم في حياته...

فانظر؛ ماذا يزعم - هذا الأفاك - هناك، وماذا يقول هنا؟! -

﴿قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ، يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾...

ولكنه: ١ . ل . ح . س . د ...

وَلَنْ تَسْتَبِينَ -الدَّهْرَ- مَوْضِعَ نِعْمَةٍ إِذَا أَنْتَ لَمْ تُدَلِّلْ عَلَيْهَا بِحَاسِدٍ
فهل شيخنا الألباني -رحمة الله عليه- (غافل) عن هذا كله -أيها
(الغافل)- المَتَغَافِلُ -؟!

فأين (التباهي المقلوب) -المدعى- مِن (ذِيكَ المتسلل) -غير
المرغوب!-؟!

أَمْ أَنَّهُ الْفَهْمُ (المقلوب)، والفقهِ المسلوب، والعقل المعكوس، والقلب
المنكوس؟!

ومن هو -«حَقِيقَةٌ»- (المتسلل)؟!

أهو الصادقُ غيرُ المبدل؟! أَمْ الْمُتَقَوِّلُ الْمُتَحَوِّلُ؟!

فاتقِ اللَّهَ، وَلَا تَفْتَرِ وَلَا تُهَوِّلْ!

□ تواضع شيخنا ، وأدبه :

أَمَّا الْجَوَابُ الثَّالِثُ:

فإنَّ (العادة العلميّة) -هذه- المُدَّعَاة؛ ليس عليها دليلٌ لازمٌ -أو مُلْزِمٌ-؛

لا مِن كتاب، ولا مِن سُنَّة!

وإن دَلَّ نقضُ هذه العادة (!) مِن قِبَلِ شيخنا -وبرضاه- رحمه الله- أحياناً؛

فإنما يدلُّ -كما يُقال اليوم- على تواضعهِ الجَمِّ، وَخُلُقِهِ الرفيع، وأدبه العالي؛ الذي

افتقده -أيامنا هذه- كثيراً- كثيراً من المشايخ -فضلاً عن المتمشّخين!-، وعديدٌ

من المتعالمين؛ الذين يُريدون (فَرَضَ) مشيختهم! والإلزامَ بِأَسْتَدْتِهِمْ! وَأَبْوَتِهِمْ!!

-استغلاً لا احترامهم (!)؛ لِدَاعِي سِنٍّ، أَوْ نَحْوِهِ!! -.

على الولدِ يَجْنِي (والد!) وَلَوْ أَنَّهُمْ وُلاَةٌ على أمصارهم أمراء
 وليس يفوتني -آخر هذا التنبيه- أن أذكر أن هذه النقطة -المتعلقة بالتقديم!-
 إنما هي من تشويشات صاحب «ظاهرة الإرجاء» (٢/ ٧٦٣) - (المعروف)!!
 وهي واهيةٌ واهيةٌ واهيةٌ!!

فَسَرَقَهَا (!) (الروبيضة) منه! (وتناولها) عنه!!
 فهلاً ذكرته -يا هذا- وَأَشَدَّتْ بِهِ! -كما هو دأبك-!!؟
 ولماذا طَوَيْتُهُ عَنَّا؟ وَأَنْتَ تَكْتُبُهُ إِلَيْنَا؟
 أَسَخَطْتَ -يا هذا- بظلمك- رَبِّكَ.. فاللهم (سَفَرًا) -إليك- قاصداً،
 وريحاً (حوالينا) لا علينا...

تاسعاً: ثم قال (الروبيضة التافه) (ص ١٧) -في- :

«وَأَمَّا دَعْوَاهُ قِرَاءَةَ الشَّيْخِ -رحمه الله- بعض كتبه، وقوله: (قرأه وتمتّع به)، و: (زاده الله توفيقاً)؛ فهي دعوى لا تُساوي ذكرها -لكثرة ما عرفه الناس عليه من الكذب على الشيخ، ولما فيها من أخطاءٍ علميةٍ عقديّةٍ-؛ وإلا كان اتِّهاماً منه للشيخ -رحمه الله- بأنّه على هواه الإرجائي المذموم!!
 أقول:

١- أمّا أنّها (دعوى لا تُساوي ذكرها): فقد ذكرها ال... مُسَيِّكِينَ!-؛ فهي
 -إذن- تُساويه، بل تكشف عن «حقيقة» هذا الأفاك، ومساويه!!

□ المباهلة ، والملاعنة :

٢- أمّا اتِّهامي بالكذب على الشيخ في قراءته لبعض كتبي، ودُعائه لي
 - فضلاً عن اتِّهامي بكثرة (!) الكذب على الشيخ!!-؛ فأقول فيه -بكلّ
 استعلاءٍ، ووضوحٍ- :

لقد كرّر هذا المُبطلُ هذا التّكذيبَ الأحمقَ الأخرقَ -لي- في مواضع عدّة، وفي أماكن متعدّدة -برُعونةٍ متطاوِلةٍ، وهَمَجِيّةٍ ظالِمةٍ-؛ فأقول له -بوعِي كاملٍ، وإدراكٍ تامٍّ-:

إِنَّ (كُلَّ) الذي كَذَّبْتَنِي به؛ إمّا أَنْ تكونَ كاذباً فيه، أو تكونَ صادقاً:
 - فلعنةُ اللَّهِ عليك: إذا كنتَ (أَنْتَ) كاذباً عَلَيَّ في تَكْذِيبِكَ لي؛ وكنتُ (أنا) صادقاً فيما كَذَّبْتَنِي به ...
 - ولعنةُ اللَّهِ عَلَيَّ: إذا كنتَ (أنا) كاذباً على الشيخ، وكنتَ (أنتَ) صادقاً في تَكْذِيبِكَ لي..

بل إنِّي أباهلُك على ذلك؛ فَأَنْتَ -يا ذا- من (قوم) لا يُجْدي معهم سوى (الضَّرْب) المُوجع؛ فلا حُجَّةَ تَنْفَع، ولا بُرْهانَ يُقْنِع، ولا دَلِيلَ يَقْمَع...
 وأَتَنَارُلُ معكَ درجة -رحمةً^(١) بك-؛ بَأَنْ أَذْنَ لك بالتَّرَاجُعِ - عن كَذِبِكَ وتَكْذِيبِكَ - بالتَّوبَةِ الصَّريحة، وشروطِها الصَّحيحة - قبل (إلزامك) بهذا التَّلَاعُنِ - والرَّضوخِ له -، فضلاً عن خوض تلك المُباهلة والمُنَارَلة..
 وإلا؛ فانتظر من رَبِّكَ -ذي القُوَّة والجَبَروت- اللّعة تهبطُ على أُمِّ رَأْسِكَ، فتشْدُخُك وتَشْرُخُك... ﴿جِزَاءٌ وَفَاقاً﴾...

فأَيُّ الأمرين تقضي؛ فهو قضاءٌ منك عليك!!
 وأمّا أنا: فإنِّي منشَرَحٌ -وللَّهِ الحمد- بِصدقي، ولِصدقي؛ وَلْيَرْغَمْ أَنْفُكَ -في الدُّنيا والآخرة- أَيُّهَا الظُّلُومُ، الجَهُولُ، الكذوب!

□ وحدة العقيدة والمنهج :

٣- ما الَّذي يمنعك -أو يُحَرِّجُكَ!- من قَبُولِ (دُعوى) دُعَاءِ الشيخ لي

(١) وإن كنتَ صغيرها! بل (محدوفها) -لا تستحقّها!

بالتوفيق؛ مع كوني صاحبه وتلميذه -رُغماً عن أنفك!-؛ وعقيدتي عقيدته،
ومنهجي منهجه؟!!

فسائغٌ جداً -والحالة هذه!- قَبُول هذه (الدعوى) بينَ طرفين متلائمين
متوائمين..

ولقد (فَلَتَتْ!) كلمة -بغير وعي ولا شعور!- من هذا (الرَّويضة النَّافه)
-المغرور- فيها الإقرارُ بهذا الإلزام؛ حيث أشار (ص ١٠٨) -أثناء طَيِّ كلام!-
إلى (أَنَّ الأُدعياءَ يسيرونَ على خُطَى الشَّيخ -رحمه الله- في مسائل الإيمان)^(١)؛
وليس ذلك -عنده!- سوى (الفكر الإرجائي المذموم)!!

... هذا هو حالُ حَمَلَةِ الأَقلامِ (المتلَوِّنة) البَغِيضَةِ؛ ممَّا يكشف «حقيقة»
اللُّؤْمِ المُسْتَشْرِى في هذه النُّفوسِ (المتنقِّلة) المريضة!! ذاتِ الدَّعاوى
(الكاذبة) العريضة!!!

... فَمِنْ ظُلُمَاتِ التَّصَوُّفِ! إلى تحزُّباتِ الإخوان!! إلى ضلالاتِ
التكفيريين!!!

نَقْلُ فَوَادِكْ حَيْثُ (شِئْتَ) مِنَ الْهُوَى^(٢) مَا (الْمُكْتُ) إِلَّا لِلصَّحِيحِ الرَّاسِخِ
أَمَّا الْخَوَوْنُ فَلَنْ يَدُومَ لِحَالَةٍ (مُتَنَقِّلًا) فِي الْبَاطِلِ الْمُتَلَطِّخِ
٤- أَمَّا أَنَّهُ فِيهَا (أَخْطَاءٌ عِلْمِيَّةٌ عَقْدِيَّةٌ) فَدَعْوَى فَسَادٍ وَإِفْسَادٍ؛ دُونَ إِثْبَاتِهَا
خَرَطُ الْقِتَاد!!

وَالدَّعاوى مَا لَمْ تَقِيْمُوا عَلَيْهَا بَيِّنَاتٍ أَبْنَاؤُهَا أَدْعِيَاءُ
وَمَا (يُحَاوِلُهُ) هَذَا «الرَّويضة» -ويجدُ فيه!!- مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ- مِمَّا هُوَ
مَنْقُوضٌ-بَدءٌ وَانْتِهَاءٌ- دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ دَعْوَاهُ، وَوَهْنِ زَعْمِهِ...

(١) انظر ما سيأتي (ص ١٣٠ و ٢٢٩ و ٢٣٤).

(٢) أَوْ: حَيْثُ (شَاءَ) لَكَ الْهُوَى !!

وإِلَّا : لَمَّا كَرَّرَ، وَاجْتَرَأَ!! ولَأَتَى بجديد؛ قريبٍ أو بعيد!

ولكنّه لم يَفْعَلْ.. ولن يَفْعَلْ!!

٥- أما أن يكونَ دُعاءُ الشيخ لي: (اتهاماً للشيخ بأنه على) هواي

(الإرجائي المذموم)!!

فأقول:

مُسْكِين!! بل مُسْكِينِينَ!!! لِمَ أَلَفْتَ كِتَابَكَ -إِذَا- أَيُّهَا الظَّالِمُ الجَاهِل-؟!

وفيمَن؟!

وَيِمَ؟!

وَعَمَّن؟!

أَمْ أَنَّكَ لَا تَدْرِي مَا يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِكَ؟

... وهو (الراجح)!!

ألم تضع في جداولك الثلاثة -التي هي (خُلاصة) «حقيقتك» (ص ٥١

و ٧٩ و ١٠٤) -الثانية -هذه!- الشيخ الألباني في (خانة) أبي عذبة (الأشعري)،

والبيجوري (الجوهري)؟!

أليس القائلُ بقولهم: سلفه غيرُ سلفك، ومنهجُه غيرُ منهجك؟!

أليس هذانِ من أهل (الهوى الإرجائي المذموم) -باعترافنا جميعاً-؟!

لكنَّ حالَ هذا الغويِّ المتناقضِ مثلُ ما قيل قديماً:

يُعْطِيكَ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ حَلَاوَةً وَيَرْوِعُ مِنْكَ كَمَا يَرْوِعُ الثَّعْلَبُ

وأقول:

مُتَنَاقِضٌ بَلْ جَاهِلٌ مُتَجَاهِلٌ لَا لَيْسَ يَصْدُقُ بَلْ يَقُولُ فَيَكْذِبُ

مُتَنَقِّلٌ بَيْنَ (الطَّوَائِفِ) كُلِّهَا وَكَأَنَّ دِينَ (القَوْمِ) ذَاكَ الْمَلْعَبُ

... إِنَّهُ (التناقض) - قلباً وقالباً! - و (الاستغفال) - صدرّاً وورداً!!

وهو عَيْنُهُ - بعينه - «حقيقة» - ذو الغفلة - جداً!

□ صحبة مسحوبة !

عاشراً: ثم قال (ص ١٨):

«أما صُحْبَتِي (!) الشيخ - رحمه الله - فقد تجاوزت ربعَ القرنِ بخمس

سنين، وكنتُ فيها كسائر خواصِّ إخوانه وأصحابه...»!!

أقول:

أ- (الصَّحْبَةُ) - المَدْعَاةُ - بحدِّ ذاتِها! - لا تُغْنِي عن صاحبها - «حقيقة» -

شيئاً؛ فتلک الصَّحْبَةُ الأولى - الأولى - لأمدٍ - التي هي أعلى شرفٍ وأغلاء - لم

تنفعِ النَّاكِصِينَ المرتدِّين؛ الذين يقول رسول الله ﷺ فيهم يومَ القيامة - عند

الحوض - : «أُمْتِي أُمْتِي»، فيقالُ له ﷺ: «إنَّهم لا يزالون مرتدِّين على أعقابهم»..

فماذا تُغْنِي عنكَ - يا ذا الجَهَالَةِ والغُرُور! - صحبةٌ فارغةٌ خاويةٌ؛ ولو

مَكَثَتْ فيها قرناً كاملاً - بل (قرنين)! - لا زُبْعاً، ولا ثُلثاً؟!؟!!

ب- أما أَنَّكَ كُنْتَ فيها (كسائر خواصِّ إخوانه وأصحابه)؛ فلا، وأَلْفُ لا؛

وأنتَ تعرفُ هذا (جيداً)؛ وكيف يكونُ لك ذلك أو يتسَنَّى؛ وقد قضيتَ جُلَّ

المَدَّةِ المَدْعَاةِ في (غِيَابٍ!) و (تَنَقُّلٍ!) وانقطاع! و (سَفَرٍ!) - حِرْصاً على

(مُلاحَظَةِ) الشَّهادَاتِ (!) الَّتِي (أَدْرَكْتَ) - بها - حَمَلَةً (الدَّكَائِنُورَةِ) - أخيراً! -!!

فهل فرغتَ - يا هذا - لعلمٍ، أو تفرغتَ لتعلِّمَ؛ فضلاً عن أن تكونَ أهلاً

لتعليمٍ!؟

حادي عشر: ثمَّ علّق (ص ١٨) عند ذكر (ربع القرن، وتجاوزَه بخمس

سنين!!) - قائلاً:-

«وهي المدة التي زعم الأدعياء أنهم قَضَوْها في صحبة الشيخ، ودعواهم هذه تصدِّق -وهي كاذبة- لو أنهم بلغوا هذه السنَّ قبل أن يعرفوا الشيخ -رحمه الله-!»

فأقول: ما أجراك على عباد الله! بل ما أجراك على الإثم، والمعصية!!
فلقد تعرَّفتُ (أنا) إلى الشيخ -رحمه الله- والحمدُ لله- أوَّلَ ما تعرَّفتُ إليه- سنة (١٣٩٨ هـ)، وظلَّلتُ مُرافِقاً له -وَمُوافِقاً- وهو الأهمُّ!- إلى آخر أيَّامه -رحمه الله-، وذلك سنة (١٤٢٠ هـ)؛ فكم تكون هذه المدة، في التاريخ ممتدة؟!

أمَّ أنك جاهلٌ -حتى- بالحساب؟!
ولمَ لا يكون؟!

بل هو (الواقع) والصَّواب! بلا ارتياب!!!
أمَّ أنك لا تدري ما تقول -أيُّها الغمُرُ الجهول-؟!
أمَّا تعليله الآخر؛ مِن أنَّ: (دعواهم تصدِّق.. لو أنهم بلغوا هذه السنَّ قبل أن يعرفوا الشيخ -رحمه الله-)!!
فتعليلٌ عجيب، غريب، مُريب -لو صَدَرَ مِن غيره! أمَّا منه: فليْسَهُ!!-؛
فهل يلزُمُ -يا هذا!!- بلوغُ هذا السنِّ؛ حتَّى يُقبَلَ قولُنا في صحبته (نحواً)^(١) من ربع قرن؟!

(١) و(الروِيضة التافه) - هذا - (يُصِرُّ) - دائماً! - على (مَخو) كلمة (نَخو) - هذه!!
ونحن - دائماً- للَدَقَّةِ - نُنْثِيها...
وليس -هو- يفعل ذلك -عامله الله بما يستحقُّ- إلَّا لإيقاعنا -بغير حقٍّ- في هُوءَ (حساباته)(!) المُنْكَرةِ الجاهلة، و(مُخَطَّطاته!) الباطلة الفاشلة!!
ولن (يفرَحَ) بذلك -إن شاء الله-.

لقد تلَوْن جهلُ هذا (الرَّويضة التافه) - أَلواناً شتى -؛ بَكْبَرٍ كبير، وتكثُرُ كثير؛ مِنْ دون حَيَاء ولا خَجَل، ومن غير خوفٍ ولا وَجَل!!
فماذا يقول الآن - أو يفعل -؟! إن كان لا يزال (!) في وجهه مُزْعَةُ حَيَاءٍ من ربِّ العباد! وقد فُضِّح كذُّبُه - وجهلُه - على رؤوس الأشهاد، وعرفه أهل الجبل والواد!!

هل يستمرُّ بِمِرائه الطَّاعِي، وَجَدَلِه البَاغِي؟!

أَمْ يَسْتَتِرُ، وَيَسْكُتُ، وَيَنْخَسِرُ؟!

أَمْ أَنَّ حَالَه كَمَا قِيلَ:

مَنْ يَهْنُ يَسْهَلِ الْهَوَانُ عَلَيْهِ مَا لِيُجْرَحَ بِمَيِّتٍ إِيْلَامُ؟!

ثاني عشر: ثم تكَلَّمَ (الرَّويضة التافه) (ص ١٨-١٩) عن بعض (المواقف المشهودة) - فِتْرَةً (صُحْبَتِه) مع الشيخ! -: منها (شهوْدُهُ زَوَاجَه)!! و(شهادتُه له بمتابعة الدراسة في الجامعة)!!

ثم تكَلَّمَ عن زيارتِه للشيخ - أثناء مرضه! - (حيث دفعه!) الشوق إلى عيادته)، وكيف أَنَّهُ (قَبْلَ يَدِه ورأسه)!!

... إلى آخر ما هذِي هذا؛ ممَّا هو تَكَرَّارٌ - مُخِلٌّ! - (!) لِبَعْضِ ما كان قد سَوَّدَه في صحيفة (السبيل) - الأُردنية الأسبوعية -، ثم لَخَّصَه (أو لَخَّصَ له، وحُذِفَ منه!) في مجلَّة (البيان) - اللندنيَّة الشهرية -!!

وكلتاها صحيفتان - حِزْبِيَّتان - معروفتان؛ إحداهما: (شرقية)، والأخرى:

(غربيَّة)!!

وقد كنتُ رددتُ على هُرائه (المطوّل) - هذا - كُلَّه - في رسالتي «مَعَ

شيخنا ناصر السنة والدين في شهور حياته الأخيرة» (ص ٣١-٣٦)؛ فلا أعيد^(١)!

(١) وقد أوقفني أخي الودود الفاضل إسماعيل العمري -زاده الله من فضله- على مقال علميٍّ (جاذٍ)، كتبه -في الإنترنت- بعض إخواننا الأجواد؛ كشفاً (لنفسية) هذا المتلبس بالفساد والعناد، الظالم لصالحي العباد ...
و﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبَلِْمُرْصَادٌ﴾ ...

وقد سمى الأخ المذكور مقالته: «القول القيم في الدكتور محمد أبو رحيم»! ومقالته -هذا- في «الحقيقة» -تحليل دقيق عميق لنفسية هذا (الروبيضة)، وأخلاقه المريضة!! -وهو -فيما كتب- كأنه (!) طبيب نفساني، بارع نطاسي؛ (يشخص) -بدقة!- الداء، ويصف -بقوة!- الدواء.

فكان ممّا قاله الأخ المشار إليه -واسمه: همّام أبو عبد الله الجزائري- نفع الله به -:
«لا شك أنّ الماضي له تأثيرٌ على حاضر المرء ومستقبله، وهذا التأثير يختلف من شخص إلى آخر، وأيضاً من فترة عن أخرى -في الشخص نفسه-.
ومحمد أبو رحيّم لا يخرج عن هذا المضمار...».

ثم بدأ بتحليل ماضيه (!) -بعد الإشارة إلى تصوّفه، وجهله، وتغريره!- ممّا هو مُعترف (!) به!- فكان من ضمنه قوله -فيه-:

«جهله بحقيقة نفسه والآخرين، ومعاداتهم بلا حجة ولا برهان.
وهوّسه بالتحدّي، وسيطرة خلفيات الانتصار، ورغبة جارفة في ذلك.
وعدم الاقتناع -ابتداءً- بجواب العلماء، وسيطرة الدهشة والتعجّب بدل الاطمئنان.
وفضول زائد تكسوه حالات الغرور، بين عدم الثقة في أهل العلم، والترفع عليهم.
وصراع داخلي عنيف غير معتدل؛ يقلق ويوهن الذاكرة حين استرسالها في استدعاء الأفكار ثم ترتبها».

ثم أشار الكاتب -جزاه الله خيراً- إلى أهمّ العوامل المؤثرة في شخصيته؛ فذكر منها:
«الشهادة العلمية؛ لتعويض النقص، ومحاولة نسيان هاجس الماضي، والترفع بها على الآخرين؛ لإيجاد مكان له في وسطهم».

ثم ختم كلامه -قائلاً:-

«...من خلال ما تقدّم تظهر لنا الشخصية (العلمية) لمحمد أبو رحيّم -كما يلي:-
سيطرة ظاهرة لعقلية الأشياخ، وهشاشة في تكوين الذات، وانفعالية لا مسوّغ لها عند الأحداث؛ تفقده الاعتدال عند الحكم على الآخرين.

والتشكيك في المحاور، والانقلاب السريع إلى الضد... وهذا سببه التكوين الصوفي.

ولكن؛ قد أزيد!!

□ هكذا فلتكن الفضيحة :

ثالث عشر: ثم علّق (الروبيضة) (ص ١٩) في خاتمة ما سوّده حول (صُحبته) للشيخ -قائلاً:-

«قال علي حَلبي (!) في كُتَيْبِه «مع شيخنا ناصر السّنة والدين في شهور حياته الأخيرة»:

«ولئن توفّي الشيخ ودُفن وأنا بعيدٌ عنه^(١)... فقد كانت سلواي أنّني كنت آخر من تكلم مع الشيخ، ودعا له وصافحه والتفاه...!!
ثم عَقَبَ (!) قائلاً:

«قلتُ: صدق حلبي (!) في قوله: «توفي الشيخ ودُفن وأنا بعيدٌ عنه...»^(٢)،

= شخصية متقلّبة، تطمح إلى أكثر مما تملك من المؤهلات والمواهب والقدرات، يجعلها تُغيّر المواقع لأجل الظفر بما تحلم به». ثم وجّه الكاتب -وفقه الله- نصيحة العارف غير المُستريب -أشبه ما تكون بوصفة طبيب!- قائلاً -فيها:-

«يُنصح بالابتعاد عن التطلّعات الكبيرة والمسؤوليات المُرهِقة، وأيضاً الابتعاد عن البيئة الأولى التي تربّى فيها، حتى لا تحدث له انتكاسة أخرى -والعياذ بالله -تعالى-.
كما يُنصح بالابتعاد عن العاطفة والحماسة والانفعال، وخاصةً إذا كانت غير مقيّدة بالكتاب والسنة وعلى فهم سلف الأئمة؛ من أمثال الإمام ابن باز، والإمام الألباني.
والبعد عن أفكار التكفير غير المضبوطة، لأنها تسبّب صدماتٍ نفسيةً لم تتعوّد عليها شخصيته الهشة» ١.هـ.

وأقول -بعد-: الحمد -كلّه- لرَبِّي -ذي الجلال والإكرام- القائل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ -في أصدق الكلام -...-

(١) هذه النقاط منه؛ إشارة إلى الحذف والاختصار!

(٢) أمّا ذاك الولدُ العاصي (عاص) - بالتّنين، لا بالميم! - في «ردوده...» (صفحة: ط)

فتساءل -بمكرٍ- عني: (ماذا يضيره إن مات الشيخ وهو بعيدٌ عنه؟!)، - وصرّح (صفحة: ح) =

ولم يصدق في قوله: «إنني كنت آخر مَنْ تكلم مع الشيخ...»؛ لأنَّ وفاة الشيخ كانت بعد سفر حلبي إلى السعودية بأيام، ولأنَّ آخر مَنْ صافح الشيخ -من غير أهله وذويه- أخ من البحرين- على ما أفاد وَلَدُ الشيخ عبد اللطيف.

قال^(١) عاصم بن محمد شقرة في «الردود العلمية السنية»^(٢) (صفحة: ١١٦): «لعمري؛ هل أصبح (أي: علي حلي) من الصوفية الذين يحضرون في مكانين معاً؟!».

قلت: هذا تعليقه (!) -وفيه تغليقه!-، فأقول:

كنتُ قلتُ في رسالتي «مع شيخنا ناصر السنة والدين» (ص ٥٦) جواباً على (بعض) فِرَى هذا (الروبيضة) -وما أكثرها!-

«.. فما أجمل ما قيل -في كلِّ كاذب مُبِير-: (حبل الكذب قصير)! فاحذر -يا أخي!- العاقبة والمصير، وكن لأهل الحقِّ الظاهر والنَّصير».

= -وتلَفَظَ: (حاء)، أو (حاء-)، مهموزة ومُسهَّلة!!- بأنَّ «رابعهم (!) كان في سفرٍ لم يَحْظَ بهذا الموقف الجليل» !!

ثم نَسَجَ على تساؤله (!) ذاك كذباً كثيراً، وجهلاً مديداً؛ حَتَمَهُ (!) بإيراد حديثٍ ضعيف -جازماً به؛ ليكونَ دليلَ جهله!!- وهو: (أَيُّكُونُ الْمُسْلِمُ كَذَّاباً؟)، قال: «لا»!
فهذا من مراسيل «الموطأ» -المشهور!!-، وضعفه شيخنا (الحبيب) في «ضعيف الترغيب» (١٧٥٢)!

وأقول -بعد-: نعم -يا هذا!- قد يكون المسلم كذاباً، وأنتَ الدليلُ!! فالحديث ضعيف؛ رواية، و(دراية)!!

أمَّا تساؤله -ذاك- (الماكر)-؛ فأجيبُ عنه -قائلاً-: لا يُضَيِّرُنِي ذلك -البَّتَ -وإن كان يُحْزِنُنِي -؛ كما لم يُضِرْ -مثله- أبا بكرٍ الصديق -رضي الله عنه- لما مات سيّد وَلَدِ آدم ﷺ، وأبو بكرٍ -في السُّنَح- ليس منه بقريب! كما رواه البخاري (٤٤٥٤) -وغيره-! ﴿قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾...

(١) والنقل لا يزال من (الروبيضة)!!

(٢) كذا! وانظر ما سيأتي (ص ١٢٠) حول (ضبطه) لهذه الكلمة!!

وأقول الآن:

لقد كان (حبل كذب) هذا المفترى - وشريكه! - (أقصر) مما تَخَيَّلْتُ (!)

جداً!!

وبيانه من وجوه:

الأول: النص الذي (نقله) عني محذوف^(١) منه أهم ما فيه، بل إنَّ حذفه الظالم المُفترى - هذا - هو الذي سوَّغ له - بِأَزْ شيطانه له! - أن يسوِّد ذاك التعقُّب (الفاشل) الذي حَسِبَ نفسه - فيه - أنه أصاب به - مني! - مقتلًا!

نعم؛ أصاب به مقتلًا؛ لكنّه مقتلُهُ، ونهايته - إن كان فيه بقية من حياة، أو حياة -؛ فهو كاذبٌ خؤون، و﴿الله لا يهدي كَيْدَ الخائنين﴾، ﴿فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين﴾ ...

إذا أنتَ حَمَلْتَ الخؤونَ أمانةً فإنَّكَ قد أسندتها شرَّ مَسْنَدٍ

فنصُّ كلامي (ص ٢٥) - كاملاً - بالتَّنْصيص، ومن غير تقصيص!! - كالتالي:

«لئن توفي الشيخ - ودُفن - وأنا [بشخصي] بعيدٌ عنه [وهذا جدُّ شديد عليّ]؛ فلقد كانت سلواي [والفضلُ لله وحده] أنني [لم أغادره بروحي وعقلي وقلبي - أولاً]، وكنت آخر من تكلم معه، ودعا له، وصافحه، [وقبل ما بين عينيه]، والتقاء [من إخواننا طلاب العلم - سوى أهل بيته -]».

... وكلُّ ما جعلته - هنا - بين معقوفين^(٢) - مُسوِّداً - هو ممَّا حَدَفَه (أبو

(١) ولا ننسى أن كنيته (أبو حذيفة)!!

وحتى (يسْتَرْ) - هذا الحذف! - فعلته الشنعاء - هذه -: أشار في موضع (واحد) - فقط - من وسط كلامه - إلى الحذف - بوضعه نقاطاً مكانه! - وسكت عن المواضع الأخرى! وهي (ستة) كبرى !!

(٢) وهذا أصحُّ من قولنا: «معكوفين» - بالكاف -، وقد كنت استعملته - قبل - مراراً؛ ثم

تبهني إلى صوابه بعض الإخوة - جزاهم الله خيراً - . وإن كان لحرف (الكاف) - فيها - وجهٌ لغويٌّ.

حُذيفة!) - الحَذَاف! - ليكذب على دُعاة منهج الأسلاف؛ بكثيرٍ من الإجحاف، وبلا أدنى وجهٍ من الإنصاف!!

فماذا نقول؛ في هذا المفترى (السَّخَاف)؟!

(وَحَذَفَاتُهُ) - هذه - كُلُّها - يرمي إلى شيئين من ورائها:

أ: تجريد كلامي من عواطفه، وأحاسيسه... وبالتالي: روحه، وحقيقته!!

فقد كتبْتُ ما كتبْتُ - على معنى قول الشاعر:-

فإن كانت الأجسامُ منّا تباعدت فإنَّ المَدَى بين القلوب قريبُ

... ولكن؛ ماذا نفعلُ بهؤلاء (الناس)؛ وقد فقدوا (!) الشعور والإحساس؟!

ب: تسويغُ كذبه، وتمشيّة فريته؛ وذلك في (حذفه) الجملة الأخيرة من

كلامي -وهي أهمُّهُ!-؛ وذلك وَصُفي لمن كنتُ (آخِرَهُم) في لقيا الشيخ -قبل

موته-؛ وهم - كما صرَّحتُ-: [إخواننا طُلابُ العلم - سوى أهل بيته-]!!

فما قولُ أهل النّصفَةِ في هذا المفترى؛ الذي (بَرَّ)^(١) كُلُّ مبتدعٍ يَمْتَرِي:

من مُرجئٍ وأشعري؟!

فهل تظنُّني -أيها المسكينُ الكذوبُ غيرُ الأمين!- قد خفيَ عليَّ خَبْرُ

ذاك (الزائر) البحريني؟!

لقد أخبرني بذلك -شِفَاهاً- أخونا اللطيفُ ابنُ شيخنا -عبدُ اللطيف-

أبو عبادة... ولم يكنْ ذلك -بالواسطة- مجردَ إفادة^(٢)!!

(١) بالرّأي أو الدّال -المُعْجَمَتَيْن-.

(٢) وهو اللفظ الذي عبّر عنه (الروبيعة) -مستحيياً!- بقوله: «على ما (أفاد) ولدُ الشيخ

عبدُ اللطيف»!

وهو في كلامه هذا إنّما (يسرُّ)! (١) تلك (الإفادة)، عن ذاك العاصي (١) -عاصٍ!- دون

عزي ولا إشادة!!

ومن أجله قيِّدْتُ كلامي بقيدٍ واضحٍ صريح، واقعيٍّ صحيح؛ لا يخرمُهُ كذبُ هذا المُدَّعي، ولا دعوى هذا الكاذب!!

وإلاً؛ فبعد هذا الأخ (البحريني) -يقيناً- (التقاة) الأطباء، والمُمرِّضون، و... !
فليهنأ (الروبيضة) بافترائه (القديم = الجديد)... وليستَظر لمآله الأكيد!!
﴿وما ربُّكَ بظلامٍ للعبيد﴾...

□ حول وفاة شيخنا :

الثاني: ومن كذباته -في تسويده- قوله -عن وفاة الشيخ -: (كانت بعد سفرٍ حلبي (!) إلى السعودية بأيام)!!

والواقعُ بخلاف ذلك؛ فلقد سافرتُ ضحى الخميس، ومات الشيخ -رحمة الله عليه- عصر السبت-؛ فبين فراقِي البلد، وفراقِهِ الدنيا: يومٌ واحد... وهذا ما أشرتُ إليه في رسالتي «مع شيخنا...» (ص ٢٥) -مُتمِّماً- وقد (حذفه) -أيضاً- (أبو حُذيفة الحذاف!) -؛ حيثُ قلتُ:
«... فالحمد لله على قضائه وقدره...»

﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾...

وفي صبيحة (يوم الأحد) -فوراً- وقبل الظهر بقريب ساعتين: كنتُ على متن طائرة الرياض التي وصلتُ إلى عمّان... فذهبتُ -مسارعاً- إلى قَبْرِ الشيخ، مطبقاً لسُنَنِ كان الشيخ يحرضُ عليها -إذا فاتته الصلاة على جنازة حبيبٍ، أو قريبٍ-، فصلَّيتُ عليه -عند قبره^(١)-؛ مكبراً تسع تكبيرات؛ داعياً له بالرحمة والرضوان، ورفعة الدرجة في الجنان، وصحبة الأخيار من عبادِ ربِّنا الرحمن ...

(١) انظر أدلّة ذلك، وحججه، وبراهينه في كتاب «أحكام الجنائز وبدعها» (ص ١١٢)

... لقد سافرتُ من عمّان يوم الخميس: مسلماً على شيخنا - قبل ذلك
بيوم، ورجعتُ إليها يوم الأحد: وقد توفاه الله - قبل ذلك بيوم-، ولم يكن بين
هذين اليومين سوى يومين!!».

الثالث: نقله - ما شاء الله! - بعدُ - عن كتاب «الردود العلمية السنية»^(١)...
- للولد العاصي! - لا يخرج عما قيل:

المستجير ب (عاص) عند كُربته كالمستجير من الرمضاء بالنار
والأعمى لا يهدي أعمى...

﴿فإنّها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾ - أيّها
الجاهل المغرور!
و ... ﴿إلى الله تصير الأمور﴾..

□ «ردود» عاص :

وكتاب «الردود» - هذا - ألفه (ولدا!) يتعصبُ - بحقدٍ وجهلٍ! - دفاعاً عن
والده! -؛ وهو كتابٌ مليءٌ (!) بكلّ (شيءٍ)، وسبٍّ، وسببٍ؛ حاشا العلم
والأدب!!!

ولستُ (أتحاشى) - بالمرّة - أن أسوقَ (لهؤلاء) - فيهم! - كلماتٍ حقٍّ مُرة:
كبهيمةٍ عمياءٍ قادَ زَمَامَها أعمى على عِوَجِ الطَّرِيقِ الجائرِ
ومثله:

أعمى يقود بصيراً لا أبا لكُمُ قد ضلّ من كانتِ العُميانُ تهديهِ

(١) كذا ضبطه - بضم السين-، والذي على غلاف الكتاب المذكور - بفتح السين-؛ فالأول:
نسبةٌ إلى السُنّة، والثاني: نسبةٌ إلى السَّنَاء؛ فأيتهما (تريدون!) - أيها الجهلاء-؟!
ولستُمُ منهما، ولا إليهما!!!

ولقد قرأ هذا الكتاب الأبتَر (!) غيرُ واحدٍ -من العامّة والخاصّة!- فأصابهم غَثَيَانٌ ودَوَاؤٌ من وقاحةِ مُسَوِّدِه! وقبّاحةِ مُرَوِّجِه!!

بل إنّ (البعَضَ) -منهم!- كان عنده -قَبْلُ- نوعٌ تعاطُفٍ (!) مع قَصِيَّتِهِم (!) -إيّاها-؛ فَلَمَّا (نَظَرَ) كتابَ (عاصِرٍ) -هذا-: ردّه (!)، وأبّاها!!

ولولا أنّي (رَفَعْتُ) قلمي عن تعقّبه -مطوّلاً-؛ لكتبْتُ فيه ما يُعرِّفه حقيقته -إن كان لا يزالُ لا يعرفُها!- ويكشفُ له خبيثته -إن غابت عنه جهالُها!-..

ومن توفيقِ اللَّهِ -تعالى- أنّ مسوِّده الجاهل -أيضاً!- (ابتدأ) كتابه بيتَ شعرٍ (مشهورٍ)، مُعلّقاً عليه بخمسةِ سطورٍ؛ يشرحه، ويبيّن معانيه، ويُجَلِّي (!) غموضه!! وهو قولُ جريرِ الشاعر^(١):

وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرْنٍ لم يستطع صَوْلَةَ البُرُلِ القناعيسِ!
وهذا (الابتداءُ) -منه- إنّما هو توطئةٌ للانتهاء (!)؛-؛ حيث قال -مُخاطباً
إيّانا -باستجداء- (ص ١٩٦- آخر صفحة في الكتاب):

(فيا «أبناء اللَّبُونِ»: كان خيراً لكم وأنفع أن تبقوا تحت كَنَفِ «البُرُلِ
القناعيسِ» من أهل العلم في بلدكم، حتى يأذنوا لكم بالفِطام، علّ وعسى أن
يكون لكم في طلب العلم واردٌ.

واعلموا أنّ «البُرُلِ القناعيسِ» -في العلم- في بلدكم!- هما اثنان؛ أبي

(١) كما في «نهاية الأرب» (٧٦/٣) -للثوري-.

أمّا الكاتبُ (العاصي) -الذي ليس له من اسمِهِ نصيب!-؛ فقال بين يدي هذا الشعر:-
(ولذلك قالوا في المثل!)

فهو جاهلٌ مجهولٌ؛ لا يعرف ما يتقل أو يقول؛ فتراه لا يفرّق بين المثل (الثَّري)، وبين
(البيت) الشعري!

فماذا تنتظر منه إلّا الجهل، والجهل، ثم...الجهل؟! -ليت شعري!-.

وخالي، وإنِّي منهما، وبهما، وإليهما، ولهما، وعلى مَنْ ناوئهما^(١).

فأقول:

إِنْ كُنْتَ -يا هذا!- منهما، وبهما، وإليهما، ولهما! عن (قُربى ونَسَب)؛
فلستَ كذلك -ولا في أدناه -من العلم أو الحِلْم- بسبب!!

وأخشى (!) لو تكلَّمْتُ أكثر: أَنْ يَمَسَّ شيءٌ من كلامي جَنَابَ الشَّيْخَيْنِ
الفاضِلَيْنِ... ولستُ -إلى هذه الساعة!- أَرْضَاه!! لا في أثرٍ، ولا في عَيْن!

□ بين (القناعيس)، و (المفالييس) :

ولستُ أَجِدُ (!) ما (أَرُدُّ) به على هذا الكذابِ الأَصْلَحِ^(٢) أَكْثَرَ من إيرادِ
بيتِ شعرٍ -لا مثلي!- على وَزَانٍ ما ساقه (!)، وبحره، ورؤْيِه؛ ولكنْ ممَّا نظَّمْتُه
(أنا) عَفْوُ الخَاطِرِ؛ حيثُ قلتُ -واصفاً حاله-، دونَ ذِكْرِي أباه وخالَه-:

وَلَدُ الْجَهَالَةِ إِذْ قَدْ (كُرَّ) فِي قَلَمٍ لَمْ يَعُدْ قَالَةً ذِي الْجَهْلِ الْمَفَالِيسِ

وفي رواية (!):

..... الْمَنَاحِيسِ

... ولقد كُنْتُ حَمَلْتُ (!) نَفْسِي حَمْلًا (ثَقِيلًا) -بجهد وجهاد!- على

(١) كذا في إملائه -أو ما أُمْلِي عليه (!) مِنْ غيرِ إنشائه!-، والجادة: (ناوأهما)!

وله -من مثل هذه الأخطاء- (بل الخطيئات!) الإملائية والتَّخْوِيَّة - العشرات بل المئات؛

من غير مبالغة ولا افتئات!!

ولعلَّه (!) سَوَّغَ لِنَفْسِهِ ذَلِكَ الْاِفْتِخَارَ الْمُتَهَالِكَ؛ لِأَنَّهُ وَلَدَ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ (أَبِي مَالِك)!!

مع أَنَّ كُلَّ عَاقِلٍ فَطِنٍ نَبِيهٍ؛ يَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ كُلُّ وَلَدٍ عَلَى (سَرٍّ) أَبِيهِ!!

وَفَرَّقَ -له كَبِيرُ سَبَبٍ!- بَيْنَ (أَدَبِ اللِّسَانِ) وَلِسَانِ الْأَدَبِ!!

وإنِّي (لَأَعْزِي) فَضِيلَةَ الشَّيْخِ (بَوْلده) -سَدَّدَهُمَا اللَّهُ-، قَائِلًا:

(هنيئاً) له إِذْ لَمْ يَكُنْ كَابِنَهُ الَّذِي أَطَاعَ الْهَوَى فِي (حَالَتِهِ) وَمَا ارْتَدَّ جَزْ

وفي رواية (!):

..... أَضَاعَ الْهُدَى

(٢) مجازاً؛ ولا أدري الواقع حقيقة!!

قراءة هذه «الردود» -الجِيَاد!-؛ فاستجابت لي (نفسي) إلى حدٍّ آخر خمسين صفحة؛ وقفتُ عندها، ولم أستطع -إلى الآن- مُجاوَزَتَها! ولعلِّي أفعل -بعد- إن شاء الله!

فَهَمَمْتُ -حينها- أن أكتب (وُريقاتٍ) ماحِقةً لجهل^(١) هذا (المُنَدِّس) -بين الوالد والخال- الذي زعم أنه أَلَفَ (!) كتابه بِرَأٍ بوالده!!؛ وأجعلُ عُنوانَها: «قواصم (عاصِم)؛ بين (حُقوق) الآباء، وعُقوق العلماء»!!
وَصَدَقَ -والله- مَنْ قال:

(رُبَّ بِرٍّ يَكُونُ مِنْ حَالٍ جَهْلٍ) وَمِنْ الْبِرِّ مَا يَكُونُ عُقُوبًا
... لَكُنِّي -إلى الآن!- مُعْرِضٌ عَنْ هَذَا (الولد) -وكلُّ مولودٍ وَلَدٌ!-؛
لسفاهته، وتفاهته، وفهاهته!!!

ولست أدري!! فسُبْحان (مُعَيَّر) الأحوال؛ مع كُلِّ الاحترام للوالد والخال ...
أما (الصوفيّة) و (التصوّف)؛ فهي مِنْ نصيب المتدثّر بِلبُوسِها، والمتمرّغ على عَتَباتِ أشياخها!! فضلاً عن المُشِيدِ بِمُؤَلَّفَاتٍ أَقْطابها وَأَوْتادها (!)؛ القائلِ
أَمَامَ مِائَاتٍ مِنَ النَّاسِ -بالصوت (الغاضب = العالي)^(٢)-: «اقْرَأُوا لِلْإِمَامِ الْغِزَالِيِّ (!)»، ثم كَرَّرَ الوصيّة -بِدُونِ ثِنْيَا-: «بِعِ اللَّحِيئَةِ؛ وَاشْتَرِ «الإِخْيَا»^(٣)»!!!

(١) والمجال لنقده - بل نقضه - كبيرٌ جداً، جداً...

ولكنَّ الوقتَ -والله- أنْفُسُ مِنْ ذَلِكَ ...

(٢) وقد نعى فضيلةَ الشَّيْخ -سَدَّهَ اللَّهُ (ص ٧)- مِنْ مَقَدِّمَتِهِ -على الَّذِينَ يرفعون (الأصوات)، وتنتفخ منهم -غَضَباً- (الأوداج)!! فقارن، وتأمَّل!! وانظر (ص ٥٣) مِنْ كتابي -هذا-.

(٣) مع قَصْرِ الألف؛ ليستقيم السَّجْع!

ويقصِّدُ «إحياء علوم الدِّين» للغزاليِّ الصوفيِّ؛ بما فيه مِنْ تُرْهَاتٍ، وَخُرْعِيَّاتٍ، وَأَحاديثٍ موضوعاتٍ، وَبِدَعٍ ومُحدثاتٍ!!

وقد (استجاب) له بعض السامعين؛ فاشتروه!!

وهذا -المشارُ إليه- كُلُّهُ -مِنْ كلامِ (فضيلة الشَّيْخ) -نَفْسِهِ- غَفَرَ اللَّهُ له- أَمَامَ جَمْعٍ حاشِدٍ!!

أما (نحن) -السلفيين (السلفيين)-: فعلى منهج شيخنا الإمام الألباني
 -السلفي الأثري- الصّفيّ النقي؛ لم نُغيّر، أو نُبدّل، أو (نُفَرِّ)^(١)!! من غير (جُنُوح)
 إلى صوفيّة!! ولا (جُمُوح) إلى تكفيرية!!
 فهؤلاء -ومن (يُمُدُّهم) من أعوانهم و(الحلفاء)!!-: أولى بها وأهلها!
 للمتتهى!

﴿أَتَوَاصَوْا بِهِ؟﴾! ﴿أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ؟﴾!



(١) انظر رسالة «نبذة مختصرة في تاريخ (محمد إبراهيم شقرة)» (ص ١٥) للأخ الشيخ
 سليم الهاللي.

الشاهد الرابع

(حقيقة) الإيمان عند الشيخ - رحمه الله -!

□ النقض المنقوض :

أولاً : تكلم (الروبيضة) (ص ٢١) - ضمن تمهيده! - قائلاً:

«بعد تتبُّعي (!) أقوال الشيخ - رحمه الله - خرجتُ بنتيجة لا يختلفُ

عليها اثنان...»!

قلتُ: أنك جاهلٌ فتان، وكاذبٌ له قرنان؛ بالبهتِ والعُدوان...

... إذ تمّم (!) - بقوله -: «وهي أنّ للشيخ قولين اثنين في تعريف

الإيمان، وإن اختلفا في اللفظ والتعبير، فقد اتفقا في المعنى والتأصيل»!

سبحان الله! قولان، ثم إذا هما واحد!

ناقضٌ ومنقوض!!

إنّ العلمُ المرفوض، والجهلُ المفروض!

ثانياً: ثم نقلَ (ص ٢٢) - تحت عنوان: (القول الأول: الإيمان؛ قول: (لا

إله إلا الله) معرفةً وإذعاناً! - عن شيخنا - رحمه الله - في رسالته «التوحيد

أولاً..» (ص ١٦-١٧) - قوله^(١) :-

«... فإنّ الإيمانَ تَسْبِقُهُ المَعْرِفَةُ، وَلَا تَكْفِي وَحْدَهَا؛ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَقْتَرَنَ مَعَ

المَعْرِفَةِ الإيمانُ والإذعانُ؛ لأنّ المَوْلى -عزَّ وجلَّ- يَقُولُ في مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ:

﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ...﴾.

(١) وقد نقلَ ذلك عني - مِنْ نَقْلِي في «التَّعْرِيفِ وَالتَّبَيُّهُ» (ص ٣٩) -؛ لَكِنَّهُ كَتَمَ وَطَوَى!!

متابعةً منه لِداِعي الهوى! -.

وقد سقط (!) منه -بَيِّنَاتُهُ- قولُ شيخنا: [بِلِسَانِهِ]!

وعلى هذا؛ فإذا قال المسلم: لا إله إلا الله [بلسانه]؛ فعليه أن يضم إلى ذلك معرفة هذه الكلمة بإيجاز، ثم بالتفصيل، فإذا عرف وصدق وآمن؛ فهو الذي يصدق عليه تلك الأحاديث - التي ذكرت بعضها آنفاً -، ومنها: قوله ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ».

□ البتر والحذف :

قلتُ: كذا بتره (!) - هذا الجاهل الكذوب! - دون ما بعده؛ ليوطئ لنفسه - بعد صفحتين! - (التسلل) بافتراء آخر!! وهو ادعاؤه: «إن الشيخ - رحمه الله - يتحدث عن علاقة قول اللسان مع قول القلب وعمله، ولم يتطرق الشيخ - رحمه الله - إلى عمل الجوارح البتة...»!

... فأسوق ما بتره (!) - أوّله وآخره! -؛ لنقطع بالحق أثره!

فقد قال شيخنا - بعد النقل السابق! - مباشرة - شارحاً، وموضّحاً -:

«أي: كانت هذه الكلمة الطيبة - بعد معرفة معناها - منجية له من الخلود في النار - وهذا أكرّره لكي يرسخ في الأذهان -، وقد لا يكون قد قام بمقتضاها من [كمال العمل الصالح]، والانتها عن المعاصي؛ ولكنه سلم من الشرك الأكبر، [وقام بما يقتضيه ويستلزمه شرط الإيمان من الأعمال القلبية والظاهرية] - حسب اجتهاد بعض أهل العلم - وفيه تفصيل ليس هذا محل بسطه؛ - وهو تحت المشيئة، وقد يدخل النار جزاء ما ارتكب - أو فعل - من المعاصي، أو أخل [ببعض الواجبات]، ثم تُنجيه هذه الكلمة الطيبة، أو يغفّر الله عنه - بفضلِهِ وكرمه -، وهذا معنى قوله ﷺ - المتقدم ذكره - : «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ».

أما من قالها بلسانه، ولم يفقه معناها، أو فقه معناها؛ ولكنه لم يؤمن بهذا المعنى؛ فهذا لا ينفعه قوله: لا إله إلا الله...».

قُلْتُ: هذا -بطوله!- هو المحذوف؛ بيد هذا الكذاب المعروف..
فانظر إلى ما جعلته -هنا- بين معقوفين؛ لترى -بما لك من عينين!- ما
اقتَرَفَه هذا الأفَّاكُ من الكذب والمين..

فكلام -شيخنا- فيه -حول (كمال العمل الصالح)، و(الأعمال
الظاهريّة)، و (بعض الواجبات)^(١) - فيما يتعلّق بأعمال الجوارح - ظاهر؛ لكن:
لذي القلب الطاهر، والدّهن الرّكيّ الماهر...
أما مَنْ حاله -كما قيل:-

لَوْ أَنَّ خِفَّةَ عَقْلِهِ فِي رِجْلِهِ سَبَقَ الْعِزَالَ وَلَمْ يَفْتَهُ الْأَرْتَبُ!
... فَإِنَّ شَيْطَانَهُ لَهُ قَاهِر...

وليس له إلاّ العصا؛ والعَصَا لِمَنْ عَصَى! -في الباطن، والظاهر!!-
... بهذا البيان تعرف -إن كنت مُنْصِفاً!- قِيَمَةَ الطَّعْنِ (!) الَّذِي وَجَّهه
إِلَيَّ -عَقِبَ الكلام الماضي- هذا (الرّويضة التّافه) -معلّقاً:- (... فانظر أخي
القارئ إلى هذا التّدليس الفاضح، والكذب الواضح..!!)

فَمَنْ هُوَ (الأهل) لِهَذَا الوصفِ الباغِي، يا ذا (الجهل) الطّاغِي؟!
ثالثاً: وكان قد نَقَلَ^(٢) (ص ٢٣) -مُشيراً (!)- بطريقةٍ حلزونيّةٍ! - إلى
«التّعريف والتّنبئة..» (ص ٥٤) - نصّاً - من ثلاثة أسطر - عن شيخنا - في
الإنكار على (مذهب المرجئة الغلاة، الذين لا يشترطون مع القول الإيمان
القلبي)^(٣)!! جاعلاً تعليقه التّافه (!) - ذاك - على هذا النّص، وما قبله!!

(١) مع أنّي أثبتُّها في «التّعريف والتّنبئة..» بالحرف الغليظ - لاستِرعاء النّظر والانتباه -!
لكن؛ لِمَنْ لم يلفّه شيطانُه وهواه!

(٢) عَنِّي - أيضاً! - لكن - هذه المرّة! - عَمَى في العزْو والإحالة!

(٣) وشطّح قلمه (!) - بشطّح عقله!! - فعزى هذا النّقل إلى «سلسلة الأحاديث
الصّحيحة»!! وهو - «حقيقة» - في «... الضّعيفة»! أم أنّها - لعقله الخوّاء - كلّها! - عنده - سواء؟!!

ثُمَّ رَدَّ (!) عَلَيَّ مَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الْمَوَافَقَةِ بَيْنَ كَلَامِ شَيْخِنَا، وَكَلَامِ ابْنِ الْقَيْمِ؛
 نَاقِلًا عَنِّي فِي ذَلِكَ مَا نَصَّهُ: «هَذَا [أَي: كَلَامُ الشَّيْخِ نَاصِرًا] تَلْخِيصٌ قَوِيٌّ مِنْ
 الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- لِمَا حَرَّرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي كِتَابِ «الصَّلَاةِ»،
 وَقَوْلِهِ (أَي: ابْنِ الْقَيْمِ): «وَهَا هُنَا أَصْلُ آخَرٍ، وَهُوَ أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ مَرْكَبَةٌ مِنْ
 قَوْلٍ وَعَمَلٍ...»!!

□ تحريفات أخرى :

وَكُلُّ هَذَا -مِنْهُ- عَامِلُهُ اللَّهُ بَعْدَهُ -تَبْدِيلٌ وَتَحْرِيفٌ، وَبَرُّ وَتَزْيِيفٌ!

وَذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

- الْأَوَّلُ: أَنَّ النَّصَّ -الْمُشَارَ إِلَيْهِ- الْمَنْقُولَ عَنْ شَيْخِنَا -إِنَّمَا هُوَ عِنْدِي
 تَحْتَ عُنْوَانٍ فَرَعِيٍّ -نَصَّهُ-: (وَجْهٌ آخَرُ مِنَ الْبَيَانِ)، وَكَانَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ -قَبْلَهُ-
 نَصًّا طَوِيلًا وَكَبِيرًا، مَكُونًا مِنْ ثَلَاثِ صَفَحَاتٍ! وَهُوَ كُلُّهُ -عِنْدَهُ- مَحْذُوفٌ^(١)!
 ... لَقَدْ حَذَفَ (الْمُسْكِينُ) -وَبِالسَّكِينِ!- ثَلَاثَ صَفَحَاتٍ! مُتَكِنًا
 -بِافْتِرَائِهِ!- عَلَى ثَلَاثَةِ سَطُورٍ!!

وَفِي هَذِهِ الصَّفَحَاتِ الثَّلَاثِ مِنْ دُرَرِ فَوَائِدِ شَيْخِنَا -فِي تَقْرِيرِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ،
 وَبَدَائِعِ غُرَرِ الْمَنَاهِجِ الشُّنِّيَّةِ- الشَّيْءُ الْكَثِيرُ: الْمُنَاقُضُ لِمَنْهَجِ الْمَرْجئةِ الْخَطِيرِ؛ مِنْهُ:
 - الرَّدُّ عَلَى: (مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَآثُرِيَّةِ) فِي خِلَافِهِمْ (لِلْسَلَفِ وَجَمَاهِيرِ
 الْأَئِمَّةِ... فَإِنَّ هَؤُلَاءِ زَادُوا عَلَى الْإِقْرَارِ وَالتَّصْدِيقِ: الْعَمَلُ بِالْأَرْكَانِ)...
 - وَأَنَّ: (الْخِلَافَ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ لَيْسَ خِلَافًا صَوْرِيًّا)..
 - وَأَنَّ (الْحَنْفِيَّةَ مُخَالَفُونَ لِلْجَمَاهِيرِ مُخَالَفَةً حَقِيقَةً فِي إِنْكَارِ أَنَّ الْعَمَلَ
 مِنَ الْإِيمَانِ) ..

(١) ثُمَّ رَأَيْتُهُ قَدْ ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ! -بَعْدَ ثَلَاثِ صَفَحَاتٍ أُخْرَى!- مَبْتَوْرًا عَنْ سِيَاقِهِ،
 وَمَسْرُوقًا (!) مِنْ سَبَاقِهِ! فَلَمْ يَسْتَفِدْ مِنْهُ! وَلَمْ يُقَدِّ (!) بِهِ! بَلْ مَوَّهَ -فِيهِ- وَشَوَّهُ!!

- وَأَنَّ: (الإيمان يزيد وينقص، وأنَّ زيادته بالطاعة، ونقصه بالمعصية؛ مع تضافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية على ذلك)..

- و... و...

وهي -كلها- نُصُوصٌ فِخَام، تنقض هَذَيَانِ هذا (الرَّوَيْضَةُ) القبيح الهجَام، وما افتراه من قبيح كلام!!

□ بين (أهل السنة)، و (المرجئة) :

- الوجه الثاني: أَنَّهُ حذف (أَيْضاً!) من قولي -عن ابن القَيِّم- ما ذكرته عنه -وهو أَمُهُ- في ذِكْرِ بيان (موضع المعركة بين المُرْجئة وأهل السُّنَّة)...

وكذا حَذَفَ قولَ ابنِ القَيِّم -نفسه- رحمه الله- بعد كلامٍ وبيانٍ:-

«وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصِّدْق؛ فهذا (موضع المعركة بين المُرْجئة وأهل السُّنَّة)»^(١)...

فانظروا إلى هذا (التَّافِه) قليل البركة؛ كيف حَذَفَ أَصْلَ (موضع المَعْرَكة)، بِفَرْدِ حَرَكَةٍ !!!

وهو -بهذا- أَوْدَى نَفْسَهُ مَهْمَةً الهلاك، وَخَاصَّ مُعْتَرَكَهُ !!

وعليه؛ فَإِنَّ كُلَّ تَفَاهَتِهِ -قَبْلَ بَثْرِهِ- وبعده!- وَهِنَةٌ وَاهِيَةٌ.. وَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ^(٢) !!

(١) بهذا تعرف حقيقة كذبه على ابن القَيِّم -رحمه الله- في هذا الموضع؛ حيث ادَّعى عليه -هنا- أَنَّهُ (عدَّ عمل الجوارح رُكْنًا في مُسَمَّى الإيمان، كقول القلب وعمله، وقول اللسان!! مع أَنَّ كلامَ ابنِ القَيِّم -كله- -هنا- مُوجَّهٌ إلى (عمل القلب مع اعتقاد الصِّدْق)؛ الَّذِي هو -عنده- بنَصِّهِ- (موضع المَعْرَكة)...

وللتفصيل مجالٌ آخَرُ!!

وانظر في تنقيح هذا وتحقيقه كلامَ شيخ الإسلام -رحمه الله- في «الفتاوى» (٧/ ٥٥٥)؛ فهو مهمٌّ جدًّا.

(٢) انظر معنى هذا في حديثِ نبويٍّ صحيحٍ، مخرَّجٍ في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٧٥٨) - لشيخنا - رحمه الله-.

وَمَعَهَا (تَأْصِيلُهُ) الْفَاشِلُ (ص ٢٤)، وَمَا عَقَبَهُ وَأَعْقَبَهُ!!

ومثلها ما ادّعاها - في آخر (ص ٢٥) - من (إنصافه الشيخ)، و (العَدْلُ في قَضِيَّتِهِ) .. إلى آخر هُرائِهِ ...

ولقد ذُكرني هذا التناقض - العريضُ المريضُ - الجامعُ بكلِّ إسفاف: بين الاعتساف والإنصاف! - بقصة ذلك المريد الصوفي الجاهل (!) الذي كان كلما سمع من شيخه (المزعوم) بدعةً كُفريّة، أو ضلالةً شُركيّة: تأوّل له! وسوّغ غلطه! وذلك بقوله - حيناً -: «كذا أراد الشيخ - رضي الله عنه -»، وقوله - حيناً آخر -: «لم يقصد الشيخ - رضي الله عنه -»، و.. و...

... إلى أن تفوّه (الشيخ) - يوماً - بكلمة - لم يجد (!) منها - ولها! - ذاك المريد الصوفي مخرجاً!! فقال - جمعاً بين النقيضين! -: (كفر الشيخ - رضي الله عنه) -!!

... وهذا قريبٌ - جداً - من حال هذا (الروبيضة) التافه، والمتعالِم التائه..

وَوَجْهَ الشَّبهِ ظَاهِرٌ لِدَوِي الْبِدَائِهِ!!

فلا أُطِيلُ.

وعليه؛ فإذا قد انتقض ما توهمه هذا (الروبيضة) - بما كذّبه، وافتراه - من كلام الشيخ - أنه (القول) الأوّل (!) الذي بنى عليه (!) قولاً ثانياً (!) - مُناقِضاً مُتَنَاقِضاً - وكلُّ ذلك باطلٌ!! -؛ فيكون كلا القولين - «حقيقة» - واحداً - على مَحْضِ الْحَقِّ، وعين السّنة -؛ فلا تعارض، ولا تناقض؛ إلّا في قلب هذا الأفاك، وعقله، وقلمه!!

وهذا - وَحْدَهُ - مِنْ أَقْوَى (الشّواهد) على نقض كتابه - مِنْ الْأَسَاسِ -؛

فالواجبُ رُدُّهُ، ونَقْضُهُ - مِنْ قِبَلِ (عُقلاء) النَّاسِ -، وبالتالي: جعلُ ما قرّرناه مِنْ حَقٍّ مُبِينٍ - نَقْضاً له! - على العين والرأس ...

الشاهد الخامس

نظرات، ووقفات

بَيِّنْتُ - في الشاهد الرابع - أَنَّ ما تَوَهَّمَهُ - وَأَوْهَمَ بِهِ! - هذا (الرَّوَيْضَةُ) من أَنَّ هناك (!) قَوْلَيْنِ لِشَيْخِنَا في مسألة الإيمان! ثُمَّ جَعَلَهُ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ قَوْلًا واحدًا (!) راجعاً إلى عقيدة الأشاعرة والماتريدية! مُدَّعِيًا - بِالْبَاطِلِ - أَنَّهُ سَيَبْنِي مَوْقِفَهُ وبيانه (!) على تقديم منطوق كلام الشيخ على مفهومه - كما في (صفحة: ٣٤) وغيرها: باطلٌ جداً...

وهو فوق ذلك - كُلُّهُ - جاهلٌ بالمنطوق والمفهوم! لا يَدْرِي العلم! ولا يَعْرِفُ قواعده !!

ولقد عَدَّ هذا (الظَّالِمُ) (صفحة ٢٥) المنطوق هو القول الأول - فَقَطْ - !!!
وَجَعَلَ - بالمُقابل - النُّصُوصَ الَّتِي ادَّعَى مُخَالَفَتَهُ لَهَا هي المفهوم!!
وإذ قد نقضتُ جَهْلَهُ، وَكَشَفْتُ بَثْرَهُ: فكلامه - كُلُّهُ - على شفا جُرْفٍ هار!! منهار؛ في اللَّيْلِ قَبْلَ النَّهَارِ !!!
وبخاصةٍ أَنَّ القولَ الثاني لِشَيْخِنَا - عنده! - (ص ٢٦) هو أَنَّ الإيمانَ قولٌ، واعتقادٌ، وعَمَلٌ !

ولكنَّ البلادَ إِذَا اقشَعَرَّتْ وصَوَّحَ نَبْتُها رُعيَ الهَشِيمِ
وأقول:

وصار الجاهلون لهم شيوخاً شيوخاً منهم هذا (الرَّجِيمُ)

كذا (حُلُفاؤُهُ): فَهُمْ (جَمِيعًا) عَقِيبَ تَفَرُّقٍ: حِزْبٌ عَقِيمٌ

أولاً: نَقَلَ (الرَّوَيْضَةُ) - هُنَا - (ص ٢٦-٢٩) النَّصَّ الَّذِي أَشْرْتُ إِلَيْهِ - قَبْلًا -

(صفحة: ١٢٦)، لَكِنَّه - كَمَا بَيَّنْتُ آنِفًا - بَتَرَهُ عَنْ سِيَاقِهِ، وَسَرَقَهُ مِنْ سِبَاqِهِ!!

ثُمَّ تَسْأَلُ - فِي حَاشِيَةِ (ص ٢٩) عَنِ التَّعَارُضِ (!) بَيْنَ مُخَالَفَةِ الشَّيْخِ لِلطَّحَاوِيِّ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ، وَبَيْنَ وَصْفِهِ بِمُشَابَهَةِ الْخَوَارِجِ كُلِّ مَنْ قَالَ: إِنَّ مَسَائِلَ الْإِيمَانِ فِي «الطَّحَاوِيَّةِ» تُمَثِّلُ عَقِيدَةَ الْإِرْجَاءِ !!

وَحَتَمَ كَلَامَهُ - مُتَنَاقِضًا (!) - بِإِثْبَاتِ (!) مُخَالَفَةِ الشَّيْخِ لَمَّا جَاءَ فِي «الطَّحَاوِيَّةِ» مِنْ مَسَائِلٍ خَالَفَتْ عَقِيدَةَ السَّلَفِ!

□ بَيْنَ «مَتْنِ الطَّحَاوِيَّةِ» ، وَ «شَرْحِهِ» :

أَقُولُ: فَإِذَا قَدْ (تَبَيَّنَتْ) عِنْدَكَ (!) هَذِهِ الْمُخَالَفَةُ؛ فَلَمْ إِثَارَةُ هَذَا النَّقْعِ كُلِّهِ! وَهَذَا التَّهْوِيشُ كُلُّهُ! وَهَذِهِ الْإِسَاءَةُ كُلُّهَا؟!

أَمْ أَنْتَ وَ (حُلَفَاءُكَ) عَلَى مَعْنَى قَوْلِ الشَّاعِرِ :

قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذِيهِ لَهُمْ طَارُوا إِلَيْهِ زُرَافَاتٍ وَوُحْدَانَا؟!

وَالْوَجْهَ الَّذِي (غَابَ) عَنِ (الرَّوَيْضَةِ) - وَلَمْ يُذَكِّرْهُ (!) - هُوَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي «مَتْنِ الطَّحَاوِيَّةِ» غَيْرُ الْكَلَامِ فِي «شَرْحِهَا»^(١)؛ وَهَذَا مَعْلُومٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَطَلَبَتِهِ..

وَكَلَامُ شَيْخِنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - الَّذِي نَقَلَهُ (الرَّوَيْضَةُ) عَنْ بَعْضِ «فَتَاوِيهِ الْعَقْدِيَّةِ» (ص ٢٠-٣١) مُوجَّهٌ إِلَى هَذَا التَّفْصِيلِ - بَيِّقِينَ -؛ بِدَلَالَةِ نَقْدِهِ الصَّرِيحِ لِمَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ فِي «الْمَتْنِ»!!

وَأَمَّا «الشَّرْحُ»: فَالاستِدَارَكَاتُ - فِيهِ - عَلَى صَاحِبِ «الْمَتْنِ» لَا تَخْفَى..

فَتَأَمَّلْ ...

وَكَلَامُ الْمَشَايِخِ وَالْفُضَلَاءِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَطَلَبَتِهِ فِي مَدْحِ «الشَّرْحِ» وَالتَّنْأَةِ عَلَيْهِ: كَثِيرٌ جِدًّا؛ أَسْوَقُ مِنْهُ - عَلَى وَجْهِ السَّرْعَةِ - كَلَامُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ (بَنِ)

(١) وَهُوَ شَرْحُ مَبْنِيٍّ - كُلُّهُ - عَلَى كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَتَلْمِيزُهُ ابْنَ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةَ ...

عبدالله (الراجحي^(١) - سدّده الله - في كتابه «فتح ربّ العبيد» (ص ٢) واصفاً «الشرح» بأنّه كتاب عظيم؛ نفع الله به طلبة العلم في القديم والحديث؛ فلم يزَلْ طلاب العلم - ولا يزالون - ينهلون من معينه الصافي - تعلّماً، وتعلّماً، ودراسةً، وتدرّيساً، وتطبيقاً، وعملاً في المساجد، والمدارس، والجامعات.

وقد نقلت في «التعريف» (ص ٥٧) العزو لعدد من (فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء) في الثناء على هذا الكتاب، والوصية به، والحثّ عليه؛ فانظره.

فماذا سيقول (الروبيضة) الآن؟!

أمّ أنّه (مأخوذ) بما قاله فضيلة الشيخ -المُقدّم لكتابه- سدّده الله - وطار عنه! - من وصفه «شرح العقيدة الطحاوية» بـ (إنجيل السلفيين)؛ تنفيراً، وتحذيراً؟!

فمِمّ؟!

ولِمّ؟!

وماذا وراء هذا الوصف؟!

وماذا يحمل في طياته؟!

... فإذا عُرف ما تقدّم: يُعرف الجواب عن ذاك التساؤل الغبيّ (السادج) الذي أورده (الروبيضة) (ص ٣٠) -بقوله-: «ولكن: لِمَ عَنَفَ الشَّيْخُ -رحمه الله- ووَصَفَ بِمُشَابَهَةِ الإِرْجَاءِ كُلَّ مَنْ قَالَ: «إِنَّ (الطَّحَاوِيَّةَ) فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ عَلَى مَذْهَبِ الإِرْجَاءِ؟» هذا ما لم أجد له جواباً في حياته -رحمه الله-!!».

أقول: أمّا الجواب (المُبَاشِر) على سؤاله (الأول)؛ فهو:

لأنّك -يا مُسَيِّكِينُ- جاهِلٌ!!!

أما (التعليق) على خبره؛ فأقول:

إِنْ لَمْ تَجِدْ (جوابه) فِي حَيَاتِهِ؛ فَهَلْ سَتَجِدُهُ - يا هذا - بَعْدَ مَمَاتِهِ؟!
أَمْ أَنْتَ - فِي خَبْرِكَ هَذَا! - مُسْتَهْدٍ بِمَا عَرَّضَ بِنَا - بِهِ! - بغير حقٍّ - فضيلةُ
الشيخ - المُقَدَّم لِكِتَابِكَ - فِي كِتَابِهِ «هي السلفية..» (١٣٩) - الجديدة! قَائِلًا
- غفر الله له - بِسُخْرِيَّةٍ -:

«اللهم إلاً أَنْ يَكُونَ لَهُؤْلَاءُ كَرَامَةٌ تَظْهَرُ لَهُمْ عِنْدَ قَبْرِ الشَّيْخِ..!!»؟

فهي - حينئذٍ! - قُبُورِيَّةٌ مُظْلِمَةٌ - أَعَاذَنَا اللَّهُ (وإياكم) مِنْهَا!!

ثَانِيًا: ثُمَّ تَكَلَّمَ (الرَّوَيْضَةُ) (ص ٣٢-٣٥) حَوْلَ كَلَامِ شَيْخِنَا - رَحِمَهُ
اللَّهُ - فِي كِتَابِهِ «الذَّبُّ الْأَحْمَدُ» - وَقَدْ تَقَدَّمَ (ص ٨٤ - ٨٥) -، مَلَخَّصًا
(منطوقه) بِذِكْرِ خَمْسِ نِقَاطٍ مُوَافِقَةٍ لِمَنْهَجِ السَّلَفِ - تَمَامًا -.

ثُمَّ تَكَلَّمَ (ص ٣٤) عَنِ (الْقَوْلِ الْأَوَّلِ) الَّذِي ادَّعَاهُ عَلَى شَيْخِنَا - رَحِمَهُ
اللَّهُ - وَقَدْ بَيَّنْتُ - سَابِقًا - ^(١) فِسَادَ دَعْوَاهُ؛ فِيمَا بَتَرَهُ، وَاقْتَطَعَهُ - وَقَطَّعَهُ! - عَلَى
هُوَاهٍ -! ثُمَّ رَبَطَهُ (!) بِالْقَوْلِ الثَّانِي - قَائِلًا -:

«وَإِنَّ الْمُتَبَادَّرَ مِنْ مَنْطُوقِ كَلَامِ الشَّيْخِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ -
قَوْلُهُ بِرُكْنِيَّةِ الْقَوْلِ، وَالْإِعْتِقَادُ!»

□ بَيْنَ (الْمَنْطُوقِ) ، وَ (الْمَفْهُومِ) :

أَقُولُ: وَهَذَا - هَكَذَا! - بَاطِلٌ جَدًّا؛ فَمَنْطُوقُ كَلَامِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَمَفْهُومُهُ
- كِلَاهُمَا - يَدُلُّانِ دَلَالَةً جَارِزَةً عَلَى الْقَوْلِ بِمَنْهَجِ السَّلَفِ، وَاعْتِقَادِهِمْ، وَالسَّيْرِ
عَلَى سَبِيلِهِمْ؛ بِأَنَّ الْعَمَلَ - أَيْضًا - مِنَ الْإِيمَانِ.

وَلِلْسَلَفِ فِي النَّصِّ عَلَى اعْتِقَادِهِمْ فِي مَسَائِلِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ عِبَارَاتٌ

(١) انظر (ص ١٢٥) - فيما تقدّم -.

مَتَّوْعَةٌ؛ تَدُلُّ - كُلُّهَا - عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ - وَإِنْ تَغَايَرَتِ الْأَلْفَاظُ -؛ كَمَا شَرَحَهُ
وَبَيَّنَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٧١/٧).

ثُمَّ تَأَمَّلْ - رِعَاكَ اللَّهُ - قَوْلَ هَذَا (الرَّوَيْبِضَةُ) - هُنَا! -: (وَإِنَّ الْمَتَبَادِرَ مِنْ
مَنْطُوقٍ كَلَامِ الشَّيْخِ ...) !!

(مَتَبَادِرٌ)، وَ (مَنْطُوقٌ)؛ كَيْفَ يَجْتَمِعَانِ؟!

قَالَ الْأَمِيدِيُّ فِي «الْإِحْكَامِ» (٩٣/٣):

«الْمَنْطُوقُ مَا فُهِمَ مِنْ دِلَالَةِ اللَّفْظِ - قَطْعًا - فِي مَحَلِّ النَّطْقِ».

... لَيْسَ مَتَبَادِرًا، وَلَا مُتَحَيَّلًا، وَلَا مُفْتَرًى عَلَى فَضْلَاءِ الْخَلْقِ !!

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي «الْمُنْتَهَى الْأَصُولِي» (١٧١/٢):

«وَالْمَفْهُومُ: بِخِلَافِهِ [أَي: الْمَنْطُوقُ]؛ أَيْ: لَا فِي مَحَلِّ النَّطْقِ».

وَقَالَ الْبَدَخَشِيُّ فِي «شَرْحِهِ» (١٧٥/٢):

«الْمَفْهُومُ أَوْضَعُفٌ مِنَ الْمَنْطُوقِ».

فَمَاذَا نَقُولُ بِهَذَا (الرَّوَيْبِضَةُ) الْعَقُوقُ؛ الْمُضَيِّعُ لِلْحَقُوقِ؟!

- ثُمَّ تَمِّمْ - قَائِلًا -:

«وَأَمَّا قَوْلُهُ الثَّانِي (فَيَفْهَمُ) مِنْهُ قَوْلُهُ بِرُكْنِيَّةِ كُلِّ مِنَ الْقَوْلِ، وَالْإِعْتِقَادِ، وَالْعَمَلِ.

وَأَقْدَمَ مَنْطُوقٍ كَلَامِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى مَفْهُومِهِ...» !!!

أَقُولُ: وَكُلُّهُ كَلَامٌ مَخْلُوطٌ، مَغْلُوطٌ، غَيْرُ مُضْبُوطٍ؟!

وَكَمَا قَدِّمْتُ: مَا بُنِيَ عَلَى فَاسِدٍ: فَهُوَ فَاسِدٌ!!

فَإِذَا قَدْ سَقَطَ مُدْعَاهُ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْقَوْلُ الثَّانِي، وَهُوَ

مَنْطُوقٌ كَلَامِهِ، وَمَفْهُومُهُ؛ حَاضِرُهُ وَمَاضِيهِ، وَمَا مَاتَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَيْهِ...

ثَالِثًا: ثُمَّ بَيَّنَّ (الرَّوَيْبِضَةُ) (ص ٣٥) وَجْهَةَ نَظَرِهِ (!) الدَّافِعَةَ لَهُ إِلَى ذَالِكَ

الْخَلْطِ الْقَيْحِ فِي فَهْمِ كَلَامِ الشَّيْخِ - مَنْطُوقُهُ وَمَفْهُومُهُ! -!! فقال - مُشِيرًا إِلَى
اعْتِقَادِ الشَّيْخِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

«أَنَّ الْعَمَلَ وَإِنْ كَانَ دَاخِلًا - حَقِيقَةً - فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ؛ فَهُوَ لَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ
شَرْطَ كَمَالٍ فِيهِ، وَلَيْسَ رُكْنًا؛ كَالْقَوْلِ، وَالْإِعْتِقَادِ؛ يَسْتَوِي عَنْدَهُ جِنْسُ الْعَمَلِ وَآحَادِهِ.
وَأَنَّ ثَمَرَةَ ذَلِكَ شَامِلَةٌ لِمَا عِنْدَنَا وَلِمَا عِنْدَ اللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا -؛ فَمَنْ أَقْرَبَ
«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» - مَعْرِفَةً وَإِدْعَاءًا - حُكْمَ بِإِسْلَامِهِ، وَأُجْرِيَتْ عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ فِي
الدُّنْيَا، وَبِالنَّجَاةِ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَوْ لَمْ يَعْمَلْ مُطْلَقًا...»!!!

□ هراء ، بلا مراء :

فَأَقُولُ: إِنَّ تَمَادِيَّ هَذَا (الرَّوْبِيضَةَ) - بِجَهْلِهِ - وَصَلَ إِلَى حَدٍّ لَا يُطَاقُ، وَلَا
يُحْتَمَلُ!! وَمِنْ أَجْلِ ذَا أَجِدُنِي غَيْرَ صَابِرٍ (!) عَلَى غَثَائِهِ، وَهَرَائِهِ!!
وَمَعَ أَنِّي قَدْ رَدَدْتُ عَلَى هَذَا السَّفَهِ - كُلِّهِ - فِي مَوَاضِعَ مُتَكَاثِرَةٍ مِنْ كِتَابِي
«التَّعْرِيفِ وَالتَّنْبِيْهِ»؛ إِلَّا أَنَّهُ - كَالْعَادَةِ - لَجَهْلِهِ! - أَعْرَضَ، وَنَأَى بِجَانِبِهِ!!

هَذَا؛ إِنْ كَانَ (فَهْمَ) كَلَامِي، وَأَدْرِك (!) مَرَامِي!!

وَالظَّنُّ بِهِ (!) غَيْرُ ذَلِكَ؛ بَلِ الْجَزْمُ، نَعَمْ؛ الْجَزْمُ: أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ!!!

١ - فَقَدْ نَقَلْتُ فِي «التَّعْرِيفِ» (ص ١٢٧) عَنْ شَيْخِنَا إِنْكَارَهُ الْوَاضِحَ
الْبَيَانَ؛ رَدًّا عَلَى مَنْ ادَّعَى (أَنَّ الْأَعْمَالَ لَيْسَتْ رُكْنًا أَصْلِيًّا فِي الْإِيمَانِ) ^(١).
وَهَذَا نَصُّ جَامِعٍ، وَ(مَنْطُوقٌ) قَاطِعٌ؛ تَذَوُّبٌ أَمَامَهُ جَمِيعُ الْكَلِمَاتِ،
وَتَذَهُّبٌ بَيْنَ يَدَيْهِ سَائِرُ السَّفَاهَاتِ، وَالتَّفَاهَاتِ، وَ (الْمُتَبَادِرَاتِ)...!

﴿فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ؟﴾!

٢ - وَقَدْ نَقَلْتُ فِي «التَّعْرِيفِ» (ص ١١٢) - أَيْضًا - اسْتِعْمَالَ الْإِمَامِ ابْنِ

(١) وَهُوَ مَا نَفَاهُ عَنْهُ أَبُو عَذْبَةَ - نَفْسُهُ - فِي «رَوْضَتِهِ الْبَهِيَّة...» (ص ٤٠)!! وَنَقَلَهُ (الرَّوْبِيضَةُ)

فِي «حَقِيقَتِهِ» (ص ٤٠)!! ثُمَّ يُقَالُ مَا قِيلَ!!؟

القيَم لمصطَلَح (الشَّرْط) على المَعْنَى اللُّغَوِيَّ غير الأصولي؛ بربطه ذلك -رحمه الله- بالصَّلَاة!

فهل الصلاة -عنده- (خارجة) عن الإيمان؟!

أم أنّ (الشَّرْط) -هنا- على غير بانيته؟!

اخترْ ، ولا تحترْ !!

٣- ورددْتُ في «التعريف» (ص ١١٢ - ١١٣) على (الزَّوْبِيَّة) كَذِبَه علينا -وافترأه- في «حَقِيقَتِهِ..» (ص ١٠ - ط ١) -الأولى!- بأنَّ الكَمَالَ (المقصود) في كلامنا حول الإيمان: أَنَّهُ (كَمَالُ الْمُسْتَحَب)!

كذا قال هذا الجَهُولُ الكذوبُ!!

مُيِّنًا -في كلامي- أَنَّ الكَمَالَ -بحسبه- وُجُوبًا، أو اسْتِحْبَابًا..

وأُضِيفُ -هنا-: أو رُكْنِيَّةٌ^(١) -على حسبِ التَّرجيحِ العلميِّ لمسألة تاركِ الصلاة، وما يَقْرُبُ منها...

□ من نصوص العلماء :

٤- ونقلْتُ (ص ١١٣ - ١١٤) عن سماحة شيخنا العلامة عبد العزيز ابن باز -رحمه الله- جوابه عَمَّن سَأَلَهُ عن: (الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ قَالُوا بَعْدَ كُفْرٍ مَّنْ تَرَكَ أَعْمَالَ الْجَوَارِحِ -مع تَلَفُّظِهِ بالشَّهَادَتَيْنِ، ووجود أصلِ الإيمانِ القَلْبِيِّ- هل هم مرجئة؟)..
فكان جوابه -رحمه الله- حازمًا، حاسمًا، جازمًا:-

(هذا من أهل السُّنَّة والجماعة...).

ثمَّ (رجَّح) -رحمه الله- فقَّها- القولَ بتكفير تارك الصلاة..

(١) وانظر ما يتعلق بمصطلح (الركن) (ص ١٣٩).

وهو قولٌ عند أهلِ السُّنَّةِ مُعْتَبَرٌ ...

فماذا يقولُ هذا الجهول - وَمَنْ اغْتَرَّ (!) بحالِهِ - مِنْ أَشْكَالِهِ! - في هذه المناقضةِ المباشرةِ بين زَعْمِهِ وكَذِبِهِ وجهلِهِ، وبين حقِّ الشَّيْخِ ابنِ بازٍ، وقوله، وعلمهِ؟!

وهل ثَمَّةُ مخالفةٍ - في هذا الحقِّ الصُّراح - بين الشَّيْخَيْنِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ؟! أم هي بين هذا (الزَّوْبِيَّةِ) الجهولِ، وبينهما - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - انفرادًا واجتماعًا؟!

... بل هي مخالفةٌ جَذَرِيَّةٌ، وَمُنَاقِضَةٌ أَصْلِيَّةٌ بَيْنَهُ (!) وَبَيْنَهُمَا - رَأْسًا وَأَسًّا؟!

ولا يحكمُ بذلك - على وجه الحقِّ والسَّوَاءِ - إِلَّا أَهْلُ الْإِنْصَافِ مِنَ الْعُقَلَاءِ، وَطَلَبَةُ الْعِلْمِ الْفَضْلَاءِ؟!

أَمَّا ذَوُو الْإِجْحَافِ الَّذِينَ طَاشَتْ بِأَهْوَائِهِمْ عَقُولُهُمْ، وَالْمُصَدَّرُونَ (!) على أَنَّهُمْ طَلَبَةُ عِلْمٍ - وَلَيْسُوا هُمْ مِنْهُ، وَلَا هُوَ مِنْهُمْ! -

فَلَيْسُوا فِي عَيْرٍ، وَلَا نَفِيرٍ ..

من غير تكثُرٍ ولا تكثِير!!

٥ - بل نقلتُ في «التَّعْرِيفِ» (ص ١١٤) جوابَ سماحةِ الشَّيْخِ ابنِ بازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَمَّنْ سَأَلَهُ - سَوَّالًا مُبَاشِرًا -: (عن أعمال الجوارح؛ هل هي شرطُ كمالٍ أم شرطُ صحَّةِ الإيمان؟!).

فكان جوابُهُ كالسَّابِقِ - تمامًا -؛ في أَنَّهَا (شرطُ كمالٍ)؛ مع تفريقِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بين الصَّلَاةِ، وغيرها من الأعمالِ الإسلاميَّةِ - تَرْجِيحًا واجْتِهَادًا - ...

ولم يُشِرْ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لا منطوقًا، ولا مفهوميًّا! - إلى إرجاء، أو مرجئة!!

فهل تحشُرهُ -رحمه الله- مع أبي عذبة، والبيجوري، والألباني! -ولو من باب الموافقة (الحُكْمِيَّة) للمرجئة-؟!

أَمْ أَنْكَ رِعْدِيدٌ وجبان -في آن- ولو إلى هذا (الآن!) -؟!
﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ -أَيُّهَا الظَّالِمُونَ الْمُظْلِمُونَ!-.

وَالَّذِي أَرَاهُ -أَخِيرًا- وعلى وجه اللُّزُومِ -: اجتنابُ هذه المصطلحات -كُلِّهَا- ، والوقوفُ عند النصوص الشرعية -ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً- دون تجاوزِهَا؛ وهذا أسلم، وأعلم، وأحكم...
وانظر (ص ١٥ و ٣٦).

□ بين (الركن) ، و (الشرط) :

٦- وَبَيَّنْتُ فِي «التَّعْرِيف» (ص ١١٤ - ١١٥) معنى (الشرط) و (الركن) الأصولي، واللُّغَوِي، وَأَنَّ اسْتِعْمَالَ مَنْ اسْتَعْمَلَ أَيًّا مِنْهُمَا -مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ عُلَمَائِنَا وَمَشَايخِنَا- أَوْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا -إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابَةِ اللَّغَةِ -حَسْبُ-.
وَأُضِيفُ -هُنَا- كَلِمَةً مَهْمَةً؛ قَالَهَا الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ -رحمه الله- فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (٣/ ٥٢١):

«وَالْكَلِمَةُ الْوَاحِدَةُ يَقُولُهَا اثْنَانِ؛ يُرِيدُ بِهَا أَحَدُهُمَا أَعْظَمَ الْبَاطِلِ، وَيُرِيدُ بِهَا الْآخَرَ مَحْضَ الْحَقِّ، وَالْإِعْتِبَارُ بِطَرِيقَةِ الْقَائِلِ، وَسِيرَتِهِ، وَمَذْهَبِهِ، وَمَا يَدْعُو إِلَيْهِ، وَيُنَظَرُ عَنْهُ».

وهو كلامٌ تَأْصِيلِيٌّ عَظِيمٌ ...

وَأَشْرْتُ -فِي الْمَوْضِعِ نَفْسِهِ- إِلَى وَصْفِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ -رحمه الله- لِلزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَالصَّيَامِ، بـ (الْإِرْكَانِ) و (الْمَبَانِي)؛ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ لَا يَكْفُرُ بِتَرْكِهَا -رحمه الله-...

فهل (الرَّكن) -هنا- ك (الرَّكن) عند الأصوليين؟!

وهل (الشَّرط) -هناك- ك (الشَّرط) عند الأصوليين؟!

أم أنه الهوى الذي يهوي بصاحبه الظَّنين؛ فَيُنْقَلَهُ ذات الشَّمالِ وذات اليمين؟!
أم أنَّ (مُحمَّداً يَرثُ، ومُحمَّداً لا يَرثُ!!) كما يقول العامة في أمثالهم
-عندنا-؟!

اتَّقِ اللَّهَ يَا هَذَا، واحْكُمْ بِالْعَدْلِ، أَوْ اسْكُتْ...

وإذ لم يكن عندك عدلٌ -لِمَا أَنْتَ فَافِدُهُ من آليَّة العلم!- فليس لك إلَّا
الصَّمْتُ والسَّكُوتُ...
فاسْكُتْ...

لسألك لا يُلقِيكَ في الغَيِّ لَفْظُهُ فَإِنَّكَ مَأْخُوذٌ بما أَنْتَ لافِظُ

وما أَجْمَلَ ما رواه ابن أبي عاصم في «كتاب الزَّهد» (رقم ٢٤) -بسند
حسن- عن ابن مسعود -رضي الله عنه-، أَنَّهُ قال:
«ما شيءٌ أَحَقُّ بِطُولِ سَجْنٍ مِنَ اللِّسَانِ».
ومِثْلُهُ قول الحسن -رحمه الله- فيما رواه ابنُ أبي الدنيا في كتاب
«الصَّمْتُ» (٣٣) -بسند جيّد-، قال:

«ما على أَحَدِهِمْ لو سَكَتَ؛ فَتَنَّقَى، وَتَوَقَّى».

□ بين (الأعمال) ، و (الصلاة) :

٧- ونقلتُ في «التعريف» (ص ١١٥) قولَ الإمامِ أحمدَ -رحمه الله-:

«وليس من الأعمالِ شيءٌ تركُهُ كُفْرٌ؛ إلَّا الصَّلَاةُ».

أقول: وتركُ الصَّلَاةِ بين أهل العلم -من أهل السُّنة- من مسائلِ الخِلافِ

العالي ...

فكيف الأمر بالنسبة إلى سواها -مِمَّا دونها-!؟

لكنَّ علوَّ هذه المسألة إنما يكون ذا اعتبارٍ -حَسْبُ- عند ذَوِي النَّظَرِ العالي؛ أما ذَوو الأنظارِ الدُّنْيَةِ السُّفْلِيَّةِ -غيرِ السُّلْفِيَّةِ! -: فليسوا منهم، ولا بهم، ولا معهم، ولا إليهم!!

٨- ثمَّ ناقِشْتُ في «التعريف» (ص ١١٦ - ١٢٠) -مُطَوَّلًا- كَلِمَةَ الحافظِ ابنِ حجرٍ في كونِ الأعمالِ شرطاً في كمالِ الإيمان -وهي الكلمةُ التي اتَّكأَ عليها (الرَّويضة) (ص ٣٧-٣٨) في رَمِي شيخنا -رحمه الله- بالإرجاء!! ناقلاً -في كلامي- تحريراً ذلك وضبطه عن عددٍ من أهلِ العِلْمِ...

وكلُّ هذا مَضْرُوبٌ به -عند هذا (الرَّويضة) الهابط!- عُرْضُ الحائِطِ...
فمِمَّا أزيدهُ -هنا- كلامُ فضيلةِ الشيخِ بكرِ أبو زيد -سدَّه الله، وعافاه- في رسالته «درء الفتنة..» (ص ٤٤ - ط ٢) -قائلاً-: «وَكشَفَ عن آثارِ الإرجاء ولوازمه الباطلةِ الحافظُ ابنُ حجرٍ -رحمه الله- في شرح حديث: «مَنْ مات مِنْ أَمْتِكَ لا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ...»..».

.. فهل يكونُ مرجئاً مَنْ هذا حاله!؟

أَمْ ماذا!؟

□ بين (الأصل) ، و (الفرع) :

٩- ومنه نَقَلِي (ص ٣٧): كلامُ الإمامِ ابنِ عبدِالهادي -تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية -شرحاً لبعض كلام شيخه-:

«مَنْ تركَ فروعَ الإيمان لا يكونُ كافراً حتَّى يتركَ أصلَ الإيمان، وهو الاعتقاد، ولا يلزم من زوالِ فروعِ الحقيقةِ زوالُ اسمِها».

... ولست أَظُنُّ أنْ يُوجَدَ في (خُلَاصِ) تلاميذِ شيخِ الإسلام -وكُبرائهم-

مرجئة، أو (متأثرون) بالإرجاء!! ثم يُسَكَّتْ عَلَيْهِم (!) طِيْلَةَ الْقُرُونِ الْمَاضِيَةِ!!
حَتَّى (يَأْتِي) جَاهِلٌ مُتَطَاوِلٌ لِيَقْدَحَ بِهِمْ، وَيَطْعَنَ عَقَائِدَهُمْ!!!

١٠- ومنه (ص ٤٦): كلامُ شيخ الإسلام ابن تيمية: «أصل الإيمان: هو ما في القلب، أو ما في القلب واللسان».

و (أصرح) من ذلك -كله- كلامُ الشَّيْخِ الإمام محمد بن عبد الوهَّاب -رحمه الله- وقد ذكرته في «التعريف» (ص ١١٨)، وشرحته، ورددتُ على المعارض له -المُعْتَرِض عليه!-؛ حيثُ قال -رحمه الله-:

«أركان الإسلام الخمسة: أولها الشَّهادَتَانِ، ثمَّ الأركان^(١) الأربعة؛ إذا أقرَّ بها، وتركها تهاوناً؛ فنحن: وإن قاتلناه على فعلها، فلا نكفر بتركها.

والعلماء اختلفوا في كفر التارك لها كسلاً من غير جحود، ولا نكفر إلا ما أَجْمَعَ عليه العُلَمَاءُ -كلُّهم-؛ وهو الشَّهادَتَانِ»^(٢).

... وهذا كلامٌ صحيح، ونصُّ صريح؛ لا يُجْدِي معه تأويل، ولا يَصْلُحُ أمامه تعطيل...

ونحن لا نخالفه، ولا نعارضه، ولا نردُّه...

فهل القائلُ به مرجئ؟!

أم عنده إرجاء؟!

أم موافقٌ للمرجئة؟!

... هذا (امتحان) عويص؛ لا يخرج منه إلاَّ العاقلُ العَلِمُ الحريص، أما

(١) وقد قلتُ في «التعريف» -مُعلِّقاً-: «تأمل وصفه لها بـ (الأركان)، مع عدم التكفير بتركها...».

(٢) وتلييسُ مُسَوِّد «رفع اللائمة..» -في الخلطِ بين (الفعل) و(الترك) -هنا!- لا يَنْطَلِي إلاَّ على أشكاله!!

وكشفه في «التنبيهات المتوامة..».

الجاهل الذي ليس له إلى العلم أدنى بصيص: فلن يُقابله إلاّ بالقول البارد الرّخيص؛ والإرجاف والتّقيص...

□ «حقيقة» (الخلاف) بين (أهل السنة) :

١١- بل قد نقلتُ في «التعريف والتّنبئة» (ص ٢٦) عن فضيلة الشيخ صالح الفوزان -سَدَّه الله- بعضَ القولِ بتعريف الإيمان؛ وأنّه: (التّصديق بالقلب مع النّطق باللسان)، وأنّه: (يقول به بعض أهل السّنة!!)
وعلّقت في حاشيته -مُستدركاً- أنّ الصّواب -بلا ارتياب- زيادةُ: (عمل الجوارح) -أيضاً-.

١٢- وفي «التعريف» (ص ١٢٠) -أيضاً- قول الإمام عبداللطيف بن عبد الرّحمن بن حسن ابن الإمام محمّد بن عبد الوّهّاب -رحمهم الله-:
«الخلاف في أعمال الجوارح: هل يُكفّر؟ أو لا يُكفّر؟ واقعٌ بين أهل السّنة...»^(١).

وهذا (امتحان) ثانٍ:

(الجاهل) يقول: هذا من أقوال المرجئة..

و(العالم) يقول: هذا من أقوال أهل السنة..

ألم تر أنّ السيفَ ينقُصُ قدرُهُ إذا قِيلَ إنّ السيفَ أمضى من العصا

و(امتحان) ثالثٌ:

ما نقله شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية في «الإيمان» (٧/٢٥٩) -مجموع

(الفتاوى) عن الإمام أحمد -في إحدى الروايات عنه-:

(١) وفي «رفع اللائمة..» تمويه آخرٌ حول هذه الكلمة!! فتنبّه!

والنصوص الآتية -قريباً- تكشفه، وتنقُضه!!!

وانظر (ص ١٥٩).

«أَنَّ الإسلامَ هو الشهادتان -فقط-، فكلُّ من قالها فهو مسلم»!

فهل الإمام أحمد مُرجئٌ -في رواية^(١) عنه من خمسين-؟!

أم ماذا، يا هذا؟!

و... (امتحان) رابع:

□ تقعيدات علمية :

كلمةُ التابعي الجليل محمد بن شهاب الزُّهري (المتوفى سنة ١٢٤هـ)

-رحمه الله-: (كانوا يَرَوْنَ الإسلامَ الكلمة، والإيمانَ العمل)؛ فهي أشهر من أن تخفى على أهل العلم وطلبته...

أما (الجهلة): فما لهم ولها!!

والإمام الزُّهريُّ -رحمه الله-: هو الذي قال فيه الخليفة عمر بن

عبدالعزیز: عليكم بابن شهاب -هذا-؛ فإنكم لا تلقون أحداً أعلمَ بالسنة الماضية منه .

وقال ابنُ عُيينة: كانوا يرون -يومَ ماتَ الزُّهري- أنه ليس أحداً أعلمَ بالسنة

منه^(٢).

بل قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «المجموع» (٧/٢٥٨-«الإيمان»)

مشيراً إلى ما سبق نقله عن الإمام أحمد:

«وأما ما ذكره أحمد في الإسلام؛ فاتبع فيه الزهري؛ حيث قال: فكانوا

(١) وأشار إلى ذلك -أيضاً- ابن رجب (الحنبلي) في «فتح الباري» (١/٢١).

وانظر -لشرح ما قد (يغمض) من كلامه-: «الفتح» (١/٢٤، و١٢٩-١٣٠) -أيضاً-

و«مجموع الفتاوى» (٧/٢٦٩ -مهم-، و٣٠٢، و٣٠٨-٣٠٩، و٦١٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/٣٣٦) للإمام الذهبي شمس الدين الذهبي -رحمه الله-.

ولا نعلم -مطلقاً- (أحداً) من أهل (العِلْمِ) اتهمه بالإرجاء، أو (التأثر) به!!

أما من أهل (الجهل): فممكن!

يَرَوْنَ الإسلامَ الكلمة، والإيمانَ العملَ».

وقال الإمام ابن رَجَب في «فتح الباري» (١/٩١):

«وَمَنْ قال: الإسلام: الشهادتان، والإيمان: العمل -كالزُّهري، وأحمد- في رواية-؛ وهي التي نصرها القاضي أبو يعلى-، جَعَلَ الدينَ هو الإيمانَ بعينه».

وأشار إليه في (١/١١٨) -منه- قائلًا:

«واختلف مَنْ فرَّق بين الإسلام والإيمان في حقيقة الفرق بينهما، فقالت طائفة: الإسلام كلمة الشهادتين، والإيمان العملُ.

وهذا مروِيٌّ عن الزهري، وابن أبي ذئب، وهو روايةٌ عن أحمد، وهي المذهبُ عند القاضي أبي يعلى، وغيره من أصحابه».

وفي «مجموع الفتاوى» (٧/٣٧٢ و ٤١٥) بيانُ الفَرْقِ (الدَّقِيق) -العلمي- بين هذا القول السلفي القوي^(١)، وبين قول المرجئة الخلفي الغوي؛ فانظره.

قلتُ: وقد أخرج كلمة الإمام الزهري -هذه-:

أبو داود (٤٦٨٦)، والْحُمَيْدِيُّ (٦٩)، وعبد بن حُميد (١٤٠)، وابن حبان (١٦٣)، وابن نصر في «الصلاة» (٥٦٠)، وابن منده في «الإيمان» (١٦١)، واللاكثاني في «الاعتقاد» (١٤٩٥) -وغيرهم- بالسند الصحيح-.

فماذا هو قائل هذا الغويُّ المائل؟!

وهذا (امتحانٌ) شديد، لا جوابَ عليه إلاَّ من قَبْلِ الموفِّق للقول السديد، دون الجاهل العنيد، ذي الحُمو المديد -الأكيد-...

(١) وَمِنْ باب كلمة الإمام الزُّهري -نفسها- وَصَفَ مَنْ ذَكَرَ مِنَ السَّلَفِ أَنَّ الخُروجَ مِنَ الإيمانِ إِلَى الإسلامِ: لا يُلْزَمُ مِنْهُ كُفْرٌ وَلَا رِدَّةٌ؛ كما في «مجموع الفتاوى» (٧/٢٤٠ و ٢٧٠ و ٣١٩ و ٣٦٦ و ٤٧٦)؛ فتأمل.

□ (جنس العمل) ، و (آحاده) :

- أما مسألة (جنس العمل)، و(آحاده) -التي يدندن حولها (الروبيضة) -كثيراً-؛ فهي ليست إلا من ابتداعات معشوقه (!) المعروف، وتقليد (الروبيضة) -له- المكشوف!!! لا يُعرَفُ ذلك (!) عن أحدٍ قبله !

ولقد سألت -بنفسي- أستاذنا الشيخ أبا مُحَمَّدٍ ربيع بن هادي المدخلي -نفع الله به- في منزله بمكة، يوم (٢٨ / رمضان / ١٤٢٢ هـ / هذا العام) عن ذلك؛ فأقرب بالموافقة على ما قلت -جزاه الله خيراً-.

١٣- فقد نقلت في «التعريف» (ص ٨٦) جواب فضيلة أستاذنا الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- (عمّن قال: تارك جنس العمل كافر، وتارك آحاد العمل ليس بكافر) ^(١)؟!

وثمّت جواب فضيلته -رحمه الله- مرة أخرى؛ وهو قوله:

«مَنْ قال هذه القاعدة؟! مَنْ قائلها؟!

هل قالها مُحَمَّدٌ رسول الله؟!

كلامٌ لا معنى له!

نقول: مَنْ كَفَّرَ اللهَ ورسوله؛ فهو كافر، وَمَنْ لم يُكَفِّرْهُ اللهَ ورسوله؛ فليس بكافر.

هذا هو الصواب.

أمّا (جنس العمل)، أو (نوع العمل)، أو (آحاد العمل): فهذا كله طنطنة لا فائدة منها .

(١) ومُبْتَدَعُهَا (الأوّل) -كما أشرت- صاحبُ «ظاهرة الإرجاء»! والمتولّي كِبَرُهَا مُقَلِّدُهُ

(الروبيضة) الجاهل ذو البلاء !!

ونحمّد الله أن يَسَّرَ لأوليائِ الأمور -في بلاد الحرمين- معرفةَ خطَرِ كتابِ «الظاهرة» -هذا-

والحَجَرِ عليه، ومنعَ تداوُلِهِ !!

هذا كلامُهُ -رحمه الله-.

وقد علّقتُ على هذا النصّ العزيز في «التعريف»^(١) (ص ٨٧) - قائلاً:-

«وهل (الجنس) إلّا فَرْدٌ (آحاد)؟!

وهل (شُعْب الإيمان) إلّا (آحادٌ) تراكبت وتراكت؛ حتّى وصلت إلى بضعٍ وستين -أو بضعٍ وسبعين^(٢)-؛ قولاً، واعتقاداً، وعملاً؟!..

.. وهذا (امتحانٌ) لأهل الجهل قاهر، لا يجيب عنه إلّا ذو العلم الناصر، أمّا (الرؤيضة) الغادر؛ فقولُهُ عاثر، وجهلُهُ متكاثِر، وسوقُهُ باثر ...

والفضيحةُ ستأتيه -إنْ ظَلَّ -ظاءً، أو ضاذاً- هكذا!!!- لا محالةً؛ سواءً في الدنيا أو في اليوم الآخر...

﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾...

رابعاً: ثمّ تكلم (الرؤيضة) (ص ٣٦ - ٤٠) حول (أقوال الشيخ -رحمه الله- المؤيدة لذلك)؛ أي: القول بأنّ (رُكْنِي الإيمان قولٌ، واعتقادٌ، دون العمل)!!

فابتدأ هذيانَه (!) زاعماً أنّه سيكتفي (!) بذكر أقواله المُدَوّنة في كُتُبِه، دون ما سُجِّلَ بصوته^(٣)!! فصدّر ذلك بالنقل عن رسالة «التوحيد أولاً يا دُعاة الإسلام» (!) نقلاً يُؤيّد به زَعْمَه السّابق، ودعواه المتقدّمة!!

(١) وقد أعرضُ مُسوِّدُ «رفع اللائمة..» عن هذه النُّقول -كلّها- بل الكتاب -جميعه-؛ وهي قاصمةٌ له، قاضيةٌ على شينِياتِه!!

بل هو -هذه الله- لم يُشِرْ إلى «التعريف» إلّا مرّةً واحدةً!! ولصرفِ الأنظارِ عنه، وإبعادِ قُرَّائِه منه!

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥١٧).

(٣) ولماذا؟! فقد يكونُ الكلامُ في مجالسِه -بصوتِه- أحياناً- أوضحَ ممّا هو مكتوبٌ؛ وبخاصّةٍ أنّ (إثارة) هذه المسائل جاءت منذ مدّة قريّة.. فلم (يكتب) شيخُنَا -رحمه الله- فيها كثيراً، وإنّما كان (كلامه) -المسجّل- هو الأكثر -نسبياً-.

وعلى كلامه هذا ردود :

- الأول: هل شيخنا -رحمه الله- يقول -لفظاً- (منطوقاً):- (.. دون

العمل)؟! أم أن هذا الاستثناء ناتج من فهمك و(مفهومك)؟!

وهذا -وحده- كافٍ لكشفك!!

فأين (المنطوق) من (المفهوم)؟!

بل أين (الصدق) من (الكذب)؟!

- الثاني: أن رسالة «التوحيد أولاً..» -في الأساس- هي شريط صوتي؛

فرغته «المجلة السلفية»، -جزى الله القائم عليها خيراً-، ونشرته في بعض أعدادها، ثم طبعته بعض دور النشر على شكل رسالة!!

فهذا من علامات جهل هذا الجهول -المتكاثر!-...

- الثالث: أنه بتر -أيضاً- من النص ما يوضحه!

فهذا النص -هنا- هو نفسه ذاك؛ الذي (حذفه) (البتر) -سابقاً-، وقد

بيئت ذلك، وكشفته (ص ١٢٦).

ومع ذلك فقد بتر (!) منه -أيضاً!- ما يبيته أكثر؛ وهو قوله -رحمه الله- مُتَمَّماً:-

«... ولكنه سَلِمَ من الشُّرك الأكبر، وقام بما يقتضيه ويستلزمه شرطُ

الإيمان من الأعمال القلبية والظاهرية -حسب اجتهاد بعض أهل العلم-، وفيه

تفصيلٌ ليس هذا محلُّ بسطه-؛ وهو تحت المشيئة، وقد يدخل النار جزاء ما

ارتكب -أو فعل- من المعاصي، أو أَحَلَّ ببعض الواجبات...».

فهو -عامله الله بعدله- يَبْرِه النص كاملاً -هناك!-، وبَبْرِه جزءاً منه

-هنا!- إنما يُريد تمرير (!) طَعْنه بشيخنا أنه مُرجى!! وأنه موافقٌ لأبي

عَدْبَة (!)، والبيجوري في عقيدتهما الضالة!!

وكلُّ هذا عنه بعيد، بل جِدُّ بعيد..

وقد تقدّمت دلائل ذلك مُتَكَاثِرَةٌ؛ فلا أُعيد!

والمقصود -حَسْبُ- كَشْفُهُ - فَوْقَ ما هو مَكشوف-!!

... وبالهوى معروف!

وَزِدْ على ما مضى:

رابعاً: وهو نقله (ص ٣٠ - ٣١) عن كتاب «الفتاوى العقديّة» لشيخنا،

وهو- أيضاً- تَسْجِيلُ صوتي مُفَرَّغٌ!!

فماذا نقول لهذا -وفي هذا- المُتَنَاقِضِ الجهول؟!

□ «تشابهت قلوبهم» :

خامساً: ثمّ عزا في حاشيته (ص ٣٦) لكتاب «كشف الشبهات: عقيدة

السلفيّين في ميزان أهل السنة والجماعة» -لمحمّد بوالنيت [المراكشي]- فيما

يتعلّق بـ (كلام) شيخنا المفرّغ مِنَ الأشرطة!!

فأقول: أَحَلَّتْنا على غير مَلِيءٍ -جاهلٍ قميءٍ-!! وليس هذا بغريب؛ فَإِنَّ

حَالِ هَٰذِينَ (!) كما قيل: إِنَّ الطُّيُورَ على أَشْكَالِهَا تَقْعُ! يا أَيُّهَا اللُّكْعُ!!!

فهذا الكتاب «عقيدة السلفيّين..» -مُسَوِّدُهُ خارجيٌّ أَحْمَقُ، وجاهلٌ أَرْعَنُ؛

وصل به سَفَهُهُ إلى حَدٍّ أَكْبَرَ من الحدِّ الذي وصل إليه (الروبيضة)

-بدرجات-!! و (لعله) يُدْرِكُهُ! أو يُلْحَقُ بِهِ!!!

فهو يصف مشايخنا الثلاثة -ابن باز، والألباني، وابن عثيمين- بـ

(الثالوث)!! -كما في «عقيدته» (ص ٧)!

كَبُرَتْ كلمةٌ خَرَجَتْ من فيه... هذا الضَّالُّ السَّفِيه !!

بل هو يصف بعض كلام فضيلة الشيخ -المُقدِّم لـ (الروبيضة) بـ

«العلمانية المُقنَّعة»!!- كما في (ص ٨ و ١٠ و ١٥) -من «عقيدته»!!-

بل يُلْحَقُ بالإرجاء -فضلاً عَنْ تَنْقِصَاتِهِ الأُخْرَى للسَّلَفِيَّينَ!- (صفحة ٢١-٢٢) -من «عقيدته»!- الشيخ بكر أبو زيد -سدَّه الله وعافاه-، مع كونه أحد (الموقَّعين) على فتوى اللّجنة الدّائمة في ردِّ كتابي «التَّحذِير»^(١)!! -التي (تبجَّح) بها (الرَّوَيْضَةُ) في مواضع من تسويده!!-

فماذا هو قائل هذا الجهول المائل؟!

أم أَنَّهُ -عفواً! بل إِنَّهُ- لا يقرأ!!؟

كذا (القوم) -أجمعون- لا يقرؤون ولا يُطالعون، وعلى (أغمار) النَّاسِ بجهلهم يموّهون ويتسلطون!

وقد تصدَّى لكشف ضلالات هذا الكتاب بعض إخواننا طلبة العلم الجزائريين -زاده الله توفيقاً- في كتاب كبير؛ مائع قويٍّ، عنوانه:

«رجوم المعتدين على العقيدة السلفية، ودعاتها السلفيين».

ثمَّ لَخَّصَهُ مؤلِّفه -وفقه المولى- في مُجَلِّيد لطيف، بعنوان:

«مِنَّة الرَّحْمَنِ عَلَى مَنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ بَعْضُ مَسَائِلِ الإِيمَان».

وهما تحت الطَّبع -بتوفيق المولى -عزَّ وجلَّ-

ولقد وَصَفَ صاحِبُ «رجوم المعتدين..» (ص ١٤٩ - ١٥١) (الرَّوَيْضَةُ

التَّافَةِ) -هذا- بـ «الغبيِّ المتسلِّف، والغبيِّ المُتَسَنَّئِ؛ الَّذِي جُبْنَ عَنْ رَمِي هَؤُلَاءِ العُلَمَاءِ الثلاثة [ابن باز، والألباني، وابن عثيمين] بالإرجاء في تسويد له سَمَاه

(١) انظر لها: مقدِّمة كتابي «التعريف والتنبيه..» (ص ٨ - الطَّبعة الثَّانِيَّة)، ورسالتي

«الأجوبة المتلائمة على فتوى اللّجنة الدّائمة».

وقارن بما سبق (ص ١٠١)، وما سيأتي (ص ٢٥٥).

«تحذير الأمة من تعليقات الحلبي على أقوال الأئمة»^(١)...

ثم قال: «ويُفهم من عنوانه هذا أنه يرى أن هؤلاء الثلاثة هم على الجادة في مسألة الإيمان، لكن الحلبي (!) فسّر أقوالهم على غير ما يريدون بها! ثم إذا به ينكص على عقبه، وكأن «إمدادات» إبليس جاءت، فأزالت جُبْنَه! فكشف ما في مكنون صدره، وعاد في حكمه على (الأئمة)؛ فصيرهم (أئمة) لفئة (أدعياء السلفية) في تسويده الثاني: «حقيقة الخلاف بين السلفية الشرعية وأدعيائها في مسائل الإيمان»!

وأيم الله! لا أستبعد أن توجد علاقة وثيقة^(٢) بين هذا الجاهل الآخر، وذاك (المراكشي) الماكر!!

وما خطر هذا ببالي إلا بعد أن رأيت عنوان كتاب (المراكشي) تغير من: «عقيدة السلفيين في ميزان أهل السنة والجماعة» - في الطبعة المغربية! - إلى: «عقيدة أدعياء السلفية في ميزان أهل السنة والجماعة» في - الطبعة الأردنية! -.

وكذلك غيّرت كلمة: «السلفيون» - في الكتاب كله - إلى كلمة: «أدعياء السلفية»!! فالمراكشي لا يرى (!) جواز تسمية «السلفي»، أو «السلفيون»!! - كما يظهر من تهجمه عليهم في الكتاب كله، وكما صرح هو بذلك (حاشية ص ١٠ من كتابه)! -؛ ولكنّ (القائمين على طبع الكتاب) في الأردن (!) حولوا الكتاب على النهج الذي نهجه صاحب كتاب «حقيقة الخلاف...»؛ بعدم رفض تسمية «السلفيون» - أساساً! - ولكن بجعل السلفيين هم: «أدعياء السلفية» فقط! ولسان حالهم يقول:

(١) ثم ضمّه - بعد - «حقيقته» - الأولى!

ويقصد بـ (الأئمة): الألباني، وابن باز، والعثيمين!

(٢) ولو بالفكر والمنهج!! «تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ»...

إِلْبَسَ لِكُلِّ حَالَةٍ لَبُوسَهَا إِمَّا نَعِيمَهَا وَإِمَّا بُؤْسَهَا

فَمَنْ وراءَ ذلك؟! وما وراءَ ذلك؟!

أَمَّا الَّذِي وراءَهُ فواضح؛ وذلك أَنَّ القومَ لَا يستطيعون الهجومَ على السلفين في الأردن - مباشرة -^(١) كما يستطيعونه في بلاد المغرب؛ فالَّذي يسعهم هناك هو «خلع الشرعية» عنهم - فقط -!!

اللَّهُمَّ لَا عِيشَ إِلَّا عِيشَ الْآخِرَةِ فارحمِ الأنصارَ والمهاجرةَ
والحمد لله؛ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ؛ فَمَنْ وافقَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ ﷺ فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَجْتَمَعَ أَهْلُ الْأَرْضِ - كُلُّهُمْ - عَلَى «خلع شرعيته»، فكيف لو جاء «الخلع» من زمرة مجاهيل جاهلين عميان؛ يقود بعضهم بعضاً؟!
ثُمَّ إِنَّ الشَّرْعِيَّةَ لَيْسَتْ بِيدِ الْعِبَادِ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ -؛ بَلْ مَنْ كَانَ مُتَّبِعاً لِلشَّرْعِ فَالشَّرْعِيَّةُ لَهُ؛ وَمَنْ لَا: فَلَا!

وختاماً؛ فَإِنِّي أَقُولُ: إِنَّ تَقَلُّبَ (المَرَآكِشِي) - بتغيير عنوان كتابه! - هو من (جنس) تَقَلُّبَ (الدكتور أبو رحيم) بتغيير حكمه على العلماء الثلاثة!! وإذا دَلَّ هذا على شيءٍ - كما يقال - فَإِنَّهُ يَدَلُّ عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ لَيْسُوا عَلَى ثِقَةٍ مِمَّا (يقولونه)، وَلَا مِمَّا (يفعلونه)؛ فَهُمْ فِي تَحَوُّلٍ دَائِمٍ، وَكَفَى بِذَلِكَ ضَلَالاً مُبِيناً.
قال عمر بن عبد العزيز:

«من جعل دينه غَرَضاً لِلْخُصُومَاتِ: أَكْثَرَ التَّحَوُّلِ»؛ رواه الدَّارِمِيُّ (رقم ٣١٠)، والآجِرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (١/٥٦)، وَاللَّاكِنَّاوِيُّ (١/١٤٤).

فَاللَّهُمَّ ثَبِّتْ قُلُوبَنَا عَلَى دِينِكَ؛ كِتَاباً وَسُنَّةً، وَعَلَى نَهْجِ سَلَفِ الْأُمَّةِ!

(١) أَمَّا (الآن) - وبعد وفاة شيخنا - رحمه الله - فيستطيعون!! بل يتجرؤون، ويتواقحون!! وما نحن بصددِهِ (!) دَلِيلٌ ظَاهِرٌ لِلْأَذَانِ وَالْعِيُونِ!
ونحنُ لهم - بتوفيق رَبَّنَا - مُسْتَعِدُّونَ، جَاهِزُونَ...

وكفى بتقلب القلوب خزيًا وعلامة على الضلال!! ا. هـ.

□ حول (تكفير تارك الصلاة) :

سادسًا: ثم تكلم (الرؤيضة) (ص ٣٧) -مُشَوِّشًا!- مُشَوِّشًا!!- ناقلًا عن شيخنا -رحمه الله- قوله:

«فإن الأعمال الصالحة -كُلَّهَا- شرطُ كمال عند أهل السُّنَّة؛ خلافًا للخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار، مع تصريح الخوارج بتكفيرهم.

فلو قال قائل: بأن الصلاة شرط لصحة الإيمان، وأنَّ تاركها مُخَلَّدٌ في النار: فقد التَّقَى مع الخوارج -في بعض قولهم هذا-، وأخطر من ذلك أنه خالف حديث الشفاعة هذا -كما تقدّم بيانه-...»

قلت: وهذا دليلٌ جديدٌ -من أدلّة مَضَّتْ!- وستأتي!! -على فداحة جهل هذا (الرؤيضة)!!

وكأنه (!) استهجن -لجهله، وسوء فهمه- أن يُوصَفَ القولُ بتكفير تارك الصلاة بـ (الالتقاء) ببعض قول الخوارج!! فلذلك أنكره (!) واستنكره^(١)!!
سابعًا: ثم رأيتُ له (صفحة ٦٧) قولاً يلتقي (!) فيه قول شيخنا الذي استنكره (!) وأنكره!!

وكلُّ ذلك من جهله، وبجهله، ولجهله!

وذلك قوله: (أما الخوارج؛ فمع قولهم (تكفير^(٢) تارك العمل مطلقًا) وخلوده في النار؛ فقد فارقوا أهل السُّنَّة والجماعة بتكفيرهم مرتكب الكبيرة...!!

(١) وكرّره (ص ٧٨) بالفاظٍ أخرى!!

وانظر ما تقدّم (ص ٥٠) مِنْ كلام الإمام ابن عبد البرِّ بمثل كلام شيخنا -تمامًا- ...

(٢) كذا (!).

أليس هذا القول -الأوّل- وأنت به قائل، وعنه مدافع!- (التقاء) مع قول الخوارج!؟

أحرامٌ على بلايلهِ الدَّوْحُ حَلَالٌ للطَّيْرِ من كُلِّ (جِنْس) لَكِنَّهُ الجَهِلُ المُرَّ -في عقلٍ غيرِ حُرٍّ-!

وبيان ذلك في هذا الإلزام العلمي من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله - في «كتاب الإيمان» (٧/٢٠٣ - «مجموع الفتاوى») و (ص ١٦١ - المكتب الإسلامي ط. ٢):

«وللجهمية هنا سؤال ذكره أبو الحسن في كتاب «الموجز»، وهو أن القرآن نفى الإيمان عن غير هؤلاء، كقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، ولم يقل: إِنَّ هَذِهِ الْأَعْمَالُ مِنَ الْإِيمَانِ! قالوا: فنحن نقول: من لم يعمل هذه الأعمال لم يكن مؤمناً؛ لأنَّ انتفاءها دليل على انتفاء العلم من قلبه!!

والجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أنكم سلّمتم أنّ هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب، فإذا انتفت لم يبق في القلب إيمان، وهذا هو المطلوب، وبعد هذا فكونها لازمة أو جزءاً: نزاع لفظي.

الثاني: أنّ نصوصاً صرّحت بأنّها جزء؛ كقوله: «الإيمان بضع وستون -أو بضع وسبعون- شعبة...».

الثالث: أنكم إن قلتم بأنّ من انتفى عنه هذه الأمور فهو كافر خالٍ من كل إيمان، كان قولكم قول الخوارج، وأنتم في طرف، والخوارج في طرف، فكيف توافقونهم!؟

ومن هذه الأمور: إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، والحج، والجهاد، والإجابة إلى حكم الله ورسوله، وغير ذلك مما لا تكفرون تاركه، وإن كفرتموه كان قولكم قول الخوارج».

أقول: فما (الفرق) بين كلام شيخنا، وكلام شيخ الإسلام^(١)؟! ومثله -في الجملة- قول شيخ الإسلام -أيضاً- في «مجموع الفتاوى» (٤٨/١٣):

«والأصل الذي منه نشأ النزاع: اعتقاد من اعتقد أن من كان مؤمناً لم يكن معه شيء من الكفر والنفاق! وظن بعضهم أن هذا إجماع -كما ذكر الأشعري أن هذا إجماع-؛ فهذا كان أصل الإرجاء، كما كان أصل القدر عجزهم عن الإيمان بالشرع والقدر -جميعاً-، فلما كان هذا أصلهم صاروا حزبين:

قالت الخوارج والمعتزلة: قد علمنا يقيناً أن (الأعمال من الإيمان)^(٢)؛ فمن تركها فقد ترك بعض الإيمان، وإذا زال بعضه زال جميعه؛ لأن الإيمان لا يتبعض، ولا يكون في العبد إيمان ونفاق، فيكون أصحاب الذنوب مخلصين في النار؛ إذ كان ليس معهم من الإيمان شيء! وقالت المرجئة -مقتصدتهم وغلاتهم كالجهمية-: «...» إلى آخر ما ذكر -رحمه الله-.

فأين وجه الانتقاد؟!

وفي كتابي «التعريف والتنبئة» (الأصل الأول) (ص ٢٩-٤٠) مزيد بيان؛ فليُنظر.

(١) قارن بما تقدم (ص ٥٠).

(٢) وهذه نصف «حقيقة» الحق في مسألتنا! فهل يجوز لأحمق جاهل أن يصف من يقول: (الأعمال من الإيمان) بموافقة الخوارج والمعتزلة؛ لمجرد قولهم بجزء مما يقوله أهل السنة -لا العكس!-، وانظر ما تقدم (ص ٥٠).

ثم ذكر (!) (الرّويضة) كلامَ الحافظ ابن حجر في «الفتح» حول «شرط الكمال»، ونقلني له، وإقرار شيخنا إياه.

وقد تقدّم مناقشةُ شيء من ذلك - فيما تقدّم - (ص ١٤٠)، وانظر له - أيضاً - «التعريف والتنبئة..» (ص ١١٢ - وما بعدها).

ومِمَّا أُنبّه عليه - هنا - : أَنَّ سَمَاحَةَ الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ ظَلَّ مُقَرَّراً لِكَلِمَةِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ - هذه - دُونَ نَقْدٍ - أو تعليقٍ - (نحوًا) مِنْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ... فتأمل .

□ حول (الاصطلاحات) :

ثامناً: وبه ينتقِضُ تمويهُ الأحمق (ص ٤١) - بتساؤله -:

«فأين نجد قولاً واحداً عن أئمة السلف أنّ الإيمان قولٌ، واعتقادٌ، والعمل شرط في كماله؟!»!!

فالجواب: قد قيل قديماً: لا مشاحة في (الاصطلاحات)...

وإذ قد أضحت (بعض) هذه (الاصطلاحات) عائناً (ذهنياً) يمنع الحق، ويحجب أهله عنه؛ فلا بُدَّ من (تحريرها، أو تكسيرها)^(١)..

ورحم الله أستاذنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين -القاتل- كما في «الأسئلة القطرية» - جواباً على سؤالٍ حول هذا المصطلح نفسه:-

«... وإني أنصح إخواني أن يتركوا هذه الأشياء، والبحث فيها، وأن يرجعوا إلى ما كان عليه الصحابة -رضوان الله عليهم-.

والسلف الصالح لم يكونوا يعرفون مثل هذه الأمور: المؤمن من جعله الله ورسوله مؤمناً، والكافر من جعله الله ورسوله كافراً»...

وهذا جد واضح -بحمد الله-.

(١) انظر مقال: (تحرير المصطلحات أو تكسيرها) في مجلّتنا «الأصالة» (رقم: ٢٩ ص ٥).

وَنَصِيحَتُهُ -رحمه الله- مَقْبُولَةٌ، وعلى الرَّأْسِ والعَيْنِ؛ لِكَوْنِهَا حَقًّا، وَمِنْ
عَالَمِ حَقٍّ، وَلَا تَهْدِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- إِلَّا إِلَى الْحَقِّ؛ وبِخَاصَّةٍ بَعْدَ مَعَايِنَتِنَا
لأَهْوَاءِ (بعض) الْخَلْقِ، وَمَعَانَاتِنَا مِنْ مُخَالَفِي الْحَقِّ ...

تَاسِعًا: ثُمَّ حَشَى (!) (الرَّوَيْضَةُ) (ص ٣٨-٣٩) مَلْخَصًا (!) مَا ذَكَرْتُهُ
فِي «التَّعْرِيفِ وَالتَّنْبِئَةِ» (ص ٢٩-٤٠) مِنْ تَوَافُقِ كَلَامٍ عَدِيدٍ مِنْ أُمَّةِ السَّلَفِ
وَالسَّلَفِيَّةِ -كَابْنِ قَتِيبَةَ، وَابْنِ مَنَدَةَ، وَابْنِ عَبْدِ الْهَادِي، وَابْنِ عَثِيمِينَ- لِكَلَامِ
لشَيْخِنَا -رحمه الله-...

وَلَكِنَّهُ -لِجَهْلِهِ!- مَوَّةٌ وَلَبَسَ، دُونَ أَنْ يُجِيبَ عَنْ أَيِّ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ !!
وإنَّمَا اكْتَفَى -لِلْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ!- بِتَكَرُّرِ الْعَزْوِ لِكَلَامِ شَيْخِنَا -رحمه الله- فِي
رِسَالَةِ «التَّوْحِيدِ أَوَّلًا...» -مَعَ الْبَثْرِ نَفْسِهِ!- وَقَدْ كَشَفْتُهُ قَبْلًا!!

وَقَدْ زَادَ عَلَى الْبَثْرِ -هَنَا- التَّحْرِيفُ!!

فَشِخْنَا يَقُولُ -ضَمَّنَ كَلَامِهِ-: «وَلَكِنْ سَلِمَ مِنَ الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ...»!

فِيحَرْفُهَا (الرَّوَيْضَةُ) إِلَى: «الشَّرْكِ الْأَصْغَرِ...»!!

وَلَا أَدْرِي لِمَاذَا!!!

وَقَدْ أَدْرِي! فَالرَّجُلُ لَا يَعْرِفُ مَا يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِهِ!!

فَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ؛ فَلِجَهْلِهِ!

وَإِنْ تَعَمَّدْ؛ فَلِخِيَانَتِهِ!!

وَكِلَاهُمَا فِيهِ !!!

عَاشِرًا: ثُمَّ قَالَ (الرَّوَيْضَةُ) (ص ٤٠):

«لَمْ أَجِدْ أَقْرَبَ لِفَهْمِ الشَّيْخِ -رحمه الله- لِلْعَمَلِ فِي مَسْمَى [الإيمان]^(١)، وَأَنَّهُ

(١) سَاقِطَةٌ مِنْ هَذَا السَّاقِطِ!

شرط في كماله - غير فهم الحافظ ابن حجر - رحمه الله - من قول أبي عذبة الحسن ابن عبد المحسن، حيث قال: «اعلم أن العمل ليس من أركان الإيمان...!!»

... إلى آخر ما هذى به - وافترى! - هذا (الروبيضة) التافه!

فشيخنا - رحمه الله - يرد - بالنص الصريح، الواضح، الذي لا يحتمل لبساً - على كلام للكوثري المُرَجِي الماتريدي، الذي يريد (أن يصوّر للقارئ أن الخلاف بين السلف والحنفية في الإيمان لفظي)؛ قائلاً - رحمه الله -: (يشير بذلك إلى أن الأعمال ليست ركناً أصلياً، ثم يتناسى أنهم يقولون بأنه يزيد وينقص...) ...

فما هو الكلام الأوضح من هذا - تنصيصاً على أن (العمل ركن أصلي

في الإيمان) - !!؟

وقد نقلتُ هذا النص عنه - رحمه الله - مطوّلاً - في «التعريف والتنبئة...» (ص ١٢٧)، ثم علّقتُ قائلاً:

«ماذا نقول فيمن يتّهمنا وشيخنا - إلى الآن! - بأننا لا نجعل العمل من

الإيمان؟! أو أننا ننفيه منه؟!

فإلى الله المشتكى!!».

فاذ (لم يجد) (الروبيضة) العلم الصحيح؛ فقد وجده غيره...

وإذ قد قلب - هو - ظَهَرَ المَجَنُّ على أهل الحق - بغير الحق -؛ فسيرده

على أعقابِهِ خاسئاً أهل الحق - أنفسهم - بتوفيق ربهم الحق لهم - بالحق -.

... وهم فاعِلون؛ وبهذا - والحمد لله - قائمون، وبالحق - إن شاء الله -

منصرون ...

□ نص عزيز :

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية القائل في «مجموع الفتاوى»

(٣٠٢/٧):

«وقد اتفق المسلمون على أنه من لم يأت بالشهادتين فهو كافر، وأمّا الأعمال الأربعة^(١): فاختلفوا في تكفير تاركها...».

ثم قال -رحمه الله- معدداً الروايات عن أهل العلم في ذلك :-
«.. وخامسة: لا يكفر بترك شيءٍ منهن»^(٢).

ثم قال:

«وهذه أقوالٌ معروفةٌ للسلف».

فماذا يقول هذا (الجهول)؟!

أم (سلف)، و (إرجاء)؟

﴿ما لكم كيف تحكمون﴾!!

حادي عشر: ثم رجّع (الروبيضة) (ص ٤٣) إلى تكرار القول في مسألة (ركنية العمل) و(جنسه) و(آحاده)!!

والأول منهما: نصّ (كلام) شيخنا -بحروفه- وقد تقدّم قريباً -.

والثاني -جنساً، وآحاداً-: (كلام لا معنى له، وطنطنة لا فائدة منها) -كما هو نصّ الشيخ ابن عثيمين -رحمهما الله- فيه... ولا أطيل.

□ من (صور) التناقض في مصطلح (الشرط) :

ثاني عشر: ثم هذى (الروبيضة) (ص ٤٣-٤٤) بكلام ممجوج لا طعم له ولا لون! -لكن: له رائحة!!- منه قوله -مشيراً إلى شيخنا:-

(١) ولم يُشر -رحمه الله- إلى ما دونها؛ لاختلافهم -من باب أولى- فيها! فأين (جنس العمل)؟!

(٢) وهذا أوضح ممّا قبله؛ فتأمل... وهو جواب قاصم على (بعض) تمويه وتلبيس مسود

«رفع اللاتمة...»!

وانظر (ص ١٤٣ -وهو مهم-) وقارن بما بعد هذا -مباشرة-...

«إن القول بالشرطية؛ لازمه أن يكون العمل خارجاً عن الماهية»!

ثم ناقضه بنفسه قائلاً:

«لكن الشيخ -رحمه الله- لم يلتزمه، بل قال بدخوله (حقيقة) دخول

شرط كمال»!

ثم تناقض -ثالثاً- بقوله: «وهذا مخالف لتعريف الشرط»!

وهي -كلها- إلزامات^(١) (!) فاسدة، مبنية على تناقضات -ذهنية-

كبرى؛ لم تحمل (!) إلا الجهل، ولم (تلد) إلا الجهل!!

وكأن كلمة (الشرط) قرآن كريم -لا تحتمل إلا معنى واحداً-! عجباً!! بل

القرآن الكريم -نفسه- ﴿منه آيات مُحكمات... وأخرُ متشابهات﴾...

ولكن؛ صدق الله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ

ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ...﴾

وهكذا هؤلاء! (مُصدِّرون) (!) و(حُلَفَاء)!! -محنة-

فلماذا لا يُحمل (الشرط) هنا -لزوماً- على معنى مُغاير للمعنى الاصطلاحيّ

-القائم في الذهن!- المُقتضي الخروج من ماهية الشيء؟! بدلالة التوضيح التام

للمراد -ومن جميع النواحي-؛ الماحي لذلك المعنى الاصطلاحي!!

كاستعمال عُلمائنا مصطلح (الركن) -الداخل في الماهية- مع بطلان

العمل بتركه؛ فهم -أي: العلماء- يستعملونه في وصف الزكاة، والحج،

والصيام.. ثم لا يكفرون بتركه!!

وهذا بَيِّنٌ لا يخفى على أهل العلم وطلبته..

(١) انظر فائدة نفيسة لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في (اللازم)، و (الإلزام)؛ في

«مجموع الفتاوى» (٢٩ / ٤١ - ٤٢)، و (١٦ / ٤٦١)، و (٢٠ / ٢١٧) -وهو مهم-

وقد تقدّمت الإشارةُ إليه (ص ١٣٩)، وستأتي إشارةٌ أخرى (ص ١٩٢)؛ فانظره.
وأَمَّا (الْجَهْلَةُ)؛ فواللّهِ؛ لو أنّهم قضوا أوقاتهم بالبطالة (!): لكانَ أهونَ من
أن يكونوا سبباً في شغل الناس بهم - على هذه الحالة -!!

نعم؛ لقد شغلونا - واللّهِ - برخيص جهلهم - ولا أقول: علمهم!! -!
ثم؛ ماذا يقول هذا الجاهلُ فيما نسبته إلى السلف بجعلهم العملَ أنّه (ركن
في مسمّى الإيمان، أو شرط صحّة)؟! - كما جدّوله (ص ٥١)!! - جمعاً بين
النقيضين! -؛ فهل نقولُ له:

«فأين نجد قولاً واحداً عن أئمة السلف أن الإيمان قول واعتقاد وعمل،
والعمل... شرط في [صحته]؟!؟» - كما تساءل - هو! - (ص ٤١)!! -.

ثم هل (الشرط) الكمالي (!) - هنا - غير (شرط) الصحّة - هناك؟! - حتى
يُردّ هناك، ويُقبل هنا!!؟

أو العكس! و (الشرطُ) هو (الشرطُ) - بغضّ النّظر عمّا أُضيفَ إليه!!!؟
وهل هو - في الوقت نفسه - (شرط صحّة) و(ركنٌ) - معاً؟! -
«فإن كان ركناً؛ فلا يمكن أن يكون شرطاً لذات الشيء الذي هو ركن فيه»!
كما قاله - متناقضاً - وبجهلٍ! - (الروبيضة) - نفسه - (ص ٤٤)!! مناقضاً
نفسه!! ... ولكنّه جاهلٌ، بهّات..

فانظروا - رحمكم الله منه - كم له من تناقضات، وجهالات، وتفاهات!!
... مضحكات! مُبْكيات!!

إلى الله من جهله المُشْتَكى وَضِحْكَتُهُ بَعْدُ مُحْضُ الْبُكَاءِ
فَكَمْ لـ (رُحِيمٍ) مِنْ مُضْحِكَاتٍ وَلَكِنَّهُ ضَحِكٌ كَالْبُكَاءِ
ثالثَ عَشَرَ: بما سبق - كلّهُ - نعرفُ جهلٌ، وفسادٌ - بل ضلالٌ! - هذا

(الرَّوَيْضَةُ) الْعُقُوقُ، وَالْجَاهِلُ الْحَنْدَقُوقُ^(١)؛ حِينَ قَالَ (ص ٤٣) مَقْرَرًا (!) بَعْضَ حَقَائِقِهِ (!)، مُضِيْعًا لِلْحَقُوقِ:

«إِنَّ لِلشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مِنْهَجًا مُسْتَقْلَلًا فِي فَهْمِ الْعَمَلِ فِي مَسْمَى الْإِيمَانِ، مُغَايِرًا لِفَهْمِ السَّلَفِ...»!!
وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ (ص ٤٥):

«لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَطَّنَ (!) إِلَى أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَإِنَّ مَبْنَى الْقَوْلِ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ عِنْدَ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَخْتَلِفُ عَنْ مَبْنَى الْقَوْلِ ذَاتَهُ عِنْدَ السَّلَفِ...»!!
وَهُوَ -بِهَذَا - كُلَّهُ- جَاهِلٌ، جَاهِلٌ...

وَالدَّلَائِلُ عَلَى صَحَّةِ كَلَامِ شَيْخِنَا فِي الْمَسْأَلَةِ -وَصَوَابِ حُكْمِنَا عَلَيْهِ!- مَضَتْ مُتَكَثِرَةً، وَسَيَأْتِي غَيْرُهَا -بِمَنَّةِ اللَّهِ-.

رَابِعٌ عَشَرَ: ثُمَّ تَكَلَّمَ (الرَّوَيْضَةُ) (ص ٤٧) -بِسَفِّهِ!- تَحْتَ عُنْوَانٍ: (مِنْ أَيْنَ أَتَى الشَّيْخُ؟) (!) -نَاقِلًا كَلَامَ الْحَافِظِ ابْنِ رَجَبِ الْحَنْبَلِيِّ، وَكَلَامَ الْإِمَامِ أَبِي عُبَيْدٍ- بِمَا يُوَافِقُ كَلَامَ شَيْخِنَا -رَحِمَهُ اللَّهُ-^(٢)!!

وَلَمْ يُجِبْ عَنِ النَّصِّينِ الْمَذْكُورَيْنِ بِأَذْنَى شَيْءٍ!! بَلْ أَعْرَضَ -لِجَهْلِهِ!- كَعَادَتِهِ!- وَنَأَى بِجَانِبِهِ!! ثُمَّ قَالَ -مُمَوِّهًا!-:

«وَالْأَظْهَرُ -عِنْدِي- تَأَثُّرُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- بِفَهْمِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرَ...»^(٣)!!

(١) انظر «القاموس» (ح. ن. ق.)!

(٢) وَلَيْسَ النِّقْلَانِ مِنْ كَيْسِهِ أَوْ جُهْدِهِ!! بَلْ هُوَ نَاقِلٌ لِهَمَا عَنْ بَعْضِ الْمُصَنِّفَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ!! فَالزَّجْلُ مُفْلِسٌ!

(٣) وَقَدْ ذَكَرَ ثَلَاثَةَ أَسْبَابٍ لَتَرْجِيحِهِ (!!) -هَذَا-، مِنْهَا (ص ٤٩): «مَكَانَةُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عِنْدَ الشَّيْخِ فِي قَوَاعِدِهِ وَأَصُولِهِ الْحَدِيثِيَّةِ»!!

نَعَمْ؛ يَا جَاهِلٌ!! وَلَيْسَتْ الْعَقَائِدِيَّةُ، وَلَا الْمُنْهَجِيَّةُ؛ فَهَذَا إِلَى أَبِي عُبَيْدٍ وَابْنِ رَجَبٍ: أَقْرَبُ..
... وَلَكِنَّ (الرَّجُلَ) مُخَلِّطٌ وَمُخَبِّطٌ! فَلَا يُسْتَفْرَبُ!

قلتُ: وكلامُهُ -كُلَّهُ- جهالاتٌ بعضُها فوق بعضٍ!!

فشيخنا -رحمه الله- إنما يُؤصّل ويُفصّل -كما هو معلومٌ عنه- وفوق الأدلّة والبراهين، والحجج والآثار؛ ثم يستدلّ بما يوافق حقّه من كلام أهل العلم -رحمهم الله-؛ فهو -تغمّده الله برحمته- على قاعدة: (استدلّ ثم اعتقّد)، وليس العكس!! كما هو حال أمثالكم! وأمثال حالككم!!

ثم رأيته -بعد- (ص ٦٠)!!! يُوردُ الجواب -متأخراً!- عن سؤاله: (من أين أتى الشيخ)؛ وسيأتي بيانُ فسادِه! فانتظره^(١)!!

□ ضابطُ (جنس العمل)، وحدّه :

خامس عشر: ثم رجع (!) (الروبيضة) (ص ٤٩) إلى تكرار مسألة (جنس العمل)، و(آحادِه)!!!

وقد سبق نقضُه بكلام الشيخ ابن عُثيمين -المتين-؛ فليرجع إليه مُبتغي بَرْد اليقين..

وأقول -ها هنا- كلمةً -في هذه (القضية) -مفصلةً- (لعلّ) هذا (الروبيضة) يدرك (!) بها شيئاً من الحقّ -وإن كنتُ (أراه) عنه بعيداً-:

أ - (العمل) من الإيمان.

ب - و(جنسُ) الشيء هو (حدّه الأدنى) -الدالُّ عليه، المُتَحَقِّقُ به-.

ج - فما هو (الحدّ الأدنى) الذي به يتحقّق (جنس العمل)؟!

- هل هو (الصلاة) -فقط-؟!

- أم هو أيُّ ركنٍ من (الأركان الأربعة) -بعد الشهادتين-؟!

- أم هو أوسع من ذلك؛ ليشمل فرضاً -ما- من (الفرائض) الأخرى

(١) انظر (ص ١٧٢) -فيما يأتي-.

-جميعاً- زيادةً على الأركان الأربعة، أو مُغايراً لها!- لِيَتَحَقَّقَ بِفِعْلٍ (وَاحِدٍ) منها (الحدُّ الأدنى) لـ (جنس العمل)؟!!

- أمْ أَنَّ (العملَ) أَوْسَعُ وَأَوْسَعُ؟! لِيَشْمَلَ (عملاً) واحداً من (المستحبات) الشرعية المتكاثرة-التي هي زائدةٌ عن (الأركان) و(الفرائض) - أو مُغايرةً لها-؛ لِيَتَحَقَّقَ بـ (عمل) واحدٍ منها (الحدُّ الأدنى) لـ (جنس العمل)؟!!

د- وهل (جنس العمل) المراد -على أيٍّ من الوجوه المُتقدِّمة!-: كُلُّهُ؟! أمْ جنسُه -أيضاً-؟! بَأَنَّ يُقال -مثلاً- فيمن صَلَّى رَكْعَةً أو رَكْعَتَيْنِ -فقط-، أو سَجَدَ سَجْدَةً أو سَجْدَتَيْنِ! -حَسْبُ-: أَنَّهُ قد أَتَى بـ (جنس العمل) مِنْ الصَّلَاةِ؟! وبالتالي: (جنس العمل) المُنجِي^(١)؟!!

هـ- وهل يُكْتَفَى بـ (عمل) واحدٍ؟! أمْ لا بُدَّ منها -جميعاً-؛ فيما يَحَقِّقُ معنى (الجنس) في كُلِّ (عملٍ) -عملٍ- منها؟!!

و - ثم؛ ما هُوَ (الْبُرْهَانُ = الشَّرْعِيُّ) -مِنَ الْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ- على كُلِّ ذَلِكَ -بِالتَّفْصِيلِ، والدَّلِيلِ- جَمْعاً، أو تَفْريْقاً-؟!!

... وأخيراً؛ فَإِنَّهُ (يَلْزَمُ) الْمُكْفَرُ بِتَرْكِ (جِنْسِ الْعَمَلِ) أَنْ لَا يُكْفَرَ (تَارَكَ الصَّلَاةَ)؛ وَإِلَّا: تَنَاقُضٌ^(٢)!!

فتأمل... ولا تتعجل!

... وقد قال (الروبيضة) (ص ٤٩):

«أما آحاد [العمل] وأفراده؛ فقد فصل السلف القول فيه:

فمنها ما هو شرطٌ في صحّة الإيمان، ومنها ما هو شرطٌ في كماله،

(١) وانظر -بدقة- كلام شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٧/٥٢٦ - ٥٢٧ و ٥٨٣)، وتأمل.

(٢) وانظر نصّ (المباحثة) الآتي ذكرهما -بعد صفحتين- في تبين وجه معنى هذا.

والفَيْصَل في ذلك نصوصُ الكتاب والسَّنة^(١)، وفهم السلف أنفُسَهم! فأقول:

هذا رجْعٌ منه (!) إلى التَّنَاقُضِ في ذِكْرِهِ (الشَّرْطَ) - ومعناه معروفٌ عند الأصوليين -، مع إنكاره (!) على شَيْخِنَا استعمالَهُ له على وجه آخر! فإذا به -هنا- وهناك -أيضاً!- يستعملُهُ هو!!

□ التَّكْفِير (بالنصِّ الشرعي)، وإلا :

وإذ قد رجَعْنَا -معاً!- إلى تَحْكِيمِ النُّصوصِ، وفهم السلفِ -وأنَّها الفَيْصَلُ - لمعرفة (الشَّرْطِ) المُعْتَبَر -في رُكْنِ الإِيْمَانِ، أو كماله الواجبِ - ولا أقول: شرطه!- فأقول:

ما هو النَّصُّ (الصَّريح) من الكتاب والسَّنة -بفهم السلف- الذي يجعلُ -على التَّحْقِيقِ- غَيْرَ الصَّلَاةِ -مسألةً (علميةً) يُبْنَى عليها كُفْرٌ وإِيْمَانٌ^(٢) بين أئمة السلف -قديمًا-، وعُلمائنا -حديثًا-؟!

وهم -جميعاً- فيها -﴿لِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُهَا﴾...

أم يَغْيِرُ ترك (الصَّلَاةِ)^(٣) يُكْفِّرُونَ؟!

أم بترك أي فريضة -سوى الأركان الأربعة- يُكْفِّرُونَ؟

(١) نعم -واللَّهِ-؛ هي الفَيْصَل؛ فأين الدَّلِيلُ على هذه (الجنسية)، أو تلك (الاحادية)؟! -اجتماعًا وافتراقًا-!! وانظر الصَّفحة السابقة...

(٢) من حيثُ (التَّركُ)؛ لا مِنْ حيثُ (الفعلُ)؛ فلا تَغْتَرَّ بِتِلْكَ التَّلْبِيسَاتِ (العائمة = الهائمة) لذلك المُسَوِّدَ لـ «رفع اللائمة..!!» (وتفصيل) الردِّ في «التنبيهات المتوائمة..».

(٣) وقد أُلْحِجَ (!) (الزَّويضة) (ص ٥٤) إلى ذِكْرِ الصَّلَاةِ في سياق بيانه (!) لـ (جنس العمل)!! والقَوْدُ أَجْهَلُ!!! ولو (ثبت!) على قوله -هذا- لَرَجَعَتِ الْقَضِيَّةُ إلى مسألة (الصَّلَاةِ)، وهي خِلَافِيَّةٌ!! ولكن...

وهذه الْقَضِيَّةُ -الصَّلَاةُ- فيما أَيْقَنَتْهُ- هي (عُقْدَةُ الْمَسْأَلَةِ) عند الْمُخَالَفِينَ -أجمعين-؛ ولو خَرَجُوا (!) منها: لَمَّا وَقَعَ هذا الاختلافُ، بل ما كَانَ مِنْهُمْ عَشْرُهُ!!

أم بترك أيّ مُسْتَحَبٍّ -سوى الأركان والفرائض- يُكْفَرُونَ؟!

فإذ قد (عاد) الكلام إلى (الجنس)، و(الآحاد)؛ فأقول:

- أولاً: هي (كلام لا فائدة له، وطنطنة لا فائدة منها)!!!

- ثانياً: هي مُصْطَلَحَات (جامدة)؛ تحمل -ولا بُدَّ- معاني (متحركة)؛ ولا

يخرج أيّ من هذه المعاني عن الوجوه التي أوردتها سابقاً؛ فأَيُّ منها هو المعتبر

- تكفيراً، أو إيماناً -؟!

□ (المصطلحات) -مرّة أخرى- :

وقد قال صاحبُ الفضيلة، معالي الأخِ الصّديقِ الصّدوقِ الشّيخِ صالح بن

عبدالعزیز آل الشّیخ -نفع الله به-:

«مشكلة (المصطلحات) -التي نشأت عن الاجتهادات الفقهيّة- هي أنّها

ترتهنُ لإرادة مَنْ يَسْتَخْدِمُهَا! وبإمكانه أَنْ يُدْخَلَ فيها ما يشاء»^(١)...

- ثالثاً: ما اعترض به علينا - (الروبيضة) - في مصطلح (الشّروط)؛ نُعارضه

به في مصطلح (الجنس) سواءً بسواء... وليس أمامه -إن كان ذا عقلٍ! ولا

أقول: ذا علم!!- إلّا التسليم!

□ مُباحثة علميّة :

ولقد (تباحثُ) -قبل سنوات!- مع بعض طلبة العلم (الفضلاء) -في

الرّیاض - حول مسألة (جنس العمل) -هذه-، و: هل (تاركه) كافر!! أم لا ؟!

فكان ممّا قُلْتُهُ له:

= لو أنّ مُسْلِمًا (!) -ما- كان يُؤدّي الصّلاة؛ لكنّه تاركٌ لـ (أركان)

الزّكاة، والحجّ، والصّیام، ولبقّة (الفرائض) -الأخرى-، فضلاً عن (المُسْتَحَبَّات)

(١) صحيفة (العرب اليوم) -الأردنيّة- (٣/ رمضان / ١٤٢٢هـ) -نقلًا عن صحيفة

(عكاظ) -السعودية-.

.. وهو - في الوقت نفسه - مُتَلَبِّسٌ بالمعاصي - كبيرها وصغيرها - دون ما كان
شركاً وكُفْراً ؛ ما حُكِّمَهُ ؟!

- قال: مسلمٌ عاصٍ ...

= قلتُ: فإذا عَكَّسْنَا الصُّورَةَ (!)؛ بأنَّ كان هذا المسلمُ (!) قائماً بـ
(أركان) الحجِّ، والزَّكاة، والصَّيام .. و .. و .. لكنَّه تاركٌ لـ (ركن) الصَّلَاة!! فما
حُكِّمَهُ ؟!

- قال: كافِرٌ !

= قلتُ: فأين (الأعمال) الشرعيَّةُ (الكثيرةُ) الأخرى - (أركاناً)، و(فرائض)،
و (مُستحباتٍ) !! - التي حقَّقت مِن (الإيمان) - عند هذا - أكثره؛ لا مُجَرَّد
(جنسِه) ؟!

... فسكَّت !!

= فقلتُ - يومَها -: رحمَ الله (جنسَ العمل) ^(١) !!!
فَرَجَعَ القولُ إلى مَسْأَلَةِ (تركِ الصَّلَاة) - بصورةٍ أو بأخرى - كما هو الظَّنُّ
و(الأمل) !-.

وأقولُ - اليومَ -: ... (الجزءُ من «جنسِ العمل») ^(٢) !!!

وليس يكونُ في المسلمِ الحقُّ (سَعْدٌ) - باطمئنانٍ - إلَّا إذا كان (= حميد)

(١) قارن بما أشرتُ إليه - تعليقاً - قبل ثلاثِ صفحاتٍ - من إلزامِ المُكفِّر بـ (تركِ جنسِ
العمل) أن لا يكفِّر بـ (تركِ الصَّلَاة) !! وإلَّا تناقض !!
ولقد (بلغني): أنَّ (البعض) أرادَ الخُرُوجَ مِنْ هذا (المأزق)؛ فزعمَ أنَّ التَّكْفِيرَ يكونُ لـ (تاركِ
جنسِ العمل) - عموماً، و(تاركِ الصَّلَاة) - خصوصاً - مُجْتَمِعِينَ !! -
فزادَ الطَّيْنَ بِلَّةً؛ بكثرةِ لا بِقِلَّة !!

(٢) انظر صُورًا مهمَّةً من هذه (القاعدة) - الفقهيَّة - في كلامِ الإمامِ ابنِ القَيِّمِ في «إعلام
المُوقَّعِينَ» (٢١٤/١)، و (٢٢٥/٤) - وهو مُهمٌ -.

الفِعْلُ والقَوْلُ، شاكراً رَبَّهُ - على وجهِ الحقِّ - بالحقِّ -؛ فتأمل!

سادس عشر: ثمَّ ختمَ (الرَّويضة) البَحْثَ الثاني من مباحثه (!!!) (ص

٥١) بجدولةٍ رياضيةٍ (!) فاشلةٍ؛ تكشفُ مدىَ جهله وتناقضه!

وهي - في الوقتِ نفسه - تلخيصُ أحقِّ لمباحثه (!) الأولى بدون مزيد

علم، بل... بمزيد مزيدٍ جهل!

والنظر فيها كافٍ في كشفِ خوافيها!!! لأنها - جميعاً - قائمةٌ على فهمه

الأعوج، وتفكيره الأعرج - ليس إلا^(١)؛ ثم الخروج - من بين هذين! -

بنتيجة (!) قائمةٍ على الجهل والميّن!!

وانظر (جداولي) العَلَمِيَّةَ الدَّقِيقَةَ - والحمدُ لله -؛ التي أوردتها في مقدّمة

كتابي - هذا - (ص ٣٠ - ٣٦)؛ وقارن!

□ علاقة (العمل) بزيادة الإيمان ، ونقصه :

سابع عشر: ثمَّ تكلمَ (!) في المبحث الثاني من مباحثه (!) (ص ٥٣)

حول (ترك المأمور، وفعل المحذور عند الشيخ - رحمه الله -)!!

وابتداً كلامه (مُمَهِّداً) بكذبةٍ كُبرى، قائلاً:

«لم يفرّق الشيخ - رحمه الله - بين ترك العمل بالكلية، وبين ترك آحاده

الواجبة، أو المستحبة، بل الكل عنده سواء من حيث أثر ذلك على الإيمان»!!!

فأقول: ويلٌ لك - أيُّها المُفْتَرِي! - يومَ تُلْقَى الله...

ويلٌ لك - بين يدي الله - فيما تفتريه وتكذبه علي صفوة العلماء من

خيرة عباد الله:

فهل الشيخ يجعل (التارك للعمل) - كله - كتارك (ركن)، أو (أركان)، أو

(١) حتّى إنّه (أفرغها) من أدنى عزو، أو أقلّ بيان!! وليس هذا مُستغرباً من هذا (الإنسان) !

(وَاجِب)، أَوْ (وَاجِبَاتٍ)، فَضْلاً عَنْ (مُسْتَحَبٍّ)، أَوْ (مُسْتَحَبَّاتٍ)؟!!!

أَيْنَ دَرَجَاتُ الْإِيمَانِ - زِيَادَةً وَنَقْصًا - عِنْدَ السَّلَفِ - وَالشَّيْخُ مِنْ كِبَارِ (كِبَارِ) دُعَاةِ مَنْهَجِهِمْ؟!!

أَيْنَ إِيْمَانُ الصَّادِقِينَ مِنْ إِيْمَانِ الْفَاسِقِينَ؟!!

□ فَوَائِدُ حَدِيثِيَّةٍ :

أَيُّنَ هِيَ الْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ الَّتِي فِيهَا التَّنْصِيصُ عَلَى الْإِخْرَاجِ مِنَ النَّارِ لِمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ (حَبَّةٌ) إِيْمَانٍ، بَلْ (ذَرَّةٌ) إِيْمَانٍ^(١)؟!!

فَضْلاً عَمَّنْ فِي قَلْبِهِ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ - بِدَرَجَةٍ، أَوْ دَرَجَاتٍ -!! وَمِمَّا نَقَلْتُهُ فِي «التَّعْرِيفِ وَالتَّنْبِيْهِ» (ص ٤٩) عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ

(١) وَلَا أُرِيدُ - هُنَا - إِيرَادَ الْإِحَادِيثِ الْآخَرَى الَّتِي فِيهَا الْإِخْرَاجُ مِنَ النَّارِ لِمَنْ «لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطًّا»! فَإِنَّ لَهَا عِنْدِي مَقَامًا آخَرَ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ - مَعَ كَلَامِ دَقِيقِ أَمِينٍ؛ لِأَهْلِ الْعِلْمِ الْمُعْتَبَرِينَ. وَمِنْ أَعْجَبِ مَا (سَمِعْتُهُ) - أَوْ قَرَأْتُهُ! - (جَوَابًا) عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، قَوْلُ مَنْ قَالَ: «هِيَ مِنْ الْمُتَشَابِهَةِ»!!

فَأَقُولُ: مَنْ سَبَقَ بِهَذَا الْقَوْلِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؟! وهل هكذا يكون التَّوْقِيرُ، وَالتَّبْجِيلُ، وَالتَّعْظِيمُ لِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟! وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا - الْأَوَّلُ! - قَوْلُ مَنْ قَالَ: «إِنَّ هَذَا (الْمُخْرَجُ مِنَ النَّارِ) - وَلَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطًّا - لَمْ يَكُنْ مِنْهُ (عَدَمُ الْعَمَلِ) - هَذَا - إِلَّا لِعُذْرِ - مَا -»!!

فَأَقُولُ: عُذْرٌ وَنِيرَانٌ! كَيْفَ يَجْتَمِعَانِ؟!!

سُبْحَانَ رَبَّنَا الرَّحْمَنِ!

وَقَدْ عَلَّلَ - الْقَائِلُ نَفْسَهُ - فَهَمَهُ بَعْضُ الْمُرَوِّياتِ فِي ذَلِكَ - كَ - «حَدِيثِ الْبَطَاقَةِ» - بِقَوْلِهِ:

«لَمْ (يَتَيَسَّرْ) لَهُ عَمَلٌ عَمَلٍ صَالِحٍ»!!

فَأَقُولُ: يَا لِلَّهِ الْعَجَبُ!! (يَتَيَسَّرُ) لَهُ (أَنْ يَفْعَلَ مَا فَعَلَ) مِنْ تِسْعَةِ وَتِسْعِينَ سِجِلًّا - كُلِّهَا - سَيِّئَاتٍ!!

وَلَمْ (يَتَيَسَّرْ) لَهُ عَمَلٌ عَمَلٍ (وَاحِدٌ = فَرْدٌ) يُحَقِّقُ لَهُ (جَنَسَ عَمَلٍ) الْحَسَنَاتِ؟!! سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ!!

وَانْظُرْ مَا سَيَّأَتِي (ص ١٨٢ وَ ١٩١ وَ ٢٠٥).

-رحمه الله- قوله:

«إذا كان العبدُ يفعل بعض المأمورات، ويترك بعضها: كان معه من الإيمان بحسب ما فعله، والإيمان يزيد وينقص».

وأزيد -هنا- نقلاً آخر عنه -رحمه الله- قوله في «مجموع الفتاوى» (٨/١٠):

«مَن كان معه إيمان حقيقي: فلا بُدَّ أن يكونَ معه من هذه الأعمال بقدر إيمانه».

وأزيد -أيضاً- كلام شيخ الإسلام -رحمه الله- (٧/٢٠٤) ردّاً على المرجئة في (ظَنَّهُم أَنَّ الإيمان الذي في القلب يكون (تامّاً) بدون شيءٍ من الأعمال)!! إذ قال -رحمه الله-:

«والتَّحْقِيقُ أَنَّ إيمان القلب (التَّامَّ) يستلزمُ العمل الظَّاهر -بحسبه- لا محالة، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمانٌ (تأمُّ) بدون عمل ظاهراً»^(١).

وهذا مثالٌ -واضحٌ- من أمثلةٍ مُتَعَدِّدةٍ!- تدلُّ على عِظَمِ الهوى الهاوي بهذا الجاهل المُتَهاوي -بيقين-؛ لِيُحَرِّكُهُ ذَاتَ الشَّمالِ وذات اليمين، بدون وَرَعٍ ولا دين!!

ثامن عشر: ثمَّ (حاول) الرويضة (ص ٥٤) شرح كلامه (!) بما يُوافِقُ -شيئاً ما!- مُرادَ شيخنا؛ لكنّه ختمه بقوله:

«وموقفه هذا يُقابل موقفَ الماتريديَّةِ الذين يرون تمامَ إيمان من ترك العمل مطلقاً»!!

(١) وانظر -للمزيد- (٧/٥٨١-٥٨٢).

وفي رسالتي «التنبيهات المتوامة...» ردُّ على (بعض) مَا شوَّشَ وهوَّشَ (مسوِّد) «رفع اللائمة..» على هذا النصِّ!

فكان حال هذا الظالم - كما قيل - : جاءَ لِيَكْحُلَهَا؛ فَعَوَّرَهَا!!

وكلامه - هذا - في الظلم أشدّ وأنكى!

فهل كلمة (يُقابل) - في كلامه - تعني: (يُساوي)؟! أم هي بمعنى: (يُضاد)؟!

وهل (خَطَرَ) هذا المعنى - أو ذاك - على ذهن كاتبه؟!

وهل تُراه (سيخِطِر) - بعد - على ذهن قارئه؟!

فإن كان المعنى = (يُساوي): فالرجل - لجهله! - يقيس لونَ الهواء على طعم الماء!!

وإن كان المعنى = (يُضاد): فهذا - منه - نقضٌ لكلامه، وهتكٌ لتسويده؛ فأين موقف شيخنا من موقف الماتريديّة؟!

والقضية واضحةٌ جليّة...

وأحلاهما مُرّ، وخيرُهما شرّ!!

تاسع عشر: ثم تكلم (ص ٥٥-٦١) تحت عنوان: «ترك العمل مطلقاً عند الشيخ - رحمه الله - نقضٌ في الإيمان»، مُورداً حديثَ الشفاعةِ من رواية أبي سعيد الخُدريّ - الذي جعله شيخنا - رحمه الله - عُمدةً بحثه في رسالته الماتعةِ النافعةِ «حكم تارك الصلاة»...

ثم نقل عن الشيخ جانباً - طويلاً - من كلامه في رسالته المذكورة...

وقد علّق (!) (الروبيضة) (ص ٦٠) على روايةٍ أوردها شيخنا - رحمه الله - عن أنس - فيها قولُ أهل النارِ لِمَن أُدخل من أُمّةِ محمد ﷺ النارَ : «ما أغنى عنكم أنكم كنتم تعبدون الله - عزّ وجلّ - لا تُشركون به شيئاً؟»، قائلاً:

«وفي هذا دلالةٌ (!) على أن الذين يخرجون من النار بالقبضة من أهل

الصلاة، وليس كما فهم الشيخ (!) - رحمه الله-؛ إذ لا يُعقل (!) أنهم يعبدون الله وهم لا يُصلُّون، من هنا أُتي الشيخ^(١) - رحمه الله-؛ فانظر وتأمل!!

□ القناعة بفهم حديث (الشفاعة) :

فأقول: نظرتُ وتأملتُ؛ فرأيتُ:

أولاً: من ضمن ما ذكر شيخنا في حاشية «حكم تارك الصلاة» -ونقله (الروبيضة) (ص ٦٠)- العزو إلى كتابه «ظلال الجنة في تخريج السنة»؛ وفيه رواية عن أبي موسى؛ لفظها -في الموضع نفسه- من قول أهل النار: «فما أغنى عنكم إسلامكم؛ وقد صرتم معنا في النار؟»...

فذكر (الإسلام) -فقط-، وليس فيه ذكر (العبادة)، فضلاً عن (الصلاة) -مع كون المعنى واحداً عند التأمل - ...

وأنت قائل في حاشيتك (!) على «الحُجَّة» (١٤٦/٢) -للأصبهاني:-
«وحكم الإسلام الظاهر يثبت بالشهادتين»!

وهؤلاء قائلون لها؛ فما الفرق؟!

ثانياً: متى كانت الأسماء والأحكام -عند السلف، أو دُعاة منهجهم- مبنية على «يُعقل» أو «لا يُعقل» -يا من لا يُعقل-؟!

و «الدين لا يُدرك بالعقل» -كما قال قوامُ السُنَّةِ الأصبهاني في كتابه الحُجَّة : «الحُجَّة..»^(٢) (٥٠٢/٢) -...-

(١) هذا هو الجواب -المتأخر- على ذاك السؤال -المتقدم-!!

فانظر (ص ١٦٢) -مما مضى-.

(٢) وهو دكتوراة (الروبيضة)!!

وإن كان على كلامه -هذا- هنا- نوعُ تفصيل؛ يُنظرُ له كتابي «العقلايَّون: أفرارُ المُعتزلة العصريون» (ص ٣١ - ٤٣) -وهو مطبوع-.

فالبحت بحثُ أهلِ علمٍ ودليل، لا مجرد هزيمة ومحض أقاويل...
 ... ولكنك لست منهم! ولا تدري النّقل عنهم!! فيّاك وإياهم!!!
 ثالثاً: هل معنى (العبادة) -عندك! -محصورٌ بـ (الصلاة) -وإن كانت هي أعظمها وأهمّها- بعد الشّهادتَيْن^(١)؟!
 أم أنّها شاملةٌ للزكاة، والحجّ، والصيام، -مِنَ (الأركان)-؛ بله بَقِيَّةَ (الفرائض)؛ فضلاً عن (المستحبات) -كما تقدّم؟!
 وما أجملَ تعريفَ شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- لـ (العبادة) - في مفتاح رسالته «العبودية» (ص ٢٣- بتحقيقي) - قائلاً :-
 «العبادة: اسمٌ جامعٌ لكلِّ ما يحبه الله ويرضاه؛ من (الأقوال) و(الأعمال): الباطنة والظاهرة».

و(لا إله إلاّ الله) أعظم الأقوال في أجلّ العبادات، بل هي «أفضل الكلام، ورأس الإسلام»^(٢)، بل «لا شيء أفضل منها»^(٣)...
 فمن هنا -بل من هناك!- أتى هذا (الروبيعة) المجدوه^(٤) -فُضّ فوه-!!
 □ كلمتان جامعتان :

ومما يلتقي هذا التّأصيل العلميّ كلمتانِ حَسَنَتانِ رائقتانِ:
 -الأولى: للحافظ ابن رجب الحنبلي -رحمه الله- في كتابه «فتح الباري»
 (١/ ٢٠-٢١)؛ حيث قال - شارحاً حديث: «بُني الإسلام على خمس»:-

(١) انظر نكتة لطيفة -حول هذه النقطة- في مقدّمة رسالتي: «التنبيهات المتوامة...»
 (٢) «مجموع الفتاوى» (٦٢٣/٧).
 (٣) «مجموع الفتاوى» (٦٤٢/٧).
 وانظر ما سيأتي (ص ١٧٥).
 (٤) «القاموس» (ج. د. ه).

« وإذا كانت هذه دعائم البنيان وأركانه، فبقية خصال الإسلام كبقية البنيان، فإذا فُقد شيءٌ من بقية الخصال الداخلة في مسمى الإسلام الواجب؛ نقص البنيان ولم يسقط بفقده.

وأما هذه الخمس؛ فإذا زالت -كُلُّها- سقط البنيان، ولم يثبت بعد زوالها. وكذلك إن زال منها الركن الأعظم -وهو الشهادتان-، وزوالهما يكون بالإتيان بما يضادُّهما، ولا يجتمع معهما.

وأما زوال الأربع البواقي؛ فاختلف العلماء: هل يزول الاسم بزوالها^(١)، أو زوال واحدٍ منها؟ أم لا يزول بذلك؟

أم يفرّق بين الصلاة وغيرها؟ فيزول بترك الصلاة دون غيرها؟

أم يختص زوال الإسلام بترك الصلاة والزكاة خاصّة؟

وفي ذلك اختلافٌ مشهورٌ.

وهذه الأقوال -كلها- محكية عن الإمام أحمد.

- وأما الكلمة الثانية: فلفظية الأخ الشيخ الزكيّ الذكيّ (أبي مالك)، الدكتور محمد بن عمر بازمول^(٢) -نفع الله به- في رسالته اللطيفة «التتمات لبعض مسائل الصلاة» (ص ٩٩-١٠٠) تحت عنوان: (حكم تارك الصلاة)، قائلاً: «كتب في هذه المسألة ابن قيم الجوزية -رحمه الله- في كتابه «الصلاة»، كما كتب أيضاً العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني رسالة

(١) أي: جميعاً.

وتأمل هذا، وازبطه بكلام شيخ الإسلام -المُتقدّم قريباً-، وقارن ذلك -كلّه- بتمويهات صاحب «رفع اللائمة...»!!

وانظر ما تقدم (ص ١٥٨).

(٢) المدرّس في جامعة أم القرى في مكة المكرمة.

وهي الجامعة التي تخرّج (!) منها (الروبيضة) النافه -نفسه-، ولكن: أين الثرى من الثريا؟!

بعنوان «حكم تارك الصلاة».

وكتب الشيخ عطاء بن عبداللطيف بن أحمد رسالةً بعنوان: «إعلام الأمة بحكم تارك الصلاة من الكتاب والسنة».

وجميعهم أجاد وأفاد؛ - جزاهم الله خيراً -.

والذي أريد لفتَ النظرِ إليه في هذه المسألة، هو:

أنَّ الحكم بكفر تارك الصلاة كفراً مخرجاً من الملة - بحيث إنَّه كالمرتد؛ لا يغسل، ولا يكفن، ولا يُدفن بين المسلمين، ولا يورثه أحد، ولا يرث أحداً، ويُفسخ نكاحه مع زوجه -؛ الحكم بذلك على تارك الصلاة - دون تفصيل بين كفر دون كفر؛ فمن ترك حجوداً وإنكاراً يختلف عمّن ترك كسلاً وتهاوناً؛ فالأول: كافر خارج من الملة، والثاني: يكفر كفراً دون كفر؛ أي: كفر نعمة.

أقول: عدمُ القول بهذا التفصيل في تارك الصلاة؛ خلافُ ما جرى عليه المسلمون جيلاً بعد جيل.

وقد قال أبو عبدالله بن بطة -في تقرير أن تارك الصلاة لا يُعامل معاملة المرتد -بعد ذكر الأدلة من الأحاديث-، قال: «ولأنّ ذلك إجماع المسلمين؛ فإننا لا نعلم في عصر من الأعصار أحداً من تاركي الصلاة تُرك تغسيله، والصلاة عليه، ودفنه في مقابر المسلمين، ولا مُنع ورثته من ميراثه، ولا مُنع هو ميراث مورثه، ولا فُرّق بين زوجين لترك الصلاة من أحدهما -مع كثرة تاركي الصلاة -، ولو كان كافراً؛ لثبتت هذه الأحكام كلّها.

ولا نعلم بين المسلمين خلافاً في أن تارك الصلاة يجب عليه قضاؤها، ولو كان مرتدّاً؛ لم يجب عليه قضاء صلاة ولا صيام»^(١) اهـ.

(١) نقله ابن قدامة في «المُغني» (٢/٤٤٦).

قال ابن قدامة - رحمه الله - بعد نقله لكلام ابن بطة: «وهو أصوب القولين»^(١).

قلت: وَمَنْ كَفَّرَ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ - كُفْرًا مَخْرَجًا مِنَ الْمِلَّةِ - دون تفصيل - فقد ناقض؛ وذلك أنه بذلك جَعَلَ الصَّلَاةَ فوق الشهادتين^(٢)! والواقع الذي دلَّت عليه نصوص القرآن العظيم خلافه:

فإن الله - تبارك وتعالى - يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨]، ويقول - تبارك وتعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١١٦] ا. هـ.

أقول: ﴿فهل مِنْ مُدَكِّرٍ؟﴾!

الوجهُ الْمُتَمَّمُ لِلْعَشْرِينَ: ثم تكلَّم (الرَّوَيْضَةُ) (ص ٦٢) تحت عنوان (مَنْ وافق الشيخ - رحمه الله -؟) مكرراً (!) - بإملال! - ما سبق منه مراراً وتكراراً؛ لكنه قال - بإخلال -:

«يَبِينُ الْبِيجُورِيُّ أَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ (وَهُمْ - عِنْدَهُ - الْأَشَاعِرَةُ) فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ أَنَّهَا شَرْطُ كَمَالِ الْإِيمَانِ...» إلى آخر كلامه وهذيانه...

(١) «المغني» (٢/٤٤٧).

قال أبو الحارث: وانظر - للمزيد - كتابنا «تنوير الأرجاء..» (ص ٢٧-٢٩)، و«طرح الثريب» (١/٣٢٤- ط. ٢).

وأنبه - هنا - إلى أَنَّهُ نُقِلَ فِي قَضَاءِ الصَّلَاةِ خِلَافٌ؛ لَكِنَّ الْجُمْهُورَ غَيْرُ قَائِلٍ بِهِ؛ فَانْظُرْ - لِلتَّفْصِيلِ - أَيْضًا - «طرح الثريب» (١/٣٢٨) للعراقي.

(٢) والوجهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُقْبَلُ إِلَّا بِالشَّهَادَتَيْنِ - لِأَنَّهَا: «أَفْضَلُ الْحَسَنَاتِ» - كَمَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - وَهُوَ مَخْرُجٌ فِي «الصَّحِيحَةِ» (١٣٧٣-)، وَهِيَ - كَذَلِكَ -: (رَأْسُ الْإِسْلَامِ) - كَمَا قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ (٧/٦٢٣-)؛ فَكَيْفَ تُرَدُّ الشَّهَادَتَانِ بِتَرْكِهَا - وَهِيَ دُونَهُمَا؟! - وانظر ما تقدَّم (ص ١٧٣).

□ بين (الأشاعرة) ، و (أهل السنة) :

فأقول: إذا كان الأشاعرة عند (البيجوري) من أهل السنة؛ فمنذ متى لم يكونوا هم عندك -أيها الجاهل! - كذلك؟! -

وأنت القائل في مقدّمة (دُكْتُورَاتِك!!) (٦/٢) -بين كلام!-: «فليس لأهل السنة والجماعة (من أشاعرة وماتريدية) عذرٌ في إبقاء مسائل الخلاف بين الطرفين من جانب، وبينهما والسلف من جانب آخر...!»
(و(منطوق) هذه المُعادلةُ الرياضيّة (!) دالٌّ على أنّ السلف شيءٌ، وأهل السنة والجماعة شيءٌ آخر!!)

وهذا -كلّه- من دلائل جهل هذا (الروبيضة)، وحُمقه...

ولقد كان شريكُهُ في تحقيق الكتاب^(١) -الجزء الأول منه- الأخُ الفاضل الشيخ الدكتور محمّد -ابن شيخنا العلامة الدكتور الشيخ ربيع بن هادي -حفظهما الله- مخالفًا للصواب، ومُخالفًا للغلط الذي تلبّس به (الروبيضة)، حيث قال -حفظه المولى- في مقدّمته- (٩/١):

«وهذا الكتاب النفيس: هو أحد الكتب الكثيرة التي صنّفها (علماء السلف) في أصول الدين؛ لبيان العقيدة الصحيحة التي كان عليها رسول الله ﷺ وأصحابه، وللردّ على مَنْ خالفها من (الفرق)، وخاصّة الجهميّة، والمعتزلة، ومن حذا حذوهم من (الأشاعرة)....».

وقال (٢٧/١) -ضمن كلامه عن النهضة العلمية التي عايشها المؤلّف

(١) ومع كونه زميلَه وشريكَه في تحقيق الكتاب (!)؛ إلّا أنّه (عَمَرَ) بِهِ، وطَعَنَ طعنًا خَفِيًّا -فيه-! وما ذاك إلّا لكونه -أخلاقيًّا!- (لا يتقصّ وفاء!) ولا (يرعى حُرمةَ أخيه في غَيْبَتِهِ...) إلخ!! -كما وصفَه (!) -عكس حاله!- فضيلةُ الشيخ صاحب (التقديم) (ص ٥ - ٦)!!
فانظر طعنه فيه -ودفاعي عنه- في «صيحة نذير» (ص ٢٩)...

وانظر -ما تقدّم- (ص ٤٥-٤٦)...

أبو القاسم الأصبهاني :-

«... ممّا كان له تأثيرٌ على كتابه المصنّف؛ باعتباره ممّن ينهج منهج (السلف) في العقيدة، مقابل كُُلِّ من (الأشاعرة)، والمعتزلة، والجهمية، وغيرهم». وقال (٤٠/١) -ضمن كلام-:

«عاش أبو القاسم في النصف الثاني من القرن الخامس، والثلث الأول من القرن السادس الهجريين، وفي هذا الوقت كان قد تم ظهور (الفرق) ظهوراً كاملاً؛ ومن هذه الفرق: الخوارج، والشيعة، والقدرية، والمعتزلة، والجهمية، والجبرية، و(الأشعرية)، والتي كانت هي السائدة في العالم الإسلامي آنذاك؛ إذ كان (الأشاعرة) يلقَّبون أنفسهم: «أهل السنة الجماعة»^(١)! وكاد يخفي المنهج (السلفي): منهج أحمد بن حنبل، ومن سبقه من أئمة الإسلام، وأصبحت عقيدة (السلف) غريبة، وَيُعَدُّ أتباعها في أنحاء العالم الإسلامي على أصابع».

فأين (الأشاعرة) من (أهل السنة)؟!

وهل (السلف) غير (أهل السنة)؟!

فكيف وقد ضمَّ هذا (الروبيضة) إلى (الأشاعرة) (الماتريدية)؛ ليكونا -جميعاً- من (أهل السنة)؟!

وقد قلتُ في «منظومتي النونية» (ص ٣٠):

أَمَّا الْجَهْلُ فَجَهْلُهُ مُتَجَاهِلٌ جَهْلًا بِهِ مَجْهُولُهُ جَهْلَانِ

.. وَهُوَ هُوَ !

الحادي والعشرون: ثم تكلم (الروبيضة) (ص ٦٣) تحت عنوان: (مَنْ خالف الشيخ -رحمه الله-؟!) قائلاً:

(١) وكذلك يُلقَّبُهُم الجاهلون بهم!!

«خالف الشيخ -رحمه الله- في هذه المسألة السلف، والماتريدية، والمعتزلة، والخوارج...!!»

قلتُ: والماتريدية في الإيمان مرجئة -كالشاعرة!-؛ فإذا قد خالف الماتريدية، وكذا المعتزلة والخوارج؛ فلم يبق إلا موافقة السلف!!! وهو ما لم يدركه -بل لم يفهمه!- (الروبيضة)؛ فهذى، وتكلم بالأذى!! وقد (!) يكون أدركه، وفهمه (!)، لكن: تعامى عنه! وأغمض عينيه!! فإن كان: فهي أشد وأنكى! والأرجح (عندي) -لما أعرّفه عنه!- الأول!

□ من مصطلحات شيخ الإسلام في (الإيمان) :

الثاني والعشرون: ثم نقل عن شيخ الإسلام -كأنه يظنه دليلاً له!- قوله: «مَن قال بحصول الإيمان الواجب بدون فعل شيء من الواجبات... كان مخطئاً خطأً بيناً؛ وهذه بدعة الإرجاء...».

وهو كلامٌ -ولله الحمد- صحيحٌ جداً..

لكن (الروبيضة) علّق (!) على هذا النقل -قائلاً :-

«وكذا من يقول بنقص إيمان مَنْ لا يعمل مُطلقاً...!!!»

وهذا باطلٌ -مُطلقاً- أيها (الجاهل)!!

ويدلّ على بطلانه أمور:

- أولاً: أن شيخ الإسلام يتكلم عن حصول الإيمان (الواجب) دون فعل واجبات، ولا يتكلم عن (نقص) إيمان لنقص (بعض واجبات)، أو (مستحبات)؛ أو نحوه.

فذهابُ العمل الواجب -كلّه- إذهابٌ للإيمان الواجب -كلّه-...

وهذا واضح.

- ثانياً: كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - في مواضع أخر- يوضح مراده أكثر: كقوله (٦٤٤/٧): «أصل الإيمان في القلب، وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد، وما كان في القلب: فلا بُدَّ أن يظهر موجهه ومقتضاه على الجوارح، وإذا لم يعمل بموجهه ومقتضاه: دلَّ على عدمه، أو ضعفه .

ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه، وهي تصديق لما في القلب، ودليل عليه، وشاهد له، وهي شعبة من مجموع (الإيمان المطلق)^(١)، وبعض له، لكن ما في القلب هو الأصل لما على الجوارح...» .

قلتُ: فصارَ عندنا: (مطلق الإيمان)؛ وهو أصله؛ الذي إذا زال لم يبق من الإيمان مثقال ذرة.

وعندنا: (الإيمان الواجب)؛ الذي إذا زال لا يزول معه (مطلق الإيمان)؛ وإنما هو فوت واجب، وسبيل إثم ووزر - عياداً بالله - فاعله...

وعندنا: (الإيمان المطلق)؛ وهو الكامل - الشامل للواجبات، والمستحبات -؛ الذي إذا زال لا يلزم من زواله زوال (إيمان واجب)، فضلاً عن (مطلق الإيمان) ... ف«الأصل أن يُفَرَّقَ بين ما كان مُجامعاً لأصل الإيمان، وما كان منافياً له»^(٢) .

(١) وقال - رحمه الله - (٢٧/٧): «وكل مؤمن لا بد أن يكون مسلماً؛ فإن الإيمان يستلزم الأعمال، وليس كل مسلم مؤمناً هذا الإيمان المطلق؛ لأن الاستسلام لله والعمل له لا يتوقف على هذا الإيمان الخاص».

فتأمل إنباته (الإسلام) مع انتفاء (الإيمان المطلق)...

(٢) «مجموع الفتاوى» (١١/٦٧١).

ولو قلنا - في تلك (الثلاثة) السابقة -: (الإسلام)، و(الإيمان)، و(الإحسان): لكان الأمر قريباً؛

فتنبه ..

نعم؛ (قد) يكون زوال (الإيمان المطلق) متضمناً زوال هذين -أو أحدهما -لزوماً-؛ فحينئذ يكون النفي -في الأصل- مُتَوَجِّهاً لهما، أو أحدهما، لا له؛ فتأمل.

- ثالثاً: ويوضح ما سبق -أكثر- كلامُ شيخ الإسلام (٥٢٥/٧) -بعد كلام-:
«وبهذا يتبين أن الرجل قد يكون مسلماً؛ لا مؤمناً، ولا منافقاً مطلقاً، بل يكون معه (أصل الإيمان)، دون (حقيقته الواجبة)»...
وهذا عين المطلوب -الحمد لله-.

وكلامُ الإمام أحمد -الآتي- توكيدٌ له وتبيينٌ؛ فانظره.

- رابعاً: يؤكدُه قوله -رحمه الله- (١٩٨/٧) :-

«أصل الإيمان هو ما في القلب، والأعمال الظاهرة لازمة لذلك؛ لا يُتَصَوَّر وجود إيمان القلب (الواجب) مع عدم (جميع أعمال الجوارح)، بل متى نقصت الأعمال الظاهرة: كان لنقص الإيمان الذي في القلب؛ فصار الإيمان متناولاً للملزوم واللازم -وإن كان أصله ما في القلب-...».

وهذا نصٌّ ما إليه أُشِرْتُ، وهو أوضح وأوضح...

ولو قلنا لهذا (الروبيضة) -استخلاصاً من هذا الكلام- كله:-

□ حدُّ النجاة :

- ماذا تقولُ فيمن قال -مُؤَصِّلاً-: (مَنْ أَتَى بِالْإِيمَانِ وَالتَّوْحِيدِ لَمْ يَخْلُدْ فِي النَّارِ -وَلَوْ فَعَلَ مَا فَعَلَ-) ^(١)!!؟

- وتزِيلُ هذا الأصل على وقائع الأحوال والأحكام بأن نقول:

(يُخْرِجُ الرَّجُلَ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَلَا يُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ شَيْءٌ إِلَّا

الشرك بالله العظيم، أو برد فريضة من فرائض الله - عز وجل - جاحداً بها؛ فإن تركها كسلاً أو تهاوناً: كان في مشيئة الله؛ إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه)...

ونورد التساؤل - نفسه - مرةً أخرى!!-:

ما تقول - أيها الجاهل - فيمن يقول هذا الكلام؟!

... لا تتعجل! ولا تتحامق!!

فهذان ليسا (الألباني)، ولا (الحلي) - ولا (حلي)!!-

هذان ليسا (أبا عذبة)، ولا (البيجوري)!!

هذان ليسا (ماتريديّة)، ولا (مرجئة)!!

- فالنص الأول: لشيخ الإسلام (أحمد) ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٦٧١/١١).

- والنص الثاني: للإمام (أحمد) بن حنبل - كما في «طبقات الحنابلة» (٣٤٣/١) -.

وبكلام هذين الإمامين (الأحمديين) - وقبلهما كلام الحافظ ابن رجب، وابن عبد الهادي - وغيرهما -: تعرف الجواب على ما نقله (الروبيضة) - وغيره! - عن أبي ثور، والأجري - وغيرهما - كما في (ص ٦٦) - ممّا (قد) يفهم منه التكفير بترك عمل الجوارح - مطلقاً - ...

فلا يعدو كلامهما - رحمهما الله - أن يكون ترجيحاً اجتهادياً - محضاً -؛ لا يردّ ترجيح غيرهما الاجتهادي - أيضاً -؛ إذ الاجتهاد لا يُنقضُ باجتهاد^(١)!! وإلا؛ لو قلب أحدُ كلام الإمامين (الأحمديين) - أو أحدهما - أو غيرهما! -

(١) انظر لشرح هذه القاعدة - وتطبيقاتها -: «إعلام الموقعين» (١١٩-١٢٠)، و(٣/

٢١٨) - لابن القيم -، و«الأنساب والنظائر» (١١٣) - للسُّيوطي -.

على كلام هذين العالمين -مِمَّنْ دونهما!-؛ ماذا يكون الجواب الأدل؟!
ومَن الأجل؟!

وعليه؛ فأين كلامُ (الأحمدين) الجليلين، مِنْ هُراءِ ذينك (المُحمَّدَيْنِ)!!؟

□ تحقيق شيخ الإسلام في حكم (ترك الصلاة) :

وهذا كلامٌ آخرُ لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- يؤكد المعنى السابق -نفسه- بكلِّ وضوح:-

فقد تكلم -رحمة الله عليه- في «مجموع الفتاوى» (١٠٥/٣٥-١٠٦) عن أصناف تاركي الصلاة الثلاثة -بالتفصيل:-

- الأول: مَنْ لم يعتقد وجوب الصلوات الخمس: فهو كافر مرتد^(١).

- الثاني: «إِنْ قال: أنا أَقرُّ بوجوب ذلك عَلَيَّ، وأعلم أَنَّهُ فرض، وأن من تركه كان مستحقاً لذنم الله وعقابه؛ لكنني لا أفعل ذلك^(٢): فهذا -أيضاً- مستحقٌ للعقوبة في الدنيا والآخرة باتِّفاق المسلمين-، ويجب أن يصلِّي الصلوات الخمس باتِّفاق المسلمين».

قلت: فليس فيه تكفيره -مباشرةً- كالأول!

ثم قال شيخ الإسلام -موضحاً:-

«وأكثر العلماء يقولون: يؤمر بالصلاة، فإن لم يُصلِّ وإلا قُتل».

قلتُ: وليس فيه -هنا- أَنَّهُ يُقتل ردَّةً؛ مع أَن هذا هو ترجيحنا^(٣)...

(١) وهذا لا يُختلف فيه، ولكن؛ تأمل فيما بعده.

(٢) وهذا -نفسه- لفظُ ما أجاب عنه أبو ثور -في كلامه المُشار إليه- الذي استدلَّ به

(الروبيضة) -المُتحامق-!!

(٣) ويبدو لي -والله أعلم- أَنَّ إجمالَ الكلام هنا مِنْ شيخ الإسلام -رحمه الله- إِنما هو

من باب الإشارة للخلاف العلمي في المسألة -حَسْبُ-.

وبَيَّنَ هذا المعنى -بأَوْضَحَ منه- كلامُ شيخ الإسلام -بعده-؛ وهو:
- الصنف الثالث: فقد قال -فيه- رحمه الله-: «إِذَا أَصْرَّ عَلَى الْجُحُودِ حَتَّى قُتِلَ: كَانَ كَافِرًا بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ؛ لَا يُغَسَّلُ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَا يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ» .

قلتُ: وهذا كلامٌ عظيم، فيه تفصيلٌ قويّ، من إمامٍ جليل...
وليس يصلحُ معه لا (تأويل) ولا (تعطيل)...
لا في كثير، ولا في (قليل)...

الثالث والعشرون: ثم رجع (!) (ص ٦٧-٦٨) إلى الهَذْرَةِ والهَذْيِ حول
(آحاد العمل) و(جنسه) -وما يتعلّق به!!- .
وكُلُّه كلامٌ (طنطنة) لا قيمةَ له...

□ بين (الجنس) ، و (الشرط) :

لكنّه جَهْلٌ -من ضمن جهالاته الكبار- قائلاً :

«ليس عند الشيخ -رحمه الله- من آحاد العمل ما يرقى إلى شرط
الصحة؛ يستوي عنده في هذا ترك أركان الإسلام، أو ترك بعضها!!»
وفي هذه الجملة أباطيلُ:

- أولاًها: العودُ إلى (الطنطنة) التي لا فائدةَ منها، ولا دليلَ عليها؛ (آحاد
العمل)، و(نوعه)، أو (جنسه)!!

- ثانيها: تناقضه بذكر الشرط (!) مرتبطاً بالصحة، مع كونه أنكر على
شيخنا استعماله مصطلح (الشرط) - لا لارتباطه بالكمال -فقط!-، ولكنْ لكونه
دالاً -في أصله!- على الخروج عن الماهية!!

- ثالثها: قوله: (أركان الإسلام)!! فهل منها الشهادتان؟!

أم أنه السفه في الرأي، والتسرع في الكتب؟

أم هما - معاً - ؟!

الرابع والعشرون: ثم كرّر (ص ٧١) هذا الهذّي - بطيش ظاهر! - زاعماً (أنّ ترك أركان الإسلام بالكلية - عمداً أو كسلاً - لا يُبطل الإيمان عند الشيخ، بل يُنقصه)!

فأيضاً؛ هل (الشهادتان) منها؟!

أم وصل جهلك - وحقدك - إلى المنتهى؟!

ولقد وقع (الروبيضة) بسوء عمله، وفساد ظنه - وعلى الباغي تدور الدوائر! -؛ فقد استدرك (!) - هو - على شيخنا - رحمه الله - (قريباً) من هذه الكلمة في «حقيقته» (ص ٤٦) - الأولى!! - الطبعة الأولى! -؛ واصفاً ذلك - متواخحاً - بقوله: «هذه غفلة»!!

مع أنّ كلام شيخنا - عند التدقيق في استثنائه - واضح جداً، وصواب جداً..

ولكن الفرق بين علمنا وجهله: كالفرق بين حقنا وباطله!!

الخامس والعشرون: ثم تكلم (صفحة ٦٨، وحاشية صفحة ٦٩) - بسفه بالغ، وتناقض سابغ!! - حول مسألة تكفير تارك الصلاة...

ويكفي النظر فيما كتب - نظراً مجرداً - ليُعلم به جهله المتماذي، وتطاوله

السادي!

وكلامي في «التعريف والتنبيه..» (ص ٨١ - ٩٠) مُغنٍ - إن شاء الله -.

السادس والعشرون: ثم نقل عن الإمام الحميدي - رحمه الله - كلمة يريد

أن يؤيد (!) بها زعمه، ودعواه!

وقد غفل - وتغافل! - فيها - عن شيئين:

الأول: أنّ سند رواية الكلمة ضعيف؛ فقد رواها الخلّال في «السنة»

(١٠٢٧)، وقال محققه: «في إسناده عبيد الله بن حنبل: مجهول الحال^(١)».

الثاني: أن كلام الحميدي متوجّه إلى (التارك) الذي «علم أن تركه ذلك في إيمانه^(٢)» !!

والترك لا يكون -قط- إيماناً^(٣)؛ فتأمل.

السابع والعشرون: ثم نقل (ص ٧٣) عن شيخ الإسلام ابن تيمية كلاماً في تكفيره من «كان مُصِرّاً على ترك الصلاة، لا يصلي قط، ويموت على هذا الإصرار والترك»!

والواجب -لزوماً- فهمه في ضوء كلامه الآخر؛ المفسر له، والموضح لما قد يُغلق منه.

وقد تقدّم التفصيل -منه- والتأصيل؛ بما يروي الغليل، ولكنه: لا ينفع ذا الذهن العليل، والنظر الكليل!!

□ فتوى (عظيمة) لـ «اللجنة الدائمة للإفتاء»:

الثامن والعشرون: ثم نقل (ص ٧٣ - ٧٤) فتوى (اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) رقم (١٧٢٧) -وعزا إلى فتوى (٦٨٩٩) -، ونصّها:

«س: يقول رجل: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، (ولا يقوم بالأركان الأربعة)؛ الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، ولا يقوم بالأعمال الأخرى المطلوبة في الشريعة الإسلامية: هل يستحقّ هذا الرجل شفاعة النبي ﷺ يوم القيامة بحيث لا يدخل النار -ولو لوقت محدود-؟»!

(١) ذكره الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٤٥٠/٩) برواية الخلال عنه -فقط-؛ دون جرح أو تعديل!

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» (٢٠٩/٧)، فلفظه -عنده-: (فيه إيمانه)، وقارن -لزوماً- بـ (١٨١/٧) -منه-؛ فهو مهم.

(٣) وانظر ما سيأتي (ص ٢٢٢) ممّا هو يضمن هذا المعنى.

ج: مَنْ قال: لا إله إلا الله، محمدٌ رسول الله، وترك الصلاة والزكاة والحجَّ (جاحداً) لوجوب هذه الأركان الأربعة، أو لواحدٍ منها - بعد البلاغ -؛ فهو مرتدٌّ عن الإسلام يُستتاب، فإن تاب قُبِلَتْ توبته، وكان أهلاً للشفاعة يوم القيامة - إن مات على الإيمان -.

وإن أصرَّ على إنكاره؛ قتله وليُّ الأمر؛ لكفره وردَّته، ولا حظَّ له في شفاعة النبي ﷺ، ولا غيره يوم القيامة.

وإن ترك الصلاة - وحدها - كسلاً وفُتُوراً؛ فهو كافرٌ كُفراً يَخْرُجُ به من مِلَّةِ الإسلام (في أصحِّ قولِي العلماء)؛ فكيف إذا جمع إلى تركها ترك الزكاة والصيام وحجَّ بيتِ الله الحرام؟!

وعلى هذا لا يكون أهلاً لشفاعة النبي ﷺ، ولا غيره - إن مات على ذلك -.

ومَنْ قال من (العلماء): إنَّه كافرٌ كُفراً عملياً لا يخرجه عن حظيرة الإسلام (بتركه لهذه الأركان)؛ يرى أنه أهل للشفاعة فيه، وإن كان مرتكباً لما هو من الكبائر - إن مات مؤمناً -.

فأقول: يا لك من جاهل جهول، ذي جهلٍ مهول!!
ولا تزال صفحاتك (!) - وصفاتك - تُثَبِّتُ - أكثر وأكثر! - يقيني بجهلك،
وتؤكد بها - أنت! - أوفر! - حُملَكَ وسَفَهَكَ!!

وأنا راضٍ (جداً) أن تكون (فتوى اللجنة) - هذه - فيصلاً بيني وبينك (!)،
و (شاهد امتحانٍ) دقيقاً - قوياً - ينقُضُ تسويدك من أسِّه!!
ولكنك كحاطب الليل!! تظنُّ الأفعى عصاً؛ فإذا هي تلسعُك، وتلدغُك،
وتدعُثُك على أُمِّ رأسِك!!

يا مسكين!!

إِنَّ فتوى اللجنة - سدّدها الله - فتوى علماء؛ فما لك ولهم؟!

ولكنك لا تعي ما تنقل، ولا تفهم ما تقول ...

ما يبلُغ الأعداء من جاهلٍ ما يبلُغ الجاهل من نفسه

□ شَفَقَةٌ ، لكن ؛ على من ؟!

وإني على يقين - مجزوم به - أن الخطاب ساقطٌ معك؛ لكن:

شَفَقَتِي - والله - على (قوم) يكتفون بقراءة العناوين، دون النّظر في

المضامين ...

شَفَقَتِي على من اغتروا بلحيتك الطويلة، وثوبك القصير؛ بعد أن كان

فيك (العكس!!) إلى وقتٍ قريب^(١)! - ولن تنسى!!-

شَفَقَتِي على من حَسَبُوا الوَرَمَ شَحْمًا، فاستسمنوا العَجَفَاءَ البَيِّنَ عَجَفُهَا!!

شَفَقَتِي على نَفَرٍ لم يضبطوا (!) دينهم من دنياهم؛ فخلطوا واختلطوا،

وضاعوا بين أقدام المتصارعين - وأقلامهم!!-

شَفَقَتِي على نفسي؛ بما أنفقته من وقتٍ - لكشفك! - (أرجو) أن يُسدّد

اللهُ يَتِيَّ فيه له - سبحانه - خالصة...

ففتوى اللجنة الموقرة - سدّدها الله - في نقاطٍ بيّنة واضحة؛ هي:

١ - تكفير (الجاحد) لوجوب الأركان الأربعة، أو واحد منها.

٢ - استتابة من هذا حاله؛ فإن تاب قُبِلَتْ توبته؛ وإلا: قُتِلَ (ردة).

٣ - ترك الصلاة - وحدها - كسلًا وفتورًا - كفرٌ مخرجٌ عن الملة (في

(١) ولكنها أصول (الشغل)!!

وعلى وفقٍ ما كان يقول شيخنا - رحمه الله - مُعَرِّضًا بأمثالٍ هذا الفصل -: (تغييرُ شكلٍ من

أجل الأكل)!!

أصحّ قولِي العلماء) - ترجيحاً اجتهدياً -

٤- مصيبةُ هذا التاركِ تعظُمُ - وتكبرُ! - إذا جَمَعَ - إلى تركها - تركُ الزَّكاةِ، والصَّيامِ، والحجِّ.

٥- مَنْ قال (من العلماء) - ترجيحاً اجتهدياً -: إِنَّه كافرٌ كفرًا عمليًّا؛ لا يُخرجه عن حظيرة الإسلام - (بتركه لهذه الأركان) -: يرى أَنه أَهلٌ للشفاعة فيه، وإن كان مرتكباً لما هو من الكبائر - إن مات مؤمناً -.

فأقول:

أ- النقطتان الأوليان: متفقٌ عليهما، ولا يُخْتَلَفُ فيهما.

ب - النقطة الثالثة والرابعة: راجعٌ ومرجوحٌ من قولِي (العلماء) - على حَسَبِ الاجتهادِ -..

ج- النقطة الخامسة: ذِكرُ القولِ الآخر لـ (العلماء) بعدم التكفير (بترك هذه الأركان)!!

فَمَنْ هُمُ (العلماء) المقصودون في فتوى اللجنة؟!

هل هم من (أهل السَّنة النَّبَوِيَّة)؟! أم (مرجئةٌ وأشعريةٌ وماتريديةٌ)؟!

«حقيقةٌ»؛ لو كان هذا (الرَّويضة) يستحي من نفسه - ولا أقول: من ربِّه! فضلاً عن أن أقول: من النَّاسِ!! - لكسَرَ قلمه، واعتزل النَّاسَ، ورَجَعَ ليطلب أَبجديَّاتِ العِلْمِ - من جديد-؛ (لعله) يُحْطَمُ بذلك كبرياءُ جهله، ويدفعُ غُرورَ تعالِمه، ويدراً ظُلُمَاتِ نفسه...

ولكنِّي على (شبه) اليَقِينِ أَنَّ هذا الشَّعورَ الإيماني (!) لو وَرَدَه هو - بنفسِه من نفسه! -؛ فلن يُسَلِّكه (!) له المُسَيِّرون (!) له، والمُسْتَغْلُون لِحُمَقِهِ ورُعُونَتِهِ، والمُسَيِّطَرُونَ على عقلِه؛ فهم به على (سرورٍ) كبير!! إذ هو-اليوم- (قُطِب) من

أقطاب الجهالة، ورأس من رؤوس الضلالة!!

... ولا يفرح (كثيراً)؛ فلن تدوم له -في الغد!- هذه الحالة!!

التاسع والعشرون: ثم أوردَ (الروبيضة) (ص ٧٥-٧٧) كلاماً -طويلاً- لشيخ الإسلام ابن تيمية في «التحفة العراقية» (ص ٩ - ١١) حَسِبَ (!) أَنَّهُ (بيان شاف حول مسألة الترك -هذه-)!!

... ولقد قرأته، ثم أقرأتُ غيري إيَّاه؛ عسى أن أجد متمسكاً (للروبيضة) في شيء منه! -أو أمراً جديداً! -فيه! - فلم (نجد)!!

وعزوتُ ذلك -حَسْبُ- إلى جهله المعلوم، وفهمه الموهوم!!

□ من دُرر كلمات شيخ الإسلام في حدِّ أدنى (شُعْبِ الإيمان) :

بل قد وجدتُ^(١) فيه -وللَّه الحمد- جُمْلَتَيْنِ من كلامه -رحمه الله-، تُفيداننا فيما نحن فيه -كثيراً-:

الأولى: قوله: «... وهذا قولُ جميع أصحابِ رسول الله ﷺ -أئمة الإسلام، وأهل السُّنَّة والجماعة-؛ الذين يقولون: إنَّه لا يخلد في النار مَنْ في قلبه مثقال ذرة..^(٢)».

الثانية: قوله: «.. مَنْ كان معه إيمان حقيقي؛ فلا بدَّ أن يكون معه من هذه الأعمال بِقَدَرِ إيمانه...».

فأقول:

(١) وأنا واقفٌ عليهما -قديمًا- والفضل لله -ضمن كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٠/٧-٨).

(٢) وقال -رحمه الله- في «شرح حديث: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» (ص ٢٥-تحقيق الأخ الفاضل دغش العجمي): «والصحابه والتابعون لهم بإحسان، وأهل الحديث، وأئمة السنة، يقولون: لا يخلد في النار من أهل التوحيد أحدٌ، بل يخرج منها من في قلبه مثقال ذرة من إيمان...».

أولاً: هذا الذي أُخرج من النار وليس في قلبه إلا مثقال ذرة؛ هو -بيقين- من المسلمين، وليس من الكافرين.

ثانياً: مثقال الذرة من الإيمان -الذي في قلبه-؛ يُقابله -لُزومًا- ما يساويه من الأعمال الصالحة.

ثالثاً: الصلاة أكبر أعمال الإيمان -بعد التوحيد-؛ بل هي «عَلَمُ الإيمان، وأعظم خصاله البدنية» -كما في «فتح الباري»^(١) (٧٥/١) -لابن رَجَب-.

وعندما قال رسولنا ﷺ: «الإيمان بضع وستون -أو بضع وسبعون- شعبة؛ أعلاها: لا إله إلا الله، وأدناها: إمطة الأذى عن الطريق...»: كانت الصلاة إلى أي الطرفين أقرب؟!
أعلاها؟!

أم:

أدناها؟!

رابعاً: فهل الصلاة -بِعِظَمِها، وَكِبَرِ قَدْرِها، وَ(عُلُوِّ) شَأْنِها- تُساوي (ذرة) من الإيمان -حَسْبُ-؟!

أم أنها من (أعلى) درجاته، وأرفع مقاماته؟! وبالتالي: يكون ما يساويها -مِنَ الإيمان- يُقابل حسناتٍ عظيمةً أمثالَ الجبال!

خامساً: ما هو العمل الصالح -والحالة هذه- الذي يُقابل (ذرة إيمان)، ويساويها -صِغَرًا وَضعْفًا-؟!

ورحم الله شيخ الإسلام -القائل- (٦١٦/٧):

«إذا كان العبد يفعل بعض المأمورات، ويترك بعضها: كان معه من

(١) وقد بَوَّبَ الإمام البخاري في (كتاب الإيمان) من «صحيحه»:- (باب: الصلاة من الإيمان) .

الإيمان بحسب ما فعله، والإيمان يزيد وينقص؟!».

فماذا -يا ترى!- يكون «حقيقة» -عملٌ صاحب (الذرة) -هذا- الذي يكون إيمانه -على صغره، وقلته!- سبباً في نجاته من الخلود في النار؟!

نريد الجواب -بالتأصيل-؛ بتنزيل النصوص على الأقاويل، لا بإسقاط (!) النصوص أمام الأقاويل^(١) -على التَّقْوِل والتَّقْوِيل-!!!

الوجه المُتَمِّم للثلاثين: ثُمَّ قال (الروبيضة) (ص ٧٨) -أثناء تعقبه (!) لكلام شيخنا -رحمه الله-:

«... لا يلزم من (اشتراط) السلفِ العمل في صحة الإيمان تكفيرُ العصاة وأصحاب الكبائر -كما فعل الخوارج-، وإنما لازم قولهم: أن الإيمان لا يتحقق إلا بالعمل؛ لركنيته في مسمى الإيمان، أما أحاده (!) ففيها تفصيل:

فهناك فرقٌ بين ترك الفرائض وركوب المحارم، كما أن هناك فرقاً بين مأمور ومأمور، وفعل محذور ومحذور:

فَمَنْ ترك الصلاة (بالْكُلِّيَّة)^(٢): ليس كمن ترك غيرها، ومن شتم الإله أو ذبح لغيره: ليس كمن زنى وسرق -غير مستحلٍّ لذلك-».

□ كلامٌ دقيقٌ حول معنى (الركن) :

أقول:

وعلى هذا الكلام تعليقات:

أ - (الاشتراط) الواردُ في كلامه؛ هل هو من باب (الشرط) الأصوليِّ

(١) انظر ما تقدم (ص ١٦٩).

(٢) هل هذا (القيد) مقصود -من هذا (الروبيضة)-؟!

أم أنه -لو فكّر (!) فيه!- لأنكره، وناقض نفسه؟!

وأيّ ما كان الأمر: فالرجل جاهل!!

المتضمّن الخروج عن ماهيّة الشيء؟!؟

فهذا -عنده!- من أقبح الإرجاء!

وإلاً ؛ فعلى معنى آخر (!) يُراد به التوكيد، والتثبيت، واللزوم..

ب- هل كون (الإيمان) لا يتحقّق إلّا بـ(العمل) -لركنيّته في (مسمّى

(الإيمان)- لا يكون إلّا بتكفير التارك؟!؟

فكما نقول: (أركان) الإسلام خمسة، ثم لا نكفر بترك (رُكن) الزكاة، أو الحجّ،

أو الصيام، أو الصلاة -على قول-؛ فإنّنا نقول: أركان (الإيمان) ثلاثة: قولٌ،

واعتقادٌ، وعَمَلٌ؛ ثم نحن لا نكفر بترك رُكن العمل -أي: عمل الجوارح-!!

وإن كانَ (التارك) على أبواب الكفر -عياداً باللّه-.

فما الفرقُ؟!؟

(الركن) -هنا- كـ(الشرط) -هناك- لا يُراد به إلّا أعلى دَرَجات التوكيد،

والتثبيت، واللزوم...

(الركن) في (الإيمان) -هنا- أيضاً- كـ(الركن) -في (الإسلام) -هناك-

أيضاً- لا يترتّب على ترك (بعضه) ردّة، أو تكفير...

وقد قال العلامة المحدث الشيخ عبّيد اللّه الرحمانى -شيخ الجامعة

السلفية في الهند -رحمه اللّه- في كتابه «مرعاة المفاتيح» (١/٣٦-٣٧) بعد

أن بيّن عقيدة أصحاب الحديث في أنّ (الإيمان: قول وعمل واعتقاد)، قال:

«قيل: وهو مذهب المعتزلة والخوارج^(١)، إلّا أنّ السلف لم يجعلوا أجزاء

الإيمان متساوية الأقدام: فالأعمال عندهم كواجبات الصلاة، لا كأركانها؛ فلا

ينعدم الإيمان بانتفاء الأعمال؛ بل يبقى مع انتفاءها؛ ويكون تارك الأعمال

(١) انظر ما تقدم (ص ٣٠ - ٣٦).

-وكذا صاحب الكبيرة -مؤمناً فاسقاً لا كافراً، بخلاف جزئه: التصديق والإقرار؛ فإنَّ فاقد التصديق -وحده- منافق، والمخلَّ بالإقرار -وحده-: كافر، وأمَّا المخلَّ بالعمل -وحده- ففاسق، ينجو من الخلود في النار، ويدخل الجنة...».. إلى آخر ما قال -رحمه الله-.

أم أنَّ (شيخ الجامعة السلفية) -أيضاً- مُرجئ؟! أو قال قول المرجئة؟! أو تأثر بالإرجاء؟!

... وتوضيح الواضحات من أصعب المشكلات!

ج- نعم؛ مَنْ ترك الصلاة؛ ليس كمن ترك غيرها؛ ولكن: ذلك كله داخل في باب الفقه وأحكامه، ومسائله الاجتهادية -التي لا تخرج عن (راجع) و(مرجوح) - في إطار أهل السنة، ودائرة علمائها الأبرار. فالتشويش بها لا يصلح!

د- أمَّا شتمُ الإله -ونحوه- من الأقوال -أو الأفعال- الكفرية المضادة للإيمان من كُلِّ وجه: -فهو ممَّا لا يُختلف في تكفير القائله كفرًا أكبر؛ بشرطه المعتبر عند أهل السنة.

وممَّا (يُقابله) -ذنوباً ومعاصي-: الزنا، والسرقه، والقتل، والخمر. وكلُّ ذلك كبائرٌ يدخل أصحابها تحت دائرة الوعيد، ولا يكون بها تكفيرٌ إلا إذا كان تلبُّسٌ -معها- بأحد (أنواع) الكفر؛ جحوداً، أو تكذيباً، أو استحلالاً، أو شكاً، أو استهزاءً^(١) -مِنْ خلالِ سائرِ (أسبابه)؛ قولاً، أو فعلاً، أو اعتقاداً-؛ فتأمل! وعليه؛ فمِنْ أغلاط (الروبيضة) -لجهله!- ربطُ ذلك -حَسْبُ- بـ(الاستحلال)..

(١) انظرها -على التفصيل- في كتابي «صيحة نذير بخطر التكفير» (ص ٤٧ - ٤٨) -المطبوع

قبل خمس سنوات-، وانظر: «التعريف والتنبيه» (ص ٩٩-١٠١) -المطبوع قبل سنتين-.

ولو قالها غيره (!) لوصفه (الحُلفاء) بالإرجاء!!

... هوىً عنيف! وباطلٌ مُخيف!!!

الحادي والثلاثين: ثم ختم (!) (الروبيضة) هُراءه الممجوح -الممجوح!-

(ص ٧٩) بِجَدْوَلَةٍ جاهلية -كمثله!- (خَلَصَ) فيها إلى موافقة شيخنا في (ترك

العمل مطلقاً) للبيجوري ومن معه، ومخالفته للسلف!!

والناظر في أبحاثنا المتقدمة يوقنُ بجهله، ويتيقنُ انحرافه؛ فلا أُعيد.



الشاهد السادس

كلامه حول (الكفر المخرج من الملة)

أولاً: مهَّد (!) (الروبيضة) (ص ٨١) على مبحثه الثالث - حول قيود الشيخ - رحمه الله - على الكفر المخرج من الملة - بكلامٍ آخره: أنه سيقوم بـ (استنباط ما يمكن استنباطه.. من غير إفراط ولا تفريط)!!

أمَّا (الاستنباط): فَلَسْتُ من أهله؛ لا في نَقير ولا قَطْمير؛ ولو قلبت بعض حروفه (!) لكان هو اللائق بك؛ فأنت - «حقيقة» - من أهل (الاستبطان) للجهل، والحقد، والحسد...

أمَّا (الإفراط والتفريط) فهما حالتك (المُزريّة) - من قبل ومن بعد -:
(من قبل): عندما كنت صوفيّاً تالفاً، تُمرِّغُ الخدَّ على عَتَبَاتِ الأشياخ!!
و (من بعد): عندما (شيخوك) - لِمَا رُبِهِمُ الْآثِيّةُ! - وأنت لا تزال في بدايات التلمذة - ولو قد شابَ عارضاك!!

وأنت تعلمُ هذا جيّداً، بل جيّداً جداً... فلا تُمارِ!
قد (هيؤوك) لأمرٍ لو فطنتَ له فاربأُ بنفسِكَ أن ترعى مَعَ الهَمَلِ
وأقول:

بل (شيخوك) لحالٍ قد عُرِفَ به حالَ الجهالةِ إقداماً بلا حَجَلِ
بل (قدّموك) لتأخيرٍ مَدَدَتْ له عُنُقُ الثَّقَاةِ إصراراً بلا وَجَلِ

ثانياً: ثم تكلم (ص ٨٢-٨٣) حول (الدُّنْب والمَعْصية عند (!) الشيخ - رحمه الله -)، مُقرِّراً (!) أنَّ (الذنوب كفر عملي)، ناقلاً عن شيخنا بعض

الأقوال المؤيدة لهذا المعنى^(١)...

□ بين الكفر (العملي)، و (الاعتقادي) :

ثم تكلم -بَعْدُ- حول (محل الكفر العلمي)، وأنه (الجوارح)؛ ناقلاً -كذلك- بعض أقوال شيخنا...

ثم تكلم -أيضاً- حول (الذنوب التي عدّها الشيخ -رحمه الله- من الكفر العملي)، ناقلاً عنه -رحمه الله- نقلاً مطوّلاً من «السلسلة الصحيحة»^(٢)...

(١) من ضمنها قوله -رحمه الله-: «الكفر الاعتقادي ليس له علاقة أساسية بمجرد العمل، وإنما علاقته الكبرى بالقلب»!

كالمكر له، والمعارض لحكمه!!

... مع أنه نقل (ص ١٠٠) -من «حقيقته»! موافقة فضيلة الشيخ ابن عثيمين له، وثناءه عليه؛ وذلك قوله: «كلام الشيخ الألباني -هذا- جيد جداً...».

ثم استثنى فضيلته وجهاً واحداً منه، سيأتي بحثه (ص ٢١٢)، فانظره.

فماذا نفعل بهذا (الجاهل)؛ الذي يُعَين الحقَّ، ثم يردّه، ويبتزّه؟!

(٢) ومن ضمن كلام شيخنا -رحمه الله- في هذا الكتاب تصحيحه للأثر الجليل المروي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- في تفسير آية: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾؛ ومن أنه: (كفر دون كفر)...

فعلّق (!) (الروبيضة) -قائلاً:-

«وقد ضعف هذا الأثر جماهير العلماء، انظر: «القول المبين» للباحث حسان عبد المتّان!!»

وهو -في هذا- كاذب مرتين:

- الأولى: على جماهير العلماء، فالعكس هو الصحيح؛ كما بيّناه -بتوسّع- في «تنوير

الأرجاء» (ص ٨٣ - ٩٢)...

- الثانية: على (باحثه) -هذا- المشدود به ظهره!!!

فلم ينقل (باحثه) عن أيّ أحد (!) -ألبتّة- من أهل العلم أنه ضعفه!!

وإنما تضعيفاته -كلّها- من كيسه -بتدليسه وتلبّيسه-!!

... فالقوم يُلبّسون، ولا يقرؤون!!!

ولقد تعقّب رسالة (الباحث) الناكث -هذا- أخونا الكبير فضيلة الشيخ سليم بن عيد الهلالي -نفع الله به- في كتاب راثق اسمه: «قَرّة العيون في تفسير» ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ في نحو أربع مئة صفحة؛ كشف فيه زيوفه، ونقض به جهله..

ثم خَتَمَ (ص ٨٨) بالتساؤل: (متى يخرج مِنَ المِلَّة مَنْ قام به الكفر العملي؟!).. وهي تكرارٌ أحمقٌ - بصورةٍ أو أخرى! - للنقاط السابقة!

ثالثاً: ثم تكَلَّمَ (!) تحت عنوان (التأصيل) ملخصاً ما فهمه (!) بفهمه السقيم المنقوص - المنقوض - من كلام شيخنا - رحمه الله -؛ فكان آخر ما قال - خَتَمًا لتأصيله!! وبياناً له! -:

«... فقد أجمع أهل السنة والجماعة على أن الكفر يكون بالقول أو الفعل، أو الاعتقاد، أو الشك، أو الترك!»!

عازياً ذلك لرسالة «التوسط والاقتصاد..» - المعروفة! - دون ذكر الصفحة!!

□ بين (الترك)، و(الفعل) :

وعلى هذا الكلام - الأخير! - تعليقان:

- أولهما: أن (الروبيضة) أضاف من عِنْدِيَّاتِهِ (!) على دعوى - بل عدوى! - الإجماع - هذه - كلمة: «أو الترك»!

إذ الإجماع المنقول في رسالة «التوسط..» - هذه - ليس فيه كلمة «الترك»؛ كما في (صفحة ١٢-١٣) - منها:-

«حكى غير واحد الإجماع على أن الكفر يكون بالقول، أو الفعل، أو الاعتقاد». وعليه؛ فإن «الترك» مُوجَّهٌ - عند القائل به - إلى (الصلاة) - حَسْبُ -؛ وهي «مسألةٌ اختلف فيها أصحاب الحديث»^(١)..

أم أنه تلبس على الرِّعاع - شاع وذاع؟! -

= وَمِنَ الفوائدِ المتعلِّقةِ بهذا الأثرِ قولُ شيخنا - رحمه الله - في «السلسلة الصحيحة» (٧/ ١٣٥) - فيه:- «هذا - أي: أثر ابنِ عَبَّاسٍ - قاصمٌ ظهر جماعةُ التَّكْفِيرِ، وأمثالهم مِنَ الغلاة».

(١) «التوسط والاقتصاد..» (ص ١٩)!

وانظر - لتحقيق ذلك - كتاب: «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (صفحة ٧٥) - للصابوني -.

و .. لوَّث الأسماع!

... ثم (تَبَهَّثْ) إلى أَنَّهُ (سَطَا) على كَلَامِهِ (التَّرْكَ) -هذا!- من رسالة «درء الفتنة..» (ص ٢٧) لفضيلة الشيخ بكر أبو زيد -سَدَّه اللهُ، وعافاه -كما في كتاب «التوسط والاقتصاد» (ص ١٤٧)- نفسه-!!

ولكن؛ أين دعوى الإجماع فيها؟!

و«التَّرْكَ» -هنا- في كلام الشيخ بكر أبو زيد!- إشارة -منه- إلى ترجيحه تكفير التارك للصلاة! -حَسْبُ-.

ولا إشكال...

وهو ما صرَّح به -أوضح!- فضيلةُ الشيخ صالح الفوزان -سَدَّه اللهُ- في «المنتقى من فتاويه» (١٠-٩/٢) -قائلاً:-

«وهناك أعمالٌ تُخرج من الملة؛ ك(ترك) الصلاة -تكَاسلاً..^(١)»!!
والأمر واضح...

□ (أنواع) الكفر ، و (أسبابه) :

- الثاني: ما ذكرته في كتابي «التعريف والتنبيه» (ص ٩٩)؛ حيث قلت:

«ما قَدْ يَرِدُ فِي كَلَامِ شَيْخِنَا -رحمهُ اللهُ- مِنْ جَعْلِهِ الْكُفْرَ الْأَكْبَرَ اعْتِقَادِيًّا -فقط- !

فَحَمَلَهُ (الْبَعْضُ) عَلَى أَنَّهُ -رحمةُ اللهِ عَلَيْهِ- يَنْفِي وُجُودَ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ

(١) ونقلها -عنه- صاحب «التوسط والاقتصاد» (ص ١٤١) -أيضاً-.

ويا ليت (!) لو ذَكَرَ لَنَا الْمُضَيِّفُونَ لـ(الترك) -في بابِ المَكْفُرَاتِ- مثلاً آخَرَ -عندهم- غير (الصلاة)!!

لكن (!) دون الخَلْطِ بذكرِ النَوَاقِضِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ (الفعل)!! كما لَبَسَ صَاحِبُ «رفع اللائمة..» !!! بجهلٍ أو مكرٍ!

الأكْبَرُ الأُخْرَى - عَمَلِيَّةٌ، وَقَوْلِيَّةٌ!

وهذا - كَسَابِقَاتِهِ - بَاطِلٌ؛ فَكَمَا أَنَّ الْإِيمَانَ: قَوْلٌ، وَعَمَلٌ، وَاعْتِقَادٌ، فَمِثْلُهُ ضِدُّهُ - وَهُوَ الْكُفْرُ -: قَوْلٌ، وَعَمَلٌ، وَاعْتِقَادٌ^(١) ..

وَفِي مُحَاوَرَةٍ أَحْيَا الشَّيْخُ خَالِدُ الْعَنْبَرِيِّ - وَفَقَهُ اللَّهُ - لِشَيْخِنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَسْأَلَةِ التَّكْفِيرِ - قَوْلُهُ لَهُ: «إِذَنْ؛ أَنَا فَهَمْتُ مِنْكُمْ - الْآنَ - أَتُكْمَلُونَ: إِنَّ الْكُفْرَ يَكُونُ بِالْإِعْتِقَادِ، وَيَكُونُ - أَيْضاً - بِالْقَوْلِ، وَيَكُونُ - أَيْضاً - بِ...» ...
فَعَاجَلَهُ شَيْخُنَا - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - بِقَوْلِهِ:
«... بِالْعَمَلِ».

وَكَانَ أَخُونَا الشَّيْخُ خَالِدٌ - سَدَّدَهُ اللَّهُ - قَدْ قَرَأَ عَلَى شَيْخِنَا - قَبْلُ - قَوْلَ الْقَائِلِ:

«وَلَا شَكَّ أَنَّ الْكُفْرَ الْمُخْرَجَ مِنَ الْمِلَّةِ - كَمَا هُوَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ - سِتَّةُ أَنْوَاعٍ، وَلَيْسَ بِنَوْعٍ وَاحِدٍ:

تَكْذِيبٌ.

وَجُحُودٌ.

وَعِنَادٌ.

وِنِفَاقٌ.

وإِعْرَاضٌ.

وَشُكٌّ».

وَقَدْ أَقَرَّ شَيْخُنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - ذَلِكَ - كُلَّهُ - إِقْرَاراً تَامّاً - بِفَضْلِ مِنَ اللَّهِ وَمِنَّةٍ - ؛ لِمُؤَافَقَتِهِ مَا يَرَاهُ مِنْ «حَقِيقَةِ» الْكُفْرِ؛ أَنْوَاعاً وَأَسْبَاباً ..

(١) وهي (أسباب) الكفر، وما سَيَرِدُ - بَعْدَهُ - (أنواعه)؛ فتدبر.

وفي «السلسلة الصحيحة» (١٣٤/٧) -لشيخنا - رحمه الله- قوله:

«لقد أفاد [ابن القيم] -رحمه الله [في كتاب «الصلوة»] أن الكفر نوعان:

كُفْرُ عَمَلٍ، وكُفْرُ جُحُودٍ واعتقادٍ:

وَأَنَّ كُفْرَ الْعَمَلِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يُضَادُّ الْإِيمَانَ، وَإِلَى مَا لَا يُضَادُّهُ؛ فَالسُّجُودُ

لِلصَّنَمِ، وَالاسْتِهَانَةُ بِالْمُصْحَفِ، وَقَتْلُ النَّبِيِّ وَسَبُّهُ: يُضَادُّ الْإِيمَانَ.

وَأَمَّا الْحُكْمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَتَرْكُ الصَّلَاةِ؛ فَهُوَ مِنَ الْكُفْرِ الْعَمَلِيِّ -قطعا-.

بَلْ قَدْ عَلَّقَ شَيْخُنَا -رحمه الله- عَلَى هَذَا النَّصِّ -الْأَخِيرِ- بِقَوْلِهِ -مُوضَّحًا-:

«قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الْكُفْرِ الْإِعْتِقَادِيِّ -أحيانا-؛ وَذَلِكَ إِذَا اقْتَرَنَ بِهِ مَا يَدُلُّ

عَلَى فُسَادِ عَقِيدَتِهِ؛ كَاسْتِهْزَائِهِ بِالصَّلَاةِ وَالْمُصَلِّينَ، وَكَإِثَارِهِ الْقَتْلَ عَلَى أَنْ يُصَلِّيَ

إِذَا دَعَاهُ الْحَاكِمُ إِلَيْهَا -كَمَا سَيَأْتِي-؛ فَتَذَكَّرَ هَذَا؛ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ».

أَقُولُ: فَتَذَكَّرَ هَذَا؛ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ...».

وَأَقُولُ -هنا-:

لقد (حذف) (أبو حذيفة) (الحذاف) هذه النصوص -كلها- وطواها!!

مع أنها (أمام بصره)... ولكن:

﴿إِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾...

فأيُّ كلامٍ أوضح من هذا؟!

وأيُّ صنيعٍ أقبَح من ذاك؟!

وعليه؛ فَإِنَّ تَقْسِيمَ شَيْخِنَا -رحمه الله- الْكُفْرَ إِلَى (عملي)، و(اعتقادي)

-في بعض كلامه- لا يخرج عن تقسيم العلماء الْكُفْرَ إِلَى (أصغر) و(أكبر):

ف(العملي) عنده (يُقابل): (الأصغر)...

و(الاعتقادي) (يُقابل): (الأكبر)...

□ فوائد حول الكفر (العملي) :

وهو - بهذا وبذاك - لا يَنفِي - البتَّة - أَنْ يكونَ في (الكفرِ العمليِّ) ما هو كُفْرٌ (اعتقاديٌّ) ^(١) - أَكْبَر - بشرطه المعتبر -.

ومن هذا الباب - تَمَامًا - كلامُ العلامة الشيخ حافظ الحَكَمي - رحمه الله - في «أعلام السنة المنشورة» (١٧٩-١٨٠):

«إذا قيل لنا: هل السجودُ للصنم، والاستهانةُ بالكتاب، وسبُّ الرسول ﷺ، والهَزْلُ بالدين - ونحو ذلك-؛ هذا كُلُّه من الكفر العملي فيما يظهر؟ فلم كان مُخرجاً من الدين، وقد عرِّقتم (الكفر الأصغر) بـ (العملي)؟

فالجواب: اعلم أن هذه الأربعة - وما شاكلها - ليس هي من الكفر العملي إلا من جهة كونها واقعةً بعمل الجوارح فيما يظهر للناس، ولكنها لا تقع إلا مع ذهاب علم القلب من نيته وإخلاصه ومحَبته وانقياده، لا يبقى معها شيء من ذلك، فهي وإن كانت عملية في الظاهر؛ فإنها مستلزمة للكفر الاعتقادي - ولا بد-». ثم قال:

«ونحن لم نعرِّف الكفر الأصغر بالعملي - مطلقاً -، بل بالعملي المحض الذي لم يستلزم الاعتقاد، ولم يناقض قول القلب، ولا عمله». وهو جدُّ واضح - ولله الحمد -.

ورحم الله شيخ الإسلام القائل - كما في «مجموع الفتاوى» (٣٢١/٧):

«جماهير المسلمين سمّوا الأشياء بما غلب عليها من الأسماء».

ومن هذا الباب - تماماً - قولُ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في

«مجموع الفتاوى» (٦٧١/٧):

(١) انظر ما تقدّم (ص ٣١) - تعليقاً على (الجدول) -.

«ولهذا يقول علماء السلف في «مقدماتهم»- الاعتقاديّة:- لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب، ولا نُخرجه من الإسلام بعمل... وأحكام الإسلام -كلّها- مُرتبةٌ على هذا الأصل».

ووضّحه شيخ الإسلام -رحمه الله- أكثر، وأكثر- في «مجموع الفتاوى» (٢٠/٩٠-٩١)؛ حيث قال:

«قد تقرّر من مذهب أهل السنة والجماعة ما دلّ عليه الكتاب والسنة: أنّهم لا يكفّرون أحداً من أهل القبلة بذنب، ولا يخرجونه من الإسلام بعمل -إذا كان فعلاً منهياً عنه؛ مثل الزنا والسرقة وشرب الخمر- ما لم يتضمّن ترك الإيمان .

وأما إن تضمن ترك ما أمر الله بالإيمان به؛ مثل: الإيمان بالله وملائكته؛ وكتبه ورسله؛ والبعث بعد الموت؛ فإنّه يكفر به، وكذلك يكفر بعدم اعتقاد^(١) وجوب الواجبات الظاهرة المتواترة، وعدم تحريم المحرّمات الظاهرة المتواترة». ومنه: كلام الإمام ابن قدامة في «لمعة الاعتقاد» (رقم ٨٣): «ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب، ولا نُخرجه من الإسلام بعمل».

ولم يتعبّه سماحةُ أستاذنا الشيخ ابن عثيمين في «شرحه» (ص ١٤٨-١٤٩).

وفي «طبقات الحنابلة» (٢٧/١) -لابن أبي يعلى- و«الرد الوافر» (ص ٥ -الطبعة الأولى) -لابن ناصر الدين الدمشقي- عن الإمام أحمد -رحمه الله- قوله:

«ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب، ولا نُخرجهم عن الإسلام بعمل، إلّا أن يكون في ذلك حديثٌ فيروى الحديثُ كما جاء..» إلى آخر ما قال..

وقريبٌ منه سؤالُ أبي إسحاق للإمام الأوزاعي: هل تدعُ الصلاة على أحدٍ من أهل القبلة -وإن عمل ما عمل-؟! قال: لا^(٢).

(١) تأمل تفريقه -رحمه الله- بين (الإيمانيات)، و(الواجبات)، وضوابط تكفيره بترك كلّ منهما..

(٢) «شرح أصول أهل السنة» (٣/١١٥٠) للالكاني.

وكذلك قول وكيع: «نحن نرجو لجميع أهل الكبائر الذين يدينون ديننا ويصلّون صلاتنا، وإن عملوا أي عمل^(١)».

وانظر -لزيادة- «قطف الثمر في عقيدة أهل الأثر» (ص ٨٦-٨٧) للعلامة صديق حسن خان -رحمه الله-.

فما الفرق -الحقيقي- بين كلام شيخنا، وبين كلام هؤلاء الكبراء؟!!

أم أنّه (هُجُومٌ = أَعْمَى) مِنْ (الْحُلَفَاء)؟!!

رابعاً: ثم تكلم (الروبيضة) (ص ٩٤) حول كلمة شيخنا -التي نقلتها عنه في «التحذير» (ص ٧٠) -، وهي قوله:

«إنّ من الأعمال أعمالاً قد يكفر بها صاحبها كفراً اعتقادياً؛ لأنها تدلّ على كفره دلالة قطعية يقينية؛ بحيث يقوم فعله هذا مقام إعرابه بلسانه عن كفره؛ كمثّل من يدوس المصحف -مع علمه به، وقصده له-».

فقال (الروبيضة) -مُتَعَبِّباً- (!): «أقول: لو أن شخصاً صرّح أنّه لم

يقصد الكفر بفعله مع علمه^(٢)، هل تتخلف هذه الدلالة؟!!

المشهور عن الشيخ -رحمه الله- أنّه لا يكفر إلّا إذا قصد الكفر، وقد نسب الحلبي^(٣) هذا المذهب للشيخ -رحمه الله-، فقال: «وللأمانة العلمية: ورد في شيء من كلام شيخنا -أحياناً- عبارة: «قصد الكفر»، لكن مراده فيها لزماً قصد الفعل^(٤)».

(١) «تاريخ بغداد» (١٠٩/٦).

وقارن بما تقدّم (ص ١٦٨ - ١٦٩).

(٢) تأمل هذا القيد -الأول- منه-!

(٣) لقد أثبت لِنَسَبِي -هنا- (ال) التعريف؛ ولا أدري (!) ماذا دهاه؟!!

(٤) (..) المؤدّي فعله إلى الكفر، لا (قصد الكفر)!! -ذاته-... هذا ما بترّه (الروبيضة) من

تمام كلامي!! لتسلّم له كذباته، ودعاويه!!

أما أهل السنة والجماعة فيرون دؤس المصحف من الأفعال المكفرة بذاتها، فمن قصده^(١) بالفعل^(٢) فقد كفر.

□ بين (قصد الفعل)، و (قصد الكفر !) :

قلت: وكلامه -كله- مبني على التحامل، والجهل، والمكابرة؛ بدليل ما نقله -هو نفسه- بعد- مما كنت قد نقلته (أنا) قبلاً!- عن شيخ الإسلام ابن تيمية من قوله: «... من قال أو فعل ما هو كُفْرٌ: كفر بذلك؛ وإن لم يقصد أن يكون كافراً، إذ لا يقصد أحدُ الكفر إلا ما شاء الله».

فهل -يا ترى!- خفي ذلك على شيخنا -«عمدة أهل الحديث في زمانه»^(٣)

- وأستاذ الأستاذين، وإمام الموحدين-، وغاب عنه؟!!

بل هل من الممكن أن يخفى ذلك على من عنده أدنى مُسكة من عقل،

أو علم؟!!

فهل العابد للصليب (يقصد) بذلك أن يكفر نفسه؟!!

بل العابد للبقر؛ هل (يقصد) بذلك تكفير شخصه؟!!

...وكذلك العابد للصنم والوثن؛ كما حكاه الله -سبحانه- عنهم في

كتابه: ﴿ما نعبدُهم إلا ليقربونا إلى الله زُلْفى﴾...

لكنَّ عدمَ قصدهم^(٤) للكفر -هذا- لا يُنجيهم من الوقوع في الكفر الأكبر؛

(١) تأمل هذا القيد -الثاني- منه -!

(٢) وهذا هو ضابطُ تكفيره -عنده- مُتضمناً قِيدهُ الأوَّل-؛ فتأمل.

وانظر ما سيأتي (ص ٢١١).

(٣) كما وصفه (١) (الروبيضة) -نفسه- في «حقيقته» (ص ١٤) -هذه-!

(٤) وقد نقلتُ في «التعريف...» -في الموضع نفسه!- (ص ٩٤) عن شيخ الإسلام -رحمة

الله عليه- في مسألة -ما- عن قائلٍ كُفراً! (١) -قوله- رحمه الله -فيه: «.. ولم يظهر قصدُ إرادة الكفر من هذا العموم»!

كيف (يُمكن) أن يُنهم هذا النص -ضمنَ سائر كلامه الآخر- (للأمانة العلمية)؟!!

لكونهم قاصدين أفعالهم، عالمين بمآلاتها ومآلاتهم...
ومّا يُدَلِّل -بيقين- على صحّة ما حَمَلْتُ عليه كلامَ شيخنا -رحمه الله-
قوله- في السياق نفسه-: «وعلمه به»: أي: بالدّوس وحُكمه؛ فالضمير -في
أصل اللغة- يعود إلى أقرب مذكور، وهو (الدّوس)، لا الكفر -فهو البعيد! -.
وفي هذا المعنى -نفسه- كلامُ شيخ الإمام ابن تيمية -رحمه الله- في
«الصّارم المسلول» (٣/ ٩٧٥):

«ومَن قال بلسانه كلمة الكفر -من غير حاجة- (عامداً لها)، (عالمًا)
بأنّها كلامٌ كفر؛ فإنّه يكفر بذلك -ظاهراً وباطناً-..».
وهذا عينُ كلام شيخنا، ومُراده، فتأمل.

... ولكنّ الجهلة لا يفهمون، ولا يُريدون أن يفهموا، ولا (نتنظر) -منهم-
أن يفهموا !!!

□ مَن (المُحرّف) ؟!

خامساً: وبما تقدّم تعرف قيمة (تأملات) (الروبيضة) -الباطلة- في
حاشية (ص ٩٥)؛ كمثّل ما قلّبه -بجوره- علينا عند ذِكر (الأمانة العلميّة)!!
فهو -لكونه لا يعرفها- لم يفهم مراميها، ولم يدرك أبعادها؛ ولو كان عنده
(ذرة) إنصاف: لترك كلّ هذا اللّفّ والالتفاف...

لكنّه سَفّاف خَسّاف!!

ثمّ مثله: ادّعاؤه -بعُد- تحريفي لمراد الشيخ الألباني بقوله: «قصده له»!
فَمَن المُحرّف:

المتّبع لقواعد اللغة؟!

أم الجاهلُ بها، المُغايِرُ لها؟!

مِنَ المَحْرَفِ:

الْمُتَلَمِّسُ لِأَهْلِ الْعِلْمِ - بِالْحَقِّ - الْمَعَاذِيرُ؟!

أَمِ الْمُلْتَمِسُ لِلْبَرَاءِ الْعَنْتَ - بِالْبَهْتِ وَالتَّزْوِيرِ -؟!

... وَلَسْتُ بِحَاجَةٍ إِلَى جَوَابٍ؛ فَالرَّجُلُ يَهْرَفُ بِمَا لَا يَعْرِفُ، وَيَهْذِي بِمَا يُؤْذِي !!

سَادِسًا: وَأَمَّا مَا خَتَمَ بِهِ (الرُّوَيْضَةُ) (تَأْمَلَاتِهِ) (!!)- مُتَّقِدَنِي!-:

«ثُمَّ تَأْمَلُ قَوْلَهُ فِي «صِيحَتِهِ» (ص ٦٤): «وَمَنْ زَعَمَ بَعْدَ هَذَا كُلَّهُ أَنَّ

الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ - كُلُّهَا، أَوْ بَعْضُهَا - تَقُومُ مَقَامَ الْإِعْتِقَادِ قِطْعًا، وَتَدُلُّ عَلَى

الْبَاطِنِ؛ مَنْ كُرِهَ أَوْ جُحُودِ جَزْمًا.. فَقَدْ حَمَلَ ثِقْلًا وَسَاءَ فِعْلًا؛ تَأْمَلُ هَذَا

التَّنَاقُضَ بَيْنَ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وَبَيْنَ مَنْ يَزْعَمُ أَنَّهُ تَلْمِيزٌ لَهُ!!

إِنَّهُ تَنَاقُضٌ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الصَّبْرُ وَالِاسْتِرْجَاعُ!!»!!

□ تَحْرِيفٌ ، وَتَخْرِيفٌ :

فَأَقُولُ: نَعَمْ -وَاللَّهِ-؛ اللَّهُمَّ صَبِّرْنَا عَلَى جَهْلِ هَؤُلَاءِ السُّفَهَاءِ...

و...إِنَّا لِلَّهِ، وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ: عَلَى مَا هُمْ فِيهِ مِنْ كَيْدٍ، وَمَكْرِ، وَبَلَاءٍ!!

... لَقَدْ رَجَعَ (الرُّوَيْضَةُ) -بَلْ هُوَ لَمْ يُغَادِرْ: حَتَّى يَرْجِعَ!!- إِلَى مِمَارَسَةِ

هَوَايَتِهِ -بَلْ حِرْفَتِهِ!- الْمَحَبَّةَ إِلَى قَلْبِهِ وَ(جَبِيهِ)، وَهِيَ الْبَتْرُ، وَالتَّحْرِيفُ، وَالتَّزْيِيفُ !!

فَالرَّجُلُ -لِجَهْلِهِ- لَمْ يَقِفْ -الْبَتَّةَ- عِنْدَ قَوْلِي: (قِطْعًا)، وَ: (جَزْمًا)، وَلَمْ

يَتَنَبَّهُ لِدَقَّةِ مَا وَرَاءَهُمَا...

وهذا -بالنسبة لِصَنَائِعِهِ وَفَعَائِلِهِ!- سَهْلٌ، وَسَهْلٌ جَدًّا!!!

لَكِنَّ غَيْرَ السَّهْلِ (!) حَذْفُهُ -وَبَتْرُهُ- وَهُوَ (أَبُو حَذِيفَةَ الْحَذَافِ!) -تَعْلِيقِي

الْمُبَاشَرِ عَلَى الْمَوْضِعِ نَفْسَهُ، حَيْثُ قُلْتُ:

«نَعَمْ؛ مِنَ الْأَعْمَالِ وَالْأَقْوَالِ مَا هُوَ كَفَرٌ أَكْبَرُ...».

فماذا يُريد -أكثر- هذا الجاهل العنيد؟

وعليه؛ فمن المتناقض؟!

الجاهل البتار المتباكي، و(الروبيضة) المحرّف الشاكي؟!

أم التلميذ -بحقّ- المحاكي، والطالب -للحقّ- الحاكي؟!

حقاً؛ «إنّه تناقض ليس له إلاّ الصبر والاسترجاع».

... ثم لنرجع لتأمل زعمه التحريف!!

هل المتأوّل الكلام على أحسن وجوهه: محرّف؟!

أم الناقل له إلى أبعد ميادينه، هو: المحرّف؟!

سابعاً: ثم ختم (!) (الروبيضة) كلامه العثّ الخاوي (ص ٩٦-٩٧)

-مُتَكَثِّراً!- بنقلين -مشهورين- عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وشيخ الإسلام ابن باز -رحمهما الله- في مسألة السبّ، وأسباب الخروج عن الإسلام...

وهو كلام حسن جدّاً؛ لا يُخالِفُه سُنِّيٌّ، ولا يُناقِضُه سلفيٌّ، وليس لهما

أدنى صلة بـ «حقيقة الخلاف» بين الأسلاف، والأجلاف!!...

ولكن؛ ماذا نصنع بالجاهل المتكثّر الدعيّ، و(الروبيضة) العيّي؟!

وفي كتابي «التعريف والتنبيه» (ص ٧٣-٧٩) فصل خاصّ عنوانه:

«سبّ الله أو رسوله -ونحوه- كفر أكبر، وقدّر أثر ذلك على فاعله».

ونقلتُ -من قبل- كلام شيخنا- في تقرير المسألة نفسها- وعلى نسقٍ كلام

الشيخين الإماميّين -نفسه- في رسالتي «مع شيخنا ناصر السنّة والدين..» (ص ٢٣).

فلا أُعيد...

ثامناً: ومن كلامٍ (للروبيضة) (ص ٩٨) قوله: «أما المعاصي التي عدّها

الشيخُ من كفر العمل -وكان بها موافقاً للسلف- عدا الحكم بغير ما أنزل

اللَّهِ - فهي..» إلى آخر كلامه!!

.. فهذا كلامٌ باطلٌ؛ فالشيخُ - في هذه المسألة - ولله الحمد - كغيرها من المسائل؛ موافقٌ للسلف، ولعلماءٍ منهج السلف:
فكلامُ ابنِ عباسٍ - المشهورُ - في ذلك لا يُردُّ...
وكلامُ ابنِ القيم^(١) - المعروف - في هذا لا يُصدِّد...
... ولكن؛ ماذا نفعلُ بهذا (الروبيضة) الذي جهله لا يُوصَف (!)، ولا يُحدِّد؟!
فهو المخالفُ الحقيقيُّ «للحقيقة» - حقًّا - بغيرِ حقٍّ - بلا تَعَدٍّ!
وفي كتابي «التعريف والتنبئة» (ص ١٠٢-١٠٨) بحثٌ مُوجَزٌ - أرجو أن يكونَ قويًّا - في تحقيق هذه المسألة، وبيانِ ضوابطها...
وذاك الاستثناء - من هذا (الروبيضة) - دالٌّ على حروريته المكتومة،
وخارجيته الملعومة !!

□ من (أواخر) أجوبة الشيخ ابن عثيمين - المهمة :

ورحم الله أستاذنا الشيخ ابن عثيمين القائل - في أواخر ما نُقل عنه -
- جواباً على سؤال مَنْ سألَه - من الجزائر - : «عن فئات من الناس يكفرون
الحكام من غير ضوابط ولا شروط؟!» .
فأجاب فضيلةُ الشيخ - رحمه الله - :
«هؤلاء الذين يكفرون؛ هؤلاء ورثة الخوارج الذين خرجوا على علي بن
أبي طالب - رضي الله عنه -، والكافر من كفره الله ورسوله.

(١) وقد تقدّم - قريباً - (ص ٢٠٢) نصُّ كلامه - رحمه الله - في اعتباره الحكمَ بغير ما أنزل الله (كفرًا عملياً قطعاً)؛ فليُنظر..
وأما تمويهُ صاحبِ «رفع اللائمة..» - فيه - : فباطلٌ جدًّا، بل يدلُّ على جهله، وقلةِ فهمه...
والردُّ عليه في «التنبيهات المتوامة..»؛ فانظره.

وللتكفير شروطاً؛ منها: العلم، ومنها: الإرادة؛ أن نعلم بأن هذا الحاكم خالف الحق وهو يعلمه، وأراد المخالفة، ولم يكن متأولاً؛ مثل: أن يسجد لصنم، وهو يدري أن السجود لل صنم شرك، وسجد غير متأول^(١).
المهم؛ هذا له شروط، ولا يجوز التسرع في التكفير، كما لا يجوز التسرع في قولك: هذا حلال وهذا حرام...».

قلتُ: وهذا جوابٌ مشهورٌ سائر، لا يشكُّ به -ولا يشكُّ فيه - إلا الغويُّ الجائر، والظالمُ الحائر .

تاسعاً: ثم تكلم (الروبيضة) على مسألة (الحكم بغير ما أنزل الله) ناقلاً (ص ١٠٠) عن شيخنا -رحمه الله- قوله:

«إذا؛ الكفر الاعتقادي ليس له علاقة أساسية بمجرد العمل، إنما علاقته الكبرى بالقلب».

راداً على شيخنا (تقييده بالاستحلال الاعتقادي) معللاً ذلك بزعمه أنه مخالف لمنهج السنة والجماعة)، قائلاً:

«لهذا لم يلقَ هذا القيدُ قبُولاً عند الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-، فقد قال -رحمه الله- معلقاً-:

«كلام الشيخ الألباني -هذا- جيدٌ جداً.

لكننا [قد]^(٢) نخالفه في مسألة أنه لا يحكم بكفرهم (بكفر من حكم بغير

(١) انظر ما تقدّم (ص ٢٠٦).

(٢) وقد حذفها (الحذاف)؛ ظاناً أن (فعلته) ستنطلي!! لكن؛ على من؟! ووجودها مهمٌ جداً جداً، والله حافظٌ ..

وانظر تعليقي -عليها- في «التحذير» (ص ٧٩)، و«صيحة نذير» (ص ٦٥)؛ فهو مهمٌ، مهمٌ. وصنيعه -هذا- بحمد الله -دليلٌ آخرٌ على «حقيقة» (ضلاله، وعماء، وجهله) -كما وصفني -بباطله- (ص ١٠١)-! وانظر (ص ٢١٤) -فيما يأتي-.

ما أنزل الله) إلا إذا اعتقدوا حلّ ذلك! هذه المسألة تحتاج إلى نظر؛ لأننا نقول: من حكم بحكم الله وهو يعتقد أن حكم غير الله أولى فهو كافر - وإن حكم بحكم الله - وكفره كفر عقيدة، لكن كلامنا عن العمل.

وفي (ظني)^(١) أنه لا يمكن لأحد أن يطبق قانوناً مخالفاً للشرع يحكم فيه في عباد الله إلا وهو يستحلّه، ويعتقد أنه خير من القانون الشرعي؛ فهو كافر، هذا هو الظاهر^(١)؛ وإلا من الذي حمّله على ذلك.

□ تحريفات متوالية في نقله كلام الشيخ ابن عثيمين :

قلت: و(الروبيضة) - بهذا النقل - محرّف كاذب!!

وهو يعرف ذلك (!)؛ فقد نبّهت على تحريفه وكذبه - هذا - منذ سنوات! -

في «صيحة نذير» (ص ٦٥)!!

لكنه لم يرتدع ولم يرتجع!!

ولعلّ (!) ذلك - إذا حسّنت به الظن! - وليس هو أهلاً له! - لكونه - أصلاً - لم يقرأ، لأنّه - أساساً - لا يقرأ...

وهذا لا يحتاج إلى كبير تدليل، ولا إلى حجة أو دليل!

فتتمة كلام الشيخ ابن عثيمين - التي بترها الأحمق^(٢)! - تنقض عليه

استدلاله، وتردّ إليه مقاله، وتعكس عليه ضلاله!!

إذ قال - رحمه الله - مباشرة:

«قد يكون الذي يحمله على ذلك خوفاً من أناس آخرين أقوى منه إذا لم

(١) تأمل هذا (التحفظ) العلمي العالي، مع ذاك (الانفلات) الفاسد (الغالي) - من الغلو،

لا الغلاء! - ...

(٢) وبترها - أيضاً - إمّا تقليداً! أو اجتهاذاً!! - مسودّ «رفع اللائمة..» (٦٩)!!

فماذا نقول في هذا البتر الذي يتهم غيره - بالباطل - بما هو واقع له - بالفعل!؟

يُطَبَّق! فيكون هنا مُدَاهِنًا لهم، فحينئذ نقول: إنَّ هذا كالمُدَاهِنِ في بقيّة المعاصي».

فعلّقتُ في «صيحة نذير» (ص ٦٥) -قائلاً:-

«قلتُ: فهو -حفظه الله^(١) - لم يجعلَ الحاكمَ بالقانونِ كافرًا ابتداءً

-مطلقاً-، وإنما قد (احتملَ) أن يكون فعلٌ ذلك مُدَاهِنَةً...

و(احتمالُ) وقوعِ المداينة -هذا- كَفِيلٌ بإبطالِ ادّعاءِ أنَّ الحكمَ بالقوانينِ

-مُجَرَّدًا -كفرٌ أكبرُ؛ «إذ التكفيرُ لا يكونُ بأمرٍ مُحْتَمَلٍ^(٢)».. فتأمل، ولا تتعجل...!

ومثلُ هذا الاحتمالِ^(٣) يجعلُ التردّدَ في تكفيرهِ قائماً وظاهراً؛ لأنَّ عقيدةَ

أهلِ السنّةِ في مثلِ هذا أنَّ «مَنْ ثَبَتَ إيمَانُهُ بيقينٍ لم يَزَلْ ذلكَ عنه بالشكِّ؛ بل

لا يزولُ إلّا بعد إقامة الحجّة، وإزالة الشبهة» -كما قال شيخُ الإسلامِ ابن تيميةَ

في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٥٠١)-.

وليسَ هذا (الاحتمالُ) -أو التحفُّظُ- إلّا بسببِ خطورةِ المسألة، وعظمِ

شأنِ الزَّلَلِ فيها؛ إذ «التكفيرُ حقُّ الله -وحده-، فلا يجوزُ الإقدامُ عليه إلّا بإذنٍ

من الله وسلطانٍ؛ أي: بنصٍّ من كتابِ الله -تعالى-، أو سُنّةِ نبيِّه ﷺ، وحُجّةٍ

قاطعةٍ لا تنطرقُ إليها شبهةٌ؛ وذلك أنَّ الإيمانَ والكفرَ محلُّهما القلبُ^(٤)، ولا

(١) وأقول الآن: رحمه الله؛ فرحمه الله...

(٢) كما قرّره شيخُ الإسلام -رحمه الله- في «الصارم المسلول» (٣/ ٩٦٣).

(٣) وعلّقتُ على هذا الموضعِ في «التحذير» -قائلاً:-

«فَمَا هُوَ الْقَوْلُ فِيمَنْ (عَايَنَ) إِبْقَاعَ هَذَا (الاحتمالِ) -ضِمَّنَ كَلَامَ الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ-، ثُمَّ

حَذَفَهُ، وَبَثَّرَهُ؟!

فَقَارَنَ بَيْنَ «التَّحْذِيرِ» (ص ٧٣)، و«التَّحْذِيرِ» (ص ٢٨)! لَتَكُونَ عَلَى بَيْتَةٍ مِنْ حَقِيقَةِ أَمْرِهِ وَتَأْثِيرِهِ!

وَكَيْفَ يُؤْمَلُ الْإِنْسَانُ رُشْدًا وَمَا يَنْفَكُ مُتَّبِعًا هَوَاهُ!!!

قلتُ: وأشيرُ بـ «تحذيره»: إلى رسالته الأولى (!) التي صارت في خبر كان (!): «تحذير

الأمّة...!!» وها هو يكرّرُ فَرْيَتَهُ -بكلِّ تبجُّحٍ، ووقاحة، وصفاقة- مرّةً أخرى!!

(٤) انظر ما سيأتي -بعد ثلاثِ صفحاتٍ- مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْمَعْنَى.

يَطْلُعُ عَلَى مَا فِي الْقُلُوبِ غَيْرُ اللَّهِ - سبحانه وتعالى -، والقرائنُ الظاهرةُ لا تدلُّ - يقيناً - على ما في القلب، بل دلالتها ظنيّةٌ، والإسلامُ نهى عن اتِّباعِ الظنِّ في أكثرَ من نصٍّ في القرآن والسنة، وطلَبَ الحجةَ والبرهانَ على الدعاوى، وبخاصّةٍ ما يتعلّق منها بأمور العقائد^(١).

... هذا هو الكلام، فَمَنْ حَرَفَهُ - أو حَرَفَهُ - فهو المُلَامُ^(٢) ...

والسلام...» ا.هـ.

عاشراً: وهذا - بطوله - يكشفُ بطلانَ تعليق (الروبيضة) (ص ١٠١) لما قال: «أراد علي حلي - وهو يجمع بين قولَي الشيخين - أن يظهر التوافق بينهما، في حين أن القولين متضادان متنافران، وإلا فكيف يمكن الجمع بين قول الشيخ ابن عثيمين الذي يؤكّد فيه أن مَنْ حَكَمَ بغير ما أنزل الله يَكْفُرُ من غير قيد الاعتقاد - إلا بعذر^(٣) -؛ وبين قول الشيخ الذي يُثبِت فيه إبراء مَنْ لم يَحْكُم بما أنزل الله مِنَ الكُفْرِ ما لم يعتقد؛ أليس في هذا ما يُثبِت ضلال الحلي، وعماه، وجهله؟» !

□ مِنَ الضَّالِّ، الْأَعْمَى، الْجَاهِلُ ؟!

قلت: فالضلالُ: للمحرّف البتّار ...

والعمى: للجاهِل المِهْذَار ...

والجهلُ: للغويّ المغتار ...

(١) «الجهل بمسائل الاعتقاد وحكمه» (ص ٣٢) عبد الرزاق طاهر معاش.

(٢) فليس ثَمّةٌ بحمدِ الله ابتداءً - لا قديمٌ ولا جديدًا - ولا إرجاءً - لا موروثٌ ولا مُعاصراً - ولا إحداثاً ... ولكنها دعاوى أخذت!!

وكلُّ مَرْغَمٍ بخلافِ ذلك فهو (يُسَكَّلُ مَنْحَى جديداً، وأسلوباً فريداً)، في تحريفِ صورة الدعوة السلفية، وأدعاء (ما السلف والسلفية منه براءً)!! «الصيحة» (٦٦).

(٣) ما هو (العذر) - أيُّها الجاهل -؟! وما هي ضوابطُه؟! وحدودُه?!

ولا أُطيل القول؛ فالهوى غدار !

والموعِد: إمّا جنة، أو نار...

فالقولان -من حيث المآل- في وحدة حال، ومساواة مقال -رغم أنف

هؤلاء الجهّال -...

والحمد لله ذي الكمال والجلال.

ولو تأمل (المسكين) ما خطّه يمينه -أو شعر به!- من قوله: «إلاّ

لُعذِر!! لَعَرَفَ أَنَّهُ هَدَمَ بِهِ كُلَّ كَلَامِهِ، وَلَأَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ رَجَعَ سَهَامِهِ!!!

ولكنه الجهل...

الجهل...

حادي عشر: ثم قال (الروبيضة) (ص ١٠١) -تعليقاً على ما نقله -مبتوراً-

عن الشيخ ابن عثيمين:-

«إلاّ أنّ الشيخ الألباني -رحمه الله- أكّد أن تعلق المسألة بالقلب^(١)،

فقال: «لم يظهر لي وجه احتمالية هذه المخالفة، إذ إنني أقول: لو أنّ أحداً من

الناس -ولو من غير الحكام- رأى أنّ حكم غير الإسلام أولى من حكم

الإسلام، ولو حكم بالإسلام عملاً فهو كافٍ... إذ لا اختلاف؛ لأن المرجع أصلاً

إلى ما في القلب».

قلت^(٢): في حال إثبات هذا الحكم على الشخص المعين لا بدّ من

توافر الشروط وانتفاء الموانع، هذا محل اتفاق بين أهل السنة والجماعة، أما

جعل الحكم بغير ما أنزل الله معصية كباقي المعاصي؛ شرب الخمر، والزنا،

(١) وهو القول الأحقّ -أي هذا الأحمق!-؛ فانظر كلام شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى»

(١٤ / ١١٩): «القلب الأصل في جميع الأفعال والأقوال...».

(٢) والكلام لا يزال للروبيضة !

واشترط الاستحلال الاعتقادي فيه حتى يكون كُفْراً مخرجاً من الملة؛ فهذا فيه نظر كما بين فضيلة الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-، بل للعلماء تفصيل جيد ودقيق في هذه المسألة، فليرجع إليها من شاء التوسع والبسط!

□ بين (القلب)، و (العمل) :

أقول:

أولاً: أما تعلق المسألة بالقلب؛ فواضح من كلام علمائنا وأئمتنا؛ ولكن لا يفهمه إلا صفيُّ (القلب)، صحيحُ الذهن:

فقد نقلتُ في «التعريف والتنبيه...» (ص ١١٠) نقولاتٍ عدَّة عن عددٍ من أهل العلم؛ أكتفي منها -هنا^(١) - بالنقول التالية:

- قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٤/ ١٢٠):

«وَمَا كَانَ كُفْراً مِنَ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ: كَالسُّجُودِ لِلْأَوْثَانِ، وَسَبِّ الرَّسُولِ وَنَحْوِ ذَلِكَ-؛ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِكَوْنِهِ مُسْتَلْزِماً لِكُفْرِ الْبَاطِنِ».

- وقال -رحمهُ الله- في «الصَّارِمِ الْمَسْئُولِ» (٣/ ٩٧٦):

«فَالكَلَامُ وَالْفِعْلُ الْمُتَضَمَّنُ الْاِسْتِخْفَافَ مُسْتَلْزِمٌ لِعَدَمِ التَّصْدِيقِ النَّافِعِ، وَلِعَدَمِ الْاِنْقِيَادِ وَالِاسْتِسْلَامِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ كُفْراً».

- وقال -رحمهُ الله- في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٧٥٣):

«مَا نَاقِضُ الْإِيْمَانِ -كَالشَّكِّ، وَالْإِعْرَاضِ، وَرِدَّةِ الْقَلْبِ، وَبُغْضِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ- يَسْتَلْزِمُ الدَّمَ وَالْعِقَابَ؛ لِكَوْنِهِ تَضَمَّنَ تَرْكَ الْمَأْمُورِ مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ».

وَيَزِيدُ ذَلِكَ وَضُوحاً كَلَامُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦١٦)؛ مُصَوِّراً مَسْأَلَةً مُتَفَرِّعَةً مِنْ هَذِهِ؛ حَيْثُ قَالَ:

(١) وأزيد -هنا- أيضاً- كلام الإمام ابن القيم في «إغاثة اللّٰهفان» (٢/ ٨٥٦ - بتحقيقي، وتخريج شيخنا): «واجبات القلوب أهم من واجبات الأبدان»؛ فتأمل.

«لَوْ أَخَذَ يُلْقِي الْمُصْحَفَ فِي الْحُسِّ، وَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّ مَا فِيهِ كَلَامُ اللَّهِ! أَوْ جَعَلَ يَقْتُلُ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ! وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُنَافِي إِيمَانَ الْقَلْبِ؛ فَإِذَا قَالَ: أَنَا مُؤْمِنٌ بِقُلُوبِي -مَعَ هَذِهِ الْحَالِ!-: كَانَ كَاذِبًا فِيمَا أَظْهَرَهُ مِنَ الْقَوْلِ».

- وَقَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي (٥٥٨/٧):

«فَالْقَلْبُ إِذَا كَانَ مُعْتَقِدًا صِدْقَ الرَّسُولِ، وَأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَكَانَ مُجِبًّا لِرَسُولِ اللَّهِ، مُعْظَمًا لَهُ، اِمْتَنَعَ -مَعَ هَذَا- أَنْ يَلْعَنَهُ، وَيَسْبَهُ؛ فَلَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ مِنْهُ إِلَّا مَعَ نَوْعٍ مِنَ الِاسْتِخْفَافِ بِهِ وَبِخُرْمَتِهِ...».

فما الفرق بين القولين؟!

وما الفارق بين النصين؟!

... ولكنني أعرف (جيداً) -جداً- من أين (أتى) هذا (الروبيضة)!!

□ من (دقائق) الفروق بين (السنة)، و(الإرجاء) :

لقد خَلَطَ (!) -لجهله- بين قاعدة أهل السنة في إثبات الكفر الظاهر؛ وصلته بالقلب، وقاعدة المرجئة الضالة في نفيها -أصلاً- للكفر الظاهر!!

«ففرق بين من يقول: هذا العمل -أو القول- كفر؛ لكذا، وبين من يقول: هذا ليس كفرًا؛ لكنه دليل -أو علامة- على الكفر:

- فالأول: يُثَبِّتُ الكفر، وَيُعَلِّلُهُ.

- والثاني: ينفي الكفر، ويثبت دليله أو علامته»^(١).

والجاهلون لأهل العلم أعداء

(١) كما قال صاحب «التوسط والاقتصاد» (ص ٢١)... فتأمل ..

ثانياً: أمّا (رفض) (الرؤيضة) جعل الحكم بغير ما أنزل الله (معصية) كباقي المعاصي... واشترط الاستحلال الاعتقادي فيه حتى يكون كفراً؛ فهو الثابت من كلام سماحة العلامة الإمام الشيخ ابن باز -نصاً-؛ وهذا حرف كلامه في (تقريظه)^(١) لجواب شيخنا الألباني -رحمهما الله- المشهور -في مسألة (الحكم بغير ما أنزل الله)، وهو قوله -رحمه الله-:

□ كلام الشيخ ابن باز في مسألة (الحكم بغير ما أنزل الله) :

«اطلعت على الجواب المفيد القيم الذي تفضل به صاحب الفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -وفقه الله- المنشور في صحيفة «المسلمون»؛ الذي أجاب به فضيلته من سأل عن تكفير من حكم بغير ما أنزل الله -من غير تفصيل-.

فألفيتها كلمة قيمة أصاب فيها الحق، وسلك فيها سبيل المؤمنين، وأوضح -وفقه الله- أنه لا يجوز لأحد من الناس أن يكفر من حكم بغير ما أنزل الله، بمجرد الفعل، من دون أن يعلم أنه استحل ذلك بقلبه، واحتج بما جاء في ذلك عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، وعن غيره من سلف الأمة..

ولا شك أن ما ذكره في جوابه في -تفسير قوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ هو الصواب.

وقد أوضح -وفقه الله- أن الكفر كفران: أكبر وأصغر، كما أن الظلم ظلمات، وهكذا الفسق فسقان: أكبر وأصغر: فمن استحل الحكم بغير ما أنزل الله، أو الزنى، أو الربا -أو غيرها من المحرمات المجمع على تحريمها-: فقد كفر كفراً أكبر، وظلم ظلاماً أكبر، فسق فسقاً أكبر.

(١) وهو مشهور جداً؛ فانظر كتابي «التحذير» (ص ٩٠ - ٩٢)، وحاشيته.

وَمَنْ فَعَلَهَا بِدُونِ اسْتِحْلَالٍ كَانَ كَفَرُهُ كَفَرًا أَصْغَرَ، وَظُلْمُهُ ظُلْمًا أَصْغَرَ، وَهَكَذَا فَسَّقَهُ...».

... إلى آخر ما قال -تغمّده الله برحمته-؛ خاتماً كلامه بقوله:

«فالواجب على كل مسلم -لا سيّما أهل العلم- التثبّت في الأمور، والحكمُ فيها على ضوء الكتاب والسُّنة، وطريق سلف الأئمة، والحذر من السبيل الوخيم الذي سلكه الكثير من الناس لإطلاق الأحكام، وعدم التفصيل».

قلتُ: كمثّل هذا (الروبيضة) (التائه)، وَمَنْ يَسْقِيهِ بِمَائِهِ (!) مِنْ رَبِّعِهِ، وَ(حُلَفَائِهِ)!

ومع هذا؛ فلا يزالون يكذبون، ويفترون، وبين مشايخنا يفرّقون؛ لا إلى الحقّ يرجعون، ولا عن الباطل يرتدعون!!

ثالثاً: ما نَسَبَهُ (الروبيضة) -بعدُ- للشيخ ابن عثيمين -فضلاً عن بقية العلماء- من (تفصيل جيّد، ودقيق) لا يخرج عن كلام هؤلاء الأئمة الثلاثة -رُغم أنوف الشائنين- أجمعين-...

وما (تَوَهُّم) أنّه غير ذلك؛ فهو ليس كذلك...

وانظر -أيضاً- كتابي «صيحة نذير» (ص ٥٦-١٠٥)، ففيه إضاءات كثيرة للسالك...

ثاني عشر: ثُمَّ خَتَمَ (الرُّوبيضة) كلامه (ص ١٠٢) بقوله: «لم يفرّق الشيخ - رحمه الله - بقيد الاعتقاد أو الاستحلال العقائدي..بين ترك الفرائض وركوب المحارم، فكلاهما عنده سواء، وهذا لا يلتقي مع مذهب أهل السُّنة والجماعة؛ لا من قريب، ولا من بعيد...»!!

ثُمَّ نقل أثر سفيان بن عُيَيْنَةَ -المروّي عند الإمام عبد الله بن الإمام أحمد في «السُّنة» (رقم ٧٤٥)- الذي فيه أنّ المُرَجَّةَ: «أوجبوا الجنة لمن شهد أن لا

إله إلا الله، مُصِرًّا بقلبه على ترك الفرائض، وسمّوا ترك الفرائض ذنباً بمنزلة ركوب المحارم، وليس بسواء؛ لأن ركوب المحارم من غير الاستحلال معصية، وترك الفرائض متعمداً من غير جهل ولا عذر هو كفر^(١).. فركوب المحارم مثل ذنب آدم وغيره^(٢) من الأنبياء، أما ترك الفرائض جحوداً: فهو [كفر] مثل كفر إبليس، وتركها على معرفة من غير جحود: فهو [كفر] مثل كفر علماء اليهود.

□ أثر سفيان بن عيينة -رواية ودراية :

فأقول: على هذا تعليقات:

الأول: أن في سنده سويد بن سعيد الحداثي؛ وفيه كلام من قبل حفظه؛ من أجله أودعه الحافظ الذهبي «ديوان الضعفاء والمتروكين» (١٨٣٦- بتحقيق شيخنا العلامة حماد الأنصاري -رحمه الله-)، و«المغني في الضعفاء» (٢٧٠٦)!

الثاني: أنه بتر منه قسماً طويلاً -فيه الشرح والتكميل، والتفصيل على التأصيل- مُشيراً إليه بعد بتره! -فقط!- بنقطتين أفقيتين!!

وهو قوله -رحمه الله-:

[وبيان ذلك في أمر آدم ﷺ وإبليس، وعلماء اليهود:

أما آدم؛ فنهاه الله - عز وجل - عن أكل الشجرة، وحرّمها عليه، فأكل منها متعمداً؛ ليكون ملكاً أو يكون من الخالدين؛ فسّمى عاصياً من غير كفر. وأما إبليس -لعنه الله-؛ فإنه فرض عليه سجدة واحدة، فجحدها متعمداً؛ فسّمى كافراً.

(١) هاتان النقطتان (منه)!! إشارة إلى الاختصار!!

... بل إلى الحذف والابتسار!!

وانظر كلامي الآتي -بعد-.

(٢) عنده: (وغيرهم)!!

وَأَمَّا عُلَمَاءُ الْيَهُودِ؛ فَعَرَفُوا نَعْتَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَّهُ نَبِيٌّ رَسُولٌ؛ كَمَا يَعْرِفُونَ
أَبْنَاءَهُمْ، وَأَقْرَبُوا بِهِ بِاللِّسَانِ وَلَمْ يَتَّبِعُوا شَرِيعَتَهُ؛ فَسَمَّاهُمُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- كُفَّارًا!!
الثَّالِثُ: أَنَّ كَلَامَ الْإِمَامِ سَفِيَانَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- إِنَّمَا هُوَ مُوجَّهٌ لِمَنْ كَانَ
(مُصِرًّا بِقَلْبِهِ عَلَى تَرْكِ الْفَرَائِضِ) -كَمَا هُوَ حَرْفُ كَلَامِهِ-؛ وَلَيْسَ مَجْرَدُ التَّارِكِ
لِلْفِعْلِ ...

وَيُشْرَحُ هَذَا الْإِجْمَالُ مَا مِثْلُ بِهِ الْإِمَامُ سَفِيَانَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- نَفْسُهُ -مِنْ
(تَعَمُّدِ) آدَمَ -مَعْصِيَةٍ-، وَ(جَحْدِ) إِبْلِيسَ -كُفْرًا-، وَ(تَرْكِ) الْيَهُودِ -مَعَ مَجْرَدِ
الْمَعْرِفَةِ -دُونَ إِذْعَانٍ وَإِقْرَارٍ- ...
وَكُلُّ لَهُ أَحْكَامُهُ، وَضَوَابِطُهُ ...

وَمَنْ هُوَ الْمُخَالِفُ لِهَذِهِ التَّفَاصِيلِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ؟!
وَمَنْ ذَا قَائِلٌ بِأَنَّ مَجْرَدَ (الْمَعْرِفَةِ) ^(١) إِيْمَانٌ؟! كَمَعْرِفَةِ (الْيَهُودِ)، وَ(أَبِي
طَالِبٍ)، وَغَيْرَهُمَا مِمَّنْ لَمْ يُذْعَنْ -أَصْلًا- لَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)!!

□ بَيْنَ (تَرْكِ الْأَوَامِرِ)، وَ(فَعْلِ النَّوَاهِي) :

الرَّابِعُ: أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ عَلَى قَوْلٍ ثَابِتٍ أَنَّ «(تَرْكِ) الْأَوَامِرِ أَعْظَمُ مِنْ فَعْلِ
الْمَنَاهِي»، أَوْ بِتَعْبِيرٍ آخَرَ -أَضْيَقَ-: «(تَرْكِ) الْفَرَائِضِ أَعْظَمُ مِنْ رُكُوبِ الْمَحَارِمِ».
وَلَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ -بِتَفْصِيلٍ دَقِيقٍ رَائِعٍ- شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-
فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٠/٨٥-١٥٨)، وَلَخَّصَهَا عَنْهُ -بِكَلَامٍ حَسَنِ رَائِقٍ-
تَلْمِيزُهُ الْإِمَامُ ابْنُ قَيِّمٍ الْجُوزِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي كِتَابِهِ «الْفَوَائِدُ» (ص ٢١٥ -
٢٣١ - كِتَابِي «فَوَائِدُ الْفَوَائِدِ») ...

(١) مع أَنَّ (الروبيعة) -نفسه- نقل -بخط يده!- كَلَامَ أَبِي الْمُعِينِ النَّسْفِيِّ الْمَرْجِيِّ الْكَبِيرِ
-ضَمَنَ تَعْرِيفَهُ (لِإِيْمَانِهِ!) -أَنَّهُ: (الْمَعْرِفَةُ)!!
وَانظُرْ «التعريف والتنبئة» (ص ٥٢).

ولقد كان من ضمن كلامهما -رحمهما الله- قولهما -والنص لشيخ الإسلام :-

«المأمور به إذا تركه العبد؛ فإما أن يكون مؤمناً بوجوبه؛ أو لا يكون: فإن كان مؤمناً بوجوبه، تاركاً لأدائه: فلم يترك الواجب كله؛ بل أدى بعضه -وهو الإيمان به-، وترك بعضه -وهو العمل به-».

إلى أن قال -رحمه الله:-

«(١) وأما كون ترك الإيمان بهذه الشرائع كفراً، وفعل المحرم المجرد ليس كفراً؛ فهذا مقرر في موضعه.

وقد دل على ذلك كتاب الله في قوله: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَأِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾؛ إذ الإقرار بها مُرادٌ بالاتفاق، وفي ترك الفعل نزاعٌ». ثم تكلم -رحمه الله- عن ترك الحج:-

«فإن عدم الإيمان بوجوب [الحج] وتركه كفر؛ كما قال من قال من السلف: هو من لا يرى حجه براً، ولا تركه إثماً^(٢)».

وأما الترك المجرد؛ ففيه نزاع^(٣).

أقول: وهذا -كله- كالشرح والبيان لكلمة سفيان -الدقيقة-: (مضراً بقلبه على ترك الفرائض)^(٤)؛ فتدبر...

(١) وهذا سرُّ المسألة؛ فتأمل.

(٢) تأمل -مرة أخرى-، وقارن بما تقدّم (ص ١٨٦).

(٣) وقال في (٩٧/٢٠) -بعد إشارته -رحمه الله- إلى مسألة ترك الصلاة:-

«ومورد النزاع: هو فيمن أقر بوجوبها، والتزم فعلها، ولم يفعلها؛ وأما من لم يقر بوجوبها: فهو كافرٌ -باتفاقهم-».

قلت: وتأمل -جيداً- الفرق بين (الالتزام)، و(الفعل) -وجوداً وعدمًا، تفريقاً وجمعًا-.

(٤) وقارن بما تقدم (ص ١٨٦).

وقال - رحمه الله - في «الصارم المسلول» (٩٧٢/٣) - بعد أن بيّن وجه كفر إبليس -:

«.. وبهذا يظهر الفرق [بيّنه و] بين العاصي؛ فإنّه يعتقّد وجوب ذلك الفعل عليه، ويحبُّ أن لا يفعله؛ لكنّ الشّهوة والنّفرة منعه من الموافقة؛ فقد أتى من الإيمان بالتّصديق، والخضوع، والانقياد، وذلك قولٌ، وعملٌ؛ لكن لم يكمل العمل» .

وقد تكلم تلميذه الإمام ابن القيم في «الفوائد» (ص ٢١٩ - «فوائده») الكلام نفسه - حول التّرك للفعل، مع وجود الإقرار، والتّصديق، والحبّ - قائلاً:-
«فإنّ هذا [أي: التّارك] مُطِيعٌ من وجهه.
وتاركُ المأمور -جُملةً- لا يُعدُّ مطيعاً بوجهه».

الخامس: يظهر - من النّقطة السّابقة - وجهٌ عدّ (ترك الفرائض) بمنزلة (ركوب المحارم): أنّه من أقوال المرجئة!!

فإنّ العمل عندهم -أصلاً- ليس من الإيمان!! و(المعرفة) -فقط- تكفي لاعتباره! بل لكماله!!!
فتأمّل!

وممّا يزيد هذا وضوحاً :

□ من مقالات (أصحاب الحديث) -المعتبرة- :

السّادس: فقد نقل الإمام محمّد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٥٢٠/٢) عن طائفة من أصحاب الحديث قولهم -بعد كلام-:

«فمِنْ ثَمَّ قُلْنَا: إِنَّ تَرْكَ التّصديق بِاللّهِ كُفْرٌ بِهِ، وَأَنَّ (ترك الفرائض) مع تصديق اللّهِ أَنَّهُ أَوْجِبُهَا: كُفْرٌ؛ لَيْسَ بِكُفْرٍ بِاللّهِ؛ إِنَّمَا هُوَ كُفْرٌ مِنْ جِهَةِ تَرْكَ الْحَقِّ...».

ثُمَّ نُقِلَ عَنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ -هؤلاء- تَعْلِيلَ ذَلِكَ؛ فَقَالَ:

«قَالُوا: وَلَنَا فِي هَذَا قَدَوَةٌ بِمَنْ رُؤِيَ عَنْهُمْ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالتَّابِعِينَ؛ إِذْ جَعَلُوا لِلْكَفْرِ فُرُوعاً -دُونَ أَصْلِهِ- لَا تَنْقُلُ صَاحِبَهُ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ؛ كَمَا ثَبَتُوا لِلْإِيمَانِ مِنْ جِهَةِ الْعَمَلِ -فُرْعاً لِلْأَصْلِ؛ لَا يَنْقُلُ تَرْكُهُ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ؛ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ...».

قُلْتُ: ثُمَّ أورد -رحمه الله- أثره الصحيح المشهور -رُغم أنْفِ (الروبيضة) و(حلفائه)!- مِنْ طُرُقٍ عِدَّةٍ، وَأَلْفَاظٍ مُتَعَدِّدَةٍ- فِي تَفْسِيرِ آيَاتِ الْحُكْمِ، قَالَ: «لَيْسَ بِالْكَفْرِ الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ»^(١).

وَلَقَدْ قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١/١٢٩-١٣٠) -كَالْبَيَانِ لِمَا تَقَدَّمَ-:

«وَقَدْ وَرَدَتْ نصوصٌ اختلف العلماء في حملها على الكفر الناقل عن الملة -أو على غيره- مثل الأحاديث الواردة في كفر تارك الصلاة».

مَعَ التَّذْكِيرِ بِأَنَّهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- نَقَلَ فِي الْكِتَابِ -نَفْسِهِ- (١/٢١) قَوْلَ سَفْيَانَ -الَّذِي نُنَاقِشُهُ-! أَقُولُ:

فَأَيْنَ مَا (مَوَّه) بِهِ (الرُّوبِيضَةُ)؛ مِمَّا بَيَّنَّتْهُ، وَحَقَّقَتْهُ؟!



(١) انظر ما تقدم (ص ١٩٧).

الشاهد السابع

وهو (خاتمة) الرويبضة - وختامه - !

أولاً : قال (ص ١٠٥-١١٠) تحت عنوان (كلمة عن أصاغر الأدعياء في الأردن) ^(١)!! ما نصّه:

(لقد وقفتُ على موقف الشيخ -رحمه الله- في مسائل الإيمان منذ عرفته..!!

□ من الذي يعرف الألباني -«حقيقة»- ؟!

فأقول: نعم؛ فهل كان -قَبْلُ- (إمامَ أهل الحديث والجماعة) ^(٢)، ثم صار -بَعْدُ- مِنْ دُيُول (أبي عذبة الأشعري، والبيجوري (الجهوري) -مَنْهَجُهُ غَيْرُ مَنَهَجِكَ! وَسَلَفُهُ غَيْرُ سَلَفِكَ ^(٣)! -! أَيُّهَا الْكَذَّابُ الْمَفْتَرِي!!
إِنَّهَا (مَعْرِفَةُ) السَّادَجِ الْجَخْدَرِيِّ!! ^(٤).

فلماذا -إِذَا- سَوَدَتْ -يا هذا- كتابك؟!

وكيف؟!

وفيم؟!

أم أَنَّهُ (الْكَذِبُ) الْكَبِيرُ؛ مِنْ مُسَوِّدٍ (صَغِيرٍ)؟!!

(١) وَإِنْ كُنْتُ (أَسْمُ) -وفتح الشين أنضح من ضمّها!- مِنْ طَيَّاتٍ وَتَرَائِبٍ هَذِهِ (الكلمة)،
وسياقات إنشائها: أنها بقلم غيره!! أو (إنشائه، وإملائه!) -على الأقل!-!
والله -تعالى- أعلم وأحكم، والسكوت (أولي) وأسلم!!
(٢) انظر (ص ٧٦).
(٣) انظر ما تقدّم (ص ٤٧-٤٨).
(٤) (الضخم) «القاموس» (ص ٤٦٢).

ثانيًا: ثم قال: (وما لمست فيه أنه لبس فتنة في المسائل التي خالف فيها غيره من العلماء..!!)

فأقول: أمّا (الفتنة): فليس شيخنا منها، ولا هي منه؛ وإنما الفتنة لبوس المخالفين له، المغايرين لمنهجه، المغيّرين لدعوته.. وهم معروفون معروفون (!)، لا يحتاجون لأي جهد في إبراز مدفون، أو فضح مأفون، أو نقض غير مأمون!!
أمّا (المسائل التي خالف فيها غيره من العلماء):

فإن كانت فقهية: فله في غيره من سابقه ومعاصريه سلف، وأيّ سلف! وإن كانت عقديّة: فأين هي؟! وما هي؟!
ومن هم العلماء المخالفون له، أو الذين هو مخالف لهم؟!
وقد تقدّم كلام فضيلة أستاذنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله- في ذلك...

وأمّا كلام سماحة أستاذنا الشيخ عبدالعزيز بن باز -رحمه الله- فيه:-
فهو أشهر من أن يُكرّر^(١) ذكره، وأكبر من أن يشكك أثره...

وثلاثتهم -رحمهم الله- لغيرهم من علماء السلف السابقين تبع...
وكل من بعدهم -من علمائنا المعاصرين- لزومًا -لأقوالهم رجّع، ولحقها خضع... وليس يخالفهم -رحمهم الله- إلا من ضلّ وابتدع...
ثالثًا: ثم قال -واصفًا الشيخ، مُعلِّلاً:- (لأنه ما كان يصدر عن هوى، أو غرض آنيّ وضع، بل عن قناعة وصل إليها من الدليل)...

فأقول: أمّا هذا: فنعم؛ ونعم ما هو؛ وإن كانت جلاله شيخنا -رحمه الله- لا تحتاج إلى مثل هذا المدح -غير (المستقر)!! -من أشباه -أو أشباح!-
هذا الجاهل الغرّ!!

(١) وتقريظه لفتوى شيخنا الألباني في ذمّ التكفير: معروف وشهير.

فإن كنت -أو كنتما!- على صدق في هذا الوصف: فلماذا المخالفة إلى سواه ممن دونه، وإلى دونه من سواه؟! أم أن الأمر (!) متعلق -«حقيقة» بـ(هوى [شنيع]، أو غرض أني وضيع)؟!

فهو -حينئذ- كذب فظيع، وتلاعب مُريع!!

□ بين الشيخ ، وتلامذته :

رابعًا: ثم قال: (بيد أن بعض من لا خلاق له من أصاغر الأدعياء في الأردن أبي إلا أن يتولى كبر إثارة فتنة الإرجاء، فأجلب ومن معه بخيلهم ورجلهم، ودعوا إلى زقومها... لإفساد هذا الدين.. مفرقين... متخذين من الشيخ سُلماً يظهرون عليه لإشهار أنفسهم... و... و.. ثم (...!!! إلخ... أقول:

... في كلام كثير رث!! وكل هذا -وما اختصرته منه!- قول مهين غث؛ فلا يحتاج إلى رد ولا بحث!!

وهو -فوق هذا- يحمل بين سطوره -بل حروفه!- التناقض الكبير البين:

(فتنة الإرجاء) المساق ذكرها -والرد عليها!- بالباطل -من قبلهم!-:

من هو رأسها -عندهم-؟!

ومن هو أساسها -في زعيمهم-؟!

وعمن -نحن- أخذناها؟!

وكيف -منه- تلقيناها؟!

... كل ذلك راجع -في «حقيقته»- عندهم!!- إلى أستاذنا الشيخ

الألباني ، وإن كان التصريح به في (الخاتمة) -جُبْنَا وَخَوَرًا!- لا يزال!-

موصولاً بغيره (!!))، وليسوا هم -«حقيقة»- إلا تلامذته -المعروفين-؛ الثابتين على منهجه، والداعين إلى عقيدته...

لكنَّ درجةَ الذكاءِ (الخارقة) التي وصل إليها كاتبُ (الخاتمة) -أو
كاتبِها!- جعلته (يدورُ) حول الحمى، دون أن (يرتفع) فيه!!

ولكنه -وربِّي- ورعٌ باردٌ، و(رتع) كاذبٌ!

فهذا الكتابُ -الذي له «مقدمة» و«خاتمة»- وبينهما «مباحثُ»
(صاحب الخبر)!- ما هو اسمه؟! وفيمن يبحث؟! -يا أهل الحق والنظر:-

اسمه: «حقيقة الإيمان عند الشيخ الألباني»، ويبحث فيمن عنونَ باسمه!!
وماذا يُريد أن يُثبت؟!

هل يُريد إثبات (!) سلفية عقيدة الألباني؟!

فهذا أمرٌ مقررٌ لا يحتاج إلى إثبات^(١) ...

وليس يصحُّ في الأذهانِ شيء إذا احتاج النَّهارُ إلى دليلٍ
وأقول -كاشفاً ما يقول:-

ولكنَّ جاهلٌ يَهْذِي بِقَوْلٍ ضلَّته من القلبِ العليلِ

(رُويضُ) رايضُ دونَ التفاتِ إلى حقٍّ كثيرٍ أو قليلِ

وطعنٌ دائمٌ في نهجِ شيخٍ إمامٍ للهدى حقٌّ جليلِ

... فإنَّ كان (الروبيضة) أراد غيرَ ذلك -من عكسه:- فهو (الإرجاء)!!

و(فتنته) -كلها- بقضها وقضيضها!

□ وحدة العقيدة والمنهج - مرة أخرى - :

فقيم هذه المناقضة بين (عقيدة الشيخ) -وليست هي عقيدتكم

(١) ومن أجل ذلك جعلتُ كتابي «التعريف والتنبئة» - مخصَّصاً (تأصيلات) في بيان عقيدة
السلف، وأجوبة وردوداً تنقض عقيدة الخلف؛ فلم أقل: تبرئة! أو دفاع! أو... لأنَّ الأمرَ أوضحُ
من هذا جدّاً- والله الحمد-

-باعترافكم!- وبين ما يدعو إليه تلامذته (الثابتون) -على عقيدته- من عقيدة تنبذونها بـ(فتنة الإرجاء)؛ مع كون العقيدة -فينا- جميعاً -واحدة، وكون الشيخ -عندكم- مُرجئاً؟!

أم أن (هذا) -منكم!- (للتكسب) و(التسويق)؟!

فما هذا التوقّي الفاشل، والاستحياء الباطل؟!

وما هذا الورع البارد، والتلطّف الفاسد!!

والمرجع واحد، والاعتقاد واحد، و... الشيخ واحد!!

فما لكم كيف تحكمون؟! أم لكم (كتاب) -عليه تلتقون!- فيه تدرسون؟!

أم أن أمركم -وأعوانكم- فيما أنتم مسوّدوه (!) -على مثل ما قيل:

وظلَّ يقدَحُ طولَ الليلِ فكرتهُ وفَسَّرَ الماءَ بعدَ الجُهدِ بالماءِ!

ولقد تقدّم التنبيةُ إلى ما فَلََّت (!) به لسانه! و(انْفَلَت) به قلمه (!) من

جعلِ عقيدة (تلاميذ) الشيخ -الأدعياء!- هي نفسها عقيدة شيخهم^(١)!!!

فلا أُعيد!

تناقضٌ شديد، ومكرٌّ أكيد!!

خامساً: ثم قال -بكذبٍ واستخفاف-: (وكأنّي بواحدٍ من هؤلاء المتسلّقين؛

يستحضر صورته يوم أن كان ينقر أصابعه المحترفة طبلته لهزّ الخصر والأرداف)!

□ ذفّ وطبل !!

فأقول: إنني لأعلمُ -بيقينٍ ثابت- أن لا أحد من إخواني المشايخ

(١) وذلك قوله (ص ١٠٨): «الأدعياء يسرون على خطي الشيخ -رحمه الله- في مسائل

الإيمان » !!!

وانظر ما سيأتي (ص ٢٣٣ - ٢٣٤).

المعروفين، وطلبة العلم المشهورين: كان على هذا الوصف في أيّ وقتٍ مضى، بل أجزم -جزماً قاطعاً- أنهم -جميعاً- لم يكونوا على (شيء) من ذلك -لا في قليل ولا في كثير^(١)...

ومن بينهم -ومعهم-: (أنا) -والحمد لله-؛ فلا أعلم من نفسي -منذُ عَقَلْتُ ووَعَيْتُ- وأوّل ذلك - (بعد الفطام) - وأنا دون الثالثة من عمري! - أني أمسكتُ دُفّاً، أو ضربتُ بطبلٍ!! لا في صِبَايَ، ولا في شبابي، ولا في كُهولتي -التي وطئتُ أعتابها -قريباً-!! لا قبل الاحتلام، ولا بعد كَتَبِ الملائكة الكرام، لا في حالة المُرَاهَقَةِ (!) التي عليها (قد) أُلَام!! ولا في حال الرّجولة والاستقامة والالتزام...

سائلاً الله -العليّ الأعلى- الثبات، وحُسنَ الختام...

أما (هؤلاء) الكذبة اللّثام -أهل الفري، والحقد، والخصام-؛ فليس لي إلّا شكواهم لرَبِّنا المليك العلام:

«اللّهم أرني ثأري فيمن ظلمني» -على طَرَفِ الثّمام-!!...

وإنّي أباهلُ هذا المُفترِي -أو المُفترِين؛ أو الثلاثة!!- على أن يلعنهم الله -ذو العزّ والجبروت- إن هم كَذَبُوا^(٢)، أو يَلْعَنَنِي إن هم صَدَقُوا...

(١) ولئن كان شيءٌ من ذلك -وهو غيرُ كائنٍ!- فهو -يقيناً- أهونٌ من ذلك الكفر والشرك الذي تاب منه أولئك الصّحبُ الكبار، الذين صاروا -بعدها- أختيارَ الأُمّةِ، وفضلاءَها الأبرار...

﴿فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾!؟

(٢) وكان الولدُ العاصي (!) أجراً من هذا (الروبيضة) على الكذب، والبهت -ولو في هذا المقام!-؛ فقال في «ردوده..» (ص ٩٩) -بوقاحة- ضمن كلامٍ -مُعَرَّضاً بي- بصراحة-: «الناشئ في أزقة الزرقاء بين الرّفِّ والدّف»!!

﴿أتواصوا به بل هم قومٌ طاغون﴾! لكن؛ لا يعقلون!!

وعلى نفسها جنت (براقش)!

وليس لي عن هذا الحَسْم -بحزم- أوبة؛ إلا بإعلانهم الرجوع والتوبة...
سادساً: ثم قال -أو قالاً، أو قالوا!-: (إنَّ أصابعه لا زالت هي أصابعه،
لكنْ نقرُها في هذه الأيام لأمرٍ غير ما مضى من حاله، بل لخلخلة جذع شجرة
الدعوة السلفية، وإسقاط ثمرها، والعبث فيها -خاب وخسر-)!!

أقول: مَنْ (هذا) الذي يريد (خلخلة جذع شجرة الدعوة السلفية)؟
الثابتُ القار، أم المتحوِّل (الفار)^(١)؟

أهو الموافق لعقيدة الشيخ الألباني -السُّنية، الأثرية، السلفية-؟
أم المخالفُ لها؟ المناقضُ لأصلها؟ الرادُّ لقواعدها؟
أهو المدافعُ عنها، الداعي إليها؟ أم المُتَعَبِّها، المهوِّلُ عليها؟
ثم: مَنْ (المُخلخل = المزلزل)^(٢)؟

الموافق للأئمة الكبراء في مُوافقتهم للشيخ، وذُبُّهم عنه -مثل العلامة ابن
باز، والعلامة ابن عثيمين-؟

أم هو المخالفُ لهم، الطَّاوي كلامهم، المِهْوِّلُ أمرهم، الزاعم -في آنٍ
-بلا بُرْهانٍ- مَشِيخَتَهُمْ -بَلْ إِمَامَتَهُمْ-، وَحِبَّهُمْ!؟

هذا هو -«حقيقة»- المبتغي (خلخلة جَذْع شجرة الدعوة السلفية)؟! -لا

غير -!

أم أنَّ سوء الحال -والأحوال!- وصل بك -يا هذا- أو: يا هؤلاء! -إلى
أنَّ تصويرَ كحال (ذاك) الرجل الأحوال، صاحب الببغاء (!) الأحوال -فيما يُذكر!-:

(١) بتشديد الراء؛ لا تخفيفها! وتسهيل الألف؛ لا همزها!

(٢) على صيغة اسم الفاعل -حالا-، وعلى صيغة اسم المفعول -مآلاً!

وإنَّ كان -بالصِّغتين- يدلُّ على (الصِّفة المُشَبَّهَة) الدَّالَّة على الثُّبوت؛ لا الحُدوث؛

حيث أراد أن يَضَعَ بَيِّنَاءَهُ فِي (القَفْص)؛ فَوَضَعَهُ - (لِحَوْلِهِ) خَارِجَ الْقَفْصِ؛ فَأَرَادَ الْبَيِّنَاءُ (الْأَحُولُ) الْهَرُوبَ مِنْ (القَفْصِ): فَإِذَا بِهِ يَدْخُلُ (القَفْصِ)!!

...إِنَّهُ (الْحَوْلُ) الْفَكْرِي، وَ (التَّحَوُّلُ) الْاِعْتِقَادِي، وَ (الْاِحْتِيَالُ) الْحِزْبِي، وَ (الْحَالُ) الْمُزْرِي!! مِنْ كَاتِبٍ مُفْتَرِي^(١) وَمُوَافِقٍ (مُمْتَرِي)، وَنَاشِرٍ^(٢) (جَوْهَرِي) - نَعَمْ؛ جَوْهَرِي! -!!!

﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ - بِالطُّولِ وَالْعَرَضِ -!!

- أَمَّا (إِسْقَاطُ ثَمَرِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ، وَالْعَبَثُ فِيهِ)؛ فَهُوَ (حَالٌ) هَذِهِ الشَّرْذِمَةُ الْهَوَجَاءُ، (وَحَوْلُهَا)، وَ (تَحَوُّلُهَا)، وَ (اِحْتِيَالُهَا)!! - بِكُلِّ شَرٍّ، وَضُرٍّ، وَبِلَاءٍ -!

فَلَا أَعِيدُ؛ فَالْحَقُّ وَاضِحٌ سَدِيدٌ، وَالظَّافِرُ بِهِ مُوَفَّقٌ سَعِيدٌ...

وَالْمُخَالَفُ لَهُ؛ لَيْسَ لَهُ إِلَّا اسْتِحْقَاقُ التَّوَعُّدِ وَالْوَعِيدِ - الشَّدِيدِ -..

- أَمَّا دُعَاءُ (الْخِيَّةِ وَالْخُسْرَانِ) فَلَنْ يَصِلَ -بِعَذْلِ اللَّهِ- إِلَّا إِلَى مُسْتَحَقِّيهِ مِنْ أَهْلِ الْبَهْتِ وَالْعُدْوَانِ، وَالْجَهْلِ وَالنُّكْرَانِ؛ مِنْ مُنَاقِضِي شَيْوِخِنَا الْأَعْيَانِ، وَمُخَالَفِي عِلْمَائِنَا أَهْلِ الْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ...

فَأَقُولُ: نَعَمْ؛ (خَابَ وَخَسِرَ) مَنْ هَذَا حَالُهُ؛ لِيُكْشَفَ ضَلَالُهُ، وَيُنْكَشَفَ

مَأْلَهُ - خَابَ وَخَسِرَ -!

سَابِعًا: ثُمَّ كَرَّرَ (الرَّوَيْضَةُ التَّافَهُ) (ص ١٠٧) -تَعْلِيْقًا- كَلَامَهُ حَوْلَ مَنْ أَشَارَ إِلَيْهِ -قَبْلًا!- وَأَنَّهُ (لَمْ يَتَغَيَّرْ حَالُهُ، وَإِنْ تَابَ ظَاهِرُهُ مِنْ مَعْصِيَتِهِ، لَكِنَّهُ لَمْ

(١) (لِلْإِشْبَاعِ؛ عَلَى (نَحْوِ) قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ؛ فَانْظُرْ -مَثَلًا-: «الْكَشَفُ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ

السَّبْعِ» (٢١/٢) لِمَكِّي بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

(٢) مِنْ (النَّشْرِ)! لَا (النَّشْرَ)، وَالْمَوْعِدُ: يَوْمُ الْخَشَرِ...

يُثَبِّ من جريمة تحريف وتبديل أقوال أئمة السلف والكذب عليهم...^(١) إلى آخر سفاهته، وفهاته !!!

فأقول: أمّا (المعصية) -من طلبة الخصر والأرداف!!-؛ فقد قلت فيها قولتي، وحَسَمْتُ بها قضيتي... بلا أدنى خلاف!
ولا يزال (عَرَضُ) تلك المباهلة والمُلاعنة -عليها- قائماً -بكلّ ثبات وإنصاف-...

□ كاذبون ... حتى على أنفسهم :

ولكنَّ حال هؤلاء الكذّبة -المستمرئين الكذب!- يُشبهه (جداً)، ما كنتُ قد قارنُهم به في رسالتي «تحرير (التحذير) من دعاوى التغيرير» (ص ١٣١ -الملحقة بـ«التحذير» -الطبعة الثانية) مِنْ قِصَّة ذاك الطُّفيلي الطَّمَع (!) ؛ الذي كَذَبَ على رَبِّهِ الطُّفَيْلِيِّين الطَّمَاعِي (!) بوجود دعوة وليمية!! فلمّا رأى (تَهافتُهم) على تلك الدعوة -الدعوى!- صدّق ما كَذَبَهُ، ثم صار يتراكمُ مع المُتَهافتين!

نعم؛ هذا حال هؤلاء الفاشلين -وما هم فيه من (جُهود)!-: كذبٌ غير معدود، وطمعٌ غير محدود، وخُلُقٌ غير موجود!! وكلُّ ذلك -منهم- معلومٌ ومعهود :
كُلُّ امرئٍ يُشَبِّهُهُ فِعْلُهُ وَيَنْضَحُ الكُوزَ بما فيه

ثامناً: ثم ذكر (ص ١٠٨) سببَ شِدَّتِهِ (!) علينا -وحدنا! دون شيخنا!!-

(١) وقد أقحمَ (الرؤيضة) -في مقامه- هذا!! -حاشية طويلة عَنْ شيخ الإسلام في ذمِّ البدعة، ونقضِ أهلها؛ (لِيسْلُلَ) لنفسه (!) تسليلاً (مقبولاً) يَغْمِزُ فيه بكتابي «علم أصول البدع»!! بِجَهالاتِهِ المعهودة، وحمَاقَاتِهِ (المعقودة)!!

ولقد أخبرني أخي الودود الفاضل (أبو عبد الرحمن مُحَمَّد الخطيب) -حفظه الله -وهو مِنْ مُلازِمِي شَيْخِنَا سنوات-: أَنَّهُ سَمِعَ الشَّيْخَ -رحمه الله- يقول -عند وقوفه على هذا الكتاب-: (هذا رَجُلٌ مُوقَفٌ) ... فالحمدُ لِلَّهِ.

واصفاً إيانا بـ(الأدعياء)!! - مع اعترافه^(١) - الصَّريح المضطرب - في آنٍ! - بأنَّ هؤلاء: (الأدعياء يسرون على خطى الشيخ - رحمه الله - في مسائل الإيمان)!!
 ثُمَّ علَّل - بقولٍ عليل! - سببَ ذلك (!)؛ بأنَّ (الشيخ - رحمه الله - من أهل العلم والفضل، وموقفه صادر عن علم، لم يؤثر عنه تحريف، ولا تبديل، ولا سرقة، ولا طلبُ عونِ أهل الباطل لنصرة ما وصل إليه اجتهاده على غيره!!)
 ثم ذكر كلاماً آخرَ - بتكرارٍ مُملٍّ! وسياقٍ مُخلٍّ!! - منه قوله - فضَّ اللهُ فاه - مُشيراً إلى (كبير!!) الأدعياء: (.. ولم يتورَّع عن الاستعانة بأهل الباطل لتبثيتهم ونشر باطله ..)!!

□ ضوابط (الشدة) :

أقول - وبحوله - سبحانه - أصول:-

١ - أما الوصفُ للشيخ بهذه الأوصاف التي (هي أهلٌ له)؛ فنعم؛ وإن كان هذا - من هذا (الرؤيضة!) - تناقضاً ظاهراً لا التقاءً بين طرفيه؛ إلا بالويل والويل!!

وقد تقدّم (ص ٢٥ - ٢٦) بيانُ شيءٍ من ذلك؛ فارجع إليه!

ثم؛ هل (الشدة) تكونُ - فقط - فيما (تخيُّله!) - أنت - أيُّها الغمُر! - من

الشدة في الكلام، والقوَّة في القول؟!

أم أنَّ (الشدة) تكونُ - أكبرَ ما تكونُ! - في الحكم بالباطل، والقول

العاطل؟! من مثلِ صنيعكم السَّاقطِ ذي البلاء؛ في اتِّهامِ شَيْخِنَا الإمامِ

بالإرجاء!! ولو (بألين) العبارات، و(أزقُّ) الكلمات!!

فوالله! إنَّ عُسْرَ هذا لَهُوَ أعظمُ و(أشدُّ) من أضعافِ ذاك!!

(١) انظر ما تقدّم (ص ١٠٨ و ١٣٠ و ٢٢٩)؛ لمعرفة تناقضه في هذه القضية - كغيرها! -.

لكن هَوَانُ العقيدة (الصحيحة) في نفوسكم - وانقلابها! -: يجعلُ الأمور على عكسها، ويقلبُ حقائقها (!) على أهلها!!

٢- والقولُ في (التحريف، والتبديل) و(السرقَة) مثله!! فقد تقدّم (ص ١٢٦) الكلامُ عنه، وذكرُ أمثلةٍ - من ذلك - وقعَ بها (الروبيضةُ) - نفسه -، ومعه فضيلةُ الشيخ -المقدّم لكتابه - سدّده الله -، وثالثهما!!

وسكّت -هنا- عن رابعهم!!! وما أدراك ما (رابعهم)؟!

وإن كان قد أورد (الروبيضةُ) -في هذا الموضع - دليلاً (!) ذليلاً؛ ظنّه حُجّة دعواه -وبكلّ انتباه!-، فقال -معلّقاً عليّ- مُشيراً (إليّ)-:

«كان آخر سرقاته (!) كتاب «النهاية في غريب الحديث» بتحقيق الدكتور محمود الطناحي ورفيقه؛ التي اكتشفها وأظهرها الأستاذ الراجحي»!

□ حول (السرقات العلمية) -مرة ثالثة!!-

فأقول: يُشيرُ هذا (الروبيضة) إلى ما وَرَدَ في مقالٍ نُشر في صحيفة (الجزيرة) -السعودية- بتاريخ: (٢٨/رمضان/١٤٢١هـ)، بقلم (ورّاق الجزيرة) ^(١) = عبدالعزيز (ابن فيصل) الراجحي!!

فإذا بهذا (الورّاق) -لردّه على علي الحلبي -يُصبح- بقدره قادر- (أستاذاً!!) فأقول: أستاذُ ماذا؟! -يا هذا-! لعلّها من بابِ أستاذيّتك الواردة إليك في الأحلام -في اليَقَظَةِ والمَنام-!

وبهذه المناسبة أذكرُ أمراً متعلّقاً بهذا (الورّاق)!! حيث (حَسِبُهُ) -أو دَلَسَ بِذِكْرِهِ!- بعضُ (الحزبيّين = الجهلة!) الذين طاروا (!) بمقاله، مُلبّسين على

(١) كما هو مُثَبَّتٌ على رأس الصفحة!! والإنصافُ عزيزٌ!

وفي كلامه -غفرَ الله له- شِدَّةٌ! أعرضتُ عن كثيرٍ منها، ولم أقابلها بمثلها؛ (عسى) أن يتنبّه لغلطه؛ دون أن يُخَوِّجني إلى سبيلٍ آخر (!) لنقضه وردّه...

بعض الناس (!) أنه -لتشابه الاسم والنسبة!- الشيخ عبدالعزيز (بن عبد الله) الراجحي؛ وهو (الأستاذ) -«حقيقة»- (المشارك بكلية أصول الدين في الرياض)؛ كما جاء على غلاف كتابه «فتح رب العبيد في الرد على (مختصر شرح الطحاوية)، و(كتاب التوحيد)» الذي انتهى من تأليفه -كما في خاتمته (ص ١٨٩) - (سنة ١٤٠٥ هـ).

فهما اثنان متغايران.. والتدليس مكشوف^(١) ترأه العينان!
هذا أولاً..

- وأما ثانياً: فقد أوقع الله -تعالى- هذا (الوراق) - ومن تابعه ممن ليس له خلاق، أو أخلاق! - لشر صنيعه! - ببعض ما اتهم فيه غيره -بالباطل-؛ فقد ذكر -في طي مقال- عدد الطبقات التي طبعت من الكتاب! وبينها! محدداً تواريخها! ومحققها!! دون أن يذكر لقرائه -ممن (مُسوا) بيلائه!- مصدر هذه المعلومة (النادرة)؛ التي لا يستطيع أن يعرفها مجرد (وراق)!! مع أن المصدر معروف -وهو بين يديه!-: إنه مقدمة الدكتور محمود الطناحي -وزميله- (ص ١٨)!!
فتناولها (الوراق) -غنيمة باردة! إلى (مقاله) واردة!! - بدون عزو، ولا إفادة فائدة..

فأين الحق والبيان؟!

وربك يدافع عن أهل العلم والإيمان...

فماذا نسمي هذا (الصنيع) -يا بني الإنسان-؟!

ثم؛ ما الفرق (الجلبي) بين صنعه، وبين ما أخذه على (أولئك) -ناسبه

إلي!-؟!

(١) لذلك؛ عمى (!) هذا (الرويضه) الغوي الأعمى -مموهاً باسمه-؛ مكتفياً بكلمة:

(الأستاذ الراجحي)!! كذا قال! وكفى الله المؤمنين القتال!!

- أمّا ثالثاً : فإنّ ممّا زعمه (الورّاق) -من ضمن ما زعم!!- قيام القائمين على نشر «النهاية» بـ(حذف جملة من تعليقات الأستاذين) -يُريد: مُحَقِّقِي الطبعة المصرية!

فأقول: قد فَتَشْتُ الكتاب -بيدي- صفحةً صفحةً -إلى آخره!- فلم أجد في حواشيه -كُلُّها- إلّا تعليقاتين -فقط- موصولين بغريب اللغة -وفي مقدّمة المؤلف-؛ ليس إلّا!!

فماذا نقول بحقّ هذا (الورّاق)؟!... أَصْلَحَهُ اللَّهُ الْعَلِيمُ الْخَلَّاقُ!

- أمّا رابعاً : فقد جعل (الورّاق) عنوانَ مقالِهِ: (الفارق بين المحقّق والسارق)؛ وهو عنوانٌ (مُقْتَبَسٌ) من رسالة العلامة السيوطي «الفارق بين المصنّف والسارق»؛ المطبوعة بتحقيقي قبل نحو ثنتي عشرة سنة!

فليس يخفى عَلَيَّ -والفضلُ لِلَّهِ- وحدَه- دقائقُ هذه القضية^(١) وخباياها، وما (قد) تحمله -بالحقّ- من صواب، وما قد (تُحْمَلُهُ) -بالباطل- من فساد! ولكنّ (الورّاق) تَمَحَّل (!) -جداً- في بناءٍ وتسويد مقالِهِ، ليسلمَ له ادّعاؤه عَلَيَّ -بغير حقّ- كحالِهِ! -...-
بيّن ذلك:

- خامساً: أنّه أشار في افتتاحية (!) مقالِهِ إلى الظاهرة الجديدة في إخراج الكتب الكبيرة في مجلّد واحد!!

إذن؛ فـ(الورّاق) (يعرف) ذلك ويراها؛ فلماذا خَصَّ هذا الكتابَ دون غيره، ورَمَاهُ؟! وَصَبَّ سوادَ قلمِهِ -ولا أريدُ أَنْ أقول: قلبه!- على مَنْ ليس له فيه -كما يقال! - ناقةٌ ولا جَمَلٌ؛ وهو الَّذي (أشرف عليه، وقَدّم له) -حَسْبُ-،

(١) وفي مقدّمتي الحافلة على رسالة «الفارق..» -هذه- تفصيلٌ مُفيد -إن شاء الله العزيز

الحميد-؛ وعندي -بفضلِ ربِّي- المزيد...

دون ادّعاءه تحقيقه، أو توثيقه!! أم أن في (النفس) شيئاً -بل أشياء!-؟!

ولماذا (أغمض) عينه -مثلاً! عن (الكتب الستة) الصادرة -من وقت قريب جداً - قريباً منه - جداً! - في الرياض! - في مجلّد واحد، وحال هذا المجلّد كحال ذاك المجلّد؛ في الملحظ، والصورة، و«الحقيقة»؟! - نشرًا، وإشْرَافًا! -

فما هي -أيها (الورّاق) - «الحقيقة»؟!

نحنُ نعرفُها؛ إن كنتَ أنتَ (!) - إلى الآن! - لا تعرفُها!!

أما سادسًا: فقد (صحّح) القائمون -ولا أقول: المحققون! - على نشر «النهاية» - ذات المجلّد الواحد - عددًا غير قليلٍ من الأخطاء المطبعية، والأوهام العلمية؛ التي وقع بها (المحقّقان) الفاضلان للطبعة المصرية^(١)...

فليس الأمر -كما زعم (الورّاق) - مجرد قضية تجارية!!

- وسابعًا - وأخيرًا: فمن المصائب -والمصائب جمّة! - اتّهامُ طلبة العلم بالظنّ، والقول فيهم بغير حقّ (من غير خشية من الله - عزّ وجلّ -، ولا حياء من الناس؛ وإنّ ممّا أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: «إذا لم تستح فاصنع ما شئت») - كما قاله (الورّاق)^(٢) - بحقّ - آخر كلامه - المخالف للحقّ!! -.

(١) وليس في هذا ما ينقص قدر عملهما -جزأهما الله خيرًا-...

(٢) ثمّ وقف -أثناء تجرّية تصحيح الكتاب الأخيرة- على كتاب سوّده هذا (الورّاق) - عنوانه: «هدي الساري إلى أسانيد الشيخ إسماعيل الأنصاري» في (٨٥٠) صفحة! نبر فيها شيخنا -في معرض (تعصّبه) لشيخه(!) - بأوصاف قبيحة! منها: (ص١٢١): الإصرار على القول! و(ص١٢٣): التعصّب، والكلام غير المتّزن! و(ص١٢٤): التسرّع والجدّة في الرّدّ، والشدّة! و(ص١٢٥): عظم الجناية! و(ص٧٥٦-٧٥٧): التّهوين من إمامة شيخنا الألباني، وعلميّة! و(ص٧٨٤)، عدم حفظ الشيخ وتناقضه! و(ص٧٨٦): عدم تثبّته وتحريه! و(ص٧٨٩): تحريفات الشيخ الألباني وتصحيفاته! ومثلها في (ص ٧٤٥-٧٩٥) -بتعصّب ظاهر! - ردًا قبيحًا، شديدًا، قاسيًا على فضيلة الأخ الشيخ سمير بن أمين الزّهيري -نفع الله به-.

... فلمّا رأيت هذه البواقي: هان عليّ كلام هذا (الورّاق) في!! وقلت:

فَإِنْ تَنْجُ مِنَّا تَنْجُ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ وَإِلَّا فَإِنِّي لَا أَظُنُّكَ نَاجِيًا

٣- نعوذُ إلى سياق كلام (الروبيضة)، وما ذكره من (عون أهل الباطل)،
والاستعانة بأهل الباطل!! ... إلى آخر ما غمز به! وألغز!!

ولولا جُبْنُهُ (!) الطَّافُحُ به بغير حق -الواصلُ منه إلى أقصى (الحَلَق)!!-
وخوفُهُ من بعض (!) الخَلْق! -مع كونه (شجاعاً) -ومقدّماً!- في مخالفة
الخالق - بتغيير الحقائق!- لَصَرَحَ بهذا الإلغاز، وَلَعَدَهُ (أكبرَ) إنجاز!!

□ فزيرة بلا مزية :

وإنّي (أعرف) -جيداً- «حقيقة» ما يُريد -هذا الكاذب العنيد!-؛ فقد
(هَمَسَ) به لبعض (زملائه) -القُدماء-؛ الذين كشفوه و(عرفوه)، ووقفوا على
«حقيقته»، وهجروه!!

وبعضُ منهم (!) لا يزال يُرَجِّح (المصلحة) -الشخصية!!- على (الحق)؛
فيسكت ، ويُقِرُّ؛ بلا أدب، ولا بِرٍّ!!

أما «حقيقة» ما جَبَنَ عن إعلانه -من قبيح بُهتانهِ!- فهو الكذبُ عَلَيَّ
-واللّهُ يشهدُ- مُدَّعِيّاً أَنِّي (صاحبُ خَبَرٍ)^(١)!!! مُتَكَنِّئاً- في دعواه الآثمة -هذه- على
بعضِ كلامي -أثناء جوابٍ -واضح صريحٍ- لي على استفتاءٍ وَجَّهَ إليَّ -في مجلسٍ
مشهود (!) -غاصَّ بالحُضور وبالشُّهود!- حولَ حُكم (التكفيريين) المُفسدين في
الأرض، و (وجوب) التحذير منهم -والاستعانة عليهم- في الطول والعرض!!

... ومن غير تكثير كلام أقول:

قولي -الحق- [في هذه المسألة (الدقيقة) هُوَ عَيْنُ ما وَرَدَ في بيانِ (هَيْئَةِ
كِبَارِ العُلَمَاءِ)^(٢): إنكاراً عَلَى مَنْ يُكْفِّرُونَ (الناسَ بِغيرِ بُرْهَانٍ مِنْ كِتَابِ اللّهِ،

(١) انظر معناها (!) في كتاب «النظائر» (ص ٣٠٣) لفضيلة الشيخ بكر أبو زيد -سدّده

اللّهُ، وشفاه-.

(٢) بيانُ (هَيْئَةِ كِبَارِ العُلَمَاءِ) المَنْشُورُ في «مجلةِ البُحُوثِ الإسلامية» (رقم ٦٢) (ص: ٣٦)،

وكلُّ ما بين الأقواس -منه-.

وَسُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ مَعَ التَّوَكُّيدِ عَلَى (خُطُورَةِ إِطْلَاقِ ذَلِكَ؛ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ شُرُورٍ وَأَثَامٍ)، وَ(سَفَكِ لِلدَّمَاءِ الْبَرِيَّةِ، وَتَفْجِيرِ لِلْمَسَاكِينِ وَالْمَرْكَبَاتِ، وَالْمَرَافِقِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَتَخْرِيبِ لِلْمُنْشآتِ)؛ مَعَ بَيَانِ أَنَّ ذَلِكَ -كُلَّهُ- (عَمَلٌ إِجْرَامِيٌّ، وَالْإِسْلَامُ مِنْهُ بَرِيٌّ)؛ لِكَوْنِهِ صَادِرًا مِنْ (صَاحِبِ فِكْرٍ مُنْحَرِفٍ، وَعَقِيدَةٍ ضَالَّةٍ)؛ يَجِبُ التَّحْذِيرُ مِنْ (مُصَاحَبَةِ أَهْلِهِ)؛ مَعَ الدُّعَاءِ لـ (جَمِيعِ وُلَاةِ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ) أَنْ يُوقِفَهُمُ اللَّهُ لـ (قَمْعِ الْفَسَادِ وَالْمُفْسِدِينَ)...

هذا معنى ما قلته -وأقوله-، وسأظل أقوله -يقيناً-، وأُفتي به -وَجُوباً-؛ حِفْظاً لِنَيْصَةِ الْأُمَّةِ مِنَ الْمُصِيبَاتِ، وَحِمَايَةً لَاسْتِقْرَارِهَا مِنَ الْمُلِمَّاتِ، وَصِيَانَةً لَهَا مِنَ الْفِتَنِ الْمَذْلَهَمَاتِ -مِنْ غَيْرِ تَزْيِيدٍ وَلَا تَقْوِيلٍ-؛ وَ «الظُّلُمُ ظُلُمَاتٌ»...
رَضِي مَنْ رَضِيَ! وَسَخِطَ مَنْ سَخِطَ، وَكَذَّبَ مَنْ كَذَّبَ!... وَ... اسْتَغْلَ مَنْ اسْتَغْلَ!!

وعليه؛ فَمَنْ نَقَلَ عَنِّي -أَوْ فَهِمَ مِنِّي- غَيْرَ هَذَا -فضلاً عما هو أكثر منه: فهو مُبْطِلٌ كَذَّابٌ، وَمُفْتَرٍ دَجَالٌ؛ وَبَيْنِي وَبَيْنَهُ يَوْمُ الْقِيَامَةِ؛ لِيَذُوقَ الْحَسْرَةَ وَالنَّدَامَةَ...

مع التنبيه -والتوكيد- أَنَّ تَنْزِيلَ هَذَا عَلَى أَرْضِ الْوَاقِعِ: إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ تَعَدُّدِ (الْمَسَامَحَةِ)، وَالْمَنَاصِحَةِ، وَالتَّذْكِيرِ -بِالتَّكْرِيرِ-، وَالتَّرْغِيبِ، وَالتَّرْهيبِ...

إِلَى الْجَبَّارِ يَوْمَ الدِّينِ نَمُضِي وَعِنْدَ اللَّهِ تَجْتَمِعُ الْخُصُومُ ... فإذا (فشلت) هذه (المحاولاتُ) -كُلُّهَا-، وَكَانَ ذَاكَ الْمُنْحَرِفُ لَا يَزَالُ مَغْرُورًا بِفَسَادِهِ، وَ(مُضْراً) عَلَى إِفْسَادِهِ؛ بِمَا يَعُودُ عَلَى الْأُمَّةِ بِالْبَلَاءِ، وَعَلَى شَبَابِ الْإِسْلَامِ بِالْإِبْتِلَاءِ^(١)؛ فَالْوَاجِبُ الْحَثُّ -وَالْحَالَةُ هَذِهِ- كَفُّ فُسَادِهِ، وَقَمْعُ إِفْسَادِهِ؛

(١) انظر كتابي «صيحة نذير» (ص ٨)، وكتاب «مدارك النظر» (ص ٣٣٨) للأخ الشيخ عبد المالك رمضان - وفقه الله -.

وذلك من بابه: (آخر الدواء الكي)، والعلم هو الشفاء (الوحيد) للعي!!

والناظر في كلام أهل العلم: يرى -بجلاء- ائتلاف كلماتهم على هذا الأصل الشرعيّ المعتمد -ولكن؛ عند ذوي الحلم والنظر^(١)-؛ فليراجع -مثلاً- «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٣٢) -لشيخ الإسلام-، و«شرح مسلم» (٢/ ١١٣) -للإمام النووي-، و«فتح الباري» (١٠/ ٤٧٢ و ٤٧٣) -للحافظ ابن حجر-، و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ١٦٨) -للإمام الخطيب البغدادي-. فماذا ينقّم عليّ -هذا (الروبيضة التافه) -ومن تابعه دون أن يتحقّقه!! وبكذبه صدّقه!- في أمرٍ راعيت فيه قواعد الفقه الرائد؛ «دَرْءاً للمخاطر والمفاسد»^(٢)؛ موافقاً -بذلك- أهل العلم الأماجد، رغم أنف كل حاقِد وحاسِد -مُفسِدٍ وفاسِد-!؟

﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾... لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ!﴾^(٣).

(١) انظر مقال: (الأمن: مهمّة من؟) -«المجلّة السلفية» (العدد: ٦، ص ٣٣)- لفضيلة الأخ الدكتور الشيخ عبدالسلام بن برجس آل عبد الكريم -نفع الله به-، وكتابه -النافع-: «قطع المراء في حكم الدخول على الأمراء» (ص ١٠٥-١١٢).

ويُنظر -أيضاً- «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» (ص ٦٣-٦٤) للقاضي ابن جماعة. ثمّ إنني أقول -ههنا- أمراً مهماً، وهو: أنني على استعداد -تام- أن يُرفع أمرُ هذه (المسألة) -بعينها- إلى علماء (اللجنة الدائمة للإفتاء) -مجتمعين أو مُنفردين-؛ ليكون قولهم -حفظهم الله- هو الفصل فيها -بإثمان-... أم أنكم (!) ستقولون (الآن): (هؤلاء علماء سلطان)!!

وانظر ما تقدّم (ص ٩٣) -من بيان-.

(٢) انظر ضوابط هذه القاعدة، والصور عليها في «إعلام الموقعين» (٣/ ٦-٧، و ١١٧)، و«الفروسيّة» (ص ٢٢) كلاهما للإمام ابن القيم.

(٣) كل ما بين المعقوفين -من الصفحة قبل السابقة، إلى هنا- نقلته من كتابي «صفحات البرهان على صفحات الّهتان»، (ص ٧-٨) -المؤلف بتاريخ: ١٤/ جمادى الأولى/ سنة ١٤٢١ هـ، ولم أنشره إلى الآن!!- وهو ردّ على (بعض) فِرَى (الروبيضة) -القديمة!! واستعداءاته (!) ذات الفتنة المُقيمة!!!

أقول: فما أَلْغَزَ به هذا (الرُّويضة) -هنا-، وَصَرَخَ به (!) -هُنَاكَ!-: (لا بُدَّ) مِنْ إلْحَاقِهِ -لِزُومًا!- فِي المُلَاعِنَةِ السَّابِقِ ذِكْرَهَا، وَالمَبَاهِلَةِ المَتَقَدِّمِ طَلِبُهَا... وَمِنْ عَجَبٍ -وَلَا عَجَبَ!- أَنَّ بَعْضَ مَنْ (كَانَ) يُظَنُّ فِيهِ (دِينٌ) مَبْرُورٌ وَعَقْلٌ [مَنْصُورًا]!! -مَنْ الدَّكَاتِرَةُ (!) المَعْرُوفِينَ!- تَابَعَ هَذَا المَفْتَرِي عَلَى افْتِرَائِهِ، وَوَافَقَهُ (!) عَلَى شِقَائِهِ وَبَلَائِهِ؛ فَطِيرَهُ فِي عَدَدٍ مِنْ مَجَالِسِهِ، وَ (لَفْظَةً) لِبَعْضِ مُجَالِسِهِ!!

بل (تَزَيَّدَ) -هَذَا- عَلَى ذِيَاكَ (الرُّويضة) فِيمَا كَذَبَ؛ بِتَعْيِينِ (!) المَرَاتِبِ، وَتَحْدِيدِ (الرُّتَبِ)!!

فَاللَّهُمَّ أَجِرْنَا فِي مُصِيبَتِنَا، وَارْزُقْنَا [عَوْضَ] خَيْرٍ فِيهِ!! (لِيَتَكَشَفَ) (!) لَهُ -«حَقِيقَةً»- افْتِرَاءُ هَذَا الظَّالِمِ السَّفِيهِ!!

دَلَاهُمُ بَغُورٌ ثُمَّ أَسْلَمَهُمْ إِنَّ (الْجَهْلَ) لَمَنْ وَالَاهُ غَرَارُ

... فِهَذَا -وَأَمْثَالُهُ!- مَعَ (الرُّويضة) الكَاذِبِ، فِي (خَنْدَقٍ) وَاحِدٍ!! وَالتَّحْدِي لَهُمْ -جَمِيعًا- هُوَ هُوَا!! مُبَاهِلَةٌ وَمُنَازَلَةٌ...

تَاسِعًا: ثُمَّ تَمَّ (!) (الرُّويضة) كَلَامَهُ (ص ١٠٩) -قَائِلًا- مُشِيرًا إِلَيَّ فِي غَيْرِي (!) -ضَمِنَ كَلَامَ (إِنْشَائِي) هَزِيلٍ ذَلِيلٍ!-

«... وَلَمْ يَكْتَفِ بِمَا صَنَعَ؛ فَعَلَّمَ غَيْرَهُ كَيْفَ يَمْشِي مُتَقَبِّعًا الإِثْمَ عَلَى ضَلَالَتِهِ...»!! إِلَى آخِرِ كَلِمَاتِهِ الْمُخْتَلَّةِ (المَهْزُوزَةِ)!!

□ دَفَاعًا عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا :

قُلْتُ: إِنَّمَا يُشِيرُ إِلَى أَحِينَا الكَبِيرِ الفَاضِلِ؛ الأُسْتَاذِ الدَّكْتُورِ المَحْقَقِ: فَضِيلَةَ الشَّيْخِ بِاسْمِ بَنِ فَيصَلِ الجَوَابِرَةَ -نَفَعَ اللَّهُ بَعْلُومِهِ-؛ فَكَّرَ عَلَيْهِ بِأَوْصَافِ مُسْتَبْشَعَةٍ، وَقَدَحَهُ بِصِفَاتِ مُسْتَقْبَحَةٍ، مُسْتَشْنَعَةٍ -هِيَ بِقَائِلِهَا أَلِيْقُ! وَبِمُتَقَوْلِهَا أَوْفُقُ!-؛ قَائِلًا (!) -بَعْدَ وَصْفِهِ لَهُ بِالنِّفَاقِ!-

«... وامتدّت يده الآثمة ليكتب ما يُملي عليه شيطانه؛ افتراءً وكذباً، وتحريضاً بحقّ اللجنة الدائمة التي يَشْرُفُ هو وأمثاله بذكرهم، وبحقّ الأستاذ الشيخ محمد إبراهيم شقرة، وراقم هذه السطور»!!

ثمّ قال -فيه- عباراتٍ قبيحةً فجّةً أخرى؛ من مثل: (الفم المائل، واللسان المعوج)!! و(عقوبة هذا الآثم)!! و(خُبث صنعه)!! و(أفراخ المرجئة)!! إلخ... وكلّه ناشئ عن غيظٍ ممتلئ! وعن حسدٍ مُهْتَرِئ!! من جاهلٍ مُجْتَرِئ!!!
... فهي لا تحوي (بحثاً) يُردُّ! وليس فيها (مسائل) تُصدُّ!! وإنما (إنشاءً) فارغٌ يُعدُّ!!!

عاشراً: ثم أشار في نهاية (!) تعليقه -تلميحاً- إلى رسالة أخينا الأستاذ عزمي بن فيصل الجوابرة -وهو الشقيق الأكبر للدكتور باسم-؛ المُعَنَوَتِ باسم: «ماذا ينقمون من الإمام الألباني، ودعوته، وتلامذته؟!»، التي كَشَفَتْ شيئاً سيراً جداً (!) ممّا أُلجِئَ إلى كتابته أخونا الأستاذ عزمي؛ نتيجة تجاربه الشخصية، ومواقفه الذاتية؛ وليس مُجرّد (روايات عنعنّة سماعيّة) -كما كَذَبَ المفتري (ص ١٠٩)!- بِصَلَفٍ مُهْتَرِئ!!

فالنقّص على هذه الكلمات الهاويات -جميعها- من وجوه:

أولّها: أنّ فضيلة الدكتور الشيخ باسم الجوابرة -حفظه المولى- أَجَلُّ من أن يُقْبَلَ فيه قولٌ مُفْتَرٍ حاسد، ومتقوّلٌ جاحد... وليس ما قيل فيه إلّا تطاولاً مَشِيناً كثيراً، وحَقْدًا حَزِيناً كبيراً!!

وأما (النفاق) -المَرْمِيُّ به-: فقائله -لسوء ما به- أولى به^(١)؛ لأنّه كلامٌ بلا زمام، يُورِدُ صاحبه مهالك الردى في مهاوي الحِمام!!

(١) انظر ما تقدم (ص ٧٠).

إِنَّه إِذَا لَأَهْلِ الْحَقِّ شَدِيدُ هَوَاهُ -غَيْرُ مُتَنَاهٍ-...

ف ﴿دَعُ أَذَاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ ...

ثانيها: أما ما عدّه (!) (كذباً، وافتراءً، وتحريضاً...) فهو فرية بلا مِريّة...

ولقد طلبتُ من الأخ الدكتور باسم -زاده الله توفيقاً- أن يُوافيني بنسخة ما كتَبَ؛ ممّا عليه -به- ذلك الأفاكُ افترى وكَذَبَ؛ ففعل -جزاه الله خيراً-؛ وهذا نصُّ كلامه بالسُّطور -وهو مُتداوِلُ (!) مشهور-:

«الموقفُ ممّا هو واقعٌ بين محمد شقرا، وأبورحيم، ولجنة الإفتاء بالسعودية -من جهة-، وعلي الحلبي وسليم الهلالي ومَن معهما -من جهةٍ أُخرى-: هو موقفٌ شرعيٌّ محض وليس شخصيّاً؛ فما ينتصر له علي الحلبي وسليم الهلالي في مسائل الإيمان، والكفر، والحكم بما أنزل الله هو الحقُّ الذي لا حقَّ سواه، وهو نفسه الذي أخذناه عن الشيخ الألباني -رحمه الله- قبل ما يقرب من ثلاثين سنة.

ومسألة الحكم بغير ما أنزل الله التي يقع فيها الحاكم المسلم الذي يشهد (أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله): مبنيةٌ على التفصيل -وَفَقَّ ما صحَّ عن الصحابة والتابعين- في أنه ليس كفراً يخرج من الملة». فأقول:

فأين الافتراء؟!

وأين الكذب؟!

وأين التحريض -أيُّ هذا الأرعن المريض-؟!

إعكس تكن أنت المُصيب، ولن تَضِلَّ أو تخيب!!

لقد استخفَّ هذا (الروبيضة) -ومن يمدّه بمدده، ويُملي (!) عليه بمائه

وإنشائه -!- بعقول أقوامهم (!)، واستمرؤوا الاستهانة بأنصارهم، و(حلفائهم)!!

فهلَّا آنَ الأوانُ لِيَقْظَةَ ناشِطة، و(انتفاضة) باسِطة: تَقْمَعُ باطلَهُم، وتدرأُ سوءَهُم!!

ثالثها: لَنْ نُجَارِي (!) هذا (الأفَّاك) بما استحلَّاه (!)؛ من إلقاء الكلام على عواهنه بمحض هواه؛ فكلُّ من يُحسِّن الإمساك بالقلم: يستطيع تسويد ما يُريد، كما يريد!!

ولكن؛ مَنْ ذا الذي يُراقِبُ ربَّه، ويُرافِقُ بالإخلاص قلبه؟!

□ كتاب ، وصواب :

رابعها: كتابُ أخينا الأستاذ عزمي بن فيصل «ماذا ينقمون من الإمام الألباني، ودعوته، وتلامذته؟!» كتابٌ حقٌّ خالص؛ لا يَحْوي إلَّا نقولاً مدققة، ومقالاتٍ موثقة! فَمِنْ أَجْلِ ذَا: لم يجدوا -أمامه- إلَّا التسفيه، والتمويه!! والكلُّ قادرٌ عليه!!

وأما قولُ (الروبيضة) -في مقامه هذا- أخيراً!- حول الكتاب المذكور: «وَدَدْنَا معها لو تَفَضَّلَ علينا بتوكيلنا بتوزيعه...»!!

فأقولُ: هذا الكتاب -أمامكم!- في المكتبات؛ فاشتروه إن كنتم صادقين؛ وَلَسْنَا -نَحْنُ- بِمُسْتَطِيعِينَ (!) أَنْ نَفْعَلَ ما تَفْعَلُونَ! وَأَنْ نُوزَّعَ ما لَهُ تُوزَّعُونَ^(١)!!

فليس لنا مِنْ مَدَدٍ! -طيلة المَدَد، وبلا عَدَد!!- إلَّا مِنْ اللَّهِ الواحد الأحد الصَّمَد... دعوة نقيّة سلفيّة ﴿لا شرقية ولا غربيّة﴾...

حادي عشر: ثم كانت السُّطُورُ الثلاثة -الأخيرة- في كتابه (ص ١١٠) -حول (الإرجاء، والأرجاء، والإرخاء)!- مكرورة باختصارٍ مَمْجُوج (مخل)!- مِنْ مَقْدَمَةِ

(١) وإن (انعكست) الصورة في بعض الأمر (!)؛ فذلك من توفيق اللّهِ لنا، وخذلانه

-سبحانه- لهم!

ف ... الحمدُ لِلّهِ.

«حقيقته» (صفحة: ٧- الطبعة الثالثة) -الأولى!- التي لا تتجاوز أربع صفحات!
وقد رددتُ على كلامه -وهذه- هنا وهناك!- في رسالتي «طليعة كشف
الجهل المخيم من أباطيل د. محمد أبو رحيم»!! -بما يزيدُ عليها- والفضلُ
للَّهِ -عشرين ضعفاً!!-.

هَدَّتْ معَاقلَهُمْ واستَوْصِلُوا فَعَدَوْا منهم قَتِيلٌ ومنهم مُؤْتَقٌ عاني
ولا أُعيدُ -بالحقِّ- كما أعاد، وقد أزيد؛ إذا -بالباطلِ- زاد ...
□ الخاتمة مسكٌ -إن شاء الله:-

وأخيراً : «يؤسفني أن أقول: إن (الروبيضة التافه) لم يُصَب، ولم يُوفَّق في
شيء مما قاله، وإنَّما كان -فيما يبدو!- مدفوعاً (!) إلى^(١) كتابته، وكان
التحاملُ هو الطابعُ العامُّ لكلامه؛ من أوله إلى آخره.
ولقد أساء الدكتور (!) بكلامه إلى نفسه -أولاً-؛ حيث ورَّطها في أخطاء
ظاهرة السَّناعة، ثم أساء إلى «الحقيقة» -في نفسها- حيث ظلمها، وتجنَّى عليها .
فهل للدكتور (!) -في ضوء كشفنا «لحقيقته»- أن يُراجع نفسه، ويرجعَ
عَمَّا قاله، عملاً بالمثل القائل: «إنَّ الرجوعَ إلى الحقِّ خيرٌ من التماذي
في الباطل».

هذا ما نرجوه !

واللَّه نَسألُ أن يهدينا جميعاً سبيلَ الحقِّ والإنصاف، وأن يُعيِّدنا من شرورِ
أنفُسنا وسيِّئات أعمالنا»^(٢) -دون إجحاف-...

(١) و : على .. !

(٢) من كلام الدكتور الشيخ محمد خليل هراس -رحمه الله- في آخر كتابه «الحركة
الوهابية» (ص ٧٩) -بتصرف-.

ولكي يكون الختام شهداً طيباً - لأهل الحق -، وعلقماً مراً - على من خالف الحق! - أورد هذه القصيدة (الخمسينية)^(١) التي نظمها (يؤمن صادق) - ولا نركيه على الله - شاعر من شعراء الدعوة السلفية - زاده الله توفيقاً، وجعل الحق له طريقاً..

قال - سدده الله -:

□ المئويّة السلفيّة :

لا سيّما رجل التّقائص والصّدي	إنّ الزّمان بأهله لمضّيع
في كلّ أمر غير شبه الأعبدي	عجبي شديد إن يكاد ليتهي
بين النّخيل بفسله المتمرّد	رجل خويّ بل عويّ ناتي
إلاّ البيان فتمّ يوضّح مقصدي	ماذا يقال لمثله ولشّكله؟!
في أن يجيب! - فأوبّة من مبتدي	فإن استجاب - وهل لنا من مثله
وبالنّا رشّق بقفّر أجرد	وإن استمرّ على الضّلال فشأنه
أتريد جهلك قذوة للمقتدي؟!	يا سادراً في غيّه ماذا بدا؟!
فيها مخالفة الإمام السيّد	خابت «حقيقتك» التي هي باطل
من أهل سوء؟! فلتخب من جاحد	أحشرته يا جاحداً في زمرة
وتفاهة الفحوى ومذهبك الرّدي	فيها الهراء وحقد نفسك ظاهر
بجديد قول أم بأمر أوحدي؟!	ماذا أضفت؟! وهل أتيت سفاهة
إذ نهجنا ما ذا ينهج تفرّد	فإذا أجبت وقلت: إني؛ فندامة
وطلبته بل قلت: هيا؛ يحرّد	وإن استفقت وقلت: بل لي سالف

(١) وأضفت إليها - بعد - أكثر من (خمسین) بيتاً أخرى - على نسقها؛ فصارت - والمئة -

للّهِ - «المئويّة السّلفيّة على أهل الأهواء الرّديّة»...

لَا نَهَجَ فِيهِ وَلَا إِلَيْهِ وَلَا لَهُ
فَانْظُرْ خَسِئَتْ إِلَى سَوَالِفِ جَمْعِكُمْ
مَا بَيْنَ مُنْخَنِقٍ وَمَوْفُودٍ هُنَا
يَا مَنْ (تَذَكَّرْ) وَانْحَنَتْ أَوْدَاجُهُ
أَوْ بَيْنَ جَمْعٍ مِنْ نِسَاءٍ كُشِّفَتْ
فَارْضَ الْمَهَانَةَ لَا أَبَاكَ فَإِنَّمَا
وَأَشَدُّ مِنْ هَذَا الْمُهِينِ جُودِيهِلْ
(عاصِر) الشَّرِيعَةِ وَالكِتَابِ وَسُنَّةِ
عَيْبِ الرِّجَالِ وَلَسْتُ أَذْرِي مُنْصِفًا
أَمْ شَبَّ عَنْ طَوْقِ الرِّضَاعِ فَخِلْتَهُ
فَإِذَا بِهِ يُدْنِي الدَّوَاةُ مَسْوَدًا
وَهَلِ التَّقِيَّتُ بِهِ لَتَعْرِفَ شَأْنَهُ
غَرُّ الْمَقَالِ سَفِيهَةٌ أَفْعَالُهُ
مَاذَا دَهَاة؟! وَلَيْسَ يُحْسِنُ جُمْلَةً
مَاذَا بَلَاه؟! وَلَيْسَ يُفْصِحُ قَائِلًا
مَاذَا رَمَاهُ بِوَسْطِ بَحْرِ مَائِجٍ
وَمَتَى بَدَا شَيْطَانُهُ يُوجِي لَهُ
وَاللَّهِ لَوْ رُمْتُ «الرُّدُودَ» وَجَدْتُهَا
وَمَقَالَةَ السُّوَايَ وَحَقْدًا بِالْغَا
وَتَسَاوُلِي: هَلْ كَانَ ذَلِكَ طَالِبًا
أَمَّا الْجَوَابُ فَظَاهِرٌ بَلْ يَبَيِّنُ

وَإِذَا بِهِ (سَفَرٌ) بَعِيدُ الْمَقْصِدِ
مَا بَيْنَ كَالِحٍ وَجَهِّهِ وَالْأَسْوَدِ
وَمُضَيِّعٍ وَمُقْطَّعٍ وَمُشَرَّدِ
بَيْنَ الْجُمُوعِ مِنَ الشَّبَابِ الْبُرْدِ
مَاذَا تَقُولُ إِذَا حُشِرْتَ لِمَوْعِدٍ؟!
لَكَ قَطَعْتَ مِنْ ثَوْبِهَا مَا تَرْتَدِي
قَزَمُ الْجَهَالَةِ إِذْ يَرُوحُ وَيَغْتَدِي
جَانِي الثَّمَارِ بِوَسْطِ صَخْرَا فَذَفِدِ
أَمِنْ الرِّجَالِ أَمْ اسْتَشَبَّ كَأْمَرْدٍ؟!
ذَا لِحْيَةٍ؟! فَهَلِ اسْتَعْنَتْ بِشَاهِدٍ؟!
وَمَوْضِحًا لَكِنْ لِشَرِّ مُسَرَّدِ
فِي عِيٍّ؟! فَكَأَنَّهُ مِنْ أَعْمَدِ
نَسْلُ التَّكْبِيرِ خَالِفًا عَنْ تَالِدِ
إِلَّا بِسَلْبٍ مِنْ كَلَامِ الْوَالِدِ
وَهُوَ الْمُشَبَّهُ ذِي الْعَصَا بِالْمِرْوَدِ
يَهْوِي بِمَوْجٍ دُونَ مَوْجٍ عَائِدٍ؟!
وَحَيَّ «الرُّدُودَ» وَجَنَّبَهُ لَمْ يَرْقُدِ؟!
سَبًّا وَشَتْمًا وَازْتِجَافَ الْحُسَدِ
وَالطَّعْنَ فِي دِينٍ بِجَهْدٍ مُجْهِدِ
يَوْمًا لِيَعْلَمَ مِنْ إِمَامٍ (مُهْتَدِي)؟!
فِي حَالِ ذَاكَ الْمُسْتَخِفِّ اللَّاحِدِ

مَثَلًا شَبِيهَا بِالْمَقَالِ السَّائِدِ
أَعْمَى عَلَى عِوَجِ الطَّرِيقِ (الْحَائِدِ
كَأَبِي رُحَيْمِ ذِي (اللَّبُونِ) الشَّارِدِ
هُم شَوْكَةٌ فِي جَوْفِ حَلْقِ الْمُعْتَدِي
و(سَلِيمُنَا) مِنْهُ الْهَلَالُ إِلَى غَدِ
حَذَوِ الْبَقِيَّةِ فِي اتِّبَاعِ مُحَمَّدٍ
نَارًا تَلْطَأُ فَوْقَ رَأْسِ عَمَرَدٍ
وَكَذَا (حُسَيْنٍ) نَحْوَ خَيْرِ الْمَوْرِدِ
جَمَعَ التَّفَرُّقَ وَالضَّلَالَ الْمُكْسَدِ
وَالْحَامِلِينَ سِمَاتِ زَيْفٍ مُغْمَدِ
ذِي نَهَجٍ سُوءٍ وَاخْتِلَالِ عَقَائِدِ
يُؤْتُونَكُمْ كَشْفًا بِسَهْمٍ مُوقَدِ
وَالْحَقُّ يَنْدُو فِي شَدِيدِ الْمَشْهَدِ
وَلَوْ أَوْنَا فِي عِزَّةٍ مِنْ سُودَدِ
هَامَ الْجَهْلُ بِسَيْفِهِ الْمُتَجَرَّدِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ

هُوَ (صَادِقُ الْيُمْنِ) بِكُلِّ تَوَدُّدِ
مَرَضَ النَّفْسِ؛ فَذَاكَ مِثْلُ مُعَقَّدِ
ذَا ذَبَّاهُ عَنْ حَقِّ رَبِّ أَوْحَدِ
قُلْ كَ (الْبُخَارِيِّ) وَقُلْ كَ (مُسَدِّدِ)

وَأَرَاهُ مَعَ صَحْبٍ لَهُ فِي «رَدِّهِمْ»
(كَبْهِيمَةٍ عَمِيَاءَ قَادَ زِمَامَهَا
فَاهِنًا (عَوِيضُ) وَمَنْ تُدَافِعُ عَنْهُمْ
وَاعْلَمْ بَأَنَّ (الْبُرْلَ) أَشْيَاخُ لَنَا
ف (النَّصْرُ) مِنَّا حَامِلٌ قُرْآنَنَا
وَالثَّالِثُ (الْمَشْهُورُ) فِينَا مُحْتَذِ
و(عَلَيْهِمْ) فِي ذَا «الْكِتَابِ» كَأَنَّهُ
وَبَقِيَّةُ الْأَشْيَاخِ (يُسْرُ) (بِاسْمِ)
هَذِي اللَّيْثُ لَنَا فَهَاتُوا جَمْعَكُمْ
الْإِسْـمِينَ ثِيَابَ زُورٍ شَائِنِ
وَالْجَامِعِينَ لِكُلِّ رَأْسٍ تَالِفِ
لَكِنْ أَسْوَدُ الْعِلْمِ أَشْيَاخُ لَنَا
يُبْدِي عَوَارَ مَقَالِكُمْ «بُرْهَانُهُ»
بِالشُّنَّةِ الْغَرَاءِ يَغْلُو أَمْرُنَا
هَذَا الْقَرِيبُ بَيَانُ حَقِّ فَالِقِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ إِلَهِنَا
وَأَقُولُ -عَلَى نَسَقِهِ وَرَوِيهِ، وَفَاتِيهِ:-

شَكَرَ الْإِلَـهَ مُنَافِحًا فِي شِعْرِهِ
رَدًّا عَلَى هَذَا الْجَهْلِ مُدَاوِيًا
فَمُدَافِعٌ عَنِ ذِي الشُّيُخِ بِشِعْرِهِ
ذَا (نَاصِرٍ) شُنَنَ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى

(داود) و(ابن شُعَيْبٍ) مِثْلُ (الْأَحْمَدِ)
 فَاخْرُسْ عَدُوَّ الْحَقِّ أَوْ فَلْتَرْقُدِ
 وَكَذَاكَ نَهَجٌ لِلْحَيِّبِ مُحَمَّدٍ
 ك (ابن العُثَيْمِينَ) و (بازِ) الْأَنْجِدِ
 (عَبَادُنَا): فَتَوَافَقُ الْمُتَوَحِّدِ
 لَا لَيْسَ ذَاكَ سَفَاهَةً الْمُتَلَعِّدِ
 بَلْ (حَالُهُ) فِي حَيْرَةٍ وَتَلَدُّدِ
 فَتَصَوُّفٌ وَتَحَزُّبٌ يَتَعَدَّدُ
 مِنْ بَعْدِهَا: تَكَرُّارٌ دُونَ تَجَدُّدِ
 هُوَ بَاحِثٌ فِي دَفْتَرِ مُتَبَاعِدِ
 هِيَ طَعْنَةٌ كُبْرَى بِنَحْرِ الْمُعْتَدِي
 ذَهَبَ الْهَوَى فِيهَا بِعَقْلِ أَنْكَدِ
 فَضْلًا عَنِ (السَّلَفِيِّ) ذَاكَ الْأَمَجِدِ
 أَشْنَمُ بِهِ فِي عَقْدِهِ ذَاكَ الرَّدِّي
 وَعَقِيدَةُ هُوَ مُرْجِي؟! يَا سَيِّدِي
 هَذَا انْعِكَاسُ الْأَمْسِ يَوْمٍ أَوْ غَدِ
 يَاأَيْتِكَ بِالْأَنْبَاءِ دُونَ تَزَوُّدِ
 لَا كَالْأَدِيبِ الْقَوْلِ بَلْ بِتَمَرُّدِ
 فَالْكُلُّ شَوْكٌ مِثْلُ حَالِ الْقُنْفُدِ
 حَسَدًا وَجَهْلًا مِثْلُهُ لَمْ يُعْهَدِ
 نَشْرًا لَهَا بِالنُّورِ خَيْرُ الْمَعْهَدِ

وَكَذَاكَ (مُسْلِمٌ) (تَرْمِذِيٌّ) (مَاجَةٌ)
 ذِي عُصْبَةِ التَّحْدِيثِ فَخَرُ رِجَالِنَا
 فَعَقِيدَةُ الْأَسْلَافِ رَأْسُ طَرِيقِنَا
 لَا فَرْقَ فِيهَا بَيْنَ أَشْيَاخِ لَنَا
 وَكَذَا (الرَّبِيعُ) كَذَاكَ (مُقْبِلٌ) مَعَهُمْ
 وَعَقِيدَةُ التَّوْحِيدِ تَجْمَعُ شَمْلَهُمْ
 أَمَّا الْجَهْلُولُ (رُحَيْمٌ) لَا كَاسْمِهِ
 تِلْكَ الْمَصَالِحُ شَرَقَتْ أَوْ غَرَبَتْ
 ف«حَقِيقَةٌ» أُولَى كَذَلِكَ «أُخْتُهَا»
 كَالتَّاجِرِ الْفَلِيسِ الظَّلُومِ لِنَفْسِهِ
 فَهُوَ (الرَّؤُوسَةُ) الطَّعُونُ بِشَيْخِنَا
 تَهُمٌ كَلِيلُ الْوَالِهَيْنِ صَبَابَةٌ
 لَا لَيْسَ يَعْرِفُ (مُرْجِنًا) مِنْ (خَارِجِ)
 ف (أَبُو الْمُعِينِ) مَعِينُهُ = إِيْمَانُهُ
 وَالشَّيْخُ (نَاصِرُنَا) الْعَلِيمُ بِسُنَّةِ
 هَذَا انْقِلَابٌ فِي التَّصَوُّرِ فَاشْلُ
 لَا لَيْسَ مِنْ جَاهِلٍ مُتَحَوِّلٍ
 زِدْ فَوْقَ هَذَا فُحْشَ قَوْلٍ فَاسِدِ
 لَا لَيْسَ يُعْرِفُ رَأْسُهُ مِنْ رِجْلِهِ
 ثُمَّ الطَّعُونُ بـ (مَرْكَزٍ) فِي مَوْقِعِ!
 فـ (الْمَرْكَزُ الْعِلْمِيُّ) (مَرْكَزُ) سُنَّةِ

ذا (مركز) تَهْوِي الْقُلُوبُ لِنَحْوِهِ
 ف (كويث) أَوْ (نجد) وَمِثْل (إمارة)
 مِنْ شَرْقٍ أَوْ مِنْ غَرْبٍ أَوْ مِنْ بَيْنِهِمْ
 فَإِذَا (بِهِمْ) فَتَحُوا - ضِرَارًا - (مَرْكَزًا)
 أَيْنَ (الْبُخَارِيِّ) مِنْ غَرُورٍ بِاسْمِهِ
 فَالْإِسْمُ لَا يُغْنِي وَلَا سِمَنٌ وَلَا
 نَظَرُوا فَلَا طُلَّابٌ تَقْصِدُ بَابَهُ
 زَهَدُوا بِهِمْ فَالْجَهْلُ حَالٌ (كِبَارِهِمْ)
 أَمَّا الْفُخُورُ بِمَنْصِبٍ وَ (تَذَكَّرِ)
 تِلْكَ (الشَّهَادَةُ) مِثْلُ زُورٍ قَاتِمٍ
 لَا لَسْتُ أَطْعَنُ بِالشَّهَادَاتِ وَلَا
 لَكِنَّ (طَغَنِي) فِي الْجَهْلِ (مُذَكَّرًا)
 لَا لَيْسَ يُغْنِي عَنْ سَوَادِ فِعَالِهِ
 فَهُوَ الظُّلُومُ وَمُظْلِمٌ فِي ظُلْمَةٍ
 أَمَّا (الْمُقَدِّمُ) لِلْجَهْلِ «كِتَابَهُ»
 أَيْنَ (الْوَفَاءُ) الْحُرُّ مِنْ أَصْحَابِهِ؟
 عَشْرُونَ عَامًا زِدْ عَلَيْهَا مِثْلَهَا
 أَتَبَدَّلُ الْحَقُّ النَّقِيَّ بِضِدِّهِ
 ذَاكَ الصَّحِيحُ فَعِلْمُهُ مُتَأَصِّلُ
 (إِحْسَانُهُمْ) (حَسَانُهُمْ) وَ (رُحِيمٌ)
 لِلشَّيْخِ بَلْ لِلنَّهْجِ بَلْ لِدُعَاتِهِ

مِنْ كُلِّ طَالِبِهِ وَمِنْ مُسْتَرْشِدِ
 وَ (الْأَنْدُنُوسِ) وَ (لُنْدُنَ) الْمُتَبَاعِدِ
 حِرْصًا عَلَى عِلْمٍ كَدَّرَ الْعَسَجِدِ
 لَكِنَّهُ عَنْ جَهْلِهِمْ لَمْ يُوصِدِ
 أَكْرِمَ بِهِ مِنْ عَالِمٍ وَمُجَاهِدِ
 حَقٌّ كَمِثْلِ (صِنَارَةٍ) الْمُتَصَيِّدِ
 فَالْعَقْلُ يَهْدِي (لِلصَّغِيرِ) الْمُتَبَدِّي
 فَضْلًا عَنِ التَّكْفِيرِ لَا لَا تَعْدُدِ
 فَلَيْهِنَّ بِالذُّنُوبِ وَالْأَيَّامِ
 لَا تُغْنِي عَنْ عِلْمٍ وَلَكِنْ كَالدِّدِ
 (بِدَكَاتِرٍ) عَرَفُوا الْعُلُومَ بِجَيِّدِ
 بِالْكِبَرِ فِي رَأْسِ عَيْنِدِ جَلَمَدِ
 لَا (شَقْرَةٌ) لَا حُسْنُ لَوْنٍ زَائِدِ
 فَسَوَادُهُ فِيهِ سَوَادُ الْأَسْوَدِ
 هَلْ يَا تُرَى قَدْ كَانَ مِثْلُ الرَّاقِدِ؟
 بَلْ أَيْنَ (خِلَافُ) الزَّمَانِ الْأَوْرَدِ؟
 أَفَكُلُّ هَذَا ضَائِعٌ بِسَرَّهِدِ؟
 مِنْ بَاطِلِ النَّهْجِ؟! فَفَيْمَنْ تَقْتَدِي؟!
 لَا مِثْلُ هَذَا أَوْ كَذَاكَ الْفَاسِدِ
 (خُلَفَاءُ) أَعْوَانٍ فَهُمْ كَمُعَانِدِ:
 جَمْعُ غُثَاءِ السَّيْلِ قُلْ كَالْأَزِيدِ

(ثالثاً) حقدٍ والجهالةُ مركبٌ
 حقاً تَرَكْتَ بِمِثْلِ هَذَا مِنْهَجاً
 فارجعْ إلى ماضٍ جَمِيلٍ ذَكَرُهُ
 وَ(الْجَوْهَرِيُّ) كَلَاقِطٍ مُتَسَاقِطاً
 هُوَ (نَاشِرٌ) الْبِدْعِ الْغَلِيظِ إِهَابُهَا
 لَكُنْهَا (أَهْبُ) الْجَهَالَةِ كُلُّهَا
 فَاسْمَعْ - هُدَيْتَ الرُّشْدَ - نُصْحاً صَادِقاً
 خَيْرٌ لَكُمْ - (خُلَفَاءُ) - صَمْتُ مُطِيقٌ
 أَوْ فَاتْرُكُونِي لِلْحَقِيقَةِ حَقُّهَا
 يَا ذَاكَ دَعْ لَوْمِي فَإِنِّي نَاصِرٌ
 لَوْ أَنَّ جَمْعَكُمْ كَبِيرٌ تَحَالَفِ
 أَوْ مِنْ (سُرُورِ) الْغَرْبِ أَوْ مِنْ (قُطْبِكُمْ)
 وَاللَّهِ لَوْ سَوَّدْتُمَا لِوُجُوهَكُمْ
 أَقْلَامُنَا: أَسْيَافُنَا وَرِمَاحُنَا
 أَمْلِي بِرَبِّ الْكَوْنِ يَعْظُمُ دَائِماً
 فِيهَا (الْبَرَاهِينُ) الْكِبَارُ بِحُجَّةٍ
 زِدْ فَوْقَ هَذَا كِذْبَهُمْ أَشْيُمْ بِهِ
 لَكِنَّ حَبْلَ الْكِذْبِ دَوْماً قَاصِرٌ
 هَذِي الْفُضِيحَةُ نَحْوَهُمْ ذَا سِيرُهَا
 وَ(النَّصْرُ) دَوْماً (سَالِمٌ) فِي (شُهْرَةٍ)
 وَ(الْعَيْشُ) (يُسْرٌ) لِلْأَنَامِ وَ(بِاسْمِ)
 (فَاحْمَدُ) إِلَهَكَ أَيُّهَا السُّنِّيُّ مِنْ)

هم كالغريقِ بِلَجَّةٍ وَتَقَرُّدٍ
 هُوَ مِنْهَجُ السَّلَفِ الصَّحِيحِ الْأَرْشَدِ
 دُونَ الْحَوَاضِرِ فَهِيَ حَقٌّ (شَوَاهِدِي)
 لَا فَرْقَ بَيْنَ الْبَغْرِ أَوْ كَزْمُرْدٍ
 مِنْ (سَاخِنٍ) أَوْ بَارِدٍ مُتَجَمِّدٍ
 دُونَ الدَّبَاغَةِ نَتْنُهَا لَمْ يُبْعَدِ
 تَسْعَدُ بِهِ لَا أَنْ تَكُونَ كَالْوَدِ
 لَا أَنْ تَقُولُوا قَالَةَ الْمُتَعَرِّبِ
 ذَا ظَاهِرٍ لِلْعَيْنِ بَلْ لِلْأَرْمَدِ
 لِلْحَقِّ فَاقْبَلْ أَوْ لِتَتْرَكَ لِي يَدِي
 مِنْ شَامٍ أَوْ مِنْ مُتْهِمٍ أَوْ (مُنْجِدِ)
 فِي مِصْرٍ أَوْ (سَفَرٍ) لِذَاكَ الْأَبْعَدِ
 لَا لِلصَّحَائِفِ حَسْبُ دُونَ تَرَدُّدِ
 مُتَجَهِّزُونَ بِهَا لِرَدِّ الْمُعْتَدِي
 فِي أَنْ تَكُونَ (شَوَاهِدًا) كَزَبْرَجِدِ
 كَالسَّيْفِ مَسْلُولِ الْحَدِيدِ الْمُبْرَدِ
 مَعَ حَقْدِهِمْ كَالْحَاسِدِ الْمُتَمَعَّدِ
 مَهْمَا تَرَى مِنْ قَائِمٍ أَوْ قَاعِدِ
 دُونَ اعْوِجَاجٍ لِلْقَبَاحَةِ تَرْتَدِي
 (يَعْلُو) بِهَا فِي الْحَقِّ مِثْلَ الْفَرْقَدِ
 ذِي سَبْعَةٍ: سَبْعُونَ؛ (هَا) فَلْتُنْقَدِ
 بِدَعِ الضَّلَالَةِ عِنْدَنَا لَمْ تُوجَدِ

وَأَقْرَأْ لِرَدِّ قَاصِمٍ جَهْلَ الْوَرَى كُلَّ الْفَرَى بِالْعِلْمِ حَقًّا تَسْعِدِ
قَالُوا: تَرَفَّقْ! قُلْتُ: هَذَا لَانَقَّ بَلْ إِنَّنِي (مُتَلَطِّفٌ) لَمْ أَشَدِّ
وَحَتَامُنَا حَمْدُ الْإِلَهِ فَإِنَّهُ تَوْفِيقُهُ - سُبْحَانَهُ - لِلْعَبْدِ

وَأَخْتُمُ بِمَا قَالَه الإمامُ ابنُ القَيِّم -رحمه الله- في آخر كتابه «مدارج
السالكين» (٥٢٢/٣) -بكلامٍ علميٍّ رَصِينٍ، وَقَوْلٍ حَسَنِ أَمِين-:
«فيا أيُّها القارئُ له، لك غُنْمُهُ، وعلى مؤلِّفه غُرْمُهُ، لك ثَمَرَتُهُ، وعليه
تَبِعَتُهُ؛ فما وجدتَ فيه من صوابٍ وحقٍّ: فاقبله، ولا تلتفتْ إلى قائلِهِ؛ بل انظر
إلى ما قال، لا إلى مَنْ قال!»^(١).

وقد ذمَّ الله -تعالى- مَنْ يردُّ الحقَّ إذا جاء به مَنْ يُبْغِضُهُ، ويقبله إذا قاله
مَنْ يَحِبُّهُ؛ فهذا خُلِقَ الأُمةُ الغَضِيَّةُ؛ قال بعضُ الصحابة:
اقبلِ الحقَّ ممن قاله -وإن كان بغيضاً-، وردَّ الباطلَ على مَنْ قاله -وإن
كان حبيباً-».

واللهُ الموفقُ للحقِّ والسَّداد، والهادي إلى سبيل الرشاد...
وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين.

وكتب

عليُّ بنُ حسنٍ بنِ عليٍّ بنِ عبد الحميد
الحلبِيُّ الأَثَرِيُّ السُّلُفِيُّ
-عفا الله عنه بَمَنِّهِ-

بعد صلاة ظهْرٍ يومِ الاثنين؛ السادس مِنْ
شعبان سنة (١٤٢٢ هـ)^(٢).

(١) وهي (عُقْدَةُ) كثيرٍ مِنْ حَمَلَةِ (الأوزار) -والأوزان!- الثَّقَالِ!

(٢) ثُمَّ راجعته، وزدْتُ عليه، ونقَّحته -بَعْدَ- في مجالسٍ متعدِّدةٍ آخَرُها ضُحى يومِ السبتِ
ليومين بقيا مِنْ شهرٍ شَوَّالٍ -مِنْ السَّنَةِ نَفْسِهَا-.

□ ملحق علمي^(١):

كلام فضيلة الشيخ حسين بن عبدالعزيز آل الشيخ

بشأن (فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء) في بعض مواضع من

كتاب الشيخ علي الحلبي «التحذير من فتنة التكفير» - حفظ الله الجميع -.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

فقد وصلنا شريطاً من بعض الإخوة في أمريكا؛ فيه تسجيل لإحدى محاضرات فضيلة الشيخ حسين بن عبدالعزيز آل الشيخ (إمام وخطيب المسجد النبوي الشريف، والمدرّس فيه، والقاضي بالمحكمة الكبرى في المدينة المنورة) - نفع الله بعلومه -، بعنوان: «على طريق السُّنة»؛ وذلك يوم الاثنين ٥/ ربيع الأول/ سنة ١٤٢٢هـ، أثناء فعاليات المخيم الصيفي التابع لجمعية القرآن والسُّنة في (أمريكا الشمالية)، في مدينة (شيكاغو) من ولاية (إلينوي) الأمريكية.

وفي آخر الشريط المذكور بعض الأسئلة المطروحة على فضيلته - بعد المحاضرة -، والأجوبة عليها من قبله - حفظه الله -...

وقد اخترتُ من بين هذه الأسئلة سؤالاً مهماً يخص فتوى (اللجنة الدائمة للإفتاء) في بعض مواضع من كتاب الشيخ علي الحلبي الأثري - حفظه

(١) من نقل الأخ الفاضل إسماعيل العمري - وفقه المولى - بتاريخ ١١/ ربيع الأول/ ١٤٢٢هـ،

الموافق: ٢٠٠١/٦/٣م.

وإنما أوردتُ هذا (الملحق) - هنا - مع بعض اختصار - لأنّ مسوّد «حقيقة الإيمان...» ذكر

هذه الفتوى! - غير مدرك لحقائقها، ولا فاهم لمعانيها -، ثمّ شتّع بها، وشتّع!!

المولى - «التحذير من فتنة التكفير» - وألحق به كتابه الآخر «صيحة نذير»! -
 وإنِّي أوردُ هذا السؤالَ - مع الإجابة عليه -، وأضيفُ إلى ذلك شيئاً من
 التعليق الذي لا بدَّ منه - من عندي -؛ منهاً إلى أنَّ ما كان بين القوسين
 المعقوفين [] هو من إضافتي الخاصة للتوضيح.

والآن مع السؤال، وإجابة فضيلة الشيخ عليه:

قال السائل :

□ فضيلة الشيخ - جزاكم الله خيراً -: ما هو رأيكم في الفتوى التي
 أصدرتها (اللجنة الدائمة) حول كتابي الشيخ علي [الحلبي] - حفظه الله -
 «التحذير»، و «صيحة نذير»، وأنهما يدعوان إلى مذهب الإرجاء؛ من أنَّ العمل
 ليس شرطاً صحّة في الإيمان، مع أنَّ هذين الكتابين لم يبحثا شرطَ الصّحة، أو
 شرطَ الكمال ؟!

فأجاب فضيلته بما يلي:

«أولاً : يا إخوان! الشيخ علي هو والمشايخ علي وفاق، والشيخ علي هو
 أخٌ كبيرٌ من جملة المشايخ - كالذين أصدروا هذه الفتوى -؛ وهو يعرفهم، وهم
 يعرفونه، وبينه وبينهم محبة.

والشيخ علي قد أُوتي -وللّهِ الحمد- من العلم والبصيرة ما يُمكن أن
 يعالج به هذه القضية العلمية التي بينه وبين المشايخ، وهي - والحمدُ للهِ -
 في طريقها لبيان الحق.

أمّا الشيخ علي وشيخه - الشيخ الألباني -: من كان على منهج السُّنة؛
 فلا يَشْكُ أحدٌ أنهم -وللّهِ الحمد- على المنهج المرضي.

والشيخ عليّ -وللّهِ الحمد- من المدافعين عن منهج أهل السُّنة
 والجماعة .

والفتوى لم تنص على أن الشيخ مرجئ - وحاشاها أن تقول هذا!!-؛ هي خلافها مع الشيخ علي في الكتاب، والنقاش معه في هذا الأمر.

وكون (الآخرين) يريدون أن يُقْحِمُوا من مضامين هذه الفتوى أنها أوجبت الحكم على الشيخ بأنه مرجئ! فهذا أنا لا أفهمه، وأظن أن إخواني لا يفهمونه، وهي -ولله الحمد- لم تخالف ما بين الشيخ علي وما بين المشايخ، وهم يُقدِّرونه ويحترمونه.

والشيخ علي قد ردّ رداً علمياً [«الأجوبة المتلازمة على فتوى اللجنة الدائمة»] - كما عليه سلف هذه الأمة-؛ ما منّا إلا أخذٌ ومعطٍ، كلُّ يؤخذ من قوله ويُرَدُّ [عليه]؛ إلا صاحب هذا القبر، أي: رسول الله ﷺ - كما قال الإمام مالك-.

كُلُّ كلامٍ منه ذو قَبُولٍ ومنهُ مردودٌ سوى الرسول

هكذا الأمة؛ تختلف في أولها بين أخذ وبين رادّ؛ لكن البشر -من حيث هم- قد يكون في أثناء أقوالهم أقوالٌ - بمعنى ما يسمّى بالأقوال الصريحة التي تكون من جرّاء المناقشة، ومن الطبيعة البشرية-، فيكون فيها شيءٌ من الشدة، حتى بين الصحابة -رضي الله عنهم- كما وقع بين أبي بكر وعمر، وبين غيرهم من الصحابة -بين عائشة وعلي-.

الحاصل؛ أن هذه الفتوى -في نظري- أنها لم تحكم ولم تنص نصّاً صريحاً على أن الشيخ على هذا المنهج، إنما هي مناقشةٌ في كتاب كتبه الشيخ.

والشيخ [علي] -وقفه الله- كتب الكتاب [«الأجوبة المتلازمة»] بعد الفتوى؛ ليس من باب الردّ، وإنما من باب البيان لما عليه الشيخ، وما عليه

شيخه [الإمام الألباني - رحمه الله-] ^(١).

والذي نعتقه وندينُ الله -جلّ جلاله- به: أن الشيخَ وشيخه هم أبعدُ الناس عن مذهب المرجئة - كما قلتُ سابقاً-.

والشيخ علي؛ لو قلتُ: ما الإيمان؟ - والشيخ الألباني - رحمة الله عليه-: لم نجد في قوله ما يقوله المرجئة: أن العمل ليس بداخل في الإيمان! بل نصوص الشيخ [الألباني] -رحمة الله عليه- تنصّ على تعريف الإيمان بأنّه: اعتقادُ بالجنان، وقولُ باللسان، وعملُ بالأركان، يزيدُ بالطاعات، وينقصُ بالعصيان.

وأظنّ الشيخ [علي الحلبي] يوافقني على هذا: أن فتوى اللجنة ليس فيها -كما يُظنّ عليه كثيرٌ- أنّهم قالوا: الشيخ علي مرجئ! أبداً، لم يقولوا هذا، هم ناقشوه في كتاب! وهل المناقشةُ بين السلف إلا من لوازم محبة معرفة السُنّة والحفاظ عليها؟! بل المناقشة في جرئية من جرّيات هذا الكتاب ^(٢).

سماحةُ الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ [مفتي بلاد الحَرَمين]؛ ممن يُحب الشيخ علياً - وأعرف هذا-، ويقدره، ويدعوله؛ حتى بعد أن تقابل الشيخ [علي] مع سماعةِ الشيخ.

(١) وقد سألت الشيخ علياً - حفظه الله - بشأن كلام الشيخ الفاضل -هذا-، فأجابني:

«بل إنني أوافق فضيلة الشيخ -جزاه الله خيراً- على أكثر من ذلك، حيث إنني أقول: إن الفتوى المذكورة صحيحة بجملتها؛ ولكن في أمورٍ نسبت إليّ! لا فيما أنا قائلٌ به -حقيقة-؛ كما فصلت ذلك وأوضحته في «الأجوبة المتلازمة» - على وجه التمام-، وزدتهُ بياناً في «الحجة القائمة...» -يسر الله نشره-، فالحمد لله على فضله وتوفيقه». (إسماعيل).

وأقول -الآن-: وكذلك في «التنبيهات المتوالمّة...».

(٢) قارن بين هذا الكلام من عالم قرأ «الأجوبة»، وبين ما حاول إثارتَه أهلُ الفتن من ادّعاء عدم احترام الشيخ علي للجنة الدائمة! - وحاشاه ذلك- . (إسماعيل).

ويُجَلَّ ويحترم الشيخ الألباني محبة عظيمة جداً -من قديم-، أعرف هذا وهو مدرّس في كلية الشريعة عام (١٤٠٦هـ)، دائماً في ذكر الشيخ، والثناء عليه، والدعاء له.

والشيخ الألباني مع مشايخ المملكة، يجمعهم أصل واحد؛ وهو: منهج سلف هذه الأمة^(١).

لو اتفقنا على الهوى لخرجنا؛ لكن هذا من لوازم المحبة الصحيحة؛ الصدق والمناصحة.

أمّا أن يأخذها [أي: فتوى (اللجنة)] الآخرون، ويفرحوا بها فيما لهم، ولا يأخذوا بها فيما عليهم؛ هذا شأن أهل البدع^(٢).
[وصلّى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين].



(١) وهو ما يجمعنا جميعاً، ويدفعنا إلى حبهم وتقديرهم واتباعهم بالحق؛ لا كشأن أصحاب الأهواء، الذين خرجوا عن هذا الأصل العظيم - وعليه - اتباعاً لأهوائهم، ونصرة لحزبيتهم ! (إسماعيل).

(٢) والأدلة من أحوال هؤلاء وأقوالهم متكاثرة!!! (إسماعيل).

مسرد المصادر والمراجع

- ١- «أباطيل وأسمار» / محمود شاكر - مصر.
- ٢- «الأجوبة المتلازمة على فتوى اللجنة الدائمة» / علي الحلبي - الأردن.
- ٣- «أحكام الجنائز» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
- ٤- «أحكام الشتاء» / علي الحلبي - السعودية.
- ٥- «أدب الطلب ومنتهى الأرب» / الشوكاني - اليمن.
- ٦- «إجابة السائل على أهمّ المسائل» / مقبل بن هادي - اليمن.
- ٧- «إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة والجهمية» / سلمان بن سحمان - السعودية.
- ٨- «الإحكام» / الآمدي - مصر.
- ٩- «الإحياء» / الغزالي - مصر.
- ١٠- «إرشاد الساري» / محمد شقرة - الأردن.
- ١١- «الأشباه والنظائر» / السيوطي - مصر.
- ١٢- «إعلام الأمة بحكم تارك الصلاة من الكتاب والسنة» / عطاء عبداللطيف - مصر.
- ١٣- «أعلام السنة المنشورة» / حافظ الحكمي - السعودية.
- ١٤- «إعلام الموقعين» / ابن قيم الجوزية - مصر.
- ١٥- «إغاثة اللّهفان» / ابن قيم الجوزية - السعودية.
- ١٦- «الإفادات والإنشادات» / الشاطبي - لبنان.
- ١٧- «الأنوار الجليلة في مختصر الأثبات الحليّة» / محمد راغب الطباخ - سورية.
- ١٨- «أوضح المسالك» / ابن هشام - مصر.

- ١٩- «الإمام عثمان بن سعيد الدارمي» / محمد أبو رحيم (!) - لبنان.
- ٢٠- «الإيمان» / ابن أبي شيبة - السعودية.
- ٢١- «الإيمان» / ابن تيمية - لبنان.
- ٢٢- «الإيمان» / ابن منده - السعودية.
- ٢٣- «الباعث الحثيث» / أحمد شاكر - السعودية.
- ٢٤- «تاريخ بغداد» / الخطيب البغدادي - مصر.
- ٢٥- «البيان لعلاقة العمل بمسمى الإيمان» / علي آل سوف - السعودية.
- ٢٦- «التممات لبعض مسائل الصلاة» / محمد عمر بازمول - السعودية.
- ٢٧- «تحذير الأمة من تعليقات الحلبي على أقوال الأئمة» / محمد أبو رحيم (!) - الأردن.
- ٢٨- «التحذير من فتنة التكفير» / علي الحلبي - السعودية.
- ٢٩- «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» / ابن جماعة - قطر.
- ٣٠- «تحرير (التحذير) من دعاوى التفرير» / علي الحلبي - السعودية.
- ٣١- «تحريم آلات الطرب» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
- ٣٢- «تحفة المجيب» / مقبل بن هادي - اليمن.
- ٣٣- «التحفة العراقية» / ابن تيمية - السعودية.
- ٣٤- «التعريف والتنبيه بتأصيلات العلامة الألباني في مسائل الإيمان والرد على المرجئة» / علي الحلبي - الأردن.
- ٣٥- «تعظيم قدر الصلاة» / المروزي - السعودية.
- ٣٦- «التعليقات الرضية» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
- ٣٧- «تفسير آيات أشكلت» / ابن تيمية - السعودية.
- ٣٨- «التمهيد» / ابن عبد البر - المغرب.
- ٣٩- «التنبيهات المتوائمة» / علي الحلبي - تحت الطبع.
- ٤٠- «تنوير الأرجاء بتحقيق مسائل الإيمان والكفر والإرجاء» / مجموعة من طلبة العلم - الأردن.

- ٤١- «تنوير الأفهام» / محمد شقرة - الأردن.
- ٤٢- «التوحيد أولاً يا دُعاة الإسلام» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
- ٤٣- «التوسط والاقتصاد» / علوي السقاف - السعودية.
- ٤٤- «تَبَّتْ مَوَلِّفَاتُ المَحْدِّثِ الكَبِيرِ الإمامِ محمدِ ناصرِ الدينِ الألبانيِّ الأرَنووطيِّ» / عبد الله الشمراني - السعودية.
- ٤٥- «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» / الخطيب البغدادي - السعودية.
- ٤٦- «الجنائز؛ بَدَعَ أَقْبَلَتْ، وَسَنَنْ أَدْبَرَتْ» / محمد شقرة - الأردن.
- ٤٧- «الجهل بمسائل الاعتقاد وحكمه» / عبدالرزاق طاهر معاش - السعودية.
- ٤٨- «حَتَّى لَا يَخْزَنَ المَحْبُونُ، وَلَا يَفْرَحَ الشَّامِتُونَ» / محمد شقرة - الأردن.
- ٤٩- «الحجَّة في بيان المحجة» / قوام السنَّة الأصبهاني - السعودية.
- ٥٠- «الحركة الوهابية» / محمد خليل هرأس - السعودية.
- ٥١- «حقيقة الإيمان عند الشيخ الألباني» / محمد أبو رحيم (!) - الأردن.
- ٥٢- «حقيقة الخلاف بين السلفية الشرعية وأدعيائها في مسائل الإيمان» / محمد أبو رحيم (!) - الأردن.
- ٥٣- «حكم تارك الصلاة» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
- ٥٤- «الحُجَّة القائمة على فتوى اللجنة الدائمة» / علي الحلبي - تحت الطبع.
- ٥٥- «الحِطَّة في ذكر الصحاح الستة» / صديق حسن خان - تحقيقي - الأردن.
- ٥٦- «درء الفتنة» / بكر أبو زيد - السعودية.
- ٥٧- «دفاع عن الحديث النبويِّ والسيرة» / محمد ناصر الدين الألباني - سورية.
- ٥٨- «ديوان ابن رشيق» / لبنان.
- ٥٩- «ديوان الإمام الشافعي» - لبنان.
- ٦٠- «ديوان البهاء زهير» - مصر.
- ٦١- «ديوان صالح بن عبد القدّوس» - العراق.
- ٦٢- «ديوان الضعفاء والمتروكين» / الذهبي - السعودية.

- ٦٣- «الذَّبُّ الأَحمَدُ» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
- ٦٤- «رجوم المعتدين على العقيدة السلفية، ودعاتها السلفيين» / شوقي أبو عبدالرحمن الجزائري - تحت الطبع.
- ٦٥- «رَدُّ عَنَتِ العاني، الواقع في ثَبَتِ الشمراني؛ لمؤلفات الإمام الألباني!» / علي الحلبي - تحت الطبع.
- ٦٦- «الرد الوافر» / ابن ناصر الدين الدمشقي - لبنان.
- ٦٧- «الردود العلميّة السنيّة» / عاصم شقرة (!) - الأردن.
- ٦٨- «رفع اللائمة عن فتوى اللجنة الدائمة» / محمد سالم الدوسري (!) - السعودية.
- ٦٩- «الزهد» / ابن أبي عاصم - الهند.
- ٧٠- «سؤال وجواب حول فقه الواقع» / محمد ناصر الدين الألباني - الأردن.
- ٧١- «السلسلة الأحاديث الصحيحة» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
- ٧٢- «سلسلة الأحاديث الضعيفة» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
- ٧٣- «السنة» / الإمام أحمد - السعودية.
- ٧٤- «السنة» / الخلال - السعودية.
- ٧٥- «سير أعلام النبلاء» / الذهبي - لبنان.
- ٧٦- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» / اللالكائي - السعودية.
- ٧٧- «شرح حديث: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» / ابن تيمية - لبنان.
- ٧٨- «شرح صحيح مسلم» / النووي - مصر.
- ٧٩- «شرح لمعة الاعتقاد» / ابن عثيمين - السعودية.
- ٨٠- «شرح المنتهى» / البدخشي - لبنان.
- ٨١- «شرح العقيدة الطحاوية» / ابن أبي العز الحنفي - لبنان.
- ٨٢- «الشريعة» / الأجرّي - مصر.
- ٨٣- «الصارم المسلول» / ابن تيمية - السعودية.

- ٨٤- «الصلاة وحكم تاركها» / ابن قَيِّم الجوزية - لبنان.
- ٨٥- «صحيح البخاري» / محمد بن إسماعيل البخاري - مصر.
- ٨٦- «صحيح الترغيب والترهيب» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
- ٨٧- «صحيح الجامع الصغير وزيادته» / محمد ناصر الدين الألباني - لبنان.
- ٨٨- «صريح السنة» / ابن جرير الطبري - السعودية.
- ٨٩- «صفحات بيضاء من حياة الإمام مُحَمَّد ناصر الدين الألباني» / عطية صدقي - مصر.
- ٩٠- «صفحات البرهان على صفحات البُهتان» / علي الحلبي - تحت الطبع.
- ٩١- «الصِّمْت» / ابن أبي الدنيا - لبنان.
- ٩٢- «صيحة نذير» / علي الحلبي - الأردن.
- ٩٣- «ضعيف الترغيب والترهيب» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
- ٩٤- «طبقات الحنابلة» / ابن أبي يعلى - مصر.
- ٩٥- «طرح التثريب» / العراقي - مصر.
- ٩٦- «طلیعة كشف الجهل المخيم من أباطيل د محمد أبو رحيم» / علي الحلبي - تحت الطبع.
- ٩٧- «ظاهرة الإرجاء» / سفر الحوالي (!) - مصر.
- ٩٨- «ظلال الجنة في تخريج السنة» / محمد ناصر الدين الألباني - لبنان.
- ٩٩- «العبودية» / ابن تيمية - مصر.
- ١٠٠- «العقلانيون: أفرأخ المعتزلة العصريون» / علي الحلبي - السعودية.
- ١٠١- «عقيدة أدعاء السلفية في ميزان أهل السنة الجماعة» / بوالنيت المراكشي (!) - المغرب.
- ١٠٢- «عقيدة السلف أصحاب الحديث» / الصابوني - السعودية.
- ١٠٣- «علم أصول البدع» / علي الحلبي - السعودية.
- ١٠٤- «العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم» / ربيع بن هادي - السعودية.
- ١٠٥- «عودة إلى السنة» / علي الحلبي - لبنان.
- ١٠٦- «غارة الأشرطة على أهل الجهل والسفسطة» / مقبل بن هادي - اليمن.

- ١٠٧- «الفارق بين المصنّف والسارق» / السيوطي - السعودية.
- ١٠٨- «فتح الباري» / ابن حجر - مصر.
- ١٠٩- «فتح الباري» / ابن رجب الحنبلي - السعودية.
- ١١٠- «فتح ربّ العبيد في الرد على (مختصر شرح الطحاوية)، و(كتاب التوحيد)» / عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي - السعودية.
- ١١١- «الفروسيّة» / ابن قيم الجوزية - السعودية.
- ١١٢- «فقه الواقع بين النظريّة والتّطبيق» / علي الحلبي - السعودية.
- ١١٣- «الفوائد» / ابن قيم الجوزية - السعودية.
- ١١٤- «فوائد الفوائد» / علي الحلبي - السعودية.
- ١١٥- «القاموس المحيط» / الفيروزآبادي - لبنان.
- ١١٦- «القدريّة والمرجئة» / الدكتور ناصر العقل - السعودية.
- ١١٧- «قرّة العيون في تفسير ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾» / سليم الهلالي - عجمان.
- ١١٨- «قطع المراء في حكم الدخول على الأمراء» / عبدالسلام البرجس - السعودية.
- ١١٩- «قطف الثمر في عقيدة أهل الأثر» / صديق حسن خان - لبنان.
- ١٢٠- «القول المبين» / حسّان عبد المنان!! - الأردن.
- ١٢١- «كشف الشّبهات: عقيدة السّلفيّين في ميزان أهل السنة والجماعة» / محمّد بوالنيت = «عقيدة أدعياء السلفية»!
- ١٢٢- «الكشف عن وجوه القراءات السبع» / مكّي بن أبي طالب - لبنان.
- ١٢٣- «كشف المناهج» / علي الحلبي - تحت الطبع.
- ١٢٤- «كلمةٌ سواء» / علي الحلبي - تحت الطبع.
- ١٢٥- «لُمعة الاعتقاد» / ابن قدامة المقدسي - لبنان.
- ١٢٦- «ماذا ينقمون من الإمام الألباني، ودعوته، وتلامذته؟!» / عزمي فيصل - الأردن.

- ١٢٧- «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» / السعودية.
- ١٢٨- «مدارج السالكين» / ابن قيم الجوزية - مصر.
- ١٢٩- «مدارك النظر» / عبدالمالك الجزائري - الأردن.
- ١٣٠- «مرعاة المفاتيح» / عبيدالله الرحماني - الهند.
- ١٣١- «المِرْقاة في نهج السلف سبيل النجاة» / نادر بن سعيد - لبنان.
- ١٣٢- «مسالك المستفيد في مسائل الإجازة، والرواية، والأسانيد» / علي الحلبي - تحت الطبع.
- ١٣٣- «مسند أحمد» / - مصر.
- ١٣٤- «مسند الطيالسي» / - الهند.
- ١٣٥- «المصنّف» / ابن أبي شيبة - الهند.
- ١٣٦- «المُعْجَب» / المراكشي - المغرب.
- ١٣٧- «مُعْجَم الأخطاء الشائعة» / العدناني - لبنان.
- ١٣٨- «المعجم الكبير لمؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني» / علي الحلبي - تحت الطبع.
- ١٣٩- «مَعَ شيخنا ناصر السّنة والدين في شهور حياته الأخيرة» / علي الحلبي - الأردن.
- ١٤٠- «المُغْنِي» / ابن قدامة - مصر.
- ١٤١- «المُغْنِي فِي الضُّعْفَاء» / الذهبي - سوريا.
- ١٤٢- «مفتاح دار السعادة» / طاش كبري زادة - مصر.
- ١٤٣- «المنتقى من فتاوى صالح الفوزان» - السعودية.
- ١٤٤- «الْمُنْتَهَى الْأَصُولِي» / ابن الحاجب - مصر.
- ١٤٥- «المنظومة النونية» / علي الحلبي - الأردن.
- ١٤٦- «مِنَّة الرَّحْمَنِ عَلَى مَنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ بَعْضُ مَسَائِلِ الْإِيمَانِ» / شوقي أبو عبد الرحمن الجزائري - تحت الطبع.
- ١٤٧- «الموطأ» / مالك بن أنس - مصر.
- ١٤٨- «نبذة مختصرة في تاريخ (محمد إبراهيم شقرة)» / سليم الهلالي - الأردن.

- ١٤٩- «نُخبَةُ الْفِكْرِ» / ابن حجر - مصر.
- ١٥٠- «نزْهَةُ النَظَر» / ابن حجر - مصر.
- ١٥١- «نُصُوصُ الْعُلَمَاءِ وَالْأَيْمَةِ» / علي الحلبي - تحت الطبع.
- ١٥٢- «النصيحة بالتحذير» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
- ١٥٣- «النظائر» / بكر أبو زيد - السعودية.
- ١٥٤- «النكت على نزْهَةِ النَظَر» / علي الحلبي - السعودية.
- ١٥٥- «نهاية الأرب» / النويري - مصر.
- ١٥٦- «النهاية في غريب الحديث» / ابن الأثير الجزري - السعودية.
- ١٥٧- «هداية الرواة في تخريج أحاديث المصاييح والمشكاة» / ابن حجر - السعودية.
- ١٥٨- «هي السلفية؛ نسبة، وعقيدة، ومنهجاً» / محمد شقرة - الأردن.
- ١٥٩- «الأصالة» / مجلتنا السلفية - الأردن.
- ١٦٠- «المجلة السلفية» - السعودية.
- ١٦١- «مجلة البحوث الإسلامية» - السعودية.
- ١٦٢- «المسلمون» / الصحيفة الأسبوعية - بريطانيا.

فهرس المواضع، والأبحاث، والفوائد

- مقدمة المؤلف ٥
- بين (الشرق)، و(الغرب): ٦
- بعض أحوال الرؤوس الجهلة ٦
- من آخر ما كتبه شيخنا بحق (سيد قطب) ٧
- مدح الشيخ مقبل بن هادي الوادعي لكتابي «فقه الواقع» ٧
- كلمة حول تعامل المخالفين - المتناقضين - مع (منهج الموازنات) ٧
- سكوت لم يجذب: ٨
- (النكرة بين الاسم والجسم)! ٨
- حق شيخنا، وباطل غيره: ١٠
- يصف شيخنا بـ (إمام أهل الحديث والجماعة)، ثم يطعن فيه ١٠
- فرصة (!) لن نعوّض! ١٠
- من كلام شيخنا في حملة (الدكتورة)! ١٠
- كلام شيخنا في كتابي (الروبيضة)، ونقضه لهما ١١
- فليتظر (الروبيضة) انفضاض (جماعته!) عنه ١١
- حديث: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة...»، وصلته بما نحن فيه ١٢
- بيني وبين (الأحباب)، و(الخصوم): ١٢
- استفادتي من الخصوم (!) أكثر من المحبين ١٢
- ولكن عین السخط تبدي المساويا ١٣

- ١٣ سَتَرُ اللَّهِ - عليّ - كبيرٌ
- ١٣ الوسطية الشرعية المطلوبة
- ١٤ الإنصاف الحقُّ
- ١٥ فضل (العداوة) - في جانبٍ - ما-
- ١٥ مدلولات الكلمات، ومعاني المصطلحات
- ١٥ و .. التحفُّظ فيها!
- ١٥ □ فعال المخالفين:
- ١٥ العلم فضاًح لغير أهله
- ١٦ أسماء (بعض) رسائل في مسألة الإيمان والكفر
- ١٧ همسات .. وصيحات .. ولكن؛ هيهات!
- ١٧ □ ثلاثية الهدى:
- ١٧ العلم، الحقُّ، العقيدة
- ١٨ الثناء على (فقيد الأمة)، ثم طعنه!
- ١٨ كالأيتام على موائد اللثام
- ١٨ العلم لا يقبل الجمود
- ١٨ □ ناشر الجهل:
- ١٨ الناشر = الجوهرى، والحساب = الدفترى!
- ١٩ لُكِّعَ على لُكِّعَ
- ٢٠ □ كيف تغيب «الحقيقة»؟! ..
- ٢٠ من أسباب غياب «الحقيقة»
- ٢٠ لم أستطع الاختصار .. فمعدرة ..
- ٢١ كلمة رائعة للعلامة محمود شاكِر حول (الدكاترة)
- ٢٢ ولو سوِّدت وجهك بالمداد

- ٢٢ □ ردّ قاصم :
- ٢٣ عند الامتحان؛ يُكرم المرء أو يُهان
- ٢٣ □ قوة الحق :
- ٢٣ أسباب شدّتي على (هؤلاء)، ومن معهم من (الحلفاء)
- ٢٤ «من عادى لي ولياً: فقد آذنته بالحرب»
- ٢٤ لا يجدي التلطّف مع (هؤلاء)!
- ٢٤ اليمين الغموس، وآثارها
- ٢٥ □ مشيخة؛ ماذا وراءها ؟!
- ٢٥ بين (المدح)، و(القدح) - في آن -
- ٢٦ من جرّب مثل تجربتي: عرف مثل معرفتي
- ٢٦ خاتمة (المقدمة)، عِشْ رجباً: تر عجباً
- ٢٧ • مدخل
- ٢٧ الحظوظ النفسيّة، وأسباب الوقوف عندها
- ٢٨ من صور تلبّس المخالفين، وتدليسهم
- ٢٨ □ كلمة إنصاف :
- ٢٨ كلمة حسنة من باحثٍ مُنصف
- ٢٩ «إن هذا العلم دين؛ فانظروا عمّن تأخذون دينكم»
- ٣٠ الجداول (العلميّة) في تحقيق العقيدة السلفيّة
- ٣١ الكفر يكون باللسان، والقلب، والجوارح، وبأنواعه - كلّها -
- ٣٢ سبُّ اللّهِ أو رسوله كفر أكبر
- ٣٣ خلاف أهل السنة في أعمال الجوارح
- ٣٣ فائدة حول (المصطلحات)
- ٣٤ الحكم بغير ما أنزل اللّهُ

- ٣٥ الخلاف مع مرجئة الفقهاء؛ حقيقي، لا صوري
- ٣٦ □ الوقوف مع النص
- ٣٦ فوائد ذهبية حول النفي والإثبات لـ (الاصطلاحات)
- ٣٦ كلمة رائقة حول التعبير عن ماهية (العمل) للدكتور السحيمي
- ٣٧ □ صحة مذهب السلف:
- ٣٧ مذهب السلف هو المذهب الحق
- ٣٧ □ لعنة الله على الكاذب:
- ٣٧ فالمتقول علينا: ملعون، ولن نساخه
- ٣٧ شِعْرٌ في النقض على المخالفين
- ٣٩ من ضنائن العلم الرجوعُ إلى الحق
- ٤١ • الشاهد الأول: تقديم الأستاذ الشيخ محمد شقرة - سَدَّهُ اللهُ -
- ٤١ تلخيص (مقاصد) مقدمة (فضيلة الشيخ)
- ٤٢ الفرق بين (الإجازات) و(الإهالات)، والأدلة على ذلك
- ٤٣ فيا ترى!! هل غير؟! أم تغير؟! أم غير؟!
- ٤٤ الحقُّ أغلى
- ٤٤ □ فضيلة الشيخ، والقراءة:
- ٤٤ للأسف؛ (فضيلة الشيخ) لا يقرأ!
- ٤٤ سَوَق (بعض) أدلة ذلك
- ٤٤ كلمة مهمة لشيخنا الألباني متعلقة بموقف - قديم - للشيخ شقرة!
- ٤٥ حكم بلايينات، ونتيجة دون مقدمات
- ٤٦ □ حالنا هو دليلاً:
- ٤٦ من صُور (الجنوح إلى الحافرة).
- ٤٦ □ حقيقة (المناقب).

- ٤٧ □ هكذا العقيدة!
- ٤٧ الانتصار (الحقيقي) لعقيدة السلف
- ٤٧ شهادة (واقعية) في كلام شيخنا بحق (الروبيضة)
- ٤٨ الحكم الصريح ضد القول الصحيح
- ٤٨ (عقدة) الكتاب، وأصل غلطه
- ٤٨ معرفة نصف «الحقيقة» مضيع لها، مفسد بهاءها
- ٤٩ مثاله: موافقة (الشيعة) لـ (السنة) في حبه آل البيت!
- ٤٩ □ موافقة المبتدعة لأهل السنة:
- ٤٩ نص لابن عبد البر في مسألة (تارك الصلاة)
- كلام رائق لشيخ الإسلام ابن تيمية في لزوم ذكر أقوال السلف، حتى ولو (وافتقها)
- ٥٠ قول طائفة من أهل البدع
- ٥١ □ الأثرى السلفي:
- ٥١ الكلام حول نسبة (الأثرى)
- ٥٢ الوفاء الحق
- ٥٢ الكلام حول (السلفية)
- ٥٢ (دلائل) أخرى على أن فضيلة الشيخ شقرة (لا يقرأ)!
- ٥٣ □ المناظرة وما إليها:
- ٥٣ تفصيل القول في (المناظرة) بيني وبين (الروبيضة)
- ٥٣ الإشارة إلى بعض تبويبات البخاري في «صحيحه» - السلفية -
- ٥٣ المناقش (الحقيقي) - يومئذ - هو (الحامي) فضيلة الشيخ
- ٥٤ ذكر (العذر) الذي أبداه إليّ (!) فضيلة الشيخ
- ٥٤ ذكر قصة وقعت (لفضيلة الشيخ) مع بعض إخواننا طلبة العلم
- ٥٥ ما أعظم الصبر؟!

- ٥٥تغيّر المواقف: كيف؟!
- ٥٥نصيحة (خالصة) لفضيلة الشيخ
- ٥٥﴿أستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير﴾
- ٥٦لو قالها غيرك لقطعت يده! وكلام فضيلة الشيخ فيها
- ٥٦لعنة الله على الكاذب في نقله
- ٥٦تكذيب فضيلة الشيخ (لي) في نقل نقلته عن شيخنا!
- ٥٦الموعد الله
- ٥٦□ حول (السرققات العلمية):
- ٥٧النفي ليس علماً
- ٥٧نماذج من (سرققات) (الرويبضة) العلمية
- ٥٩(مثال) من (ذلك!) في بعض كتب (فضيلة الشيخ)
- ٦٠□ فقيد الأمة
- ٦٠إشارة إلى (ثالثهما) الهدّام
- ٦٠اللطش، والرش، والوش، والهش، والنش، والحش!
- ٦٠الفرق بين (الوعي)، و(اللاوعي)!
- ٦٠عجباً لهم (!) ينتسبون لشيخنا، ثمّ يطعنون فيه
- ٦١أم أنها دعاوى (تسويق)؟!
- ٦٢جواب الشيخ مقبل بن هادي - رحمه الله - عن العلماء الذين يُنصح بالرجوع إليهم ... ٦٢
- كلام الشيخ مقبل بن هادي في أنّ الانتقادات ستكثر بعد وفاة الشيخ، لكون الناس
- ٦٢يهابون الشيخ (!)
- ٦٣□ سبب، وعجب:
- ٦٣سبب تأليف (الرسالة) من وجهة نظر (فضيلة الشيخ)
- ٦٤من اعترض انطرد (!)

- ٦٤ □ خطأ الشيخ الألباني!
- ٦٤ من الذي (يحق) له أن يُظهر خطأ شيخنا؟
- ٦٥ □ الصمت، أو الصمود؟!
- ٦٥ من هم (الصامتون)، و(الصامدون)؟
- ٦٦ (الروبيعة)... سوف (يطير)!
- ٦٦ كتابة -ولله الحمد- من غير (نظر في النجوم)!
- ٦٦ نصيحة وتذكير بالعاقبة والمصير.....
- ٦٧ ارجع إلى الحق: حير لك في الدنيا والآخرة.....
- ٦٧ شعر في ذلك.....
- ٦٩ • الشاهد الثاني: مقدمة (الروبيعة التافه)
- ٦٩ □ حول (رحيل) الشيخ الألباني:
- ٦٩ «المرء مع من أحب».....
- ٧٠ أهل العلم على قول مؤتلف غير مختلف.....
- ٧٠ □ كلمة حق من علماء العصر، وكبرائه:.....
- نصُّ كلام الشيخ محمد بن عثيمين للشيخ أبي الحسن المأربي في الدفاع عن شيخنا
- ٧٠ الألباني، وتبرئته من افتراءات المفترين.....
- ٧١ الوقوف على (الحق)، ثم الانحراف عنه!.....
- ٧٢ هذه أفعال (المنافقين)!!.....
- ٧٣ قطعت جَهيزة قول كل خطيب.....
- ٧٣ كلام الشيخ عبدالعزيز بن باز في الدفاع عن شيخنا الألباني.....
- ٧٤ القول ما قالت حذام.....
- ٧٤ □ وضوح المنهج والاعتقاد.....
- ٧٥ ليس هذا بعشك فادرجي.....

- ٧٥ كلام الشيخ عبدالحسن العباد في الدفاع عن شيخنا الألباني
- ٧٦ □ الانعكاس في الحق
- ٧٦ متى كان التطهير بالنجاسة؟!
- ٧٧ من هم - «حقيقة» - أدعياء المنهج والتلمذة؟!
- ٧٧ (نموذج) من جهالات (الروبيضة)
- ٧٧ □ وقائع ما لها من دافع:
- ٧٧ صورةٌ مِنْ (كِبْرِهِ) - بجهله -!
- ٧٨ شِعْر في ذلك
- ٧٨ خبر المكالمات الهاتفية - مع شيخنا - المُغلقة في وجه (الروبيضة)
- ٧٨ رفض (الروبيضة) لقاء شيخنا، وتهربُه من ذلك
- شهادة الأخ عزمي الجوابرة - مع اثنين آخرين - في ذكر ما سمعوه من شيخنا بحق
- ٧٩ هذا (الروبيضة)
- ٨٠ يقول شيخنا: (إن الأخ علي الحلبي - عندي - يعدل ألف واحد مثل أبي رحيم)
- ٨١ سياقُ شيءٍ مِمَّا ذكر الشيخ ناصر - في - في كتبه، وأشهر طبعته
- ٨٢ اللهم اغفر لي ما لا يعلمون
- ٨٣ □ حقيقة (المنة) الربانية :
- ٨٣ الجواب ما ترى، لا ما تسمع
- ٨٤ لحظة إنصاف، ودقيقة اعتراف
- كلام شيخنا - رحمه الله - في «الذبُّ الأحمَد» حول الإرجاء في نقض ما اتَّهمه به
- ٨٤ بعض (الجهلة الأغمار، والناشئة الصغار)
- ٨٥ قبول (الروبيضة) بهذا الوصف لنفسه!
- ٨٥ ردّ، بلا حدّ!

- الشاهد الثالث: كلام (الروبيضة التافه) حول (حياة الشيخ) ٨٧
- غَلَطُهُ في جرّ نسب شيخنا ٨٧
- (صحبة) الشيخ ناصر: ٨٧
- صورة من (مخالفاتهم) السنّة في صلاة الجنازة على شيخنا ٨٧
- (الصحبة)، و(الصفاء)، و ... «العبرة بالخواتيم» ٨٨
- كلمة حول (كتاب) «الأنوار الجليّة» للشيخ الطّبّاخ، وجهل (الروبيضة) به ٨٨
- تلاميذ الشيخ ناصر: ٨٨
- (يريدون) بتر الصلة بين المدافعين عن الشيخ، وشيخهم ٨٩
- الشمس لا تغطّي بغربال ٩٠
- الفرق بين (تلمذة) الطلبة للشيخ، و(أستاذيته) لهم ٩٠
- إذا كنت حاملاً فتعلّق بعظيم! ٩٠
- هل أجاز الشيخ الألباني أحدًا من طلبة العلم في الشرق، أو (الغرب)؟ ٩٠
- بيني وبين شيخي: ٩١
- صور من طرائق أخذنا العلم عن شيخنا عبر (نحو) من ربع قرن ٩١
- حول (مركز الإمام الألباني): ٩٢
- تعليق (الروبيضة) - بالكذب - حول مركزنا (مركز الإمام الألباني للدراسات والأبحاث) ... ٩٣
- «تشابهت قلوبهم» ٩٣
- نحن نكتفي بأن نقول: (نحن تلاميذ الشيخ، وعلى منهجه) ٩٤
- لزوم وفائنا بحق شيخنا ٩٤
- الولاء الشرعي، والانتماء الحقيقي ٩٥
- أما (الفارّون)!!! ٩٥
- من صور (تأثير) اسم (المركز) ٩٥
- المؤمنون عذّارون، والمنافقون عثّارون ٩٦

- ٩٦ □ البيت الزجاجي!
- ٩٦ من كان بيته من زجاج؛ فلا يرم الناس بالحجارة
- ٩٦ من (أمثلة) افتراءات (الروبيضة)
- ٩٧ أيُّهما أهون شراً؟! حالنا أم حالهم؟!
- ٩٨ لماذا لم يذكر (المصلَّى)؟!!
- ٩٨ عنزة ولو طارت!
- ٩٨ □ الغناء والمعازف:
- ٩٩ نفحة إرجائية تناسب الأوضاع (الجامعية)!!
- ٩٩ كثرة الإمساس: تُفقد الإحساس
- ١٠٠ □ مؤلفات شيخنا التي قمتُ على نشرها:
- ١٠٠ كلامٌ فصلٌ حول رسالة «حكم تارك الصلاة» - لشيخنا-
- ١٠٠ مَنْ المَسِيء؟!!
- ١٠١ □ حول فتوى (اللجنة):
- ١٠١ كلمة حول «فتوى اللجنة الدائمة»، وردي عليها
- ١٠١ الإشارة إلى رد (من لا أعرف!) على ردي بتسويد سماه: «رفع اللائمة..»، وذكُر «رَدِّي» عليه
- ١٠٢ فاقد الشيء لا يُعطيه
- ١٠٢ (قطعة) من كلام الشيخ ابن عثيمين في نقد (فتوى اللجنة الدائمة)
- ١٠٢ الإشارة إلى كلام الشيخ حسين بن عبدالعزيز آل الشيخ -فيها-
- ١٠٢ □ السرقات العلمية مرة أخرى-
- ١٠٣ □ بين (التباهي)، و(الغفلة):
- ١٠٣ يريدون(!) إفساد ما بيننا وبين شيخنا
- ١٠٣ ومتى (!) بعد الوفاة؟! فهيئات هيئات
- ١٠٤ (التباهي) بين الحق ونقيضه

- نسبة (الروبيضة) شيخنا إلى الغفلة! ١٠٤
- والنقض عليه رأساً على عقب!! ١٠٤
- «في كل قرن من أمتي سابقون» ١٠٤
- كلمة حول «ثبت مؤلفات الألباني..» للشمراني! ١٠٥
- بقاء ذهن شيخنا -رحمه الله- (حاضرًا لم يختلط) إلى آخر أيامه ١٠٥
- هو الحسد؛ ليس إلا! ١٠٦
- تواضع شيخنا، وأدبه: ١٠٦
- (صورة) من تواضع شيخنا -رحمه الله-، وأدبه الجم ١٠٦
- فأين الذين يريدون (فرض) مشيختهم منه؟ ١٠٦
- الكلام حول تقديمي لرسالة شيخنا «حكم تارك الصلاة» ١٠٧
- تناقض (جديد) من تناقضات (الروبيضة) ١٠٧
- المباهلة، والملاعنة: ١٠٧
- اتهام (الروبيضة) لي بالكذب ١٠٧
- وطليي المباهلة، والملاعنة على ذلك ١٠٨
- فهل يقبل؟! أم يرجع؟! ١٠٨
- وحدة العقيدة والمنهج: ١٠٨
- فلتة من (الروبيضة) فيها أننا نحن التلاميذ على خطى شيخنا في مسائل الإيمان! ... ١٠٩
- هذا حال (المتنقلين) بين الفرق والطوائف ١٠٩
- لِمَ أَلَفَ الجاهل كتابه -إذًا- وهو به طاعن، وعليه رادٌّ؟! ١١٠
- لكنه التناقض، والاستغفال! ١١١
- صحبة (الروبيضة) للشيخ، ماذا وراءها؟! وماذا بقي منها؟! ١١١
- بل لو صاحبه (قَرْنَيْنِ!) لما أغنى عنه ذلك شيئاً ١١١
- وقد قضى جلّها (سفرًا) في ملاحقة (الشهادات) ١١١

- تشكيك (الروبيضة) بتاريخ صحبتنا لشيخنا ١١٢
- وبيان وجه الحق في هذا -زمنياً- ١١٢
- (الروبيضة) يُصرُّ على حذف كلمة (نحو) عند ذكرنا لمدة صحبتنا لشيخنا! ١١٢
- كلام مكرَّر، لكنَّه باطلٌ غير محرَّر! ١١٣
- مقالٌ لأخ جزائري، عنوانه: (القول القيم في الدكتور محمد أبي رحيم) ١١٤
- كأنَّ كاتبه طبيب نفساني، يشخِّصُ الداء، ويصف الدواء ١١٤
- إشارته إلى هَوس (الروبيضة)، ونقضه، وغروره، وجهله ١١٤
- و .. تقلُّبه، وهشاشته، وانفعاليَّته، وانتكاسته ١١٤
- هكذا لتكن الفضيحة: ١١٥
- و .. نصحه -له- -بالبعد عن أفكار التكفير غير المضبوطة ١١٥
- طعن (الروبيضة) في كلامي المتعلِّق بوفاة شيخنا ١١٥
- نبذة عن الولد العاصي (عاصي)، و«ردوده» -علينا-!! ١١٥
- إيراده حديثاً ضعيفاً؛ هو دليلٌ -روايةٌ ودرايةٌ- على شرِّ حاله، وسوء فعَّاله ١١٦
- مات رسول الله ﷺ، وأبو بكر ليس قريباً منه ١١٦
- حبل الكذب قصير، بل قصير جداً! ١١٧
- لقد أصاب (الروبيضة) مقتلأ من نفسه! ١١٧
- حذف (الروبيضة) كلاماً مهماً -جداً جداً- ليسلم له ادعاؤه عليَّ بالباطل ١١٧
- وعلى الباغي تدور الدوائر ١١٧
- هل يقال: «معقوف»؟ أم «معكوف»؟ ١١٧
- ناس بلا شعور، ولا إحساس ١١٨
- ما هي قصة (الزائر البحريني)؟! ١١٨
- (الروبيضة) ينقل عن (العاصي)!! ١١٨
- تقييدي الواضح الصريح لكلامي حول آخر مَنْ لَقِيَ الشيخ ١١٩

- ولكنّ (القوم)، يجهلون، ويكذبون، ويلبسُّون..... ١١٩
- حول وفاة شيخنا:..... ١١٩
- ليس بين فراقي البلد، وفراق شيخنا الدنيا إلا يوم واحد..... ١١٩
- وكشف كَذِبِ (الروبيضة) في ادِّعائه عكسَ ذلك..... ١١٩
- الإشارة إلى بعض سنن الجنائز..... ١١٩
- «ردود» عاص:..... ١٢٠
- كلمة (جامعة) تكشف حاله..... ١٢٠
- (السُّنِّيَّة) أم (السُّنِّيَّة)؟ ولستم منهما!..... ١٢٠
- بين (أبناء اللبون)، و(البُزْل القناعيس)!..... ١٢١
- مَثَلٌ أم شعر؟! جاهل حتى بهذا!..... ١٢١
- ليس كل ولد على سر أبيه!..... ١٢٢
- نموذج من أخطاء (عاص)، وخطيئاته!..... ١٢٢
- بين (القناعيس)، و(المفالييس):..... ١٢٢
- «قواصم (عاصم)، بين (حقوق) الآباء، وعُقوق العلماء»..... ١٢٣
- ومن البرِّ ما يكون عقوقاً!..... ١٢٣
- مع كل الاحترام للوالد والخال!..... ١٢٣
- (فضيلة الشيخ) يقول: (بع اللّحية، واشترِ «الإحيا») -الصوفي!-..... ١٢٣
- ... (بغضب) و(صوت عال)! ثمَّ ينعى عليّ ذلك!!..... ١٢٣
- أماً (نحن)، فلم (نِفر)؛ فلا (جنوح)، ولا (جموح)!..... ١٢٣
- الشاهد الرابع: (حقيقة) الإيمان عند الشيخ -رحمه الله-..... ١٢٥
- النقض المنقوض:..... ١٢٥
- قولان!! ثم إذا (هُما) قول واحد!..... ١٢٥
- ناقض ومنقوض! علم مفروض!! وجهل مفروض!!..... ١٢٥

- كَتَمَ وَطَوَى؛ لداعي الهوى ١٢٥
- نصٌ (طويل) - من كلام شيخنا- بتره (الروبيعة) ١٢٦
- وفي هذا النص -نفسه- ردودٌ قاصمةٌ على المخالفين المنحرفين، واتهاماتهم لمشايخنا
- أئمة العلم والدين ١٢٦
- (نماذج) من (تبديله)، و(تحريفه) ١٢٧
- عزوه لـ «السلسلة الصحيحة»، وهو في «الضعيفة»! ١٢٧
- تحريفات أخرى ١٢٧
- من درر فوائد شيخنا في العقيدة السلفية ١٢٨
- ... بترٌ عن السياق، وسرقة من السِّبَاق! ١٢٨
- بين (أهل السنة)، و(المرجئة): ١٢٩
- ما هو (موضع المعركة) بين أهل السنة والمرجئة -عند ابن القيم-؟! ١٢٩
- وبيان كذب (الروبيعة) في دعواه غير ذلك ١٢٩
- قصة المريد الصوفي الجاهل (!) في تكفير (شيخه) -رضي الله عنه!!- ١٣٠
- بكشف ما بتره: نقض كتابه من أساسه! ١٣٠
- الشاهد الخامس: نظرات، ووقفات ١٣١
- جهل (الروبيعة) -وخلطه- في (المنطوق)، و(المفهوم) ١٣١
- بين «متن الطحاوية»، و«شرحه»: ١٣٢
- خلطه بين ذلك ١٣٢
- (قومٌ) يطيرون إلى الشرِّ؛ زُرافاتٍ ووُحداناً! ١٣٢
- مدحُ الشيخ عبدالعزيز الراجحي لـ «شرح الطحاوية» ١٣٣
- الإشارة إلى بعض (فتاوى اللجنة الدائمة) في ذلك ١٣٣
- وصف (فضيلة الشيخ) شقرة لـ «شرح الطحاوية» بـ(إنجيل السلفيين)؛ تنفيراً وتحذيراً! ١٣٣
- قبورية مظلمة! ١٣٤

- بين (المنطوق)، و(المفهوم): ١٣٤
- الإشارة إلى اختلاف عبارات السلف في بيانهم حد الإيمان، واعتبار العمل منه ١٣٤
- كيف يكون (المتبادر) منطوقاً؟! ١٣٥
- تعريفات أهل العلم لـ (المنطوق)، و(المفهوم) ١٣٥
- ما بُنيَ على فاسد: فهو فاسد ١٣٥
- هراء بلا مرأى: ١٣٦
- لم أستطع (الصبر) على غثائه، وهرائه ١٣٦
- نماذج من نقولاتي العلميّة في كتابي «التعريف والتنبئة...» ١٣٦
- ردّ شيخنا على مَنْ ادّعى أنّ (الأعمال ليست ركناً أصلياً في الإيمان) ١٣٦
- استعمال علماء السنّة مصطلح (الشرط) على غير المعنى الأصوليّ ١٣٧
- كذب (الروبيضة) -علينا- بادّعائه أن كمال الإيمان عندنا : (كمال المستحبّ) !
- وكشف جهله اللغوي في ذلك ١٣٧
- كلمة عظيمة للشيخ ابن باز في اعتباره مِنْ (أهل السنّة) من لم يُكفّر تارك (أعمال الجوارح)- الذي تلفظ بالشهادتين، ووُجِدَ عنده أصل الإيمان القلبي ١٣٧
- من نصوص العلماء: ١٣٧
- كلامٌ للشيخ ابن باز -أيضاً- في (أعمال الجوارح) ١٣٨
- وترجيحه (منها) تكفير تارك الصلاة -فقط- ١٣٨
- اجتناب (المصطلحات) الحادثة: أسلم، وأعلم، وأحكم ١٣٩
- بين (الركن)، و(الشرط): ١٣٩
- كلمة رائعة للإمام ابن القيم في اعتبار الكلام بحسب طريقة قائله، ومذهبه ١٣٩
- قول بعض أهل العلم: (أركان الإسلام) -العمليّة- ثم لا يُكفّرونَ إلّا بترك الصلاة
- منها- ترجيحاً اجتهدائياً- ١٤٠
- (الركن) و(الشرط) لغةً، واصطلاحاً ١٤٠

- ١٤٠ اسكُتْ!
- ١٤٠ من آثار السلف في الحَضُّ على (السكوت)
- ١٤٠ □ بين (الأعمال)، و(الصلاة):
- ١٤٠ قول الإمام أحمد في مسألة (أعمال الجوارح)
- ١٤١ الإشارة إلى كلام الحافظ ابن حجر في مسألة (أعمال الجوارح)
- نقل عن الشيخ بكر أبو زيد، يُوردُ فيه ردُّ الحافظِ ابنِ حجرٍ على المرجئة، وكشفه
- لآثاره، ولوازمه الباطلة ١٤١
- ١٤١ فهل يكون مرجئاً مَنْ هذا حاله؟!
- ١٤١ □ بين (الأصل)، و(الفرع)
- كلام الإمام ابن عبدالحادي -تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية- في (فروع الإيمان)،
- و(أصل الإيمان) ١٤١
- ١٤٢ فهل في تلاميذ ابن تيمية مرجئة؟!
- ١٤٢ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في «أصل الإيمان»
- بم نكفر؟ من كلام الإمام محمد بن عبد الوهاب ١٤٢
- الإشارة إلى تلبيس مُسوّد «رفع اللائمة..» -في خلطه بين (الفعل)، و(الترك) حول
- كلمة الإمام محمد -هذه- ١٤٢
- وهذا امتحانٌ عويص ١٤٢
- ١٤٣ □ «حقيقة» (الخلاف) بين (أهل السنة):
- ١٤٣ كلام لفضيلة الشيخ صالح الفوزان في مسألة الإيمان، وتعقبه
- ١٤٣ كلمة الإمام عبداللطيف آل الشيخ في (أعمال الجوارح)
- ١٤٣ الإشارة إلى تلبيس مُسوّد «رفع اللائمة..» في ذلك
- رواية عن أحمد - ينقلها أحمد! - أن الإسلام هو الشهادتان فقط ، فكلُّ مَنْ قالها :
- ١٤٣ فهو مسلم

- ١٤٤ □ **تقعيدات علمية:**
- ١٤٤ كلمة الإمام الزُّهري: (كانوا يرون الإسلام الكلمة، والإيمان العمل)
- ١٤٤ نبذة من الثناء على الزُّهري
- ١٤٤ فهل هو مُرجى؟!
- ١٤٥ كلامُ شيخ الإسلام، والإمام ابن رجب فيما يتعلّق بكلمة الزُّهري -هذه-
- ١٤٥ مصادر تخريج كلمة الزهري -السابقة-
- الإشارة إلى كلام بعض أئمة السلف في (أن الخروج من الإيمان إلى الإسلام: لا يلزم منه كُفرٌ ولا رِدَّةٌ)..... ١٤٥
- ١٤٦ □ **(جنس العمل)، و(آحاده):**
- ابتداع صاحب «ظاهرة الإرجاء» لمسألة (جنس العمل)، و(آحاده)، وتقليد (الروبيعة) وغيره -له- في ذلك، وإقرار أستاذنا الشيخ ربيع أن (هذا أولُ مُحدثٍ لهذا التفريق ١٤٦
- ردُّ الشيخ ابن عُثيمين على هذا التفريق، واعتباره أنه طنطنة لا فائدة منها)..... ١٤٦
- منعُ كتاب «ظاهرة الإرجاء» من التداول! ١٤٦
- وهل (الجنس) إلّا فرْدٌ (آحاد)؟! ١٤٧
- الإشارة إلى إعراض صاحب «رفع اللائمة..» عن كتابي «التعريف والتنبيه..»، مع وقوفه عليه!! ١٤٧
- وهو كتابٌ قاصمٌ له، قاضٍ على شينيناته ١٤٧
- خلط (الروبيعة) بين المكتوب، والسموع ١٤٨
- خلطٌ جديدٌ بين (المنطوق)، و(المفهوم) ١٤٨
- بُتِرَ، وبُتِرَ!! ١٤٨
- ١٤٩ □ **«تشابهت قلوبهم»:**
- عزُو (الروبيعة) لخارجي (مغربي) أرعن؛ يطعن بمشايخنا الثلاثة، و(فضيلة الشيخ) شقرة، والشيخ بكر أبو زيد!! ١٤٩

- فماذا نقول بهذا الأحق الجهول؟! ١٥٠
- ولكن! (الروبيضة) لا يقرأ! ١٥٠
- الإشارة إلى ردّ بعض إخواننا عليه! ١٥٠
- (علاقات) جاهل (المشرق) بأرعن (المغرب) ١٥١
- (تغيير) عنوان كتاب المغربي في طبعته الأردنية! ١٥١
- البس لكل حالة لبوسها!! ١٥٢
- توافق المخالفين بعد وفاة شيخنا! ١٥٢
- «من جعل دينه غرضاً لخصومات: أكثر التحول» ١٥٢
- حول (تكفير تارك الصلاة): ١٥٢
- هل يُوصَفُ القول بتكفير تارك الصلاة بالالتقاء ببعض قول الخوارج؟! ١٥٣
- لكنه الجهل المرئ، في عقل غير حرّ! ١٥٤
- كلمة لشيخ الإسلام؛ فيها الجواب على السؤال السابق ١٥٤
- فما الفرق؟ ١٥٥
- (الأعمال من الإيمان) قول الخوارج، والمعتزلة، و... أهل السنة ١٥٥
- ولكن! ١٥٥
- إقرار الشيخ ابن باز كلمة الحافظ ابن حجر في (أعمال الجوارح) (نحواً) من أربعين سنة .. ١٥٦
- حول (الاصطلاحات): ١٥٦
- «لا مشاحة في الاصطلاحات» ١٥٦
- ومع ذلك؛ فالأصل: تحريرها، أو تكسيرها! ١٥٦
- نصيحة عالية من الشيخ ابن عثيمين في الرجوع إلى ما كان عليه السلف الصالح ،
دون هذه الاصطلاحات الحادثة ١٥٦
- تحريف آخر!! ١٥٧
- التوكيد على كلام شيخنا في أنّ العمل ركن أصلي في الإيمان ١٥٨

- فماذا نقول في هذا المفترى الجهول! ١٥٨
- نص عزيز ١٥٨
- أقوال (السلف) في مسألة (ترك الأعمال)، واختلافهم فيما يُكفر وما لا يُكفر منها،
- من كلام ابن تيمية ١٥٩
- أم (سلف)، و(إرجاء)؟! ١٥٩
- من (صور) التناقض في مصطلح (الشرط): ١٥٩
- رَجَّعَ من (الروبيضة) إلى (جنس العمل)، و(آحاده) ١٥٩
- جوابٌ على (بعض) تلبسات صاحب «رفع اللائمة..» ١٥٩
- جهالةٌ أخرى في مسألة (الشرط)! ١٦٠
- الإشارة إلى فائدة مهمةٍ من كلام شيخ الإسلام في (اللازم)، و(الإلزام) ١٦٠
- هل كلمة (الشرط) قرآن كريم؟! ١٦٠
- فلماذا لا يُحمل (الشرط) على معنى مغايرٍ للمعنى الاصطلاحي؟! ١٦٠
- شغلونا برخيص جهلهم ١٦١
- تناقض (عاشر!) (لِلروبيضة) في جمعه بين (الركن)، و(الشرط) في سياق واحد! ١٦١
- وهو القائل: «فإن كان ركنًا؛ فلا يمكن أن يكون شرطًا..»! ١٦١
- مناقضًا نفسه! ١٦١
- مضحكات مبكيات! ١٦١
- كذبه، وجهله، في ادعائه أن الشيخ تأثر بابن حجر ١٦٢
- الإشارة إلى منهجية أبي عبيد، وابن رجب -العقائدية- ١٦٢
- والإشارة إلى «حقيقة» المنهج العلمي -الدقيق- المعلوم أتباعه من قبل شيخنا -رحمه الله- ١٦٣
- وذلك وَفَقَ قاعدة: (استدلَّ، ثُمَّ اعتقد) ١٦٣
- ضابط (جنس العمل)، وحده: ١٦٣
- تفصيلٌ مُفصَّلٌ في مسألة (جنس العمل) ١٦٣

- ١٦٤ إلزام للمكفر بترك (جنس العمل) أن لا يكفر ب (ترك الصلاة) !
- ١٦٥ تناقض (آخر) في مسألة (الشرط)
- ١٦٥ عَوْدٌ إلى مسألة (ترك الصلاة)
- ١٦٥ لا تغتر بتليسات مسوّد «رفع اللائمة..» في خلطه بين (الترك)، و(الفعل)
- ١٦٦ عَوْدٌ آخر إلى (الجنس) و(الآحاد)، والإلزام بها
- ١٦٥ □ التكفير (بالنص الشرعي)، والأ
- ١٦٦ □ (المصطلحات) مرة أخرى:
- ١٦٦ كلمة رائقة لفضيلة الشيخ صالح آل الشيخ في (الاصطلاحات)
- نقل نصٌ مُباحثه بيني وبين بعض طلبة العلم في (الرياض) في مسألة (جنس العمل)،
- ١٦٦ وذكر اضطرابه فيها
- ١٦٧ قاعدة (الجزاء من جنس العمل) -الفقهية-
- ١٦٨ الإشارة إلى (جداول) (الروبيضة) -الفاشلة-!!
- ١٦٨ □ علاقة (العمل) بزيادة الإيمان ونقصه:
- ١٦٨ كشف كذبة (كبرى) من (الروبيضة) -على شيخنا-
- ١٦٩ أين درجات الإيمان؟!
- ١٦٩ □ فوائد حديثية:
- ١٦٩ أحاديث إخراج من كان في قلبه مثقال (ذرة) من إيمان
- ١٦٩ (الإشارة) إلى الأحاديث التي فيها إخراج مَنْ (لم يعمل خيراً قط) من النار
- ١٦٩ والكرُّ على تأويلاتها الفاشلة، والنقض على (المهون) من أمرها
- ١٦٩ هل هكذا توقير حديث النبي ﷺ؟!
- ١٦٩ عُذْرٌ ونيران، كيف يجتمعان؟!
- ١٦٩ كلمةٌ حول (حديث البطاقة)
- ١٧٠ (العبدُ معه من الإيمان بحسب ما فعله) -من كلام ابن تيمية-

- ونقولُ أخرى بهذا المعنى - عنه - رحمه الله - ١٧٠
- إشارة (أخرى) في الردِّ على مُسوِّد «رفع اللائمة..» ١٧٠
- جاء (الروبيضة) لِيَكْحُلَهَا؛ فَعَوَّرَهَا ١٧١
- تناقض جديد، يدلُّ على جهل أكيد ١٧١
- القناعة بفهم حديث (الشفاعة): ١٧٢
- ردُّ على شبهة فارغة لـ (الروبيضة) ١٧٢
- هل (العبادة): الصلاة - فقط - ؟! ١٧٢
- وهو القائل (!): «حكم الإسلام الظاهر يثبت بالشهادتين» ١٧٢
- هل (مسائل الإيمان) تُبنى على «يُعقل»، و«لا يُعقل»؟! ١٧٢
- شمولُ معنى (العبادة) لكلِّ ما يندرج تحتها - شرعاً - ١٧٣
- تعريف شيخ الإسلام لـ (العبادة) ١٧٣
- كلمتان جامعتان: ١٧٣
- (لا إله إلا الله): لا شيء أفضلُ منها ١٧٤
- كلمة جميلة للحافظ ابن رجب فيما يُكفِّر تاركهُ من (أركان الإسلام) ١٧٤
- إشارة أخرى تنقض تمويهات صاحب «رفع اللائمة..» ١٧٤
- كلمة جميلة - أخرى - لفضيلة الأخ الدكتور الشيخ محمد بن عمر بازمول في إلزام
المكفِّر تارك الصلاة - كُفْرَ رِدَّةٍ أكبر - بأنَّه جعل الصلاة فوق الشهادتين! ١٧٤
- ونقله - ما يؤيد كلامه - عن ابن بطَّة، وابن قدامة ١٧٥
- فائدة حول مسألة (قضاء الصلاة الفائتة) ١٧٦
- بين (الأشاعرة)، و(أهل السنة): ١٧٧
- نقل كلام (للروبيضة) يعتبر فيه (الأشاعرة، والماتريدية) من أهل السنَّة! ١٧٧
- غمز (الروبيضة) بزميله الدكتور محمد ربيع المدخلي - لأنه وفي!! - ١٧٧
- هل (السلف) غير (أهل السنة والجماعة)؟! ١٧٧

- كلام الدكتور محمد ربيع المدخلي في تحقيق الحق في هذه المسألة ١٧٨
- فأين (الأشاعرة) من (أهل السنة)؟! ١٧٨
- من مصطلحات شيخ الإسلام في (الإيمان): ١٧٩
- كلام غال لشيخ الإسلام في (أصل الإيمان)، و(الأعمال الظاهرة)، و(الإيمان المطلق) ١٧٩
- إثبات (الإسلام) مع انتفاء (الإيمان المطلق) ١٨٠
- وبيان (مطلق الإيمان)، و(الإيمان الواجب) ١٨٠
- «أصل الإيمان» - من كلام ابن تيمية - ١٨١
- كلام للإمامين الأحمدين - ابن حنبل، وابن تيمية - في مسألة (التكفير) ١٨٢
- الاجتهاد لا يُنقَضُ باجتهاد ١٨٢
- تحقيق شيخ الإسلام في حكم (ترك الصلاة): ١٨٣
- كلام عظيم لشيخ الإسلام في بيان (أصناف تارك الصلاة) ١٨٣
- عَوْدٌ إلى هذيان (الروبيضة) حول (جنس العمل)، و(آحاده) ١٨٤
- بين (الجنس)، و(الشرط): ١٨٤
- خلطه بين ما يُكفر وما لا يُكفر - تركه - من (أركان الإسلام)، وجعله (الشهادتين)
- من بين ذلك !! ١٨٥
- استدراكه على شيخنا - بالباطل - ما تلبس به - هو - بالفعل -! ١٨٥
- لكن الفرق بين علمنا وجهله: كالفرق بين حقنا وباطله ١٨٥
- نقل (الروبيضة) لكلمة الإمام الحميدي - في التكفير -، والنقض عليه - فيها - سنداً ومتناً ١٨٥
- الترك لا يكون إيماناً ١٨٦
- كلام - آخر - لشيخ الإسلام ابن تيمية في (ترك الصلاة) ١٨٦
- فتوى (عظيمة) لـ (اللجنة الدائمة للإفتاء): ١٨٦
- نقل (الروبيضة) لفتوى (اللجنة الدائمة) في مسألة (ترك الصلاة)، وترك (الأركان الأربعة) ١٨٦
- وهي - بقضها وقضيضها - حُجَّةٌ عليه ١٨٧

- والرجل.. كحاطب ليل..... ١٨٧
- شفقة؛ ولكن؛ على من؟!..... ١٨٨
- شفقتي - فيما أكتب - على نفسي - أولاً-، ثم..... ١٨٨
- (تغيير شكل من أجل الأكل)!!..... ١٨٨
- بيان وجه الصواب في (فتوى اللجنة) - المتقدمة مفصلاً-..... ١٨٨
- (القوم) على (سرور) بـ (الرويضة)؛ لكونه (قُطِبَ) جهالتهم..... ١٨٩
- من دُرر كلمات شيخ الإسلام في حد أدنى (شُعَب الإيمان):..... ١٩٠
- «لا يخلد في النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان»..... ١٩٠
- فهل هو (مُصَلٍّ)؛ والصلاة (أعظم) أعمال الإيمان -بعد الشهادتين-؟!..... ١٩١
- حديث (شُعَب الإيمان) يدلُّ على الجواب الصحيح..... ١٩١
- لا يجوزُ (إسقاطُ) النصوص أمام الأقاويل!..... ١٩٢
- ترك الصلاة (بالكلية)، ومقدار صواب هذه الكلمة من قائلها!..... ١٩٢
- كلام دقيق حول معنى (الركن):..... ١٩٢
- عودةٌ إلى (الركن)، و(الأركان)..... ١٩٣
- ضرب أمثلة علمية على ذلك..... ١٩٣
- كلمة نفيسة للشيخ عبدالله الرحمانى في حدِّ الإيمان، ويان ما يُكفِّر تركه -منه-، وما لا يُكفِّر..... ١٩٣
- (ترك الصلاة) مسألة فقهية، لا تخرج عن (راجع ومرجوح)..... ١٩٤
- (شتم الإله) كفر (عملي = مُخرج مِنَ المِلَّة)..... ١٩٤
- ذكر (أنواع) الكفر، و(أسبابه)..... ١٩٤
- عزو إلى بعض كُتَّبي التي تتضمن بيان ذلك، وتُثبتُ..... ١٩٤
- الشاهد السادس: كلامه حول (الكفر المخرج من الملة)..... ١٩٧
- بين (الاستنباط)، و(الاستبطان)!..... ١٩٧
- بين (الإفراط)، و(التفريط)!..... ١٩٧

- بين الكفر (العملي)، و(الاعتقادي)..... ١٩٨
- نقل (الروبيضة) عن ابن عُثيمين ما فيه الردُّ عليه، ومناقضته..... ١٩٨
- افتراء (الروبيضة) على العلماء، وعلى بعض (أنصاره) من (الحلفاء = الجهلاء)..... ١٩٨
- الإشارة إلى كتاب «قُرَّة العيون...» للشيخ سليم الهلالي؛ ردًّا على (الهدَّام)، و(المقدِّم له) - فضيلة الشيخ شقرة! -..... ١٩٨
- أثر ابن عباس - كفر دون كفر - قاصمةٌ ظهر جماعة التكفير..... ١٩٨
- بين (الترك)، و(الفعل)..... ١٩٩
- ادِّعاء (الروبيضة) الإجماع - جهلاً وكذباً - على ما ليس كذلك..... ١٩٩
- كشفُ كذبه، وبيانُ (وجهه)..... ١٩٩
- مسألة تكفير تارك الصلاة (مسألة اختلف فيها أصحاب الحديث)..... ١٩٩
- المُضيفون لـ (الترك) - في باب المكفرات - هل عندهم مثال آخر - غير الصلاة -؟!..... ٢٠٠
- دون الخلط بين (الترك)، و(الفعل) - كما سوَّده - مُلبِّساً - صاحب «رفع اللائمة...»..... ٢٠٠
- (أنواع) الكفر، و(أسبابه):..... ٢٠٠
- كما أن الإيمانَ (قول وعمل واعتقاد)؛ فكذلك ضده: الكفر - وأسبابه -..... ٢٠١
- النقل عن شيخنا في إثبات ذلك، وتقريره..... ٢٠١
- إيراد أنواع الكفر، وإقرار شيخنا - رحمه الله - بها..... ٢٠١
- نقل شيخنا عن ابن القيم جعله بعض أنواع الكفر (العملي) مُخرجةً مِنَ الْمَلَّةِ..... ٢٠٢
- زيادة إيضاح - وضبط - من شيخنا لكلمة ابن القيم..... ٢٠٢
- وهذا - كله - ممَّا حذفه (الروبيضة) الظالم..... ٢٠٢
- فوائد حول (الكفر العملي)..... ٢٠٣
- تفصيلُ معنى الكفر - عملياً واعتقادياً، وأصغر وأكبر -..... ٢٠٣
- تأييد معنى ذلك من كلام الشيخ حافظ الحكمي..... ٢٠٣
- و .. قاعدة ذهبيَّة عن شيخ الإسلام..... ٢٠٣

- أهل العلم لا يُخرجون من الإسلام بعملٍ ٢٠٤
- نقل بعض كلماتهم في ذلك ٢٠٤
- فما الفرق بين كلام شيخنا، وكلام سلفه من علماء أهل السنة؟! ٢٠٥
- تليس (الروبيضة) على قرائه (!) بتحريف مراد شيخنا في بعض المكفّرات ٢٠٥
- هل المراد بـ (القصد): (قصد الفعل)، أم (قصد الكفر)؟! ٢٠٥
- بين (قصد الفعل)، و(قصد الكفر) ٢٠٦
- ذكر بتر - آخر - للروبيضة من كلامي ٢٠٧
- وتأييد وجه الحق - في ذلك - بنقلين عزيزين عن شيخ السلام ٢٠٧
- من (المحرّف)؟! ٢٠٧
- من المحرّف؟! الطاعن بالعلماء، أم المدافع عنهم؟! ٢٠٨
- تحريف، وتحريف: ٢٠٨
- حذف صريح (جدًا) من كلامي؛ ليثبت (!) التناقض بيني وبين شيخنا ٢٠٩
- تكثر (الروبيضة) بنقول متفق عليها، ليس لها صلة بـ «حقيقة الخلاف» ٢٠٩
- سب الله، أو رسوله - ونحوه -: كفر أكبر، وقدّر أثر ذلك على فاعله ٢٠٩
- أثر ابن عباس: «كفر دون كفر»، أصل في مسألة عدم تكفير الحاكم بغير ما أنزل الله ٢١٠
- من (أواخر) أجوبة الشيخ ابن عثيمين - المهمة -: ٢١٠
- جواب نفيس جدًّا للشيخ ابن عثيمين في مسألة تكفير الحكّام ٢١٠
- وأنّ المكفّرين - هؤلاء - ورثة الخوارج ٢١٠
- الإشارة - من جديد - إلى تمويه آخر من تمويهات مسوّد «رفع اللائمة..» ٢١٠
- من شروط التكفير ٢١١
- حذف (الروبيضة) حرف (قد) - المفيد للتشكيك - من كلام ابن عثيمين! ٢١١
- تحريفات متوالية في نقله كلام الشيخ ابن عثيمين ٢١٢
- بتر (الروبيضة) تمة كلام للشيخ ابن عثيمين فيه تفصيل القول في تكفير الحاكم بغير ما أنزل الله ٢١٢

- ... وكذلك صَنَعَ مَسْوَدٌ «رفع اللائمة..»! مواقعًا لِمَا يَتَّهَمُ بِهِ غَيْرَهُ! ٢١٢.....
- من دُرر شيخ الإسلام: (التكفير لا يكون بأمر محتمل) ٢١٣.....
- ما هو حَدُّ (العُذر) عند (الروبيعة)؟! ٢١٤.....
- من الضَّالِّ، الأعمى، الجاهل؟! ٢١٥.....
- الموعِد: إمَّا جَنَّةٌ ، أو نار..... ٢١٥.....
- من درر ابن تيمية: (القلب هو الأصل في جميع الأقوال والأفعال) ٢١٥.....
- بين (القلب)، و(العمل):..... ٢١٦.....
- نُقول متعدِّدة في ضبط هذه القاعدة..... ٢١٦.....
- من (دقائق) الفروق بين (السنة)، و(الإرجاء)..... ٢١٧.....
- خَلَطَ (الروبيعة) بين قاعدة أهل السنة، وقاعدة أهل المرجئة في إثبات -أو نفي-
الكفر الظاهر، وصلة ذلك بالقلب..... ٢١٧.....
- والجاهلون لأهل العلم أعداء..... ٢١٧.....
- كلام الشيخ ابن باز في مسألة (الحكم بغير ما أنزل الله):..... ٢١٨.....
- ونقل نصَّ كلامه في التقريظ لكلام شيخنا..... ٢١٨.....
- ولا يزال (الروبيعة) و (حُلُفاؤه) يكذبون، ويفترون..... ٢١٩.....
- نقل (الروبيعة) لأثر سفيان بن عُيينة في نقض المرجئة..... ٢١٩.....
- أثر سفيان بن عيينة -رواية ودراية-..... ٢٢٠.....
- والكلام عليه -سندًا ومتنًا-..... ٢٢٠.....
- وكشف ما بتره منه (الروبيعة) ثمَّ يوضح معناه..... ٢٢٠.....
- والوجه فيه: ربطه التكفير بمن (كان مصرًّا بقلبه على ترك الفرائض)..... ٢٢١.....
- بين (ترك الأوامر)، و(فعل النواهي)..... ٢٢١.....
- قاعدة أهل السنة أن (ترك الأوامر أعظم من فعل المناهي)..... ٢٢١.....
- هل (المعرفة) إيمان؟!..... ٢٢١.....

- النقل عن ابن تيمية وابن القيم في ضبط حدّ ذلك ٢٢٢
- المؤمن بالمأمور تاركاً لأدائه: لم يترك الواجب كلّ ٢٢٢
- ومنه قول شيخ الإسلام في مسألة الصلاة: (الإقرار بها مُرادٌ بالتفاق، وفي ترك الفعل نزاعٌ).... ٢٢٢
- وحدّ الكفر في ذلك: مَنْ لا يرى حجةً برّاً، ولا تركه إثماً ٢٢٢
- الفرق بين (الالتزام)، و(الفعل)..... ٢٢٢
- كلمة حسنةٌ لشيخ الإسلام في تحقيق هذا المعنى ٢٢٣
- وكلمة أخرى لابن القيم..... ٢٢٣
- بيان وجه الإرجاء في قول مَنْ عدّ (ترك الفرائض) بمنزلة (ركوب المحارم)؛ بأنّ العمل
- عندهم!- ليس من الإيمان ٢٢٣
- من مقالات (أصحاب الحديث) -المعتبرة-..... ٢٢٣
- نقل ابن نصر المروزي عن طائفة من أصحاب الحديث عدم التكفير بـ (ترك الفرائض) ... ٢٢٣
- والنقل عن ابن رجب في مثل ذلك..... ٢٢٤
- الشاهد السابع: وهو (خاتمة) الرويضة -وختامه- ٢٢٥
- من الذي يعرف الألباني -حقيقةً-؟!..... ٢٢٥
- كلامٌ (يُشَمُّ) منه أنّه ليس (للمرويضة)، وإنما أُملي عليه! ٢٢٥
- مَنْ صاحب (الفتنة)؛ فقهاً، واعتقاداً؟!..... ٢٢٦
- مَنْ -من العلماء- خالف الشيخ في مسألة الإيمان؟!..... ٢٢٦
- بين الشيخ، وتلامذته: ٢٢٧
- تمويه (الرويضة) -ومن معه- بالطعن بنا؛ (محاولةً) للهروب من الطعن بشيخنا...
- وأنى لهم ذلك؟!..... ٢٢٧
- (صورة) من الورع البارد..... ٢٢٨
- و(كتابهم) -كلّه- لإثبات إرجاء الألباني، لا سلفيته!!..... ٢٢٨
- وحدة العقيدة والمنهج مرة أخرى:-..... ٢٢٨

- ٢٢٩ فالمرجع واحد، والاعتقاد واحد، و.. الشيخ واحد
- وقد فلت (منهم) قولهم: (الأدعياء يسرون على خطى الشيخ في مسائل الإيمان)!!
- ٢٢٩ فعلى السنة؟! أم على الإرجاء؟! ..
- ٢٢٩ □ دفع وطبل!!
- ٢٣٠ كذبهم وافتراؤهم على (بعضنا) بنقر الطبله لهُز الخصر والأرداف!!
- ٢٣٠ وهم: كاذبون، ومفترون، ومفلسون!
- ٢٣٠ الإشارة -تنزلاً- إلى حال الصحابة -رضي الله عنهم- قبل الإسلام
- ٢٣٠ والمباهلة على تكذيب زعمهم
- ٢٣٠ وقاحة (عاص) في ذلك أبلغ!
- ٢٣١ من (المخلخل) للدعوة السلفية؟! القار، أم الفار؟! ..
- ٢٣١ قصّة الرجل (الأحول) صاحب البيّغاء (الأحول) !
- ٢٣١ فائدة حول (الصفة المشبهة) -لغة-
- ٢٣٢ فائدة في (الإشباع) -في القراءات-
- ٢٣٣ تكرار عرض (المباهلة)، و(الملاعنة).
- ٢٣٣ □ كاذبون حتى على أنفسهم:
- ٢٣٣ قصّة الطفيلي، والوليمة المفتراة!
- ٢٣٤ كلمة حول كتابي «علم أصول البدع»، وثناء شيخنا عليه
- ٢٣٤ قول (الروبيضة): (الأدعياء يسرون على خطى الشيخ في مسائل الإيمان)!!
- ٢٣٤ □ ضوابط (الشدة):
- ٢٣٤ أعظمها الحكم بالباطل
- ٢٣٥ لكنّه هوان العقيدة (الصحيحة) في نفوسهم
- ٢٣٥ وما أدراك ما (رابعهم)؟! ..
- ٢٣٥ □ حول (السرققات العلمية) -مرة ثالثة-

- ٢٣٥ أتُهامي بسرقة تحقيق كتاب «النهاية» لابن الأثير!
- ٢٣٥ أعرضتُ عن أن أقابل (الوراق) -المتهم- بمثل شدته
- ٢٣٥ لعله لعله !
- تليس (الروبيضة) وبعض (حلفائه) باسم (عبدالعزیز الراجحي) -دون ذكر اسم أبيه- ليتّم لهم (الخلط) -والتدليس- بين (وراق)، و(شيخ)! ٢٣٦
- ٢٣٦ وقوع (الوراق) بشرّ صنيعه -سرقة حقيقة!-
- ٢٣٧ زعم لـ (الوراق) لا وجود له!
- الإشارة إلى تحقيقي لرسالة السيوطي «الفارق بين المصنّف والسارق» -قبل أكثر من عشر سنوات-! ٢٣٧
- لماذا (ابتعد) الوراق) في تعقب الكتاب المذكور، وعنده -قريباً منه- مثله -بلا فرق-؟! ... ٢٣٨
- ٢٣٨ أم أنّ في النفس شيئاً؟!
- ٢٣٨ صحّح القائمون على نشر «النهاية» عددًا غير قليل من الأخطاء المطبعية
- ٢٣٨ والاتّهام.. مردود على صاحبه!
- ٢٣٨ ثم وقفت على طعن (الوراق) بشيخنا.. فالحمد لله!!!
- ٢٣٩ غمز (الروبيضة) لي بـ (الاستعانة بأهل الباطل)!
- ٢٣٩ □ فرية بلا مرية:
- ٢٣٩ وذلك من علامات جُبْنِهِ من (بعض) الخلق، مع (شجاعته) في مخالفة الخالق
- ٢٣٩ وحقيقة الغمز: ادّعاؤه أنّي (صاحب خبر)!
- ٢٣٩ وقولي في هذه التهمة: البراءة إلى الله؛ ولكن!
- ٢٣٩ ما حكم (التكفيريين) المفسدين في الأرض؟!
- ٢٣٩ نقل جواب (هيئة كبار العلماء) في ذلك، وهو قولي
- ٢٤٠ و«الظلم ظلمات»
- ٢٤١ آخر الدواء الكي

٢٤١	وهذا مما اتفق عليه العلماء، والعزو لذلك.....
٢٤١	من باب قاعدة (درء المفاسد مقدّم على جلب المصالح).....
٢٤١	فهل (تقبلون) رفع هذه (المسألة) للجنة الدائمة للإفتاء؟؟.....
٢٤٢	الإشارة إلى بعض (الدكاترة) المغترين بكلام (الروبيضة).....
٢٤٣	□ دفاعاً عن الذين آمنوا:.....
٢٤٣	سبّ (الروبيضة)، وكذبه على الأخ الدكتور باسم الجوابرة، والدفاع عنه، والذبّ عنه...٢٤٣
٢٤٣	تعقّب (!) (الروبيضة) للأخ عزمي الجوابرة في رسالته «ماذا ينقمون من الإمام الألباني؟!». ٢٤٣
٢٤٤	والنقض عليه في ذلك.....
٢٤٤	نصّ كلام الدكتور باسم الذي افترى عليه الروبيضة) -فيه- ما يُناقضه، ويخالفه.....
٢٤٥	□ كتاب، وصواب:.....
٢٤٥	نبذة حول كتاب «ماذا ينقمون من الإمام الألباني، ودعوته، وتلامذته؟!».....
٢٤٥	ليس لنا من مدد؛ إلا من الله الواحد الأحد.....
٢٤٦	□ الخاتمة ؛ مستك -إن شاء الله-.....
٢٤٧	□ المنوية السلفية.....
٢٥٤	خاتمة مُضمّنة لكلام الشيخ محمد خليل هراس؛ في الرد على دكتور معتدّ مثل (الروبيضة) .. ٢٥٤
٢٥٤	• ملحق.....
٢٦١	مسرد المصادر والمراجع.....
٢٦٩	فهرس المواضيع، والأبحاث، والفوائد.....